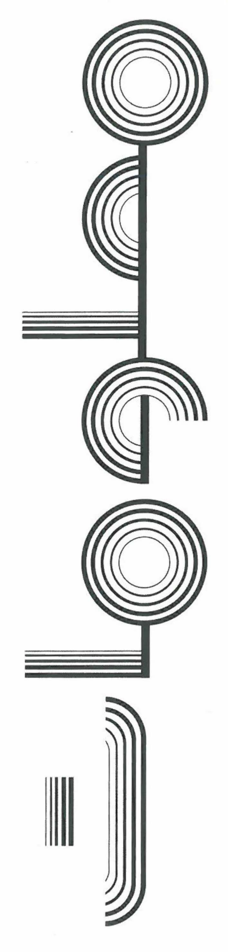
شكرا لمن رفع الكتاب على الشبكة، قمنا بتنسيق الكتاب وتخفيض حجمه
مكتبة فلسطين للكتب المصورة
https://palstinebooks.blogspot.com



دولة رئيس الحكومة

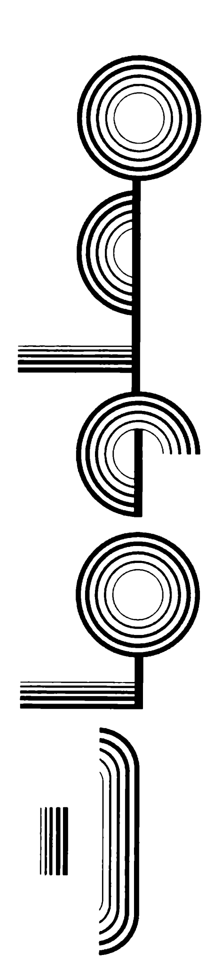
□ رياض الصلح	□ عبد الحميد كرامي
□ سامي الصلح	□ سعدي المنلا
□ حسين العويني	□ عبد الله اليافي
□ ناظم عكاري	□ صائب سلام
□ خالد شهاب	□ رشيد كرامي
□ أحمد الداعوق	□ أمين الحافظ
□ تقي الدين الصلح	□ رشيد الصلح
□ نور الدين الرفاعي	□ سليم الحص
□ شفيق الوزان	□ ميشال عون
□ عمر كرامي	□ رفيق الحريري
□ نجيب ميقاتي	□ فؤاد السنيورة



يصدرها المركز العربي للمعلومات ش.م.م

العدد الواحد والستون

كانون الأول / ديسمبر ٢٠٠٨



مجلة تعنى بقضية كل شهر
يصدرها «المركز العربي للمعلومات» بالتعاون مع جريدة «السفير»

العدد الواحد والستون كانون الأول / ديسمبر ٢٠٠٨

تحرير وإشراف:
بادية حيدر

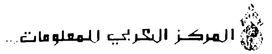
إخراج وتنفيذ:
أحمد رياض سلمان

Maaloumat

A Monthly Periodical Journal
Published by The Arab Documentation Center & Assafir Newspaper

No. 61 December 2008

المدير المسؤول:
أحمد طلال سلمان



بيروت ـ الحمراء ـ نزلة السارولا
هاتف: ٠١/٣٥٠٠٨٠ ـ ٠١/٧٤٣٦٠١
ص. ب. ١٣٥ / ٨٢٨ بيروت ـ لبنان

e.mail: maaloumat@arabdocuments.info

لشراء النسخة الالكترونية:
www.arabicebook.com

الصور الموجودة في هذا العدد
هي بالتعاون مع جريدة «السفير»

© حقوق النشر محفوظة

Issn: 1993-8084



قسيمة الاشتراك

اشترك اليوم واحصل على حسم ٢٠ ٪

نعم!

أرجو قبول اشتراكي بالنسخة:

☐ الورقية ~~٨٠~~ $: ٦٥ $

☐ الالكترونية (PDF) ~~٨٠~~ $: ٦٥ $

الاسم: ....

العنوان الكامل: ....

....

العنوان الالكتروني: ....

مــدة الاشتــراك: .... عدد النسخ: ....

طريقة الدفع:

○ نقداً

○ مرفق شيك بقيمة............ صادر لأمر المركز العربي للمعلومات

○ بطاقة اعتماد:

○ فيزا ○ ماستر كارد

رقم البطاقة: |_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|

تاريخ انتهاء الصلاحية: |_|_|_|_|



○ تقديم: الرؤساء: صراعات.. وتسويات .... صقر يوسف صقر ٥

رؤساء الحكومة منذ الاستقلال

□ رياض الصلح الميثاقي الذي قضى اغتيالاً
تعاهد مع بشارة الخوري على استقلال لبنان ووجهه العربي ٩
□ عبد الحميد كرامي العروبي ورجل الاستقلال
تميّز بمواقفه الصلبة وطباعه الحادة ١٨
□ سامي الصلح أول رئيس حكومة
رفض أن يكون باش كاتب عند أي رئيس جمهورية ٢٢
□ سعدي المنلا
ضاق ذرعاً بالمناورات السياسية فهجر رئاسة الوزارة برضاه ٢٩
□ الحاج حسين العويني اعتمد سياسة هيك وهيك
فأحبه رؤساء لبنان ٣١
□ عبد اللـه اليافي: رئيس نظيف الكفّ عفّ اللسان
لم تمتد يده إلى المال العام ومات فقيراً.. ٣٦
□ ناظم عكاري: أنصفته الإدارة
فنال لقب دولة الرئيس ٤١
□ صائب سلام
أبو الشعارات الوطنية ورائد الحوار بين اللبنانيين ٤٣
□ خالد شهاب: دولة الرئيس الذي رفض
بيع أملاكه لليهود وتنقل بالترامواي ومات فقيراً ٤٩
□ رشيد كرامي رئيس للأزمات والإنقاذ
اغتالوه لاعتداله ووطنيته وصلابته ٥١
□ أحمد الداعوق: رجل الأعمال ذو المكانة الاجتماعية والوطنية
الذي أنجز أنزه انتخابات في تاريخ لبنان ٥٧
□ أمين الحافظ:
كلف بالوزارة ولم يحكم ولم تتلوث يداه بالدم! ٦٠

□ تقي الدين الصلح
آمن بالميثاق والعروبة ضمانة لبنان الواحد ٦٣
□ رشيد الصلح: بارع في كسب ود الناس والتقرب منهم
لم يتخلّ عن ثوابته الوطنية ودعم المقاومة ٧٠
□ حكومة نور الدين الرفاعي العسكرية
ولدت قيصرية ولم تجتمع إلا مرة واحدة ٧٥
□ سليم الحص «الإنسان الآدمي» ابن بيروت عرفها شارعاً شارعاً وبيتاً بيتاً
ضد العنف ويفاخر أنه ما وقع مرسوماً بالإعدام طوال فترة حكمه ٧٧
□ شفيق الوزان:
مارس الحكم مقهوراً فهل مات مظلوماً؟ ٨٨
□ حكومة ميشال عون القيصرية
بين عهدَي أمين الجميل والياس الهراوي ٩٤
□ عمر كرامي: رئيس حكومة في زمن مضطرب
جانبته المرونة لكن لم تنقصه المبادرة ٩٧
□ رفيق الحريري: شغله الإعمار والتعليم وتحديث الدولة
وهوى في ومضةٍ صريع لعبة الأمم! ١٠٣
□ نجيب ميقاتي: زاوج ما بين الاقتصاد والسياسة
فنجح كرئيس حيادي لوزارة انتقالية ١١٤
□ فؤاد السنيورة رئيس حكومة «الاختلاف» الوطني
تتلمذ على يد الحص وظلّ وفياً للحريري ١١٨

تقديم

الرؤساء: صراعات.. وتسويات

تصدر «معلومات» هذا العدد الخاص عن رؤساء حكومات لبنان منذ بدء الاستقلال حتى اليوم، وتحديداً من رياض الصلح إلى فؤاد السنيورة. وهو عبارة عن سير شخصية وسياسية لأشخاص تولوا المسؤولية والحكم مع رؤساء جمهورية، ورؤساء مجالس نيابية على مدى خمسة وستين عاماً تخللتها أحداث وتجاوزات وخلافات.. ومناكفات وإعتكافات ومصالحات تسببتها التناقضات الشخصية والضغوطات السياسية التي كانت تأتي من الداخل حيناً، ومن الخارج حيناً آخر. وكانت هذه التناقضات تحدث ما يشبه الشلل في الإدارات والمؤسسات العامة، وتنعكس سلباً على المصالح الخاصة فتتوقف، والمشاريع فتتعطل، والناس ينقسمون بين هذا وذاك، ولكل شارعه يلجأ إليه حين يشعر أن طائفته مسلوبة الحقوق، وهو حريص عليها، ويطالب بإنصافها.

وتواكب «معلومات» أنشطة هؤلاء الرؤساء منذ أن كان رئيس الجمهورية في لبنان يمتلك صلاحيات واسعة منحه إياها الدستور. وبموجب هذه الصلاحيات كان يمكنه حل مجلس النواب، وإقالة الحكومة ساعة يشاء وفي أي وقت يشاء، بل أكثر من ذلك، كان هو الذي يختار رئيس الحكومة من دون استشارات ملزمة، ويشارك في اختيار الوزراء، ويطرد من يريد منهم (مثال: الوزير هنري اده والرئيس سليمان فرنجية).

وتكشف «معلومات» في هذه السير عن حقيقة الصراع الذي حصل بين هؤلاء الرؤساء ورؤساء الجمهورية. والبداية كانت مع أول رئيس لحكومة الاستقلال رياض الصلح والشيخ بشارة الخوري، وكانا صديقين حميمين ربطتهما علاقات من الود والمحبة والنضال المشترك، وعلى يدهما ارتفع شعار «الميثاق الوطني المشترك» المعروف. وخطا لبنان في عهدهما أولى خطواته نحو السيادة والحرية والاستقلال. وعلى الرغم من ذلك وقع الصدام بينهما، واضطر الرئيس الصلح إلى الاستقالة بسبب تدخلات «السلطان سليم»، شقيق الشيخ بشارة في شؤون الدولة وشؤونها.

وما حصل مع بشارة الخوري ورياض الصلح حصل مع بشارة الخوري وصائب سلام الذي كانت لديه الجرأة في أن يقول له في كتاب استقالته: «إن أهل هذا البلد لم يعد يرضيهم شيء أقل من اعتزال صاحب السلطة الأولى في الدولة». وكذلك حصلت مشادة بين بشارة الخوري وسامي الصلح الذي قال له مشافهة: سأغادر الحكم وستلحق بي، ولن تستطيع بعد ذهابي تشكيل حكومة جديدة! وسامي الصلح هو القائل: لن أكون باش كاتب عند أي رئيس!..

وتكرّرت الحكاية نفسها مع عبد الله اليافي الذي شوهد ملتفعاً بكوفية فلسطينية، وحاملاً رشاشاً على باب البرلمان اللبناني، يحيي الآلاف المؤلفة من المتظاهرين المشيعين للمناضل الشهيد عز الدين الجمل. وهو رئيس نظيف الكف عفّ اللسان، لم تمتد يده إلى المال العام، ومات فقيراً.

ولم تغفل «معلومات» الدور الهام الذي قام به الرئيس الشهيد رشيد كرامي يوم حاول

التخفيف من الأزمة بابتداع فكرة وزير الدولة، وهي ليست ببدعة. وكانت المشكلة انتقلت من أزمة الهيمنة وتداخل الصلاحيات إلى مشكلة المشاركة وتأليف الحكومات وتوزيع الحقائب. وزراء الدولة في الدولة الديمقراطية لهم مكانة تفوق مكانة الوزراء العاديين. في بريطانيا وفرنسا نرى أن التراتبية تبدأ من الوزير الأول (رئيس الحكومة) ثم وزراء الدولة وصولاً إلى الوزراء العاديين، أما في لبنان فقد أخذنا عبارة وزير دولة لإرضاء الطوائف والمستوزرين، فلم يعد لوزير الدولة تلك المكانة التي هي له في فرنسا وبريطانيا. وسقط الرئيس رشيد كرامي شهيداً على متن طوافة عسكرية تابعة للجيش اللبناني وهو في طريقه إلى طرابلس. والقضاء يعرف القتلة، ولكنه لا يستطيع محاسبتهم..

ولم تنس «معلومات» أن تلقي الضوء على الرئيس سليم الحص، ضمير لبنان وصاحب القول الشهير: «في لبنان الكثير من الحرية والقليل من الديمقراطية»، وعلى علاقته المميزة مع الرئيس الياس سركيس، كيف بدأت هذه العلاقة وكيف انتهت بالطلاق حول تشكيلات الضباط واستقالاتهم وقبول هذه الاستقالات وعدم قبولها. وعلاقته مع الرئيس ميشال عون الذي رفض كلّ الحلول السلمية التي قدمها له الرئيس الحص، والمعروف عن الرئيس الحص أنه ضد العنف، فهو لا يطيق رؤية الدم، ويفاخر بأنه ما وقع مرسوماً بالإعدام على أحد طول فترة حكمه.

وتختم «معلومات» الملف حول «رؤساء الحكومات في لبنان» بالتوقف طويلاً أمام الزلزال الكبير الذي وقع في ١٤ شباط ٢٠٠٥، وأودى بحياة الرئيس الشهيد رفيق الحريري ورفاقه، وخروج الجيش السوري من لبنان، وتكون جبهة ١٤ و٨ آذار، وامتلاء الساحات والشوارع في قلب العاصمة بيروت بالمتظاهرين والمعتصمين وبالخيم التي استمرت نحو العام ونصف العام.

وسجلت «معلومات» بدقة هذه الأحداث فحللت أسبابها ونتائجها، وتوقفت أمام كل الوساطات الدولية والعربية التي فشلت ونجحت وساطة قطر، فكان مؤتمر «الدوحة» هو الحل (نأمل أن يكون حلاً ثابتاً ونهائياً) وعاد الرئيس فؤاد السنيورة إلى السراي ليحكم مجدداً، وليؤلف حكومة جديدة أطلق عليها «حكومة الوحدة الوطنية»، كما سجلت أن الخلل الذي أصاب العلاقات بين رؤساء الحكومات ورؤساء الجمهورية هو أننا لم نصل بعد إلى مرتبة النضج الديمقراطي، فارتضينا الديمقراطية «التوافقية» ولادة الصيغ والأشكال التي تبدأ تدابير مؤقتة ونأمل الا تنتهي أعرافاً ملزمة كالقوانين.

عدد «معلومات» هذا الشهر يقرأ بكامله، ففيه الكثير من الوثائق والمراجع والمستندات، وفيه الكثير من الحقائق التي لم تذكرها الصحف والدوريات السياسية اللبنانية والعربية والأجنبية.

صقر يوسف صقر



رياض الصلح الميثاقي الذي قضى اغتيالاً تعاهد مع بشارة الخوري على استقلال لبنان ووجهه العربي



الرئيسان رياض الصلح وبشارة الخوري (١/٧/ ١٩٥٠).

عرف لبنان في تاريخه الحديث، ومنذ بزوغ فجر دولة الاستقلال في مطلع الاربعينيات، نماذج عدة لرؤساء جمهورية ووزارات حكموه وأداروا شؤونه وأدوا واجبهم الوطني تجاهه. على أن بعضهم دفعوا، وهم في إطار مواقعهم ومسؤولياتهم، ضريبة باهظة الثمن هي حياتهم، فداهمهم الموت اغتيالاً وتصفية في ظروف مصيرية، وعبر أحداث مأسوية شكلت لهذا الوطن ندوباً وثغرات في جسده لم تلتئم مع استمرار تعرضه لمخاطر بحكم دوره وموقعه. وفي طليعة هؤلاء كان رياض الصلح، رئيس وزارة أول حكومة استقلالية، ثم تبعه بعد سنين في درب الشهادة رشيد كرامي الذي كان صمام أمان للعقد والأزمات، كما حلها، ثم رفيق الحريري الذي تسبب اغتياله بأزمة خلافية دستورية وكيانية حادة لما تنته مفاعيلها حتى وقتنا الراهن.

ونبدأ بصانع الاستقلال، وأول من أرسى دعائمه، ونظر له عبر مقولات توحيدية جامعة لمكوناته وطوائفه: رياض الصلح.

ولد رياض ابن رضا الصلح في صيدا عام ١٨٩٤ لعائلة ظهرت على المسرح السياسي والاقتصادي في جنوبي لبنان في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. كان والده حاكماً للنبطية من قبل السلطات العثمانية، ثم قائمقام صيدا، وعضواً في مجلس المبعوثان التركي عن بيروت.

وجاء في كتاب **منتخبات التواريخ لدمشق** في التعريف عن عائلة الصلح: «من الأسر الشهيرة في سوريا ودمشق بنو الصلح الأكارم وقد استحقت الذكر في تاريخ هذا العصر لما قام به رجالها من الخدمة السامية والهمم العالية في قضية سوريا التي شغلت جمعية الأمم من بلاد الغرب. برز أفراد منها في القضاء والإدارة العثمانية وأخصهم أحمد باشا - جد رياض. ومكانة آل الصلح ناتجة عن العلم والوظيفة الرسمية، ولم يتعاطوا التجارة أو الأعمال، إنما اكتسبوا أرضاً زراعية، خاصة في جنوب لبنان، والأرجح بعامل النفوذ في الإدارة العثمانية». وقيل عن أصولهم

إنها من فلسطين، وبعضهم قال إنهم وفدوا من مصر، لكن المرجح أنهم قبيلة وفدت من اليمن، واستوطنت صيدا.

شارك والد رياض بتأليف الجمعيات والاحزاب، وعمل على بث مبادئ وأفكار «جمعية الإخاء العربي» التي تأسست في اسطمبول عام ١٩٠٨. كذلك ساهم في تأسيس المنتدى الادبي عام ١٩٠٩. وفي بيروت أسس سنة ١٩١٣ «جمعية الإصلاح» مع بعض الشباب البيروتي. وبعد الحرب العالمية الاولى، اتخذ موقفاً مناهضاً للانتداب الفرنسي. وقد تبلورت أفكاره الوطنية بتعاونه مع حكومة الأمير فيصل بن شريف مكة. تعرض مع إبنه رياض إلى وشاية في زمن حكم جمال باشا التركي للبنان كادت تودي بحياته، لكنهما نجيا بأعجوبة، ونفيا إلى الاناضول.

السنوات الأولى ١٨٩٤-١٩٠٨

يقول مؤلف كتاب **تاريخ رجل وقضية** د. هلال الصلح عن نشأته (ص ١٦) أنها ارتكزت على «التقليد العائلي الصارم، وكان والده يراقبه ويحاسبه ويوجهه، ويعاقبه إذا لزم الأمر. وقد تلقى علومه الاولى في صيدا في مدرسة «جمعية المقاصد الإسلامية» حيث درس اللغة العربية بالإضافة إلى المبادئ الأولية للدين الإسلامي في القرآن، وكان من معلميه مصطفى الشريف وصبحي أباظة. في التاسعة من عمره نقله والده إلى مدرسة عينطورة في جبل لبنان. وهناك بدأت ملامح شخصيته وذكائه بالظهور رغم صغر سنه.

أمضى رياض سنة واحدة في مدرسة عينطورة ثم انتقل إلى مدرسة الشيخ أحمد عباس في بيروت ليمضي فيها عدة سنوات، حيث بدأ دروسه الثانوية وتعرف مع زملائه الشباب على فكرة القومية العربية. وبعد انتقاله مع والده إلى اسطمبول بدأ في العام ١٩١٢ دراسة الحقوق. منذ طفولته كان لا يميز بين صديق وآخر، بين عربي وتركي، حتى بين مسلم ونصراني، فوالدته السيدة نظيرة مفتي زادة كانت من أصل تركي، ووالده كان مقرباً من العائلات المسيحية في جنوب لبنان، حيث كان يمارس وظيفته لعدة سنوات. فكان له دور هام في تنمية الرؤية اللاتمييزية عند رياض، الامر الذي بدا واضحاً في ما بعد في أعماله السياسية. وقد أشار إلى ذلك المؤرخ يوسف ابراهيم يزبك قائلاً: «أحب رياض كثيراً رفاقه المسيحيين في مدرسة الآباء اليسوعيين، فكان يدخل معهم إلى الكنيسة ويركع بخشوع. وأرجح أن رياضاً أحب المسحة الصوفية في النصرانية حتى صار كثير التقدير والإجلال للنزعات الإنسانية فيها، وكم كان يطمئن قلبه عندما يستطيع أن يساعد مواطناً مسيحياً، أو ينقذه من ضيم».

سنوات اليفاعة والشباب والنضال

عندما انهزمت تركيا في الحرب العالمية الأولى انضم رياض الصلح إلى الأمير فيصل ليشكل أول حكومة عربية في صيدا. بعد شهر من إعلان ولاء الصيداويين لحكومة دمشق العربية دخلت قوات الحلفاء بقيادة الجنرال اللنبي إلى المدينة، وبدأت مرحلة نضالية جديدة في حياته ضد الانتداب الفرنسي. يقول صديقه نصري المعلوف عن هذه الحقبة: «وانقسم الناس يومئذ في لبنان كما في سوريا أيضاً، وأكثر في سوريا بأن فريقاً من اللبنانيين تقبل الانتداب وكان هنالك فريق آخر يرى انه ملزم ببيعة في عنقه للملك فيصل الذي أعلن ملكاً على سوريا الكبرى ومنها لبنان وفلسطين والاردن واللاذقية وأنطاكية وكيليكيا الخ...». (شهادة خاصة مسجلة صوتياً).

في دمشق التي ارتحل إليها من صيدا بعد دخول الفرنسيين وسقوط الحكومة العربية كلفه الامير فيصل الاتصال بأعضاء مجلس إدارة جبل لبنان حيث ارتبط الصلح بعلاقات وثيقة بالزعامات المسيحية. وبعد أن وضعت الحرب أوزارها تنكر الإنكليز لوعودهم بإقامة دولة عربية بزعامة الشريف حسين. وبعد مؤتمر سان ريمو قررت فرنسا فرض انتدابها على سوريا ولبنان تنفيذاً لاتفاقية **سايكس - بيكو** التقسيمية، جرّد الجنرال سراي حملة عسكرية على سوريا عبر الاراضي اللبنانية، وجرت معركة ميسلون التي أدت إلى سقوط دمشق بيد الفرنسيين، وسلخ أقضية بعلبك والبقاع الغربي وحاصبيا وراشيا عن سوريا، وضمها إلى لبنان.

في هذا المفصل، وبعد تعذر العمل السياسي، انتقل رياض الصلح إلى القاهرة كي ينشط فيها ويساهم هناك في تأسيس المؤتمر السوري الذي تفرعت عنه لجنة في جنيف عمل معها ٤ سنوات. وفي باريس التي انتقل إليها عام ١٩٢٤ نجح في السيطرة على حركة طلابية كان شكلها الطلاب اللبنانيون والسوريون، والتي أيدت الثورة السورية التي اندلعت في العام ١٩٢٥. ولم يكتف بالعمل عن بعد فذهب إلى سوريا حيث اعتقل ونفي. وكان له دور هام في تعبئة الجهود لدعم هذه الثورة عن طريق تجنيده اليسار الفرنسي في تأييدها. بعد القضاء عليها ومع تحقق الهدوء في سوريا عام ١٩٢٨ سمحت السلطات الفرنسية له بالعودة إلى لبنان. وخلال تلك الأيام الصعبة كان أعلن زواجه من فائزة الجابري (سورية) وأنجب منها بناته الخمس حيث لم يرزق بأولاد.

يقول علي شعيب، وهو مؤرخ وأستاذ جامعة عن تلك الحقبة من حياة رياض الصلح أنه قال في تصريح له شهير «إنني أفضل أن أكون في دولة لبنانية مستقلة في كيانية لبنانية مستقلة على أن أكون في أمبراطورية عربية تحت سلطة الاستعمار». (مقابلة خاصة سجلت صوتياً).

في العام ١٩٣٥ اعتقل المفوض السامي رياض الصلح ووضعه في الإقامة الجبرية في القامشلي أقصى شرق سوريا، لكنه تمكن من الهرب والعودة سراً إلى بيروت ليتوجه بعدها إلى باريس ليلعب دوراً أساسياً في إنجاز معاهدتي ١٩٣٦ بين فرنسا

وكل من سوريا ولبنان. بعد الاعتراف السوري بالكيان اللبناني، وكان له الدور الأساسي في إنجاز هذا الاعتراف، احتدم الصراع بين سلطات الانتداب الفرنسي والشارع اللبناني بشأن الوصول إلى استقلال تام عن فرنسا. وفيما واصل الفرنسيون تضييق الخناق على الوطنيين انفجر الصراع داخل البيت اللبناني بين فئة تؤيد الحماية الفرنسية وفئة أخرى تطالب بالاستقلال التام. **هذا التنافس استمر حتى موعد انتخابات عام ١٩٤٣ حيث تخلى رياض الصلح عن صديقه التاريخي إميل إده وتحالف مع بشارة الخوري ذي التوجه العربي.**

ويقول علي شعيب عن هذا التحالف بأن اميل إده لم يكن مقتنعاً بالخروج عن هذا الخط الذي رسمه لنفسه والذي كان يستند إلى مقولة استحالة إيجاد كيانية لبنانية بمعزل عن الوجود الفرنسي. من هنا توثقت علاقة رياض الصلح ببشارة الخوري زعيم الكتلة الدستورية الذي وثق مع مجموعة من القيادات اللبنانية العلاقات مع العرب عن طريق مصر بواسطة النحاس باشا، وبدعم من البريطانيين الذين انصب همهم الأساسي على إخراج فرنسا من بلاد الشام، أو بالأحرى من سوريا ولبنان.

موقف الدستوريين السياسي وصياغة الميثاق الوطني: ١٩٤٣

يسهب باسم الجسر في كتابه **ميثاق ١٩٤٣** في الحديث عن هذه المرحلة، (ص ٨٩، ٩٣) فيقول: «كتب الشيخ بشارة الخوري في مذكراته (**حقائق لبنانية**، الجزء الثاني ص ١٩٩) «ابتداء من العام ١٩٣٦، تغير وجه لبنان السياسي، وسرت في البلاد روح جديدة. وانقسم اللبنانيون إلى فريقين: فريق المطالبين بالاستقلال وبإنهاء الانتداب وبالتعاون مع الدول العربية، وهو فريق يؤمن بتفكير لبنان جديد لا يميز فيه بين المسلم والمسيحي...»

هذا الفريق الذي يعنيه الشيخ بشارة الخوري، هو بالطبع، الفريق الذي كان يتزعمه، أي الدستوريون، وفي هذا الوصف، تبدو معالم الصيغة الوطنية الجديدة التي سوف تسهل اللقاء بين الكتلة الدستورية، المؤلفة من سياسيين ونواب يمثلون جبل لبنان، وسياسيين ومناضلين مسلمين، قوميين عرب، كانوا - كما رأينا - قد بدأوا، منذ ١٩٣٦، يتقبلون فكرة الكيان اللبناني المستقل والعربي. هذه اللقاءات التي سوف تؤدي إلى اتفاقات وتحالفات سياسية سوف تشكل بدورها، منطلقات للميثاق الوطني».

ومنذ مطلع ١٩٤٢ وصولاً إلى يوم الاستقلال في ٢٢ تشرين الثاني ١٩٤٣ تركزت مفاهيم التفاهم المسيحي الإسلامي أو ما دعي بالميثاق الوطني الذي أسهمت الأحداث السياسية التي تتالت في إيجاد صيغته.



رياض الصلح (١٨٩٤ - ١٩٥١)

أبرز هذه الأحداث:

أ - عودة الحياة الدستورية إثر سلسلة من الأحداث الدولية والمحلية، إضافة إلى اللقاءات التي جمعت الزعماء السياسيين.

ب - الانتخابات النيابية.

ج - الانتفاضة الشعبية في تشرين الثاني ١٩٤٣.

يقول حنا غصن، وهو صحافي عرف بقربه من رياض الصلح (راجع باسم الجسر، **ميثاق ١٩٤٣**، ص ١٠٩) عن الظروف التي رافقت تلك الحقبة الآتي: «... أثناء الحرب، كان رياض الصلح وعدداً من الوطنيين اللبنانيين والسوريين على صلة مع الإنكليز، وقد طلب مني رياض أن اكتب مقالا عنوانه: «لماذا نحن مع الإنكليز». وبعد انتخابات ١٩٤٣ ذهب رياض الصلح إلى دمشق حيث اجتمع بالزعماء السوريين، كسعد الله الجابري، وفارس الخوري، وجميل مردم بك، الذين أبلغوه تفضيلهم للشيخ بشارة الخوري كمرشح لرئاسة الجمهورية، على أساس أن اميل اده كان لا يخفي انحيازه لفرنسا. أثار رياض الصلح في تلك الاجتماعات مشكلة «الاقضية الاربعة» مطالباً رفاقه في النضال القومي، التخلي عن المطالبة بها. وذلك لطمأنة اللبنانيين. عارض فارس الخوري طلب رياض ولكن سعد الله الجابري وافقه على طلبه. وكانت حجة رياض الصلح: ما الضرر في أن يكون عدد الدول العربية ستاً بدلاً من أربع؟ وأن المسيحيين في لبنان وسوريا لا يفرقون بسهولة بين العروبة والإسلام. وهذا ما يتيح للاستعمار الغربي فرصة استغلال مخاوفهم واستخدامها لتهديد العالم العربي. ولذلك فإنه من الأفضل، لقطع الطريق

على مناورات الاستعمار، أن يكون هناك دولة لبنانية عربية تكرس الفكرة بأن العروبة لا تعني الإسلام. «.... وذهب رياض الصلح إلى أبعد من ذلك مقترحاً أن يكون لبنان ذا طابع مسيحي لكي يشعر كل مسيحي أنه يستطيع اللجوء والعيش في لبنان».

أما يوسف ابراهيم يزبك المؤرخ المعروف فيذكر بعض المقولات التي كانت أساساً للميثاق الوطني بين الخوري والصلح. ويقول إنها تبلورت خلال أحاديث متعددة بينهما حول هذه المسألة.

وقد صيغت وفقاً للمبادئ التالية:

١ ـ إن لبنان جمهورية مستقلة، ذات استقلال تام وهو سيد نفسه، لا تقيده أي معاهدة أو اتفاق مع أي من الدول.

٢ ـ إن لبنان ذو وجه عربي، ولغته هي العربية، وهو جزء لا يتجزأ من العالم العربي، له طابعه الخاص، وهو على عروبته، لا يجوز له أن يقطع الصلات الثقافية التي أقامها مع الغرب والتي كانت سبباً في تقدمه.

٣ ـ إن دور لبنان هو في تعاونه مع الدول العربية، دخوله الأسرة العربية بعد أن تعترف الدول العربية باستقلاله وبكيانه وبحدوده الراهنة، وعليه أن يحافظ على توازن، في علاقاته مع جميع الدول العربية، بدون تفضيل ولا تفريق. وقد قال الشيخ بشارة الخوري في مذكراته في ما بعد: «أما الأهداف التي رمينا إليها عندما وضعنا الميثاق فكانت التالية:

ـ استقلال تام وناجز، عن الدول الغربية، كل الدول الغربية.

ـ استقلال تام وناجز، عن الدول الشرقية، كل الدول الشرقية.

ـ لا وصاية ولا حماية ولا امتياز ولا مركز ممتازاً لمصلحة أي من الدول. التعاون إلى أقصى حدود مع الدول العربية الشقيقة.

ـ الصداقة مع كل الدول الأجنبية التي تعترف باستقلالنا الكامل وتحترمه.

رياض الصلح في السلطة (١٩٤٣ ـ ١٩٥١)

فازت الكتلة الدستورية بزعامة الشيخ بشارة الخوري في الاستحقاق النيابي في عام ١٩٤٣ وانتخب بشارة الخوري رئيساً للجمهورية، حيث كلف رياض الصلح في ٢٥ أيلول بتشكيل الحكومة، وقد ضمت: رياض الصلح رئيساً لمجلس الوزراء ووزيراً للمالية. حبيب أبي شهلا نائباً للرئيس، ووزيراً للعدلية والتربية الوطنية. كميل شمعون وزيراً للداخلية والبريد والبرق. الامير مجيد أرسلان وزيراً للدفاع الوطني والزراعة والصحة العامة. سليم تقلا وزيراً للخارجية والأشغال العامة. عادل عسيران وزيراً للاقتصاد الوطني. وبعد وضعها لأسس الميثاق الوطني عمدت الحكومة إلى تعديل الدستور وإلغاء جميع المواد التي تعترف بالانتداب الفرنسي. عندها أسرعت السلطات الفرنسية إلى اعتقال أعضاء الحكومة ورئيس الجمهورية، ونزل اللبنانيون إلى الشوارع مطالبين بإطلاق سراح المعتقلين وتحقيق الاستقلال التام. باقي القصة معروفة... فقد أفرج عن المعتقلين بضغط من الناس ومساعدة البريطانيين. وابتدأت مسيرة لبنان الدولة الدستورية المستقلة، وأصبح الوطن مستقلاً وله حقوقه والتزاماته الدولية.

شهدت الفترة الممتدة بين عامي ١٩٣١ و ١٩٥١ تعاوناً وثيقاً بين الثنائي الاستقلالي بشارة الخوري ورياض الصلح. وبدا أن الانسجام بينهما لإدارة البلاد أصبح ملحوظاً وبشدة. فقد شكلت خلال كامل ولاية بشارة الخوري تسع وزارات كان نصيب رياض الصلح منها ستاً، بلغ مجموع مدتها الزمنية خمس سنوات وخمسة أشهر ونصف الشهر.

ألف رياض الصلح وزاراته وفق التواريخ التالية:

فترة أولى: ١ ـ من ٢٥ أيلول ١٩٤٣ إلى ٢ تموز ١٩٤٤ (٩ أشهر و٧ أيام).

٢ ـ من ٣ تموز ١٩٤٤ إلى ٩ كانون الثاني ١٩٤٥ (٦ أشهر و٦ أيام).

فترة ثانية: ٣ ـ من ١٤ تموز ١٩٤٦ إلى ٧ حزيران ١٩٤٧ (٥ أشهر و ٢١ يوماً).

٤ ـ من ٧ حزيران ١٩٤٧ إلى ٢٦ تموز ١٩٤٨ (١٣ شهراً و١٨ يوماً).

٥ ـ من ٢٦ تموز ١٩٤٨ إلى ١ تشرين الأول ١٩٤٩ (١٣ شهراً و٤ ايام).

٦ ـ من ١ تشرين الأول ١٩٤٩ إلى ١٤ شباط ١٩٥١ (١٦ شهراً و١٤ يوماً).

كانت الروح الميثاقية هي المهيمنة على البيان الوزاري الأول للحكومة الاستقلالية الأولى. فمن وهجها انطلقت مقولات رياض عن العلاقة المصيرية بين اللبنانيين والعرب وبين بعضهم البعض، وأن لبنان ذو وجه عربي وأنه «لن يكون للاستعمار مقراً ولا ممراً، وهو صلة الوصل بين الاقطار العربية والدول الرابضة على البحر الابيض المتوسط وله رسالة حضارية يقدمها إلى العالم من خلال وجود مغتربيه في سائر بلاد المغتربات. يقول المفكر منح الصلح «إنه الميثاق الوطني الجزء من مشروع الاستقلال اللبناني صانع الواقعة الاستقلالية وليس الميثاق الكلمة المفردة. وعندما يتحدث اللبنانيون عن الميثاقية يرد ذكر ثلاثة فقط هم الصلح وكرامي وعسيران الذين لم يسبق لهم أن تعاونوا مع السلطة الانتدابية، بل كانوا مضطهدين منها كرموز للمقاومة».

عندما تولى بشارة الخوري رئاسة الجمهورية ورياض الصلح رئاسة الحكومة، كان رياض الصلح واعياً لتاريخية اللحظة، فعندما وقف نائب بيروت عبد الله اليافي في جلسة قراءة البيان الوزاري للحكومة وقال «لما كان رياض الصلح رجل جهاد قبل أن يكون رجل حكم وسياسة فإني أطلب رفع الجلسة ليكون وقت عند النواب لقراءة الميثاق قراءة دقيقة».

كان جواب رياض «هذا بيان وزاري يتعهد بالعمل للاستقلال، وليس فاتورة حساب للتدقيق فما معنى التأجيل».

لم يفهم الانتداب الفرنسي البيان الوزاري لحكومة الاستقلال كما فهمه بعض ضعاف البصيرة من أهل ذلك الزمان، بل فهموه على حقيقته كما أراده أهله طريقاً للبنان إلى الاستقلال فاعتبروا الصلح ورفاقه في الحكم عصاة، وأرسلوا من يقبض عليهم ليساهموا من حيث لا يدرون بتحويل رجال راشيا إلى رموز للحكم الجديد. (شهادة خاصة مسجلة صوتياً).

سميح الصلح، وهو من أقرباء رياض الصلح، ومدير عام سابق في الدولة وقائمقام لسنوات عدة في عدد من محافظات لبنان، كان رصد في مذكراته وكتب **خمسون عاماً بين الإدارة والسياسة** أن حكومة رياض الأولى «كانت واحدة من أصغر الحكومات (من حيث عدد أعضائها) في تاريخ لبنان، إذا استثنينا حكومة الرئيس رشيد كرامي في بداية عهد الرئيس فؤاد شهاب التي كانت مؤلفة من رشيد كرامي رئيساً، وحسين العويني وريمون اده وبيار الجميل لكنها كانت حكومة من دون تجانس، فرضتها الظروف في ذلك الوقت، في المقابل كانت حكومة رياض الصلح متجانسة، كما كانت تمثل الوضع الطائفي كأفضل ما يكون التمثيل في ذلك الزمن، حتى وأن كان بعضهم يقول إن هناك خللاً سيتكرر كثيراً في العهود اللاحقة بالنسبة إلى توزيع المقاعد والحقائب بين الطوائف، لكن هذا لم يكن هاماً في ذلك الحين. إن حكومة رياض الصلح، وبمباركة كلية من بشارة الخوري رئيس الجمهورية، بدأت فور قيامها بمفاوضات عسيرة مع الجانب الفرنسي وكانت غاية الحكومة إلغاء الانتداب فوراً ونهائياً. وكان أن عدّلت الحكومة الدستور وردت السلطات الفرنسية بعنف» (ص ١٠٠ ـ ١٠١).

على هذا النحو من المسؤولية والتفاهم بين الجناحين اللبنانيين المسيحي والمسلم اللذين أنتجا الميثاق الوطني وحكومته الأولى كان العمل والمسار السياسي يسير خطواته نحو تكريس الاستقلال وحمايته. ولنترك الشيخ بشارة الخوري رئيس الجمهورية يتحدث عن تجربته الأولى في الحكم مع رئيس وزرائه رياض الصلح. فماذا يقول في **مذكراته** عنها؟ «قمت بالاستشارات التقليدية وأخذ اسم رياض الصلح يتردد على الألسن، وقد يكون ذلك انسجاماً مع تفكيري، ثم أخذت برياض وعهدت إليه في التشكيل وطلبت منه أن يسعى لحكومة ائتلافية. فقام رياض باتصالات عديدة وقابل اميل اده واتفقا على إدخال وزيرين من الكتلة الوطنية. وسرنا على هذا الأساس واستمرت الاتصالات ما يقارب اليومين. وظهيرة يوم السبت ٢٥ أيلول اجتمع رياض برفقائه الوزراء الخمسة أبو شهلا وأرسلان وسليم تقلا وكميل شمعون وعادل عسيران في مكتبي بالسراي، أما الوزيران الوطنيان اللذان وقع اختيارنا عليهما وهما جورج زوين وجبرائيل المر فمكثا في بيت اده. وبعد أن وقعنا على المراسيم اللازمة أبلغ رياض الرئيس اميل اده نبأ التوقيع على المراسيم وطلب إليه أن ينضم الوزيران الوطنيان إلى زملائهما، فاستمهله قليلاً ثم أجابه معتذراً عن عدم قبول الائتلاف، ولم يدل بسبب ما!

وهكذا بقيت الوزارة سداسية، واستقبلت استقبالاً حاراً في بعض الأوساط، واستقبالاً حسناً في أوساط أخرى، واستقبالا واجماً عند فئة تغالي في حب الانتداب، وغضبت السلطة الفرنسية التي لم تستشر في الأمر مطلقاً» (ص ١٩). ثم ينتقل إلى وقائع أخرى فيذكر أن الحكومة بادرت إلى فتح باب المفاوضات مع الحكومة السورية للاتفاق على المصالح المشتركة، باعتبار أن الوحدة الجمركية قائمة بين البلدين. وتوالت المباحثات في شتورة ونجحت نجاحاً تاماً ووقعت الحكومتان على اتفاق بهذا الشأن في أول تشرين الأول. وبعد أن يسهب في الحديث عن البيان الوزاري ونيل الثقة ثم تعديل الدستور يصل إلى محطة الاعتقال في راشيا التي نفذها الفرنسيون ضد الحكومة وصولاً إلى الإفراج بعد هبة جماهيرية واسعة وإعلان العصيان والرجوع إلى السراي... «ومن خلال هذا الاستعراض للتفاصيل يظهر من السياق التآلف التام مع رئيس وزرائه وتفاهمهما حول المواضيع المطروحة، بما في ذلك الموقف من مسألة إقصاء اميل اده من مجلس النواب بأكثرية ٣٥ صوتاً.

وبمناسبة الذكرى السنوية الأولى لانتخاب الرئيس يقول بشارة الخوري ما يلي: «أخذ بعضهم على رياض الصلح تفرده الظاهر بالحكم دون الالتفات الكافي إلى مقام الرئاسة، فأراد أن يعطي البرهان الحاسم على عكس ما قالوه وقرر، بمعزل عني، إحياء الذكرى الأولى لانتخابي بمهرجان منقطع النظير فأعده ونجح بترتيبه، وفي صباح ٢١ من أيلول نزلت من عاليه ـ رافقني رياض بسيارة مكشوفة تواكبها دراجات الدرك، فاستوقفتنا في مفارق الطرق تظاهرات شعبية مؤثرة، وفي ساحة الشهداء عرضنا الفوج العسكري والدرك اللبناني والشرطة بحضور معتمدي الدول العربية والأجنبية وكبار الموظفين، وتعالت الهتافات من المشارف المطلة على الساحة ومن الجماهير المتراصة على الأرصفة. وجرى استقبال آخر بعد الظهر في حديقة الصنائع جمع الهيئات الرسمية كلها وعدداً كبيراً من وفود القرى. وبهذه المناسبة بعثت إلى الشعب اللبناني برسالة جددت فيها له عهدي، وصادفت قبولاً عظيماً وحملها الراديو إلى أنحاء لبنان، وأحيت الإذاعة حفلة خاصة، وأقيمت الزينات في الليل، وطافت بالمشاعل الفرقة اللبنانية التي تسلمناها من الفرنسيين، فشكرت رياضاً على فعله». (**حقائق لبنانية** الجزء الأول ـ الثاني ص ١٠٣ ـ ١٠٤).

ولم يغفل بشارة الخوري في مذكراته الحديث عن معارضي رياض الصلح في الداخل فيقول: «نالت سياسة رياض الصلح الخارجية استحساناً عاماً في جميع الأوساط الوطنية ولقيت ما يقارب الإجماع في المجلس النيابي، غير أن سياسته الداخلية لم تكن كذلك. ووقف له بالمرصاد بعض خصومه السياسيين، وأكثرهم من طائفته ومزاحميه على كرسي الرئاسة، منهم عبد الحميد كرامي وصائب سلام وعبد الله اليافي وسعدي المنلا يدعمهم هنري فرعون. وقد أسسوا فيما بينهم حزباً سياسياً

أطلقوا عليه اسم «حزب الاستقلال»، وتجنبوا أن ينتخبوا له رئيساً لئلا يثيروا المشاكل بين عبد الحميد كرامي ومتزعم الحزب الحقيقي. ألف هذا الحزب لانتزاع الحكم من رياض على الرغم من تأييده الظاهر له. ولكنه لم يستهل محاربة رياض خشية أن يثير على نفسه نقمة الجماهير، وخصوصاً الإسلامية، وهي التي يحتل فيها رئيس الوزراء المقام الأول. (ص ١١١)، ما دفع بشارة الخوري، مضطراً، إلى الطلب من رياض الصلح الابتعاد عن الحكم لفترة وأتى بحكومة جديدة شكلها، يومذاك، عبد الحميد كرامي ثم خلفه سامي الصلح وبعده سعدي المنلا. لم تعمّر حكومة المنلا طويلاً، فقد تعرضت في أواخر أيامها إلى هجوم شديد من قبل النواب بسبب سياستها الاقتصادية فاستقالت. وقد وجد رئيس الجمهورية نفسه أمام أمرين: إما أن يشكل وزارة إدارية بحتة تصرف الأمور الجارية العادية وتشرف على الانتخابات في مطلع الصيف أو أن يستعين بوزارة سياسية قوية للإشراف على الانتخابات». وقد اختار الرئيس الأمر الثاني وكلف رياض الصلح تشكيل هكذا وزارة حيث لقبت بوزارة الجبابرة.

انضوى تحت لواء هذه الوزارة عبد الله اليافي الذي تولى وزارة العدل. أما كميل شمعون فكان نصيبه وزارة المال، وأسندت نيابة رئاسة الوزارة مع وزارة الداخلية إلى صبري حمادة، ووزارة الصحة إلى الياس الخوري، وأعطي جبرائيل المر وزارة الأشغال بعدما اعتذر حبيب أبو شهلا عن قبولها مؤثراً البقاء في رئاسة المجلس، وأسندت وزارة الخارجية والمغتربين إلى هنري فرعون، والدفاع للأمير مجيد أرسلان، والتموين والشؤون الاجتماعية لكمال جنبلاط. **لقد بدا رئيس الجمهورية بعد تشكيل هذه الوزارة منشرحاً. ويصف كيف وقف أمام صخرة نهر الكلب التي نقش على رخامها عبارة جلاء الجيوش الأجنبية عن لبنان في ٣١ كانون الأول ١٩٤٦ في عهده وبجانبه رياض الصلح** فيقول: «وقد اغتبطت جداً أن رياض الصلح وقف بجانبي رئيساً للوزارة أثناء الاحتفاء بهذا الحدث التاريخي. ولحظت على وجوه الحاضرين تأثراً بالغاً. ولم يظهر لبنان بمظهر حديث النعمة، بل بدا على حقيقته كدولة عريقة بالمجد وجديرة في تحمل مسؤوليات الوطن الحر». (المصدر السابق ص ٢٨٣). عالجت تلك الوزارة مفاوضات الجلاء وكان دور رياض الصلح فيها أساسياً. فقد كان من ضمن الوفد اللبناني الذي سافر إلى الخارج لإنجاز هذه المهمة بدعم ورضى من بشارة الخوري والحكومة. ويتحدث يوسف سالم في كتابه **٥٠ سنة مع الناس** (ص ٢٤٧) الذي كان في عداد الوفد عن مجريات المباحثات فيقول: «وصلنا إلى باريس فاستقبلنا بحفاوة، وكان وزير الخارجية الفرنسية يتقدم المستقبلين. ونزلنا فندق بريستول ضيوفاً على الحكومة الفرنسية. انصرف حميد فرنجية إلى الاتصالات والاجتماعات بوزارة الخارجية الفرنسية، وتبين له في الحال أن هنالك إصراراً على عقد معاهدة مع لبنان.

أما رياض الصلح، فتولى الاتصال بالسياسيين اليساريين من رجال البرلمان وغيرهم من الذين له بينهم صداقات.

أما في بيروت فعلى الرغم من تأييد الشيخ بشارة لنا ودعمه موقفنا بجميع الوسائل التي يملكها، ومنها التفاهم مع الوطنيين السوريين على وقوف البلدين صفاً واحداً في معركة الجلاء غير المشروط، فإن غباراً كثيراً قد أثير علينا في المحافل السياسية، وعلى صفحات الصحف الموالية للإنكليز والصحف المعارضة لرياض الصلح. المعركة التي خاضها الوفد اللبناني على عدة جبهات تميزت بعنف الهجوم الإنكليزي وأصحاب الإنكليز علينا، وفي طليعة هؤلاء الأصحاب كميل شمعون. كما يبدو جلياً أن سبيرس وأسياده وأصحابه لم يكن يهمهم أن يتم جلاء الجيوش الأجنبية عن لبنان، بقدر ما كان يهمهم أن يتم هذا الجلاء على أيديهم وفي عاصمة بلادهم، لا على أيدي الفرنسيين وفي عاصمة فرنسا بالذات والله وحده يعلم ما يخبئه لنا القدر في لندن، لو لم تتغلب وطنية حميد فرنجية ورياض الصلح ومن كان معهما على كل اعتبار آخر، ولو لم يضع الرجلان الكبيران ورفيقهما كاتب هذه السطور نصب أعينهم هدفاً واحداً لا هدف سواه، ولا أسمى منه ولا أشرف، وهو تحقيق جلاء آخر جندي أجنبي عن أرض الوطن من دون قيد أو شرط. ولقد بلغنا هذا الهدف بحمد الله، وكان نجاح مهمة الوفد في باريس نجاحاً تاماً كاملاً خير جواب على سبيرس ومحاولة النيل من وطنية حميد ورياض ورفيقهما، واتهامه من ذهبوا إلى باريس بهذه الاتهامات الرخيصة».

انتخابات ٢٥ أيار

قيل الكثير من الكلام حول هذه الانتخابات التي اشتهرت بأنها شهدت تزويراً واسعاً لإنجاح المرشحين المؤيدين لرئيس الجمهورية والعهد في ظل حكومة يرأسها رياض الصلح. وقد تراس هو، شخصياً، قائمة في الجنوب عن المقعد المخصص لمدينة صيدا وكان من أركانها عادل عسيران وكاظم الخليل ويوسف سالم ومارون كنعان الخ... كما تراس أحمد الأسعد القائمة المضادة لها وفيها الأمير خالد شهاب وإبراهيم عازار ويوسف الزين ومحمد صفي الدين الخ... ويقول الرئيس بشارة الخوري في مذكراته عن هذه الانتخابات التالي: «وبقيت قائمتان رشح رياض في كل منهما، وصرنا على ثقة من فوزه». (**حقائق لبنانية**، الجزء الثالث ص ٣٦). وفي مكان آخر من المذكرات يقول: «لا ننكر أن الانتخابات التي أطلقوا عليها اسم «انتخابات ٢٥ نوار» أثارت احتجاجات ومزاعم متعددة، وأن المسائل الشكلية التي صار التجاوز عليها كانت عاملاً مهماً في تضخيم هذه الاحتجاجات والمزاعم، وعندي أنه كان من الواجب أن تراعى الشكليات، وأن يتحاشى الوزراء والموظفون وأغلب المرشحين أي عمل من شأنه أن يزرع الشك أو يثير الريبة في

نفوس الناس». (المصدر السابق ص ٤٤).

يوحي كلام رئيس الجمهورية بشارة الخوري عن هذه الانتخابات بأنها، على عكس ما شاع وقيل، لم تكن مزوّرة بل شابتها بعض الثغرات السلبية ليس أكثر ولا أقل. غير أن يوسف سالم وفي كتابه **٥٠ سنة مع الناس** يقول عكس ذلك (ص ٢٦٩ ـ ٢٧٥): «ويكفي هذه الانتخابات أنها صارت مضرب المثل في التزوير والتعطيل وحرية الناخبين. ودعنا الانتداب وجيوشه. وبدلا من أن ندشن عهد الاستقلال الناجز التام بالسير على الصراط المستقيم، واعتماد النزاهة، والعدالة، وبناء دولة الاستقلال، أرخينا العنان لأحقادنا وشهواتنا وجعلنا الدولة والوطن مائدة مددناها أمام مريدينا ليأكلوا منها ويشربوا ما يشاؤون وأقصينا عنها خصومنا! وبدأنا نتصرف تصرف الاطفال إذا غابت عنهم عين الرقيب. يلهون، ويعبثون، ويحطمون كل ما تقع عيونهم عليه. وكنت، ولا أزال أتساءل، أيهما أصعب: الحصول على الاستقلال أم المحافظة عليه.

وكان قلبي يتقطع أسى على وطن أردناه «سيداً عزيزاً حراً»، فجعلوه مزرعة!».

بعد انتهاء هذه الانتخابات، صدر مرسوم بفتح دورة استثنائية تبتدئ في ٤ من حزيران ١٩٤٧ واقتصر جدول الاعمال على انتخاب رئيس للمجلس الجديد وهيئة مكتبه وأعضاء لجنة الطعون واللجان الاخرى. وتعينت الجلسة الأولى في ٩ حزيران. وقبل تلك الجلسة قدّم رياض الصلح استقالة وزارته وفقاً للتقليد فكلفه رئيس الجمهورية بتأليفها مجدداً. في جلسة نيل الثقة تولى رياض الصلح الدفاع عن الانتخابات التي جرت بعد انتقاد عدد من النواب الاعمال التي حدثت خلالها مبينين التجاوز الذي حصل. وقد أحسن كما يقول الخوري في مذكراته «التخلص من الموقف الحرج إذ نسب التجاوز إلى قانون الانتخاب عينه، ووعد بتقديم تعديل له بأقرب وقت، وزاد أن إرادة الشعب أقصت المتطرفين جميعاً، من أية فئة انتسبوا إليها، وأن المجلس الجديد بعناصره الوطنية سوف يتابع الرسالة الاستقلالية التي أداها المجلس السابق».

تعاون الرئيسين تجاه المسألة الفلسطينية

لم يظهر أن هناك تبايناً في معالجة الرئيسين الخوري والصلح لهذه القضية. وقد لعب رياض الصلح دوراً مميزاً خلال تلك الحقبة دفاعاً عن حق الفلسطينيين في أرضهم. وقد عارض الهدنة لوحده تقريباً بين العرب، لكن معارضته هذه ضاعت هباء في أجواء التخاذل. ولنقرأ ما كتبه الخوري في مذكراته حول هذه المسألة (ص ١٠٣): «ووصلنا إلى اليوم المحتوم، الخامس عشر من نوار، فدخلت الجيوش العربية أراضي فلسطين، وأخذ جيشنا التعليمات اللازمة في قيادتنا العليا وسار نحو مراكزه المعينة في الحدود اللبنانية ـ الفلسطينية. وأصدرت نداءً بهذا الخصوص قلت فيه: سيروا على بركات الله تدفعكم بحق يسعون إلى هضمه وتريدون له إحقاقاً، ومثلاً أعلى تستهدفونه وراحة تنشدونها لإخوانكم وسلام تنشرونه مخيماً على ربوع قهر فيها الخوف طمأنينة الآمنين. سيروا فالجهاد خير باب لراسخي الإيمان ودرعه الحصين، ولترافق موكبكم ومواكب رفقائكم من جنود الدول العربية البواسل ألوية النصر والظفر. والله ساهر عليكم حارس لكم وعليه الاتكال. بيروت القصر الجمهوري، في ١٥ من نوار سنة ١٩٤٨.

انتهى الفصل الأول من مأساة فلسطين، وحالة العرب أسوأ دولياً وعسكرياً منها يوم محاولة العرب إنقاذ فلسطين، فلا حول ولا... لقد أدى لبنان، رئيساً وحكومة وشعباً، واجبه على أتم ما يرام، وله أن يرتاح منه الضمير لحسن سعيه وقيامه بواجبه، في شتى ميادين العمل في سبيل القضية الفلسطينية التي جعلها قضيته الأولى، وقد أعلن هذا القول عبد الرحمن عزام أمين عام الجامعة العربية أمام الوفود العربية المجتمعة في بيتنا بعاليه، فاقرته الوفود على إنصافه، وأيدته في ما قال. وكان محمود فهمي النقراشي رئيس الوزارة أول المؤيدين».

الخوري يجدد الولاية ورياض الصلح يؤيده

جدد رئيس الجمهورية بشارة الخوري لنفسه ولاية حكم الرئاسة. فبعد انتهاء المدة الدستورية أبدى رغبته بهذا الأمر. وقد عزا الأسباب الداعية لذلك بمستلزمات الواقع السياسي. فبرأيه «أن استعجال التجديد أوجبه أمران: أولهما تجديد الرئاسة لشكري بك القوتلي قبل عام من انتهاء ولايته، والآخر حرب فلسطين ويجب أن يكون المرء ملاكاً أو نبياً ليرفض تمديد ولايته في هذا الجو المؤاتي من كل جهة». وتم في ٩ نيسان التوقيع على اقتراح تعديل البند الـ ٤٩ من الدستور تعديلاً استثنائياً. ولم يقتصر الاقتراح على العشرة النواب وهو العدد المنصوص عليه دستورياً، بل صدر عن ستة وأربعين نائباً، ووافق عليه نائبان غائبان عن البلاد، فزاد عدد المقترعين على الثلثين بأحد عشر صوتاً. ولم يوقع على الاقتراح سبعة نواب هم: أخي سليم الخوري الذي لم يطلب إليه التوقيع بسبب كونه أخي، ونسيباي هنري فرعون وموسى فريج اللذان عملا برأي ابن عمي ميشال شيحا أخ زوجتي وكان ضد استباق الوقت، وجاراهم يوسف كرم وسليمان العلي ونصوح الفاضل مراعاة لخاطر عبد الحميد كرامي. أما كمال جنبلاط فغادر البلاد قبل الاقتراع، ولكنه لم يسافر إلا بعد أن زارني ثم كتب إلي يقول إن معارضته التجديد إنما هي معارضة مبدأ، ولا تتعدى إلى شخصي. وأخيراً كميل شمعون، منسجماً مع نفسه هذه المرة إذ قدّم استقالته من وزارة الداخلية يوم تقديم المشروع إلى المجلس النيابي».

بقي الاقتراح في درج رياض الصلح منذ التوقيع عليه في التاسع من نيسان، في انتظار الوقت المناسب لتقديمه، إلا أن

الجيوش العربية دخلت فلسطين في ١٥ أيار فاستصدر مرسوم إحالة المشروع إلى المجلس في التاسع عشر من الشهر عينه.

لقد كان رياض الصلح مؤيداً للتجديد. كيف لا والتعاون الوثيق بينه وبين رئيس الجمهورية قد وصل إلى مداه. فهو من شكل أكثر وزارات عهده الأول والثاني. كما أنهما خاضا معاً معركة الاستقلال وتلقيا معاً متضامنين متكافلين هجمات وطعنات قوى المعارضة التقليدية التي ناصبتهما العداء. بعد هذا التجديد لبشارة الخوري، أعاد رياض الصلح تأليف الوزارة. وقد خيّره الخوري بين أن يستقيل ويؤلف وزارة جديدة، أو أن يعدل وزارته، فاختار الامر الاول وقدم استقالته يوم الاحد في ٢٥ تموز. والف وزارته في ٢٦ تموز فابقى معه ثلاثة من زملائه القدامى هم حميد فرنجية وجبرائيل المر ومجيد أرسلان، وجاء بأربعة وزراء جدد هم أحمد الاسعد، وفيليب تقلا وحسين العويني والياس الخوري.

انقلاب عسكري في دمشق وإعدام أنطوان سعادة

شكل هذا الحدث الذي نفذه الضابط السوري حسني الزعيم قلقاً ومأزقاً لكل من رياض الصلح وبشارة الخوري. وقد كانت ذيوله مأسوية بالنسبة إلى رياض الصلح بالذات الذي قضى اغتيالاً فشهيداً بسببه. ولندع الخوري يتحدث عن ظروف ونتائج هذا الانقلاب. «تداولت الرأي ورياض الصلح فهالنا الحدث من حيث خطورته بحد ذاته، ونتائجه بعد تغلغل العنصر الصهيوني في فلسطين، والمطامع التي تتجاذب الشرق الأوسط. لا يعرف لهذا الانقلاب مداه، ولا التطور الذي يحدثه. يعلم اللـه أني ورياض الصلح والحكومة لزمنا جانب الحياد التام في الحركة السورية على كونها إجراءات داخلية، ولزمنا الحياد منغصين، يملأ نفوسنا القلق على شكري بك القوتلي، العزيز علينا جميعاً، والقريب إلينا كشخص وكرئيس دولة تعاونا وإياه على الخير ما قدّر اللـه، ولكن حسني الزعيم سيىء الظن ككل رجل يقوم إقدامه، فأخذ يتهم رياض الصلح بأنه هو الذي أوعز إلى بعض الصحف اللبنانية بمهاجمة الوضع الجديد وبأنه يقول بمساع خثيثة لدى الدول العربية لتسويد صحيفة صاحب الانقلاب لديها حتى لا تعترف بحكومته وكانت تلك الادعاءات فاسدة وظالمة من أساسها». (**حقائق لبنانية** الجزء الثالث ص ٢٠٥ ـ ٢٠٧). وبعد سلسلة من التطورات في العلاقة بين الرئيسين الخوري والصلح من جهة، والزعيم سعادة من جهة أخرى، أعدّ زعيم الحزب السوري القومي الاجتماعي لانتفاضة فاشلة ضد الدولة اللبنانية اضطر إثرها إلى اللجوء إلى دمشق برعاية رئيسها حسني الزعيم الذي شجعه على المضي بانتفاضته وعصيانه وقدّم له مسدسه كعربون صداقة ووفاء. لكن حسني الزعيم سرعان ما نقض اتفاقه مع سعادة فحدثت خديعة سلم بعدها إلى السلطات اللبنانية التي أعدمته بسرعة مستغربة إثر محاكمة لم تحترم فيها الأعراف الحقوقية. شكل هذا الحدث مأزقاً للحكم اللبناني ولرياض الصلح شخصياً، إذ حمله القوميون السوريون مسؤولية ما جرى فتم اغتياله لاحقاً في عمان على أيدي أعضاء في الحزب انتقاماً للزعيم. لكن مصادر الحزب وأدبياته نفت دائماً مسؤولية قياداته عما حدث، وأن مؤسساته الرسمية لم تتخذ قراراً بإعدام وتصفية الصلح أو غيره، ولكنه «أمر طبيعي أن يثأر القوميون الاجتماعيون لزعيمهم الذي أعدم بهذه الطريقة البربرية والاستبدادية الظالمة» (تعليق صوتي لتوفيق مهنا وهو مسؤول إعلامي في الحزب).

حول ملابسات هذه المسألة يقول بشارة الخوري في مذكراته (**حقائق لبنانية** ص ٢٢٠ ـ ٢٤٥) «تلقى حسني الزعيم أنباء أثارت هواجسه من حيث إخلاص الحزب القومي ورئيسه للوضع الجديد في سورية، فدعا أنطون سعادة إلى مقابلته في القصر الجمهوري وأحسن وفادته ولاطفه، ولما انتهت المقابلة وودع الزائر مضيفه خرج سعادة إلى الشارع فوجد مفرزة من الامن العام تحيط بالقصر، وأسرع قائدها فألقى القبض عليه. وتلفن حالا مدير الأمن العام إلى زميله اللبناني وطلب منه مفرزة مسلحة لتتسلم المعتقل في الحدود في منتصف الليل، شرط أن يقضي عليه قبل وصوله إلى بيروت. وكان شرط مدير الامن العام الدمشقي في وجوب هذا القتل صارماً جداً. والحيلة البوليسية معروفة: الإيهام بأن أنطون سعادة قد حاول الفرار من حراسه فاطلقوا النار عليه وقتل، وهكذا يصل جثة هامدة إلى لبنان ويسدل الستار على مجازفته. ووصل مدير الأمن العام اللبناني ورجاله إلى الحدود في الميعاد وتسلموا الموقوف، ورجع رجال الامن السوريون إلى دمشق. ثم جاء المدير اللبناني إلى المخفر واتصل تلفونياً برئيس الوزارة وأبلغه الخبر والشرط الذي فرض من دمشق بوجوب قتل أنطون سعادة، فأجاب رياض الصلح: أحضر المتهم إلى ثكنة الجيش في الفياضية، ولينقل منها محاطاً بحراسة الجند إلى سجن الدرك السيار في بيروت ووافني مع نور الدين الرفاعي إلى القصر الجمهوري».

مصادر الحزب السوري القومي الاجتماعي وأخرى غير تابعة له تورد روايات مختلفة عما قاله بشارة الخوري حول هذه المسألة. فالحزب اتهم رياض الصلح والخوري ورياض تحديداً بالتحريض على قتل رئيسهم أثناء إحضاره إلى لبنان. أما الروايات الأخرى فتخفف من ذلك وتقول بأن مسؤولي الأمن اللبناني تشاوروا في ما بينهم بقتله أو عدمه ثم ارتؤي بعدها إيصاله سالماً إلى بيروت لمحاكمته.

أيام رياض الصلح الأخيرة والعلاقة مع شقيق الرئيس «السلطان» سليم

استقال رياض الصلح فطلب منه الرئيس بشارة تشكيل الوزارة الجديدة وقد صدرت المراسيم بأسماء الوزراء وهم:

جبران النحاس ومجيد أرسلان وحسين العويني وشارل حلو وفيليب تقلا وأحمد الاسعد وشارل حلو والدكتور رئيف أبي اللمع والدكتور الياس الخوري وبهيج تقي الدين. وعين باسيل طراد عضو المجلس الاعلى للمصالح المشتركة أميناً عاماً لوزارة التموين. شهدت هذه الوزارة بداية التباين الذي حصل بين الرئيسين. وكان معظمه بسبب التناقضات حول الأمور الداخلية. فقد تبين أن نتائج تجديد الولاية للرئيس بشارة الخوري وإعدام أنطون سعادة ونمو المعارضة ضد الحكم انعكست جميعها سلباً على العلاقة بين الخوري والصلح، فبدأت صلات المودة بينهما تفتر. هذا ولعبت بطانة الخوري وعائلته دوراً هاماً في إيصال الزعيمين إلى حد القطيعة. ففي الأعوام الأخيرة من حكمه، «وقع الشيخ بشارة تحت تأثير أفراد عائلته وضعفه أمامها واستسلامه إلى شهواتها» (راجع يوسف سالم، **٥٠ سنة مع الناس** ص ٢١٢) وبخاصة شقيقه سليم الخوري الذي لقب ـ بالسلطان ـ «والذي كان منافساً لرياض الصلح على الزعامة المحلية» (المرجع السابق). تدخل «السلطان» سليم في شؤون الدولة بشكل أوحى أنه أصبح هو المسؤول الأول في الدولة والحكومة. ووصلت الأمور بينه وبين رئيس الحكومة رياض الصلح إلى مرحلة الاستفزاز والتهديد المسلح، بل طلب «السلطان» من أخيه إقالة الصلح وتكليف غيره. فكر سليم الخوري بإظهار نفوذه الواسع في جبل لبنان فحاول تنظيم تظاهرة مسلحة تدخل العاصمة بيروت لتحدي رياض الصلح، فهدد رياض بمقابلتها بالمثل بل وعلى صعيد شعبي. وبعد أخذ ورد تدخل رئيس الجمهورية لجانب رياض وأعطى أوامره العسكرية بمنع أنواع المظاهرات كافة.

من ناحية ثانية، كانت مواقف رياض الصلح عدائية تجاه سلسلة الانقلابات العسكرية في سوريا. وقد جاهر بالقول في جميع المناسبات أن هذه الانقلابات «ليست صناعة وطنية، بل دبرت بالاتفاق مع المخابرات البريطانية من أجل تفتيت الامة العربية. وفرض الاستسلام لإسرائيل». (أنظر سالم، يوسف: مصدر سابق ص ٣٢٠).

استقال رياض الصلح من رئاسة الحكومة في ١٤ شباط ١٩٥١ منهياً بذلك رحلته الطويلة مع بشارة الخوري، ومعتبراً أن استقلال لبنان قد تم وأن مهمته قد انتهت. لكنه على الصعيد القومي كان يشعر في قرارة نفسه بالمرارة لكيفية اغتصاب اليهود لجزء من فلسطين وإعطاء القسم المتبقي منها للملك عبد الله. (أنظر، **تاريخ رجل وقضية** د. هلال الصلح ص ١٦٠).

وبعدما أصبح خارج الحكم، مال إلى معارضة الحكومة الجديدة التي شكلها عبد الله اليافي، إثر استقالة حكومة الحاج حسين العويني التي نظمت الانتخابات النيابية. وقد رفع من مستوى معارضته لهذه الحكومة وفقاً للأخطاء التي برأيه ارتكبتها. ويبدو أن رياض غادر الحكم وهو غير راض عن إبعاده.

ففي كلام للواء فؤاد شهاب قائد الجيش أسرّه لبشارة الخوري عن هذا الشأن «أنه قابله وشكا إليه سوء حظه بعد انتخابات نيسان، وإبعاده عن الحكم، وأن صدره قد ضاق، وعيل صبره، وأنه اضطر للمعارضة.. وقال له أخيراً أن الملك عبد الله دعاه لزيارته في عمان وأنه يستعد لتلبية الدعوة» (**حقائق لبنانية**، بشارة الخوري ص ٣٩١).

أما جواب بشارة فكان التالي: «وأجبت زائري: إن رياضاً عزيز عليّ. ومعارضته في نظري عرض لا يؤثر في الجوهر. أما بعده عن الحكم فأمر قد اتفقنا عليه يوم استقالته الأخيرة، وبرضاه أيضاً قد تم الاتفاق على تولية اثنين أو ثلاثة من المؤهلين السنيين فلا تكون رئاسة الوزارة احتكاراً له، وبهذا لا تنفر منه قلوب الاكفاء وأنصارهم في طائفته.

وكذلك اتفقنا أيضاً على أن يعود رياض إلى الحكم وأنهي برفقته المدة الباقية لي، فنثبت وضع البلاد على أساس الميثاق قبل أن أغادر الرئاسة.

وتابعت: إنني لا أزال على عهدي مع رياض على الرغم من معارضته العنيفة». (المرجع السابق).

عندما زار الملك عبد الله لبنان في نيسان ١٩٥١ وسأل عن رياض الصلح وأبدى رغبته في زيارته. «هجر رياض بيروت إلى إحدى قرى الجنوب هرباً من تلك الزيارة، إذ أن قلبه مليء بالالم من ذكريات فلسطين وجروحها. وهو لا يريد لتلك الذكريات أن تبعث من جديد في لقاء عابر مع ملك الاردن». (أنظر علياء الصلح: مقالة في كتاب **عندما دخلوا التاريخ** عن رياض الصلح دار الثقافة ١٩٥٨). غير أن الملك عبد الله ألحّ بعد عودته إلى عمان بطلب أن يزوره رياض في الأردن. وكانت الزيارة المشؤومة التي اغتيل فيها وفاضت روحه إلى السماء. توفي رياض الصلح عن خمسة وخمسين عاماً، وهو من أكثر رؤساء الوزراء، قياساً بعدد السنين القليلة التي عاشها في الحكم، الذين شكلوا حكومات مع رئيس جمهورية واحد.

وحتى أيامنا الحالية، بعد أكثر من خمسة عقود على وفاته، لا يزال هذا الرجل في ضمير العرب بعامة واللبنانيين بخاصة. وفي كل يوم تزداد فيه المشكلات الطائفية في لبنان يرتفع صوت ينادي بتطوير الميثاق الوطني وتجديده فتلغى منه الطائفية ويتوحد فيه الوطن لصالح المواطن لا الطائفة ولا المذهب. هذا الصوت هو صوت رياض الصلح. هذه هي روح الميثاق. أليس هو القائل «إن الساعة التي يمكن فيها إلغاء الطائفية هي ساعة يقظة وطنية شاملة مباركة في تاريخ لبنان، وسنسعى لكي تكون هذه الساعة قريبة بإذن الله. ومن الطبيعي أن تحقيق ذلك يحتاج إلى تمهيد وإعداد من مختلف النواحي، وسنعمل جميعاً بالتعاون تمهيداً وإعداداً حتى لا تبقى نفس إلا تطمئن كل الاطمئنان إلى تحقيق هذا الإصلاح القومي الخطير».

(نهاد حشيشو، «المركز العربي للمعلومات»، ٢٠٠٨)

عبد الحميد كرامي العروبي ورجل الاستقلال تميّز بمواقفه الصلبة وطباعه الحادة



استقبال الرئيس عبد الحميد كرامي في محطة القاهرة في ١٩٤٥/٣/٣٠

آل كرامي من عائلات طرابلس السنية العريقة، وقد تولى ابنها عبد الحميد منصب الإفتاء الذي ورثه عن والده وهو لا يتجاوز العشرين. فبايعه علماء ذلك الزمان وكان أصغر مفتٍ للمسلمين في الدولة العثمانية.

ترجع أصولهم إلى القدس الشريف، ثم انتقلوا إلى دمشق فإلى طرابلس. درس عبد الحميد كرامي الذي ولد في طرابلس سنة ١٨٩٣ على يد جده ووالده أصول الدين والفقه الإسلامي، كما درس في المدرسة الرشيدية على يد عددٍ من علماء الفيحاء منهم الشيخ عبد المجيد المغربي، فتعلم إضافة إلى اللغة العربية، الفارسية والتركية وشيئاً من الإنكليزية والفرنسية. تزوج من آل علم الدين. أولاده رشيد وعمر ومعن، وله خمس بنات.

زاره الأمير فيصل بن الحسين في طرابلس وقال له: «سمعت بإخلاصك وولائك وكرامتك في وطنك فكافأتك بهذه الزيارة لنتعاون على تحرير الأمة وحفظ كيانها». وكان عبد الحميد كرامي مفتوناً بأمجاد أمته وعاشقاً للعروبة وداعية للوحدة.

في أواخر أيلول ١٩١٨، عقب نهاية الحرب العالمية الأولى، تلقى برقية من سعيد الجزائري رئيس حكومة الأمير فيصل في الشام، وكلفه القيام بمهمة حاكم طرابلس، ورفع الراية العربية على سراي المدينة.

في ٨ آذار ١٩٢٠ شارك في مؤتمر (الشونة) في الأردن لمبايعة الملك حسين بالخلافة، ثم اعتقل بعد عودته إلى طرابلس، ونفي إلى سجن بيت الدين لمدة ثلاثة أشهر ثم أطلق سراحه بعد حوادث دامية جرت بين الطرابلسيين والفرنسيين.

بعد دخول الجيش الفرنسي إلى البلاد، قاد عبد الحميد حركة المقاومة في مدينته فقاطع انتخابات المجلس التشريعي ورفض الاشتراك فيها على الرغم من محاولات الفرنسيين

استمالته. وكان يقول: «لا يمكنني التعاون ولا إجابة دعوة السلطات الانتدابية، أفرنسية أكانت أم لبنانية، حتى أنني لا يمكنني الاعتراف بوجود دولة اسمها لبنان». ولما حضرت لجنة كينغ كراين لاستفتاء أهل البلاد في موضوع الحكم، رفض حكم الانتداب، وطالب بالاستقلال والوحدة مع سوريا، وكان ضد سياسة الفرنسيين. وبعد حوادث تل كلخ والضنية اعتقل ونفي إلى جزيرة أرواد مع الدكتور عبد اللطيف البيسار، غير أن إيمانه بالوحدة مع سوريا والعروبة عاد فتحول مع قيام دولة الاستقلال اللبنانية في العام ١٩٤٣ إلى مؤيد لها ومدافع عنها ووجودها مع كامل حدودها الجغرافية. وقد جرى اعتقاله في معركة الاستقلال من الفرنسيين في راشيا مع رئيس الجمهورية والوزراء بشارة الخوري ورياض الصلح بسبب تمسكه بهذا الاستقلال ودفاعه عن وجود لبنان بحدوده الراهنة.

خلال نضاله ضد الفرنسيين تم عزله من منصب الإفتاء، وذلك في العام ١٩٢٤. وفي ٢٥ تشرين الأول ١٩٢٧ شارك في مؤتمر الساحل في بيروت، وفيه أكد مع المجتمعين على تحقيق مطلب الأمة السورية في الاستقلال والوحدة.

في ١٠ آذار ١٩٣٦ شارك في مؤتمر الساحل والأقضية الأربعة الشهير الذي انعقد في منزل سليم علي سلام، ومما قاله في هذا المؤتمر: «إن مسألة الوحدة ليست قضية دينية وليست مطلباً إسلامياً وإنما هي مصلحة قومية. وأتمسك بطلب الوحدة السورية الشاملة لأن البلاد لا تعيش بدونها». وقال: «إن الكتلة الوطنية نفسها لو طلبت الانفصال لحاربناها». وقد استمر على إيمانه بهذه الوحدة وهذا المطلب سنوات إلى أن انتخب في العام ١٩٤٣ نائباً عن طرابلس ودخل الندوة النيابية، **وكان هذا اعترافاً منه بلبنان الواحد المستقل. وكان قد شارك في وضع الميثاق الوطني وتخلّ عن فكرة ضم طرابلس إلى الشام.**

يورد أحمد زين الدين (صحيفة ن **والقلم** العدد ١٧) كلاماً عن هذا التحول الذي حصل فيقول: «ويمكن القول أنه منذ العام ١٩٣٦ بدأ التحول من المسلمين اللبنانيين نحو الصيغة اللبنانية، إذ أنه بعد انتخاب اميل إده رئيساً للجمهورية عام ١٩٣٦، وتعيينه خير الدين الأحدب، صديق رياض الصلح وأحد الوجوه السنية التي كانت بارزة في ميدان العروبة بتأليف الحكومة، كان ذلك إيذاناً باندماج المسلمين اللبنانيين في إطار الدولة اللبنانية، عن طريق مشاركتهم في الحكم مباشرة، وقد برر عبد الحميد كرامي تأييده لخير الدين الأحدب بتصريح نشر في ٩ شباط ١٩٣٧ في جريدة **الأوريان**: «إخواننا في دمشق تخلوا عنا ـ يشير إلى معاهدة ١٩٣٦ ـ فأصبح من واجبنا أن نطالب بحقوقنا في لبنان».

في السياسة اللبنانية والحكم

دخل عبد الحميد كرامي المعترك السياسي اللبناني زعيماً سنياً مرموقاً، وقد أسس مع بعض السياسيين اللبنانيين حزب الاستقلال وساعده في ذلك هنري فرعون. عارض الحزب حكومة رياض الصلح. وقد أدت هذه المعارضة برئيس الجمهورية إلى تكليف عبد الحميد كرامي بتأليفها.

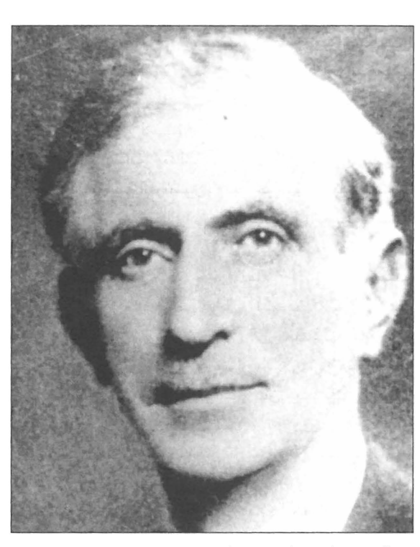
ولنترك الشيخ بشارة الخوري يخبرنا عن ظروف تشكيل هذه الوزارة التي رأت النور في ٩ كانون الثاني ١٩٤٥ واستمرت حتى ٢٢ آب ١٩٤٥:

«تركنا الحالة متوترة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، وحزب الاستقلال بزعامة عبد الحميد كرامي وهنري فرعون يغذي الحملة على وزارة رياض الصلح. ولما اشتدت الحملة ولم يعد بالإمكان تلافي أزمة وزارية رأيت أن الأفضل إجراء تبديل الحكومة وأن يكون رياض موافقاً على هذا التبديل فدعوته وأفهمته أن الوقت قد حان لأن يتخلى عن الحكم، وأن لا شك بأن المستقبل له، وأن السياسة الاستقلالية التي باشرناها منذ خمسة عشر شهراً ستتابع على يد خلفه عبد الحميد كرامي، فأجابني بالقبول، وبغصّة وانقضى يوما الاثنين والثلاثاء في المشاورات وتشكلت الوزارة الجديدة في ٩ من كانون الثاني ولم يدخلها من الوزراء القدماء إلا سليم تقلا وزير الخارجية لكي نتمكن من متابعة سياستنا الخارجية بدون انفصال. ودعوت الوزراء الجدد ووقعت على مراسيم تعيينهم وافترقنا على أن يتسلم كلٌ مهام منصبه». (**حقائق لبنانية** الجزء الأول والثاني ص ١٢٣ ـ ١٢٤). ومما جاء في البيان الوزاري عن السياسة الخارجية: «فالوزارة التي سبقتنا وعلى رأسها دولة الوطني الكبير رياض بك الصلح حققت في هذا الحقل أماني الأمة بالاستقلال واستحقت كل شكر، وسيكون رائد حكومتنا المحافظة والحرص على هذا التراث الوطني الغالي وتوطيد أركانه، وتشييد بنيانه، إلى جانب توثيق أواصر الولاء والتفاهم ومتانة العلائق مع الدول العربية الشقيقة إلى أبعد مدى على ضوء محادثات الإسكندرية، كل ذلك على أساس استقلال لبنان الناجز التام بحدوده الحالية وسيادته الكاملة. وسيضمن لنا التمثيل الخارجي الذي هو مظهر من مظاهر هذا الاستقلال، الاتصال الوثيق باللبنانيين المغتربين الذين نعتبرهم شطراً باراً صالحاً من أبناء هذا الوطن ودعامة من دعائم استقلاله». (انظر **رشيد كرامي**، د. رزق رزق ص ٤).

أنجزت حكـومة عبد الحـميد كرامـي العديد من المهام أبرزها على الصعيد العربي التوقيع على ميثاق جامعة الدول العربية (*) والانضمام إلى مؤتمر الأمم المتحدة في سان

فرنسيسكو. أما على الصعيد الداخلي فقد تعرضت سياسة عبد الحميد إلى بعض الانتقادات من النواب فأخذ يتبرّم منهم ويغتاظ. ويصف الشيخ بشارة في **مذكراته** هذا الوضع فيقول: «لا يستطيع رجل السياسة أن يتغنى دائماً بالأعمال المجيدة التي عملها في سبيل بلاده، فهو لا يكاد يلمع في حقل حتى تعترضه مشاكل أخرى لم يكن ليتوقعها في حقل آخر. والناس سريعو النسيان، والنواب كسائر الناس يسعون وراء أهداف لهم وهم كثيرو المطالب، سريعو الحرد، ولم يكن عبد الحميد بالرجل الصبور ذي الجلادة، بل كانت تزعجه كل مراجعة، ويؤلمه كل مسعى، ويقول في هذا عن نفسه: «أنا رجل نرفوز». شعرت بتعكر في الجو الداخلي فأخذت أهدئ الأعصاب بقدر المستطاع، وراجعني نواب عديدون شاكين متبرمين، وكاد لا ينقضي يوم إلا ويزورني رئيس الوزارة، متذمراً بدوره هو أيضاً ص ١٤٥). من الحالة، ملحاً عليّ بقبول استقالته، مكرراً على مسامعي قوله: «أما الآن وقد عدت معافياً يا فخامة الرئيس فاستلم زمام الأمور لأرتاح من العناء، خصوصاً وأن صاحبنا رياض الصلح فيه شهوة الحكم، ولا يريدني أن أهدأ يوماً واحداً، فهو يثير المشاكل والعراقيل في وجهي، وصحفه تنحي باللائحة عليّ، وأنا قليل الصبر». وكان عبد الحميد يقول أيضاً: «إن وزير الخارجية يقلق راحتي ويشغل بالي بسبب تطرقه إلى بعض الأمور السياسية». كان عبد الحميد يقول لي هذا، ولا ألبث أن أستقبل هنري فرعون وزير الخارجية فيشكو لي من عبد الحميد، ومن كثرة تصريحاته، وعدم انطباق تعابيره في بعض الأحايين على الواقع اللبناني مثل قوله (بقوة الاستمرار). «سوريا الداخلية وسوريا الساحلية. وتمكنت بكل عناء من أن أرد تيارات النواب عن الوزارة، وأن أخفف من شكوى عبد الحميد منهم، واجتزنا مرحلة لا بأس بها رغبة في الاستقرار». (**حقائق لبنانية**، بشارة الخوري، الجزء الأول والثاني ص ١٣٤ ـ ١٣٦).

كان بادياً من خلال كلام رئيس الجمهورية (**) أن عبد الحميد كرامي لم يسهل الأمور بالنسبة إليه، حيث كان مضطراً لتحمل كل الانتقادات بصدره وتهدئة التناقضات، وهذا أمر لا يريح أي رئيس.. إلى أن برز تحرك نيابي طالب بدورة استثنائية لنزع الثقة عن الوزارة. «فأقبل عبد الحميد يقدم إلي استقالته ولم أقبلها بل طلبت منه أن يتريث ويجالد لنرى ما يكون، وطويت المذكرة بين أوراقي. وجاء يوم اجتمع فيه مجلس النواب لمناقشة نيل الثقة بالوزارة. وكان عبد الحميد قد وعد بالاستقالة وعداً قاطعاً فور الاقتراع. وعلى الرغم من نيل حكومته الثقة فإنه قدّم استقالته وأعاد رئيس الجمهورية الطلب إليه بتشكيلها مرة ثانية فاعتذر.. ويعلق بشارة الخوري على هذه الاستقالة



عبد الحميد كرامي (١٨٩٣ - ١٩٥٠)

بالقول: «والحق يقال أن وطنية عبد الحميد لا غبار عليها ولكنه عصبي المزاج سريع التأثر. وخرج من الحكم فجعل من تشابك الصلاحيات ومن تعديل الدستور برنامجاً له حزبياً»! (المرجع السابق ص ١٤٨).

خلف سامي الصلح عبد الحميد كرامي بتأليف الوزارة. وقد كتب الخوري معلقاً: «ويمكن تلخيص رد الفعل السياسي لتشكيل هذه الوزارة بما يأتي: ١ـ عتبٍ لا مبرر له من عبد الحميد كرامي الذي راعيت خاطره إلى آخر دقيقة، فراح يشن الهجوم إثر الهجوم على ما أسماه بـ «صلاحيات الرئاسة»، ويتحدث عن تشابك الصلاحيات، وعلى غير حق، ولاسيما أنه قد مارس صلاحياته الدستورية على أكملها، وكنت وإياه على تمام الاتفاق في ما قام به من أعمال.

٢ـ غضب ظاهر من هنري فرعون، لا لسبب إلا لأن بعض الدستوريين لم يولوه الثقة على رغم تأكيده لهم أنه مستقيل.

٣ـ امتعاض ضمني مهذب من رياض الصلح لعدم تشكيله الوزارة، ولتصريحات جامحة من هنري فرعون كان رياض يتألم منها ويصارحني بما في نفسه في جلسات كثيرة في عاليه. ومن نكد الدنيا أن يعتب عليّ رياض بسبب فرعون حالة أن فرعون عاتب عليّ!» (المصدر نفسه).

بعد مغادرته الحكم ترأس كتلة برلمانية قوامها اثنان وثلاثون نائباً عارضت حكومة الرئيس سامي الصلح.

في الخامس والعشرين من أيار ١٩٤٧ جرت الانتخابات

النيابية الشهيرة فقاطعها. ثم ألف كتلة «التحرر الوطني» وتعاون فيها مع بعض الشخصيات والهيئات والأحزاب اللبنانية بما فيها الكتائب اللبنانية، مطالباً بحل مجلس النواب المزوّر رافضاً بالوقت ذاته كل أنواع العنف والسلبية.. في منتصف ١٩٤٩ أصيب بمرض عضال ونقل إلى لندن للمعالجة، إلا أنه لم ينل الشفاء. العاشرة والنصف من صباح الخميس في الثالث والعشرين من تشرين الثاني ١٩٥٠ مات في مستشفى الجامعة الاميركية ببيروت. نعاه رئيس الجمهورية ورئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الوزراء، وأقرّ مجلس الوزراء إقامة مأتم وطني له. وفي الساعة الواحدة من بعد ظهر الجمعة في الرابع والعشرين من تشرين الثاني ١٩٥٠، أقيم له مأتم وطني في الجامع العمري الكبير في طرابلس، ودفن في مدافن العائلة.

رثاه الشيخ بشارة الخوري رئيس الجمهورية بكلمة مؤثرة، ختمها قائلاً: «اللـهم أخذت منا وطنياً مثالياً، وعلماً من الأعلام، وركناً من الأركان، فاصطفيته لجوارك فليكن لديك جل جلالك، هو ومن سبقه من لبنانيين أماثل واستقلاليين أفاضل سفراء لبنان، فهم إن ستروا وجوههم مهابة أمام وجهك يفتحون قلوبهم ليضرعوا أمام عرشك، لتجنب لبنان المصائب والويلات، ورأسها الانشقاق والخلاف والحقد والضغينة، ولتكسوه حلة لا تنزع من الوئام والسلام والحب والتساهل، وأنت السميع المجيب وعلى كل شيء قدير».

(نهاد حشيشو، «المركز العربي للمعلومات»، ٢٠٠٨)

(*) ترأس الرئيس عبد الحميد كرامي بصفته رئيساً للحكومة الوفد اللبناني إلى القاهرة للمشاركة في اجتماع اللجنة التحضيرية لميثاق جامعة الدول العربية، الذي عقد في ٢٢ آذار ١٩٤٥ في قصر الزعفران في القاهرة.
وفي الاجتماع التحضيري المذكور، ألقى كلمة قال فيها: «إن لبنان منكم ولكم، وإن لبنان لم يقف يوماً ولن يقف أبداً حجر عثرة في سبيل تحقيق أماني العرب، فلا تنسبوا التراجع إلى لبنان، وها أنا باسم لبنان أعدكم بتوقيع كل ميثاق تتفقون عليه، من دون قيد أو شرط».
وفي اليوم الثاني، أي في ٢٣ آذار ١٩٤٥، أقامت المفوضية اللبنانية في القاهرة حفل تكريم على شرف الصحافة المصرية، فارتجل كرامي كلمة قال فيها:
«لقد كان للبنان فيما مضى استعماران غاشمان، استعمار باسم الدين، واستعمار أشد وأدهى باسم التموين، لكن لبنان الجديد قد نفض عنه غبار هذين الاستعمارين، وخلع ثوب الطائفية البالي، ونذر نفسه للاستقلال التام والعروبة». ويسجل خلال وجود كرامي في القاهرة، أن والتر سمارت، المستشار الشرقي في السفارة البريطانية في القاهرة، زار عبد الحميد كرامي في مقر المفوضية اللبنانية في القاهرة، واختلى به لبعض الوقت، وهمس في أذنه الكلمات الآتية:
«سمارت: بماذا تشيرون على بريطانيا لمساعدتكم على الاحتفاظ باستقلالكم؟
كرامي: نشير عليهم اولا وأخيراً بأن لا يطلبوا شيئاً، وبذلك يقدمون لنا مساعدة عظيمة». وهنا ظهر التجهم على وجه سمارت، ورد على الرئيس عبد الحميد قائلاً: «الدول الناشئة بحاجة إلى رجال ومساعدة».
ويرد عبد الحميد بالقول: «إن الرجال موجودون، ولبنان ليس بحاجة إلى أي مساعدة، ساعدوه أنتم بتركه وشأنه، ولا تتدخلوا في أي شأن من شؤونه، وبذلك تقدمون له أعظم مساعدة».
(**) لا بد هنا من توضيح هذه المسألة حول موقف عبد الحميد من الدولة التي ارتضى أن يكون رئيساً لوزرائها والمعارضة والموالاة، فالواقع أنه كان دائم التبرّم من سير عملية الانتقاد والموالاة. فهو كما يبدو، كان رافضاً للعبة المحاباة والتزلف والانتهازية التي كانت سائدة.
يروي عنه منير تقي الدين في كتابه «ولادة الاستقلال»، أنه في صبيحة ٦ آب، وهو في مكتبه في رئاسة الحكومة، لبط كرسي رئاسة الوزارة، وقال: «لبنان هذا مزرعة لا دولة». وهو فيما انتقل من الموالاة، أثناء وجوده على رأس الوزارة، إلى المعارضة ضد حكم بشارة الخوري بسبب ما اعترى انتخابات أيار ١٩٤٧ من أعمال تزوير، رفض أي شكل من أشكال التراجع عن مواقفه حتى بعد أن حاول الرئيس الخوري تسوية الامور معه ومع المعارضة والتقاءه بها. وكان عبد الحميد حضر اجتماعاً لهذه المعارضة في مدرسة الحكمة في ٣ أيار ١٩٤٧، حضره بالإضافة إليه، المطران أغناطيوس مبارك، وألفرد نقاش وعمر بيهم وكمال جنبلاط، وممثلون عن أحزاب الكتائب والشيوعي والكتلة الوطنية، والقيت خلال هذا الاجتماع كلمات انتقدت عهد الخوري وتزوير الانتخابات، ووجهت دعوة إلى إضراب عام في بيروت. (أنظر احمد زين الدين، «ن والقلم» العدد ١٨).

سامي الصلح أول رئيس حكومة
رفض أن يكون باش كاتب عند أي رئيس جمهورية



الرئيسان سامي الصلح وبشارة الخوري في عرض عسكري.

سامي الصلح رئيس حكومة لبنان لثماني مرات، وأول رئيس حكومة رفض أن يكون باش كاتب عند أي رئيس جمهورية تعاون معه، وطالب بعلاقات ندّية تكرّس احترام الرأي الآخر ولو كان هذا الرأي مخالفاً لرأيه.

سامي الصلح القاضي الوطني النزيه الذي رفض سماع مرافعة باللغة الفرنسية وقال إن اللغة العربية هي اللغة الرسمية (مع أن اللغة الفرنسية تعتبر رسمية وكان معمولاً بها) وكان ذلك تحدياً سافراً للسلطة التي كانت تعتقد أن لا أحد يجرؤ على القيام بما قام به. وكان يقول: «أن يبقى القضاة في وظائفهم بقوة رضى السلطة عنهم وهم عرضة لضغوط سياسية أو شخصية فالعدل لا يمكن أن يؤديه القاضي مكبلاً بالقيود».

سامي الصلح الزعيم السياسي الذي استحق لقب «**أبو الفقير**» واستطاع بحنكته وإدارته وأسلوبه الدبلوماسي في معالجة الأمور، والضغط على المحتكرين، وإخراج الكميات المخزونة من الدقيق والحبوب من مخابئها وطرحها في الأسواق، وإنقاذ اللبنانيين من خطر المجاعة التي كان سيتعرضون لها منذ الحرب العالمية الأولى.

علي سامي

سامي الصلح هذا، أو علي سامي كما كانت ترغب والدته التقية الورعة أن تناديه تيمناً بالإمام علي، مولود في عكا بفلسطين في ١٨٨٨/١٢/٧ بسبب ان والده عبد الرحيم كان متصرفاً عليها وكانت تابعة إدارياً لولاية بيروت. أجداده من مدينة صيدا المدينة العربية الشهيرة انتقلوا منها إلى بيروت في أثناء حملة إبراهيم باشا المصري على بلاد الشام وبسط نفوذه وسلطانه عام ١٨٣١ على سواحلها.

في الثامنة من عمره قامت السلطات العثمانية بنقل والده الموظف إلى «أضنه»، حيث أقام سنة واحدة ثم عاد إلى بيروت، فألحقه والده بمدرسة الآباء اللعازاريين. ولم يكد يستقر المقام به في العاصمة حتى صدرت الأوامر مجدداً بنقل والده إلى «جانينا» في ولاية «سالونيك»، ثم إلى «أسكوبيا» و«مقدونيا»، وبسبب هذه التنقلات أتيح له أن يتعلم ثلاث لغات غير العربية، هي اليونانية والتركية والفرنسية. وكان لتنقلاته الكثيرة في حداثته فضل في إطلاعه على ثقافات وحضارات متنوعة مختلفة طبعت شخصيته بالتسامح والمحبة والتعايش بين مختلف الشعوب التي تعيش داخل الأمبراطورية العثمانية وخارجها، ومما أتاح له العمل على تطبيق هذه المبادئ في التعايش بين جميع الطوائف، وبالأخص عندما انخرط في العمل القضائي والسياسي في ما بعد.

قومي عربي

وهو ككل صلحي بدأ يتأثر بفكرة القومية العربية وهو فتى، حتى كادت تستحوذ على كل اهتمامه. وقد روى مرة لشقيقته فاطمة أنه صار وزيراً مهماً في حلم حلمه، وهي بدورها روت الحلم لأشقائها فبادره كبيرهم مختار (ويسبقه بعشرين عاماً) بقوله: «إن لم تثابر على دروسك وتجتهد لن تصير وزيراً ولا حتى شرطي درك».

حصل الشاب سامي على إجازة الحقوق التركية، وجاء إلى باريس لإعداد دراسة الدكتوراه. وفي باريس أصبح عضواً في لجنة حقوق الإنسان التي كانت تنادي بالمبادئ ذاتها التي «كنا نتبناها ضمناً - على ما يقول - ونخشى أن نجاهر بها في بلادنا». وكان يحضر المناقشات الحامية في برلمان باريس بين جان جوريس وجورج كليمنصو. وفي أثناء وجوده في باريس انخرط في جمعية «العربية الفتاة» وشارك في أعمالها مع عوني عبد الهادي ورفيق التميمي (من نابلس) وجميل مردم (من دمشق) وتوفيق السويدي (بغداد)، محمد المحمصاني (بيروت) ومحمد رستم حيدر (بعلبك) وبعد سنتين من العمل السري في باريس انتقل نشاط الجمعية إلى بيروت ودمشق.

انتخابات مزوّرة

وقبيل الحرب العالمية الأولى تلقى اتصالات من نسيبه رضا الصلح والد زوجته بلقيس ووالد رياض (وكان من مؤسسي حزب الحرية والائتلاف المناوئ للاتحاديين) يخبره أنه اتفق مع سليم علي سلام على ترشيحه للانتخابات النيابية، فوافق على الفور، واعتبر أن الفرصة جاءت لتحقيق طموحه السياسي. وجرت الانتخابات، ونال سامي الصلح أكثرية الأصوات في معظم المناطق في صيدا وصور ومرجعيون، غير أن النتائج أعلنت بخلاف الوقائع وفازت اللائحة المنافسة المؤلفة من سليم علي سلام، وكامل الاسعد، وميشال سرسق، وقيل يومها أن تزويراً حصل لإبعاد سامي الصلح عن مقعده، والسبب: نشوب خلاف وقع قبيل الانتخابات بين سليم سلام ورضا الصلح، بعد أن عارض هذا الأخير منح سليم سلام ترخيصاً بتجفيف أراضي بحيرة الحولة باسم السلطات العثمانية، مما حمل سلام على سحب تحالفه مع رضا حول ترشيح الشاب سامي للنيابة، لأن رضا كان يرى أنه ليس من المصلحة منح هذا الامتياز لأفراد، بل يجب أن يعود استثماره إلى الإدارات الرسمية باعتباره مصلحة عامة.

تأليف حكومته الأولى

استدعاه الرئيس ألفرد نقاش وكان زميله في القضاء، وكلفه تأليف الحكومة الأولى له فألفها في ١٩٤٢/٧/٢٧ على الشكل التالي: موسى نمور للداخلية، وحكمت جنبلاط للصحة وأحمد الحسيني للعدل والزراعة وفيليب نجيب بولس للخارجية والأشغال العامة وجورج كفوري للتربية واحتفظ لنفسه بوزارة المال والتموين والاقتصاد. وأطلق الشعب اللبناني عليها اسم **حكومة الرغيف**، ولاسيما أنه كان دائماً يردد أن الحكومة التي لا تؤمن الرغيف تفقد مبرّر وجودها. وفي هذه الأثناء كانت بريطانيا قد اعترفت باستقلال سوريا ولبنان فور إعلانه، واقترن اعترافها بتعيين الجنرال ادوارد سبيرس رئيس البعثة البريطانية لدى سلطات فرنسا الحرة وزيراً مفوضاً لها في البلدين (شباط ١٩٤٢) واتخذ من بيروت مقراً له.

كانت علاقة الرئيس سامي الصلح مع الرئيس ألفرد نقاش حسنة وجيدة جداً، فحقق العديد من المشاريع الاقتصادية والاجتماعية في عهده، فاستدعى المهندس ايكوشار واقترح عليه المشاريع التي طالما راودت مخيلته كتوفير المواصلات بين طرابلس وصيدا بطريقة مباشرة، وتنظيم مرفأ بيروت وإنشاء طرقات جميلة وأتوسترادات تؤدي إلى العاصمة والمدن الرئيسية والجبل تصل لبنان بالدول المجاورة، كما حقق مشروع ضريبة أرباح الحرب الاستثنائية وإيجاد مقرّ لرئيس الجمهورية. ولقد حاول الفرنسيون الإيقاع بينه وبين الرئيس نقاش بالعزف على الوتر الطائفي، فتمكنوا من التأثير على البطريرك الماروني (عريضه) وإيهامه بأن النقاش وقع تحت تأثير الصلح، وأن الصلح يعمل لترجيح كفة المسلمين إن في التعيينات أو المطالب. واقترحوا عليه المطالبة بإبعاده عن الحكم والاستعانة بشخصية إسلامية لينة الجانب. ومن الأسباب التي تذرعوا بها هي قضية تجنيس الأكراد، مدعين أنه يُخلّ بالتوازن الطائفي، مع العلم أنه كان متيقناً بأن هؤلاء الاكراد يستحقون الجنسية، ومن

الظلم تركهم معلقين بين الأرض والسماء.

فشلت المحاولة الأولى للإيقاع بين الرئيسين، فتبعتها المحاولة الثانية، عندما قدّم الرئيس الصلح في ١٩٤٣/٣/١٣ مشروعاً لمجلس الوزراء يقضي بتحديد دعوة الهيئات الناخبة للاقتراع بهدف استلام المصالح المشتركة. عارض المشروع سبيرس وكاترو معاً، وتردد الرئيس نقاش أول الأمر في الموافقة على المشروع ورجاه التريث قبل نشر المرسوم واستشارة جان هللو ممثل فرنسا الحرة. ذهب الرئيس نقاش بنية حسنة إلى هللو الذي طلب منه تأخير إعلان مرسوم القانون بإلحاح شديد، غير أن الصلح تشبث بموقفه الهادف إلى إعلان الحياة الديمقراطية في البلاد لينبثق منها مجلس نيابي ينتخبه الشعب وضرورة استلام المصالح المشتركة. وبعث برسالة إلى الجنرال كاترو بتاريخ ١٩٤٣/٣/١٥ وقدم نسخة عنها إلى الجنرال سبيرس تتعلق بهذا الموضوع، مما حمل الرئيس نقاش على معاتبته لأنه كان لا يريد أن يحرّك ساكناً قبل الحصول على الضوء الأخضر من المرجع العالي. وفي مساء ١٩٤٣/٣/١٦ اجتمع هللو وسبيرس وأدليا عقب الاجتماع بتصريح أعلنا فيه استدعاء الناخبين، وبالتالي تنحي أو إقالة الحكومة. وفي اليوم ذاته طلب الصلح من الرئيس نقاش تأليف حكومة جديدة برئاسته، غير أن المندوبية الفرنسية العامة اعتبرت هذا التوجه انقلاباً عليها. وفي ١٩٤٣/٣/١٨ تلقى الرئيس نقاش رسالة من المندوب الفرنسي يطالبه فيها بإقالة الحكومة ومن ثم تقديم استقالته. غير أنه رفض قرار العزل كما رفض الرئيس الصلح تقديم استقالته، كما رفضا معاً تسليم سيارتيهما وأبقى الرئيس نقاش العلم فوق منزله ولم يتقدم باستقالته إلا أمام المجلس النيابي الجديد في ١٩٤٣/٩/١١. كانت قضية الدعوة إلى الانتخابات إحدى الحجج لإسقاط الوزارة، أما الحقيقة فهي أعمق إذ يقول بشارة الخوري، صمم الجنرال كاترو على التخلص من الرئيس نقاش وحكومته ليدخل البلاد في الطور الحاسم ويضع حداً للحالة الموقتة، وذلك بإجراء الانتخابات العامة وانتخاب رئيس الجمهورية. وعرف الفرد نقاش وسامي الصلح عزم المفوض السامي ودعيا إلى تظاهرة أمام الجامع الكبير يوم عيد المولد النبوي لدعم مركزيهما. وسارت التظاهرة في الشوارع تتقدمها الهوادج، لكنها استعجلت الحل المنتظر ألا وهو إقالة الرئيس نقاش وحكومته.

الحكومة الثانية

وفي ١٩٤٥/٨/٢٢ شكل سامي الصلح حكومته الثانية في عهد الرئيس بشارة الخوري من جبرائيل المر لنيابة الرئاسة والأشغال العامة، وحميد فرنجية للخارجية والتربية الوطنية



سامي الصلح (١٨٨٨ - ١٩٦٨)

والفنون الجميلة، وأحمد الأسعد للدفاع الوطني والزراعة، والدكتور جميل تلحوق للصحة والإسعاف العام، ويوسف سالم للداخلية، واميل لحود للمال، وسعدي المنلا للعدلية. وفي ١٩٤٥/٩/٢ نالت الثقة بالإجماع.

كانت مهمة الحكومة الأولى بعد إحراز الثقة تسلم الجيش الخاص من الانتدابيين بعد إعادة تنظيمه وتدبير مصالحه ومعداته بشكل تام، وإتمام إجلاء القوات الأجنبية عن الأراضي اللبنانية وهو الهدف الأخير لاستكمال مقومات السيادة.

حصل اجتماع بينه وبين الجنرال بينيه (الذي كان عين خلفاً لهللو) ودارت محادثات ومفاوضات تألفت على أثرها هيئة القيادة العليا للجيش اللبناني الذي تم استلامه، وعين في ما بعد الزعيم فؤاد شهاب قائداً له، وتم تنظيم مصلحة الامن العام للمرة الأولى، وعين المفوض العام ادوار أبو جودة مديراً لها، ووزعت مناصب الجيش وقيادة فرقه وطوابيره على الضباط. ورُفّع فريق من الضباط إلى رتب عليا حُرّمت عليهم في عهد سيطرة الاجنبي بسبب ميولهم الوطنية وعنفوانهم القومي.

والمهمة الثانية كانت في استرداد السراي الكبير في ١٩٤٦/٤/١ وانتقال الحكومة اللبنانية إليه، بعدما تحولت دائرة المندوب العام الفرنسي إلى مفوضية، أسوة بمفوضيات بقية الدول التي تبادل لبنان التمثيل السياسي معها. ويعتبر استرداد السراي الكبير من أهم الإنجازات الاستقلالية، لانه

كان مقرّ المفوض السامي ورمزاً لسيادة الانتداب.

والمهمة الثالثة التي تلت كانت استرداد المصالح الوطنية من الجانب الفرنسي. وتبدأ بمصلحة سكة الحديد بتاريخ ١٩٤٥/٩/١٩ وتنتهي بمصلحة الإذاعة بتاريخ ١٩٤٦/٣/٢٢ وعددها ١٢ مصلحة، بالإضافة إلى مشاريع أنجزها وقوانين شرّعها.

محاولة إبعاده عن الوزارة

على الرغم من الإنجازات الضخمة التي تحققت في مختلف الحقول، نشبت أزمة وزارية قال فيها بشارة الخوري: «شنّ حزب الاستقلال حملة على وزارة سامي الصلح منذ أن انتهت مفاوضات الجلاء، وبعد أن استقال الوزيران عضوا الوفد ببرقية من باريس، وقد وقفت دون الحملة مدة».. أراد سامي الصلح أن يجابه المجلس فرّحبت برغبته، وقبل أيام من تعيين الجلسة اتصل به هنري فرعون ثم عبد الحميد كرامي، وأكدّا له أن لا مرشح لهما ولحزبهما سواه كي يرأس الوزارة المقبلة، فتشجع واستبشر خيراً. ولكن الأمور انقلبت رأساً على عقب. إذ قرر حزب الاستقلال التخلي عن سامي الصلح، فأصر الرجل على مجابهة المجلس في ١٨ نوار وتلا بياناً مسهباً عن أعمال طيبة حققتها وزارته وأشار إلى انقلاب حزب الاستقلال عليه واستقالة وزارئه من الوزارة». وعقب النائب رياض الصلح على بيان رئيس الحكومة بكلمة قال فيها: «أنا لا أبحث في مجمل بيان الحكومة، فإنه صفحة لامعة في تاريخ البلاد».

وهنا يعلق سامي الصلح: «ومن الطريف أنني اكتشفت سراً من أسرار القصر الجمهوري، وليس بعظيم، وإنما تحوّل إلى عادة غير مستحبة، وهذه العادة انتقلت كمكروب فاسد من رأس مدير إلى رأس مدير آخر، إلى أن تفشت العدوى في رؤوس أكثر المديرين فأصبحوا يذهبون إلى القصر الجمهوري ليقدموا فروض التبريك والعبودية لسيد القصر، ونحن في دولة ديمقراطية، وأحياناً لا يهمّهم من المصلحة العامة سوى إرضاء الرئيس الأول ومصالحهم الشخصية. وأذكر أنه في أوائل أيار ١٩٤٦ توجهت كعادتي إلى القصر فوجدت فيه أكثر المديرين بدل أن يكونوا في أعمالهم، ينتظرون باب الفرج ليسمح لهم بمقابلة رئيس الجمهورية فساءني الأمر وقلت لهم: ماذا تفعلون هنا؟» ويضيف الصلح: «كان من المفروض أن تبقى الوزارة في الحكم لتنال فخر جهادها في يوم الجلاء المحدد يوم ١٩٤٦/١٢/٣١ ولكن ما إن أطل يوم ١٩٤٦/٥/٢٢ حتى استقالت بفضل مناورات السلطان وضغطه وكان السبب: ماذا تفعلون هنا؟ ويتابع الصلح: كانت العادة بالنسبة إلى الحكومات هي الكتب الملونة فنشرنا كتاباً أخضر يتضمن ميزان أعمالنا».

أزمات مستعصية

بعد اغتيال الزعيم الوطني رياض الصلح في عمان في ١٩٥١/٨/١٦، وبعد الخلاف المستحكم بين عبد الله اليافي والشيخ سليم الخوري (شقيق الرئيس)، جاء هذا الاخير (بصفته ضامناً الأكثرية النيابية) وعرض على الرئيس سامي الصلح تسلم زمام الحكم في تلك الأونة العصيبة ولمدة وجيزة. فقبل التكليف شرط إعطائه صلاحيات استثنائية وباشر العمل في ١٩٥٣/٢/١٢. فكانت الحالة صعبة جداً وزاد من صعوبتها أزمات كادت تكون مستعصية على الحل. وفي طليعة هذه الأزمات استمرار إضراب المحامين بشأن إعادة النظر في قانون الأحوال الشخصية، وإضراب المستهلكين لخفض أسعار الكهرباء، وإضراب السائقين والطلبة والمعلمين وموظفي سكة الحديد وموظفي المصارف. وأخيراً إضراب الصحافة. أضف إلى ذلك المعارضة العنيفة في المجلس، والمشاكل مع المؤسسات البترولية مع سوريا.

تمكن في بادئ الأمر، وفي فترة وجيزة من فك الإضرابات بالمفاوضات والإقناع، وحاول مراراً إقناع الرئيس أن يضع حداً لممارسات الذين شوّهوا سمعة العهد الاستقلالي، والمبادرة في طرح مشاريع إصلاحية، كإصلاح الإدارة وقانون الإثراء غير المشروع وتحديث قانون العمل، وتشديد أساليب الرقابة وتوسيع صلاحيات ديوان المحاسبة. «غير أن الرئيس الخوري - يقول سامي الصلح - لم يشأ التجاوب وظهر أن تعاونه معي كان فقط لتنفيس الاحتقان، وبدلاً من اعتماد سياسة إصلاحية طويلة الأمد تعود بالنفع على الرئيس وعهده، أخذ يتبع سياسة تغيير الحكومات ظناً منه أن فتح باب التنافس بين المرشحين لرئاسة الحكومة والوزارات من شأنه أن يدعم موقعه ولو كان على حساب الاستقرار. وكانت هذه السياسة متبعة منذ الانتداب حتى يومنا هذا». وتجدر الإشارة إلى أن الرئيس بشارة الخوري، كما يراه بعض المقربين منه، كان ضحية تسلط وإيحاءات جماعة له بالعمل على التفرد والهيمنة على السلطة، ولم يكن معيار نجاح الحكومة أو فشلها هو ما يحكم بقاءها أو رحيلها. **إن الرأسمالية العائلية وغير العائلية، والسياسة المالية المنحازة والمصالح الشخصية كانت تدق كل يوم مسماراً جديداً في نعش العهد الاستقلالي.** ولهذا فعندما حاول بشارة الخوري أن يطبق مع سامي الصلح، كما سبق وفعل مع الآخرين نظرية الاستعانة والاستغناء وتحميل حكومته مساوئ عهده، حصلت مشادة بينهما فحذره قائلاً: «يا فخامة الرئيس أنت الآن تقرر مصيرك بنفسك. سأغادر الحكم وستلحق بي، ولن تستطيع بعد ذهابي تشكيل حكومة جديدة». وعلى الاثر شعر بالمحاولات تتضاعف للتخلص منه، وراح يوعز إلى الوزراء بالاستقالة فكان أول من استقال

أحمد الحسيني وزير الأشغال العامة، فعمد على الفور إلى تعيين النائب عبد اللـه الحاج مكانه، وبعث بالمرسوم إلى رئيس الجمهورية، وكان النائب الحاج من المعارضة، ويمثل الشارع المتمرّد آنذاك. وفي اليوم التالي أوعز إلى حسين العبد اللـه وزير البرق والبريد بالاستقالة، فاستقال وعلى الفور أرسل له مرسوماً بتعيين علي بزي وزيراً للبرق والبريد. وفي اليوم الثالث استقال مجيد أرسلان فعين بديلاً له فضل اللـه تلحوق ولكن رئيس الجمهورية طوى كل هذه المراسيم ولم يوقعها وأخفاها في أدراج مكتبه. واحتدم الخلاف بينهما، وألغى أكثر من اجتماع وزاري حتى لا يرى الواحد منا الآخر. وطلب رئيس الجمهورية من النواب عدم الموافقة على منح الحكومة أية سلطة تشريعية لإصدار القوانين وفق البرنامج الوزاري الذي أعلنه. أمام هذه الضغوط انتظر الصلح يوم ١٩٥٢/٩/٩ وكان على الحكومة أن تواجه فيه المجلس، فطلب من اميل لحود أن يدلي ببيان شامل يعدد فيه ما حققته الحكومة من أعمال، كما طلب منه أن يعلن في ختام بيانه أن رئيس الحكومة سيلقي بدوره على النواب بياناً يتناول فيه شؤون السياسة بوجه عام. منذ ذلك الحين وبعد آخر جلسة لمجلس الوزراء، انقطعت كل الصلات بيني وبين الرئيس بشارة الخوري، وفي ما كان (الخوري) يسعى لتأليف حكومة جديدة بالاتفاق مع هنري فرعون، كان الصلح يعد العدّة لمواجهة البرلمان قاطعاً بذلك كل أمل بالوصول إلى تسوية. وبعد البيان الذي تلاه الوزير لحود، ألقى خطاباً يعتبر أقسى وأعنف خطاب صدر عن رئيس حكومة ضد رئيس جمهورية. ومما جاء في الخطاب:

«حاربونا.. لأن مواقفنا تقطع عليهم الرزق الحرام.. حاربونا لأننا أردنا أن نضع قانون من أين لك هذا موضع التنفيذ، ونحقق في مصادر ثروات الذين لم يكونوا ليملكوا شروى نقير... إنهم يريدون أن يكون رئيس الوزراء آلة طيعة بأيديهم لتنفيذ مآربهم وتحقيق مطامعهم. حاربونا لأننا أردنا أن نحكم ونعيد الحكم إلى السراي.. ».

وفي نهاية البيان لم يطرح الصلح الثقة بالحكومة لعدم حاجته إليها. وأعلن عن رغبته في تقديم استقالته.

في عهد شمعون

انتهى عهد بشارة الخوري بتقديم استقالته في ١٩٥٢/٩/١٨ وبدأ عهد كميل شمعون في ١٩٥٢/٩/٢٣. تجنب أول الأمر تكليف الصلح برئاسة الحكومة لمعرفته الأكيدة بأنه لا يجاريه في لعبته ويلجأ إلى الاعتذار، كما فعل مع سائر الذين استدعاهم لتأليف الحكومة الجديدة. كلف الأمير خالد شهاب لتأليف حكومة مصغّرة اختارها له، ثم كلف بعد ذلك صائب سلام بتأليف حكومة انتخابات جرت في العام ١٩٥٣، ثم عبد اللـه اليافي. وفي مساء ١٩٥٤/٩/١٦ استدعاه الرئيس شمعون وطلب إليه تشكيل الحكومة الجديدة، الحكومة الرابعة له على الوجه الآتي وبسرعة مذهلة. وضمت: غبريال المر، ألفرد نقاش، محيي الدين النصولي، شارل حلو، موريس زوين، مجيد أرسلان، سليم حيدر، رشيد كرامي ونعيم مغبغب. ونالت الحكومة الثقة بأكثرية ٢٨ صوتاً. استقال شارل حلو في ٣٠ أيار ١٩٥٥، عين جورج هراوي بديلاً عنه. وكلف سامي الصلح بوزارة العدلية. ثم أنشئت وزارة باسم وزارة التصميم العام بموجب المرسوم ٦٣٩٣ تاريخ ١٦ أيلول وعين سامي الصلح وزيراً لها.

استقالت حكومة الرئيس الصلح في ٩ تموز ١٩٥٥ من دون أن يشير رئيسها إلى مناكفات حصلت مع رئيس الجمهورية كميل شمعون فخلفتها حكومة رشيد كرامي في ١٩٥٥/٩/٩ التي لم تعمر كثيراً بسبب خلاف وقع بينه وبين سليم لحود. ثم جاءت حكومة عبد اللـه اليافي في ١٩٥٦/٣/١٩ ومعه وزير الدولة صائب سلام واميل بستاني. وأدت حنكة شمعون إلى الاستعانة بشخصيات أصبحت قريبة من مصر لمشاركته في الحكم تجاوباً مع الظروف. وكان هؤلاء كما كان يبدو آنذاك، من المتحمسين لمصر، وكانت مصر ولبنان يستفيدان معاً طيلة هذه المدة بأرقام متفاوتة من المساعدات الاميركية عن طريق مشروع النقطة الرابعة برغم شروع مصر في مغازلة الاتحاد السوفياتي.

انقسام حول قطع العلاقات

وفي ١٩٥٦/١١/١٨ زاره قائد الجيش فؤاد شهاب بتكليف من الرئيس كميل شمعون، عارضاً عليه ضرورة تسلم الحكم في هذا الظرف الدقيق. كان الرأي العام اللبناني حينذاك منقسماً حيال الأزمة التي أحدثتها استقالة عبد اللـه اليافي، وتحديداً بالنسبة لقطع العلاقات مع الغرب. كان الفريق الرافض للقطيعة يمثل الأغلبية الساحقة من المسيحيين والذي كان يعتقد أن مثل هذا التوجه من شأنه تعريض مصالح لبنان، اغترابية أكانت أم اقتصادية إلى نتائج سلبية وجرّه إلى أزمة ليس من السهل قطعاً التغلب عليها.

أما الفريق الآخر بأكثريته المسلمة، فكان يرى أنه لا يجوز الإبقاء على علاقات دبلوماسية مع بلدين اعتديا على مصر الشقيقة بزعامة الرئيس جمال عبد الناصر الذي رفع من شأن الامة العربية. «علماً بأن الرئيس المصري ـ يقول سامي الصلح ـ لم يطلب قطع هذه العلاقات لا قبل القمة ولا بعدها. إدراكاً منه للنتائج السلبية التي ستترتب على مثل هذا الإجراء».

وافق الرئيس الصلح على تحمل المسؤولية بحكومة يكون فيها اللواء فؤاد شهاب وزيراً للدفاع الوطني، وشارل مالك

وزيراً للخارجية، ونصري المعلوف وزيراً للمالية، ومحمد صبرا وزيراً للأشغال العامة، ومجيد أرسلان وزيراً للزراعة والصحة، واحتفظ لنفسه بوزارة الداخلية. اعترض الرئيس شمعون على اسم نصري المعلوف، فعلق قبوله بالمهمة على القبول بكامل أعضاء اللائحة أو الاعتذار. وعلى أثر تدخل اللواء شهاب تمت تسوية الأمر. نالت الحكومة الثقة بأكثرية ٣١ صوتاً. انشغلت الحكومة طوال الفترة التي عاشتها ٢٧٣ يوماً بالمشاكل العديدة الراهنة منها ما هو موروث من الحكومة السابقة مثل رفع حالة الطوارئ التي أعلنت في ١٩٥٦/١٠/٣١ وإلغاء الرقابة على الصحف، وغيرها من المشاكل الملحة والمستجدة على الساحة اللبنانية. إلا أن وضع البلاد يفرض عدم الاستعجال. فالحالة ليست طبيعية، وإلقاء القنابل أخذ بالتزايد، والتسلل على الحدود على قدم وساق. وغالباً ما كانوا يوقظوه من نومه ليلاً ليعلموه بما يقع من حوادث مخلة بالأمن.

وكان على البلاد أن تواجه الانتخابات العامة في غضون أشهر. الحكومة بصدد تعديل قانون الانتخابات بما فيه عدد النواب بهدف إشراك المعارضين في البرلمان. كانت حكومة عبد اللـه اليافي قد تركت في أدراج المجلس مشروعاً يرفع عدد النواب من ٦٦ إلى ٨٨، والرئيس الصلح يميل من حيث المبدأ إلى الرقم الصغير في التمثيل الشعبي، لانه يعتبر أن كثرة عدد النواب عبء على الخزينة وعالة على الإنتاج. وبالرغم من ذلك فضل ترك قضية زيادة عدد النواب إلى تقدير المجلس . كما انشغلت حكومته بمشروع ايزنهاور، كأحد المواضيع الأساسية على الساحة السياسية، والمساعدات التي خصصت لدول المنطقة وفهم من تعليقات دالس على المشروع أن المساعدات تعطي هبات وليس قروضاً، وأن الولايات المتحدة «لا تسعى إلى السيطرة بل على العكس فهي تريد المحافظة على حرية الدول، وهي تهدف إلى منع الحرب وإلى مساعدة دول الشرق الأوسط لتقوية استقلالها».

كما انشغلت الحكومة بعد عودة رئيسها من جولة عربية وأوروبية، بالسعي لإطلاق المجاهدة جميلة بوحيرد من السجون الفرنسية، واستجابة الرئيس غي مولليه لطلبه فخفت حدة التوتر في الشارع البيروتي عقب التظاهرات الطلابية التي حصلت. كان الرئيس الصلح يعمل ليلاً نهاراً حتى أضناه التعب وكاد الإجهاد يقتله لولا غيرة الدكتور مخيبر ونقله إياه إلى المستشفى الاميركية للمعالجة.

الحكومة السابعة وهمومها

وفي ١٩٥٧/٨/١٨ ألف حكومته السابعة واستمرت إلى ١٩٥٨/٣/١٤، نالت الثقة بـ ٣٨ صوتاً. وأمضت في الحكم ٢٠٨ أيام من أعضائها: سامي الصلح، مجيد أرسلان، كاظم الخليل، سليم لحود، جوزف سكاف، جميل مكاوي، شارل مالك، فريد قوزما. استقال جميل مكاوي من وزارة المال فأسندت الوزارة بالوكالة إلى فريد قوزما.

واشتعلت الثورة وشعارها ثلاث لاءات. لا للتجديد لكميل شمعون، لا لحلف بغداد، لا لمشروع ايزنهاور. واستمدت دعمها المالي والسياسي والعسكري من الخارج، كما أعلن ذلك بعض قادتها في ما بعد. وسال الدم اللبناني الزكي. فماذا حصل؟ أعلنت الحكومة مراراً أنها ضد التجديد وأنه لن يتم مهما كلف الأمر. ورفض الرئيس الصلح علناً ورسمياً الانضمام إلى حلف بغداد أو أية أحلاف أخرى التزاماً بموقف مجلس رؤساء الحكومات العربية المنعقد في القاهرة ١٩٥٥ والذي شارك فيه الصلح ممثلاً لبنان. أما مشروع ايزنهاور فلم تبادر المعارضة عندما تسلمت السلطة الى طلب إلغائه، واستمر لبنان بالاستفادة منه. ناهيك عن أن شعار المعارضة عندما تسلمت السلطة كان قطف «ثمار الثورة»، لكنها لم تلبث أن تراجعت عنه وعادت إلى الحال الذي كانت عليه قبل اندلاع هذه الثورة تحت شعار «لا غالب ولا مغلوب» وذلك لضمان مشاركة الأطراف الأخرى في الحكومة ووقف مسلسل الأحداث وإعادة الأمن إلى البلاد. **في هذا الجو المحموم بالاضطرابات والاشتباكات والمهرجانات المطالبة بإقالة شمعون، أعاد الصلح تشكيل وزارته الثامنة في ١٩٥٨/٣/١٤، وقدر لهذه الوزارة أن تواجه أحداث ١٩٥٨ وتبقى حتى نهاية العهد.**

وتألفت هذه الحكومة من سامي الصلح، مجيد أرسلان، رشيد بيضون، بشير الأعور، بيار اده، كاظم الخليل، جوزف السكاف، شارل مالك، فريد قوزما وجوزيف شادر. وقبل أن تندلع الثورة بأيام معدودة، جاءه الدكتور محمد خالد ورفيق نجا وعبد اللـه المشنوق، وألحوا عليه بتقديم استقالته كوسيلة ضغط لإرغام رئيس الجمهورية على الاستقالة، فأبلغهم أن المصلحة تقضي بالاتفاق على بديل (أي رئيس وزراء) يضطلع بالمسؤولية تجنباً لإثارة نعرات طائفية وأشار عليهم بأن ينصحوا زملاءهم أقطاب المعارضة بألا يصرّوا على استقالة شمعون إذ لم يبق له في الحكم سوى خمسة أشهر، وذلك تجنباً لإهراق الدماء. ثم قال لهم: أنا مستعد لأن أترك الرئاسة وأرشح شخصاً حيادياً هو الدكتور محمد خالد ـ إذا شئتم ـ إلا أن الدكتور خالد لم يوافق، فضلاً عن أن الرئيس السابق أحمد الداعوق آثر السفر إلى خارج لبنان عندما أبلغه شمعون احتمال تكليفه برئاسة الحكومة.

تدهور العلاقات مع سوريا

استمر تدهور العلاقات اللبنانية ـ السورية بين عام ١٩٤٦ ـ ١٩٥٨ ونتج عن ذلك بعض المشاكل الحدودية عندما

أقدمت السلطات السورية على إقامة مخفر للدرك ومخفر آخر «للمجاهدين» في مزارع شبعا كما أفادت المراجع الأمنية اللبنانية. وقد أنذر سكان مزارع شبعا في شهر ١٩٥٧/٩ من قبل السلطات السورية بوجوب تقديم بيانات عائلية تتضمن قبولهم الهوية السورية بدلاً من اللبنانية.

اتصل الصلح بالسفير المصري في دمشق محمود رياض وشرح له الأوضاع في شبعا وما يتعرض له المواطنون اللبنانيون فيها، وذلك بما له من موقع مؤثر في الموضوع ...».

فؤاد شهاب مرشح التوافق

ولما كانت معالم الحل بدأت تتضح (بعد أن قطع الرئيس عبد الناصر شوطاً كبيراً لإنهاء الأزمة اللبنانية. وبعد أن أصبح معلوماً أن اللواء فؤاد شهاب هو مرشح التوافق الأميركي - الناصري) كل هذا أزعج دمشق واعتبرت أجهزة مخابراتها أن ما يحدث ليس هو الحل المنشود، وأن الاستقرار المتوافق عليه لم يكن هو الغاية التي كانت الأجهزة تخطط له لاستمرار دورة العنف والفوضى، وعلى رأسها محاولة اغتيال رئيس الوزراء حامي الشرعية الذي إذا انهار انهار معه العهد ودعائمه الدستورية. وهنا يروي الصلح حكاية محاولة اغتياله في ١٩٥٨/٧/٢٩ فيما كان يتجه من برمانا ويبلغ ناحية المكلس «انفجرت قنبلة صرعت الشرطي أديب حنينه راكب الدراجة على الفور. انقلبت سيارة الجيب فأصيب بعض رجال الدرك بشظايا. وصودف مرور سيارة تقلّ عائلة من بيروت إلى بيت مري، فتطايرت في الفضاء وتدهورت في الوادي ولاقى من فيها حتفهم. أما سيارتي فلم تصب بأذى ونجوت، هي المرة السادسة التي أنجو فيها من الموت وأسفر الحادث عن مقتل ٧ أشخاص. لقد ظنوا أنهم بموتي يقضون على الشرعية التي صمدت حتى آخر لحظة».

في ٣١ تموز ١٩٥٨ انتخب اللواء فؤاد شهاب رئيساً للجمهورية وفق ما خطط له مورفي. ولكن الانتخاب لم يكن قانونياً ـ على ما يقول الصلح ـ إذ كان عليه أن يستقيل من منصبه قبل ٦ أشهر، وفقاً للمادة ٢٤ من قانون الانتخاب. ولكن مجلس النواب، وهو السلطة التشريعية تخطى القانون.

وبالرغم من انتخاب رئيس جديد وتأليف حكومة جديدة وبرئاسة رشيد كرامي، أعاد العابثون بالأمن الكرة في أواخر آب فألقي القبض على احمد يونس عندما كان يسأل عن منزله في منطقة المكلس، وسرعان ما اعترف بأنه تدرب في حمص لاغتياله. فأحيل على المحكمة العسكرية، وكانت هذه المرة السابعة التي ينجو فيها من الاغتيال. ومساء السبت ١٩٥٨/٩/٦ ولدى وصول سيارته إلى عبّارة على طريق عين سعادة تجاه معمل حرير النقاش، انفجرت قنبلة موضوعة تحت السيارة فجرح اثنان من الدرك بجروح طفيفة وصادف أن مرّت سيارة فسقطت في العبارة التي نسفت ولكن ركابها نجوا، كما نجا هو للمرة الثامنة.

وفي ١٠ أيلول ١٩٥٨ ودع اللبنانيين بكلمة جاء فيها: «إياكم أن تعتقدوا أن العاصفة التي هدأت سوف لن تعود. فالخطر لا يزال جاثماً فوق الوطن، والشرّ يترصدكم في بيوتكم، وأصحاب الأيادي السوداء على استعداد في أي فرصة سانحة لافتعال الأزمات والانقضاض على أمنكم ورزقكم إذا لم توحدوا صفوفكم لمواجهة هذه المخاطر والمؤامرات». وفي ١٩٥٨/٩/٢٠ غادر لبنان بطريق الجو إلى اسطمبول ومن اسطمبول إلى باريس حيث أمضى عشرة أشهر في الخارج وقفل عائداً إلى لبنان. وكان فريق من الأصدقاء قد حذره من العودة فأجاب: «ليس ثمة في العالم قوة تستطيع أن تبعدني وتفرّق عظامي عن وطني لبنان. فإذا ما مت، فقد قمت بواجبي وقد تعرضت للموت مراراً ونجوت. أود أن أعود إلى لبنان وأموت فيه».

عاد سامي الصلح إلى بيروت وترشح إلى الانتخابات في العام ١٩٦٤ وفاز، ودخل مجدداً إلى الندوة النيابية ليدافع مجدداً عن الفقراء والمظلومين والمحتاجين من أبناء الطبقة الدنيا في المجتمع اللبناني. وقد أعلن التجمع البيروتي عن فرحته بفوزه فقال في بيان له: لقد استطاع سامي الصلح، وهو في الخامسة والسبعين أن يمضي في رسالته وهو صلب المراس يهادن ولا يستسلم، بعد أن جعل من ركام وأطلال بيته في برج أبي حيدر مقراً لإدارة معركته الانتخابية، حيث كان يومياً يستقبل الوفود من أبناء المنطقة وخارجها. وكان ذلك دليلاً على أن أفراد الشعب لا يزالون على وفائهم ومحبتهم الصادقة له».

سامي الصلح الذي خدم وطنه مدة تزيد على خمسين عاماً في القضاء والإدارة والنيابة ورئاسة الحكومة، اتهمه المغرضون أنه ضد القومية العربية، وهو من مؤسسي المنتدى الأدبي في اسطمبول مع عزيز باشا المصري وخليل باشا حماده. وكان رفيقاً لجميع الذين شنقوهم في ساحة الشهداء. صدر حكم بإعدامه من المجلس العرفي في عاليه فهرب إلى الصحراء متنكراً باسم الشيخ علي البغدادي، وحاولوا اغتياله عدة مرات. حرق ودمر منزله. باع كل ما يملك ولم يجمع ثروة. بعث برسالة إلى رئيس الجمهورية في ١٩٦٨/٤/٢ يعلن فيها أنه يعيد إلى الدولة «وشاح الارز الذي منحته إياه تعبيراً عن ألمه الشديد لما آلت إليه الحال من تجاوزات، ومن تفشي سوء الإدارة، وما آل إليه الوضع الاقتصادي من تردّ جعل شريحة لا يستهان بها من الشعب تعيش تحت خط الفقر، ...».

(صقر يوسف صقر، «المركز العربي للمعلومات»، ٢٠٠٨)

سعدي المنلا
ضاق ذرعاً بالمناورات السياسية فهجر رئاسة الوزارة برضاه

كانت غالبية فئات السياسيين الذين تبوأوا مناصب رفيعة في الدولة اللبنانية الاستقلالية وما سبقها أيام الانتداب الفرنسي تتحدر من شريحة نضالية انتمت إلى أحزاب وجمعيات آلت على نفسها مقاومة التسلط الأجنبي، مهما كانت هويته، أكان عثمانياً، أم فرنسياً أم إنكليزياً. من هؤلاء سعدي المنلا الذي أصبح في حقبة بدايات الاستقلال وزيراً ثم رئيساً للوزراء.

من هو سعدي المنلا؟

ولد سنة ١٨٩٠ في طرابلس، وتلقى علومه في مدارسها، ثم سافر إلى اسطنبول سنة ١٩١١ ودرس الحقوق فيها. إثر عودته من تركيا مارس المحاماة، لكنه سجن سنة ونصفاً مع شكري القوتلي وفارس الخوري من قبل الحاكم التركي جمال باشا بعد أن حوكموا في الديوان العرفي في عاليه سنة ١٩١٦. عينه الملك فيصل متصرفاً على لواء حماة سنة ١٩٢٠. وقد مارس العمل السياسي كمناضل ضد الانتداب الفرنسي، فبرز بين الوطنيين من أهل الشمال المعادين للاستعمار والساعين للاستقلال عنوة عن الفرنسيين الذين كانت حرابهم في وجهه. كما أن العلم اللبناني الذي وضع آنذاك يحمل توقيعه. وكان متحمساً لتعديل الدستور، وحمل اسمه الشباك (*) الذي دخل منه إلى مجلس النواب صبيحة ١١ تشرين الأول.

انتخب نائباً عن الشمال في دورة ١٩٤٣ وأعيد انتخابه مرة أخرى عن قضاء طرابلس - شارك في أعمال اللجان النيابية فكان عضواً في لجان: المال والموازنة، والتجارة والزراعة والتموين والأشغال العامة والبريد والبرق، كما انتخب فترة رئيساً للجنة الاقتصاد الوطني والزراعة والتموين والتجارة.

نشط مع عبد الحميد كرامي في حزب الاستقلال إلى جانب هنري فرعون، وقد عارض معهما حكومات رياض الصلح، لكنه عين في آب العام ١٩٤٥ وزيراً للعدل في حكومة سامي الصلح. ثم أصبح رئيساً للوزراء، ووزيراً للاقتصاد في أيار ١٩٤٦.

عن ذلك التكليف وملابساته يقول رئيس الجمهورية السابق بشارة الخوري في **مذكراته**: «شنّ حزب الاستقلال حملة عنيفة على وزارة سامي الصلح منذ أن انتهت مفاوضات الجلاء، وبعد أن استقال الوزيران عضوا الوفد ببرقية من باريس. وقد وقفت دون الحملة مدة ولكن الواقع أن سامي الصلح لا يملك طرقاً وأساليب للرد على مداورات النواب كما يملك ابن عمه رياض، ناهيك بأنه يسهو في أمور عديدة فلا يتابعها بينما يتابع سواها



سعدي المنلا (١٨٩٠ - ١٩٧٣)

بدون ملل... أراد سامي الصلح أن يجابه المجلس فرحبت برغبته. وقبل أيام من تعيين جلسة اتصل به هنري فرعون ثم عبد الحميد كرامي وأكدا له أن لا مرشح لهما ولحزبهما سواه كي يرأس الوزارة المقبلة، فتشجع واستبشر خيراً.

ولكن الامور انقلبت رأساً على عقب إذ قرر حزب الاستقلال التخلي عن سامي الصلح، وأبلغه ممثلو الحزب في وزارته وهم أحمد الأسعد وسعدي المنلا وجميل تلحوق أنهم غير متضامنين معه، وأنهم مستقيلون من وزاراتهم، فأصر الرجل على مجابهة المجلس في ١٨ من نوار وتلا بياناً مسهباً عن أعمال طيبة حققتها وزارته، وأشار إلى انقلاب حزب الاستقلال عليه واستقالة وزرائه من الوزارة، وختمه بقول: «وبناء على هذه الأسباب، ومع العلم أننا قمنا بواجبنا في كل هذه المدة بنزاهة وإخلاص، وكنا نود أن يبقى المجلس الموقر على رأيه، ولما كان وراء الستار مناورات ومضابط فالحكومة لا يمكن أن تبقى في الحكم وهي تتركه الآن. ولم يعن رئيس الوزارة بكلمة «وراء الستار» إلا حزب الاستقلال لانه كان يعلم أن رئاسة الجمهورية

قد عاكست الحزب المذكور في سياسته ضد الحكومة. ولكن ما العمل وسوء الظن منتشر كالوباء، وللناس شغف خاص في إظهار عبقريتهم بإنكار الواقع؟ ومهما يكن من قصد سامي الصلح في بيانه، فكلمته تلك لا تقاس بالخطاب الذي كتبوه له وألقاه ـ أي إلقاء! ـ في جلسة ٩ من أيلول ١٩٥٢ وكله نقائص مزعومة وافتراء واضح على مقام الرئاسة». (**حقائق لبنانية**، الجزء الثالث ص ٢٣٩ ـ ٢٤٠).

تابع رئيس الجمهورية الخوري القول «خرج سامي الصلح من المجلس النيابي وجاء مع من بقي من وزرائه إلى قصر الرئاسة وقدّم استقالته، فشكرته وزملاءه على أعمالهم، وخصّصتُ بالثناء حميد فرنجية لأنه بقي متعاوناً مع رئيسه إلى آخر لحظة على الرغم من استقالته السابقة التي رجع عنها بتكليفي.

واجتمع حزب الاستقلال الذي أسقط الوزارة وكان مفروضاً أن يرشح الرئيس المقبل، ولكنه أحجم وترك الخيار لرئيس الجمهورية، لأن كلاً من أعضائه السنيين السبعة قد قدّم نفسه ليرشحه الحزب! وابتدأت استشاراتي حالاً». هنا يتحدث الخوري عن تكليف عبد الحميد كرامي واعتذاره ليصل إلى القول «**واتجهت إلى ترشيح واحد من حزب الاستقلال ووقع اختياري على سعدي المنلا نائب طرابلس، على أن أضم إليه وزراء دولة أو وزراء عاملين من عيون النواب فاستنكف الواحد تلو الآخر، ولم يدخلها سوى صائب سلام فكان نصيبه وزارة الداخلية. وتم تأليف الوزارة الجديدة في ٢٢ من نوار وتقدمت إلى المجلس في ٢٥، وتلت بيانها ونالت على أساسه الثقة بأكثرية محترمة**».

حينما انطلقت حكومة المنلا، كانت قد ورثت عن الحكومة السابقة سلسلة من الأزمات التي كان يتم التعبير عنها آنئذ في إضرابات واسعة، منها تلك الإضرابات العمالية الواسعة النطاق في أوائل شهر نيسان ١٩٤٦، مثل إضراب عمال وموظفي ومستخدمي سكك الحديد، وإضراب عمال الريجي، وإضراب عمال وموظفي شركات الكهرباء والترامواي، وإضراب عمال شركات البترول إلخ...

وإذا كانت بعض مطالب المضربين في بعض المصالح قد تحققت، إلا أن قسماً كبيراً من هذه المطالب قد انتقل إلى الحكومة الجديدة، والذي كان أكثر مجابهة في قضية مطالب عمال الريجي التي تصاعدت بشكل دموي أثناء سفر رئيس الحكومة سعدي المنلا مع رئيس الجمهورية بشارة الخوري إلى تركيا في زيارة رسمية. وافقت الحكومة ورضخت الشركة لهذه الموافقة القاضية بدفع منحة للعمال توازي أجرة ستة أسابيع وسلفة شهرين، مع تطبيق جميع القوانين الصادرة لمصلحة العمال. كما أنه في العشرين من شهر أيار ١٩٤٦ أعلن الإضراب العام في كل الأراضي اللبنانية، من أجل إيجاد قانون للعمل، فنال العمال على أثره وعداً بالتصديق على مشروع قانون في أول جلسة للمجلس النيابي، بعد نيل الحكومة الجديدة التي يرأسها المنلا الثقة.

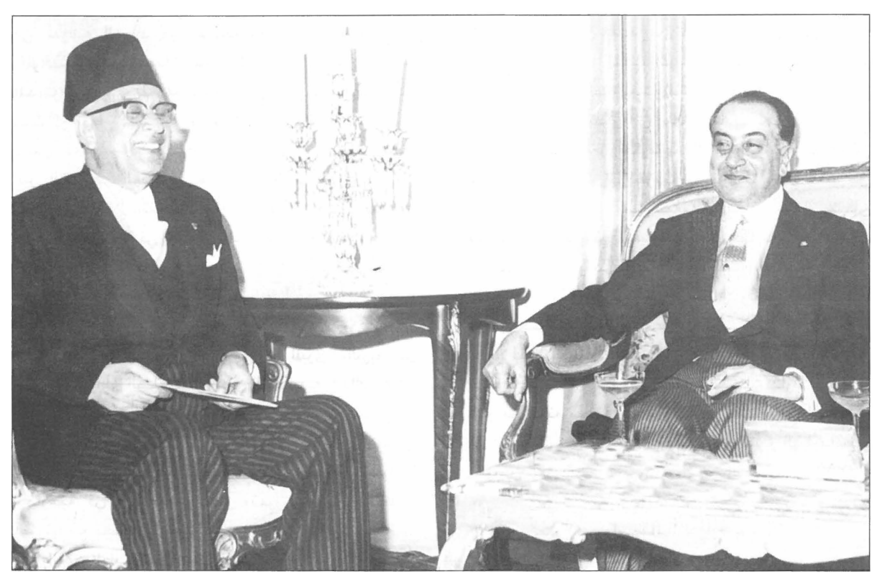
وفعلاً، ففي الجلسة التي عقدها المجلس النيابي بتاريخ ٢٣ أيلول ١٩٤٦، صدق على مشروع القانون بمادة وحيدة، ثم أحيل إلى رئيس الجمهورية الذي وقع عليه في اليوم نفسه. حاولت حكومة المنلا أن تجري إصلاحاً إدارياً بين الموظفين، ولاسيما في وزارة التموين وقد وفقت بهذا الشأن بحدود. ويمكن القول إن هذه الحكومة أنجزت العديد من المهام الإصلاحية الجيدة. كما أنه في عهدها تقرر إنشاء مطار جديد وسعت إلى إنشائه. استمرت حكومة المنلا حتى ١٤/١٢/١٩٤٦ أي حوالى سبعة أشهر. أما ظروف استقالتها فجاءت كالتالي: «كان سعدي المنلا قد ألقى في إحدى جلسات المجلس بياناً عن سياسة حكومته عامة، وعن سياستها الاقتصادية خاصة، جرت على أثره مشادة بينه وبين بعض النواب، وأرجئت المناقشة فيه إلى جلسة مقبلة. ثم جرت هذه المناقشة في جلسات ٣ و٥ و٦ كانون الأول، وحميت المباحثات وفيها الكثير من التهجم على الوزارة ورئيسها الذي أعاد الكرّة وألقى بياناً ثانياً في الموضوع، ولم تنته المباحثات في جلسة ٦ من كانون، بل أرجئت إلى الحادي عشر منه. وبغتة فاجأني رئيس الوزارة وفاجأ المجلس بتقديم استقالته فور خروجه من الجلسة! ذلك أن «حوصلته» ضاقت بالتهجم الذي تعرض له، وأبى أن يمثل أمام المجلس ثانية واختار الانسحاب ليفسح المجال لسواه لتولي الحكم...» (**حقائق لبنانية**، الجزء الثالث ص ٢٧٧).

لم يعرف عن المنلا بعد تركه الوزارة أنه تابع العمل السياسي التقليدي، إذ سرعان ما غاب ذكره كأحد صانعي الحدث. وقد توفي في ١٢ أيلول سنة ١٩٧٣.

(نهاد حشيشو، «المركز العربي للمعلومات»، ٢٠٠٨)

(*) يصف منير تقي الدين في كتابه (ولادة استقلال) ذلك فيقول: «أشار عليه الجمهور أن يدخل من النافذة إلى مكتب رئيس المجلس مباشرة، ولما رأى النواب ـ داخل المجلس ـ زميلهم قرب النافذة يهم لتسلقها، أشاروا على الشعب أن يحمله على الأكتاف، فاندفع الجمهور وحمل النائب على المناكب، ورموه رمياً على حديد النافذة، فتعلق النائب بالحديد، فأصبح نصفه داخله ونصفه خارجه، وفي تلك اللحظة هجم الجندي المكلف بحراسة المجلس على النافذة يريد به شراً، أو يريد أن يحول بينه وبين الدخول إلى مبنى المجلس، فصوّب إليه رأس الحربة المركزة على فوهة بندقيته». ويصف تقي الدين تلك اللحظة فيقول: «ويا لها من دقيقة حرجة، رأى فيها النائب سعدي المنلا الموت بعينيه، وفجأة شق الجمهور فتى مفتول العضلات، وهو البطل الرياضي حسين سجعان، ووثب على الجندي وأخذ عنقه بيديه، وكان يدقها، بينما كان النواب يجذبون إليهم زميلهم، فاستطاعوا إعانته في الدخول إلى مبنى المجلس، ومنذ تلك الساعة أطلق على النافذة اسم: «شباك سعدي المنلا».

الحاج حسين العويني اعتمد سياسة هيك وهيك فأحبه رؤساء لبنان



الرئيسان حسين العويني وفؤاد شهاب (٢١/١١/١٩٥٩).

لم يعرف عن هذا البيروتي الذي قادته الأقدار والصدف لأن يتبوأ مراكز رسمية هامة من النيابة إلى وزير في وزارات متعددة، ليصبح بعدها رئيساً للوزراء ولمرات عدة أيضاً، أنه فكر يوماً في مطلع شبابه أن يعمل بالسياسة، فيتقلب في مناصبها العالية على نحو ما حصّله، وتسلمه من مسؤوليات. لقد كان بدأ بالبحث عن مستقبل له في عالم آخر بعيد عن السياسة والسياسيين.. عالم التجارة والمال والأعمال. ومنذ ولادته في بيروت عام ١٩٠٠ في حي زقاق البلاط في عائلة بيروتية متوسطة الحال، عادية، لم يعرف عن أفرادها أنهم عملوا بالسياسة كان النجاح حليفه. فبعد أن أدخله والده وهو صغير مدرسة مار يوسف ثم بطركية الكاثوليك ليتلقى فيهما دروسه الابتدائية، بعد معاهدة سايكس - بيكو وتعثر الأشغال لاحقاً في بيروت انتقل إلى فلسطين لإنشاء بعض المشاريع التجارية، لكنه أخفق. وعندها غادر إلى مصر لفترة زمنية قصيرة، لينتقل منها إلى الحجاز في جدة بالسعودية.

تمكن الحاج حسين في المملكة العربية السعودية من كسب بعض النفوذ والمال من خلال وساطة قام بها بتكليف من أمين الريحاني الأديب اللبناني بين الملك علي ابن الشريف حسين والملك عبد العزيز آل سعود أثناء الحرب التي دارت بينهما، آنذاك، وكان قبلها اعتقل في بيروت ثم نفي إلى الكورة لمدة ثلاث سنوات بسبب ميوله القومية والعروبية، ليعود إلى لبنان في العام ١٩٣٧ فينشئ في بيروت مصرفاً أسماه «لبنان والمهجر». وبدأ نشاطه الاجتماعي والاقتصادي فكوّن له قاعدة أهلته كي ينتخب عضواً في المجلس النيابي عام ١٩٤٧. وقد شارك الحاج حسين في جدة اللبناني نجيب صالحة ورجل الأعمال السعودي ابراهيم شاكر، الذي أصبح نجله غسان،

في وقت لاحق، صهر العويني. اشتهرت «شركة حسين العويني وشركاه» بأنها أول مؤسسة استوردت السيارات إلى السعودية. (انظر حسين العويني، تأليف روجيه جهشان، بيروت،دار الكتب،٢٠٠٠، ص ٦٣).

عرف عن الحاج حسين العويني تمسكه الشديد بالمواقف الآيلة إلى تهدئة التناقضات لا إلى إشعالها. كان بهذا المعنى من مدرسة الوسط في معالجة الأمور واتخاذ القرارات والمواقف. لم يكن ميالاً البتة للحسم حتى في المسائل المحسومة بطبيعتها. وهو صاحب مقولة «هيك وهيك..» عند بحث المواضيع، أي أن المسائل حمالة أوجه، وتقبل الاحتمالات. لا شيء قاطعاً ونهائياً عنده. وقد أكسبته هذه السياسة، وهذا الميل للتسويف والهدوء في معالجة القضايا والأزمات مرونة فائقة مكنته من التفاهم مع الوزراء والرؤساء، وقرّبت منه المناصب الحكومية في الشدائد واستفحال العقد.

العلاقة مع الشيخ بشارة الخوري

بعد ممارسته مهامه الأولى كوزير للبرق والبريد في حكومتين لرياض الصلح كلفه رئيس الجمهورية، آنذاك، بشارة الخوري بتشكيل الوزارة في ١٣ شباط ١٩٥١، وذلك لإجراء الانتخابات النيابية. وكان حسين العويني، المقرّب من بشارة الخوري والمتفق معه على معظم القضايا المتصلة بالسياسة الخارجية، في عداد النواب الذين وقعوا على اقتراح التعديل وصوتوا مع تجديد ولاية الرئيس. (المرجع السابق، ص ٨٦). **وفي اليوم التالي صدرت المراسيم بوزارة هي من أصغر الوزارات في لبنان في ذلك الحين، إذ ضمت إلى الحاج حسين وزيرين هما: بولس فياض وإدوار نون. وقد تسلم هو وزارات المالية والداخلية والدفاع والمالية.**

يقول الشيخ بشارة الخوري عن هذه الوزارة في كتابه **حقائق لبنانية** (الجزء الثالث ص ٣٦١ ـ ٣٧٠): «أخذت الحكومة الجديدة بعض تدابير استقبلها الرأي العام بالرضى، وبدأت أسهمها ترتفع بعد أن كانت قد قوبلت ببرودة. وانعقد مجلس الوزراء، وأقر دعوة الناخبين إلى الدورة الأولى في ١٥ نيسان وإلى الثانية في ٢٢ منه. واستأنس اللبنانيون، إذ أيقنوا أن الوزراء الجدد لن يرشحوا أنفسهم. وأدلى الحاج حسين العويني بتصريحات اطمأن إليها المواطنون. ووجه إلى الشعب رسالتين تؤكدان حياد الحكومة فقوبلتا بالاستحسان. وعلى الرغم من وقوع حادثة مؤسفة في الباروك اصطدم فيها الدرك بحزب كمال جنبلاط، ووقع فيها قتلى من الجهتين، لم يشك أحد بنزاهة الحكومة لأنها أعطت برهاناً على صيانة الأمن دون الانحياز لجهة. وربحت المعارضة من حزم الحكومة، فامتنعت عن التمادي وجنبت البلاد اصطدامات منتظرة يوم الاقتراع. ورويداً رويداً زال الوهم بأن الحكومة الحيادية إنما هي حجاب يستر تدخل الرئاسة لمخاصمة المعارضة، وهي المعارضة التي سعت بشتى الطرق كي تنال من مقام الرئاسة». ويختم الشيخ بشارة ليقول: «ويعود الفضل بذلك إلى الله أولاً، وإلى إيمان الرئيس بالله وإلى حسن نيته، وإلى عمل رئيس الوزارة وإلى وعي الشعب اللبناني الذي استعاد بالتدابير المؤقتة الشعور بكرامته ومسؤوليته». والواقع أن العويني اتبع سياسة معتدلة، وتمكن من إظهار حياديته خلال الانتخابات النيابية ومرحلة عمل حكومته. قال عنه رينيه عجوري في جريدة **الأوريان**، إنه رجل ظريف ويعرف كيف يضفي الكثير من الشاعرية على الحياة السياسية»، ثم أضاف: «رجل شبعان ونزيه». كان العويني توفيقياً بطبعه، إنما كان حازماً عند اللزوم. ولعله السياسي الوحيد، أو أقله أحد السياسيين القلائل الذين لم يكن لهم عدو حقيقي في لبنان. ويتذكر أحد أقربائه، عدنان حماضي، أنه لم يتزاعل مع أحد، سوى شمعون، لأنه إجمالاً لم يترك مجالاً للقطيعة مع أحد». أما ابن عديله فاروق جبر، فاعتبر أنه «ربما يمكن القول إنه كان هاوياً للسياسة أكثر من كونه محترفاً لها». وهذا هو أيضاً الرأي المعبر عنه في الصحافة آنذاك. وكان اعتداله محط تقدير الدبلوماسيين الغربيين المعتمدين في بيروت». (المرجع السابق، ص ١٥٨).

استقالة الوزارة

لقد اضطر بشارة الخوري إلى الاستقالة مكرهاً تحت وطأة الاضطرابات وضغط الإضراب العام على البلاد وشلها.

كانت تجربة الحاج حسين مع الشيخ بشارة ناجحة جداً. ولم يبد العويني اعتراضاً على ما كان يجري من سياسات للعهد وتأمين مصالحه على الأرض مع أنصاره ومؤيديه. ويبدو أن استعانة الخوري بالعويني كرئيس للوزراء جاءت «كمحاولة أخيرة من الرئيس لقلب الوضع لصالحه، فيما حكمه على آخر رمق. ولكن، كان قد فات الأوان، فالأوضاع على الصعد الدولية والإقليمية والمحلية جعلت تغيير الحكم أمراً محتوماً. لقد أدرك ذلك بشارة الخوري وحسين العويني على السواء. ويسجّل لرئيس الدولة السابق أنه عرف كيف ينسحب في ظروف تسمح بتجنب إراقة الدم وبتأمين استمرارية الحكم على الصعيد الدستوري. (راجع **حسين العويني**، ص ١٨٠).

والملاحظ في رسالة الاستقالة التي وجهها رئيس الوزراء

إلى الرئيس قوله «عندما تفضلتم وندبتموني لرئاسة الحكومة، وكنت اعتزمت اعتزال المناصب السياسية، لم أر بداً من النزول عند رغبتكم الكريمة لأني وجدت في المهمة التي وكلتموها إلي داعياً وطنياً إليه، وواجباً قومياً أؤديه». هنا يبرز السؤال التالي: هل كان الشيخ حسين العويني حقاً في وارد اعتزال المناصب السياسية؟ الأيام والتقلبات اللاحقة أكدت عكس ذلك تماماً. نخلص إلى القول إن تجربة الرئيس الخوري مع رئيس وزرائه كانت شبه مثالية. فقد تمكن الأخير من تأمين انتخابات ناجحة برأيه رضي عنها الشعب. ولم نلحظ في تلك العلاقة، بينهما، ما يدل على تبرّم من موقف قام به رئيس الوزراء. تلك هي ميزة الشيخ حسين العويني: مرونة واعتدال وتدوير للزوايا. وهناك من يعتبر أنه «رغم كل شيء، فإن أزمة ١٩٥٢ لم تفسخ «الميثاق الوطني». بل على العكس. فبعض الكتاب، ومن أهمهم شأناً، ذهبوا إلى حد الاعتبار بأن بشارة الخوري أرغم على الاستقالة بسبب الوحدة الترسخة بين خصومه المسيحيين والمسلمين وردة الفعل شبه الإجماعية من قبل الشعب الذي أضرب استجابة لدعوة المعارضة». «يا لسخرية القدر»، قال إدمون رباط، «فرجل الميثاق الوطني (...) سقط ضحية الإجماع الذي حققه الميثاق الوطني على أتم وجه». (المرجع السابق، ص ٢٣٣).

العلاقة مع اللواء فؤاد شهاب

سعى الحاج حسين العويني خلال عهد الرئيس كميل شمعون إلى إبقاء طرق الحوار والتعاون مفتوحة بين جميع الأطراف حرصاً على تجنيب البلاد تصدّعاً قاتلاً. ويبدو أنه حين استقال عبد الله اليافي وصائب سلام تدخل العويني، ولكن بلا نتيجة، وفي محاولة لتجنب الضرر الذي يتعذر إصلاحه. (المرجع السابق، ص ٢٨٢). وبعد سلسلة من المواقف لكميل شمعون على الصعيد الداخلي والخارجي والعربي الإقليمي أصبح الحاج حسين العويني معارضاً. «وبصفته رئيساً للمؤتمر الوطني، فقد وقع على عريضة اعتراضية ضد حكم شمعون كانت أشبه بمذكرة من «جبهة الاتحاد الوطني» ضد هذا الحكم الذي سرعان ما قاطعته». (المرجع السابق، ص ٣٠٣).

بعد غياب طويل نسبياً عن رئاسة الوزارة، ومشاركة العويني فقط كوزير في حكومات أخرى شكلت حيث شارك في عداد حكومة الأربعة التي تشكلت برئاسة رشيد كرامي إثر الحركة الاعتراضية المضادة التي قام بها حزب الكتائب ضد حكومته الأولى وغيرها من الحكومات، استدعاه رئيس الجمهورية اللواء فؤاد شهاب الذي تسلم البلاد في ظروف غير طبيعية



حسين العويني (١٩٠٠ - ١٩٧١)

إثر أحداث دامية. وكان قرر العزوف عن التجديد لنفسه في الحكم والاعتزال كي يشكل آخر وزارة للعهد قبل أن يخلفه شارل حلو في مهام رئاسة الجمهورية. وقد قبل الحاج حسين العويني المهمة بسرور، وشكل وزارته هذه في ١٩٦٤/٢/٢٠ من عشرة وزراء كلهم من خارج مجلس النواب. وألقى رئيسها البيان الوزاري في جلسة يوم ١٩٦٤/٥/٢١ فنالت الثقة بأكثرية ٧٥ ضد ٧ وامتناع نائب واحد، وغاب عن الجلسة ٤١نائباً، ولم يشترك رئيس المجلس، آنذاك، كامل الأسعد في التصويت. أما الوزراء فكانوا جبران نحاس، وفيليب تقلا، وشارل حلو، وفؤاد نجار، وأمين بيهم، وجورج نقاش، ورضا وحيد، وفؤاد عمون، ومحمد كنيعو. وقد أشرفت هذه الحكومة على انتخابات مجلس النواب الحادي عشر (١٩٦٤ - ١٩٦٨)، في الفترة المتدة بين ٥ نيسان و٣ أيار ١٩٦٤، ولم يخض هذه الانتخابات أي عضو من أعضائها. وبتاريخ ١٩٦٤/٤/١ قبلت استقالة الوزير تقلا من وزارة الخارجية والمغتربين، فاسندت هذه الوزارة إلى الوزير عمون بعد استقالته من وزارتي الاقتصاد والتصميم العام اللتين أسندتا إلى الوزير جوزف نجار.

عمر هذه الحكومة والتي استقالت في ١٩٦٤/٩/٢٥ غداة تسلم الرئيس شارل حلو سلطاته الدستورية في ١٩٦٤/٩/٢٣ كان قصيراً. وقد شهد رئيسها في أواخر أيام وزارته السجال الذي حصل بين اللواء فؤاد شهاب الرافض

للتجديد والنواب المؤيدين لهذه الفكرة. وكان الحاج حسين شخصياً متحمساً لها. عن هذه القضية يقول اللواء أحمد الحاج، وهو من ضباط المكتب الثاني المقربين من اللواء شهاب: «منذ مطلع العام ١٩٦٤ كان الموضوع الابرز على الساحة اللبنانية هو محاولة إقناع الرئيس شهاب بتجديد ولايته. وبالرغم من إصراره المتكرر على الرفض فإن الأكثرية الساحقة من النواب لم تستسلم أمام ذلك الإصرار، ووقع ٧٩ منهم أي أكثر من ثلثي أعضاء المجلس التسعة والتسعين عريضة رسمية يتمنون فيها على الحكومة الموافقة على مشروع قانون لتعديل الدستور، فأحاله رئيس المجلس الاستاذ كامل الأسعد إليها حتى ألحت على الرئيس بالإجماع لقبوله. وفي اليوم السابق لجلسة مجلس الوزراء الاربعاء في ٤ حزيران ١٩٦٤ وكان الموضوع الرئيسي على جدول الأعمال الموافقة على مشروع قانون تعديل الدستور، استدعاني فخامته إلى مكتبه وقال لي: «أنت تعلم بأنني منذ عودتي عن الاستقالة في ٢٠ تموز ١٩٦٠، اتخذت قراراً لا رجوع عنه بعدم البقاء يوماً واحداً في سدة الرئاسة والذي أقسمت على احترامه. وأضاف: غداً ستعقد جلسة لمجلس الوزراء وان دولة الرئيس الحاج حسين العويني كما علمت، قد قطع عهداً للنواب، بأن لا يوقع على أي قرار يقضي برد عريضة التمني لتعديل الدستور، وهو يرتاح لرأيك، لذلك أطلب منك أن تذهب اليه صباح غد، وتقنعه بالتوقيع».

بعدها أعيد تكليف العويني تأليف الوزارة، وكانت مهمتها إجراء الانتخابات النيابية. يذكر أن حادثة عفوية لم يكن الحاج حسين العويني بواردها عكرت الأجواء بينه وبين اللواء فؤاد شهاب. غير أن المسألة لم تأخذ بعداً، وتمكن الحاج حسين من تشكيل أول وزارة في عهد الشهابي شارل حلو الذي دعمه اللواء كي يكون رئيساً للجمهورية.

في عهد شارل حلو

إثر استقالته في آخر عهد اللواء فؤاد شهاب وتولي الرئيس شارل حلو مهام الرئاسة، طلب الأخير منه تأليف الوزارة. وكانت هذه الوزارة هي الثالثة التي يتولاها، وقد دخلها عشرة أعضاء بينهم فؤاد عمون الذي أسندت إليه وزارة الخارجية بدلاً من فيليب تقلا الذي استقال. ألقي البيان الوزاري في المجلس النيابي في جلسة ١٩٦٤/٩/٢٩، ونالت الحكومة الثقة بأكثرية ٥٤ ضد ٣٣، وامتناع واحد، وغاب عن الجلسة ١٠ نواب، ولم يشترك رئيس المجلس كامل الأسعد في الاقتراع. وبتاريخ ١٣/ ١١/ ١٩٦٤ قدم رئيس الحكومة حسين العويني استقالة حكومته إلى الرئيس شارل حلو الذي قبلها، وأعاد تكليفه بتشكيلها من جديد في ١٥/ ١١/ ١٩٦٤. ولدت هذه الحكومة في الفترة التي تلت انتخابات حلو رئيساً للجمهورية بما يشبه الإجماع وتسلمه سلطاته الدستورية، فكانت الأولى التي شكلت خلال ولايته. لكن أثناء إلقائه البيان الوزاري تبين أنها نالت ثقة هزيلة إذا ما قيست بكثافة الثقة التي كانت تمنح للحكومات الأولى التي كانت تتألف في بداية ولاية رئيس الجمهورية الجديد. كما أن استمرارها القصير في تحمل أوزار الحكم، وهي قد عمرّت ما يقارب الشهرين أو أقل بقليل، يطرح علامة استفهام عن هذه الظاهرة. لكن أسباباً بدا أنها كانت متوافرة أدت إلى ذلك (انتقال الأسعد إلى معارضة شهاب وتحوله إلى حجر الرحى بين معارضي التجديد) وسعي الشهابيين إلى التخلص من الازدواجية وموقف المعارضة من مستقبل الحكم). في ظل هذه الأجواء أنقذ العويني المظاهر «فجاء خروجه من الحكم في أعقاب جلسة مناقشة لم يكتمل نصابها. ولم يأت هذا الخروج في أعقاب «الإنذار» الذي حمله إلى القصر الجمهوري مبعوثو «تجمع الكارلتون» بوجوب تشكيل حكومة برلمانية». وبعد أن تأكد العويني من وجود رغبة رسمية بوجوب استقالة حكومته عمد إلى دعوة الوزراء إلى اجتماع وزاري عقد في منزله يوم ١٣/ ١١/ ١٩٦٤. وقد بحث المجتمعون في قضية الاستقالة وطريقتها وتوقيتها وملابساتها، وكان من رأي بعض الوزراء أن تواجه الحكومة المجلس وتطرح الثقة، لئلا يقال إنها تهربت. وهنا أبلغ رئيس الحكومة المجتمعين أنه أبدى للرئيس حلو خلال اجتماعه به رغبته في مواجهة المجلس، لكن الرئيس لم يشجعه باعتبار أن المجلس بات موقفه معروفاً من الحكومة. وفي الساعة السابعة والنصف مساء ذلك اليوم، وبعد انتهاء الاجتماع الوزاري، غادر العويني منزله إلى المقر الرئاسي في سن الفيل حيث قدم له استقالة الحكومة. بدا الحاج حسين العويني في هذا المفصل أنه استعمل بدهاء سياسة الحزم لمواجهة المجلس، رغم تشبثه بحكمة «هيك وهيك» التي يتبعها، وذلك بناء على نصيحة تلقاها من الرئيس حلو، فاستقال.

في وزارته الرابعة التي شكلها في ١٨/ ١١/ ١٩٦٤ واستقال منها في ١٩٦٥/٧/٢٥ استنفد الحاج حسين كل مهاراته وأسلوبه المرن في تدوير الزوايا لإدارة هذه الوزارة البرلمانية المؤلفة من نواب منتخبين باستثناء العويني نفسه والوزير تقلا. وقد ضمت هذه الوزارة البرلمانية: نسيم مجدلاني نائباً لرئيس مجلس الوزراء ووزيراً للعدل، وبهيج تقي الدين وزيراً للاقتصاد الوطني، وموريس زوين وزيراً للإرشاد والأنباء والسياحة، وبيار الجميل وزيراً للأشغال العامة، وعثمان الدنا وزيراً للمالية، وادوار حنين وزيراً للعمل والشؤون الاجتماعية، ويعقوب الصراف وزيراً للصحة

العامة، وتقي الدين الصلح وزيراً للداخلية، وأنطوان صحناوي وزيراً للبريد والبرق والهاتف، ونجيب صالحة وزيراً للتصميم العام، وعلي عرب وزيراً للزراعة، وغالب شاهين وزيراً للتربية الوطنية والفنون الجميلة. ونالت هذه الحكومة الثقة بأكثرية ٨٥ صوتاً ضد ٥ وامتناع ٧، وغياب نائب واحد، ولم يشترك رئيس المجلس بالاقتراع. يقول مؤلف كتاب **حسين العويني ـ خمسون عاماً من تاريخ لبنان والشرق الأوسط (١٩٢٠ ـ ١٩٧٠)** روجيه جهشان عن ظروف تألف هذه الوزارة التالي:

«إن مهمة العويني، الذي عين في ١٤ منه، كانت صعبة جداً بسبب الشروط المتناقضة التي طرحها الفريقان النيابيان و«الفيتوات» التي أعلناها أثناء المشاورات التي أجراها الرئيس المكلف. كان لا بد من انتظار ١٨ تشرين الثاني، وبعد تدخل شخصي وحازم من حلو لإزالة العقبات المتواصلة، حتى تتألف تشكيلة وزارية من أربعة عشر عضواً. كان ستة من الوزراء ينتمون إلى الأكثرية وأربعة إلى الأقلية فيما الأربعة الأخيرون «محايدون». كانت تشكيلة الحكومة تعكس التوازن السياسي داخل مجلس النواب، وكان من المفروض أن تساعد على تخفيض العداء بين الفريقين المتصارعين وإقامة هدنة تسمح لرئيس الدولة الجديد بأن يبدأ ولايته في جو من الهدوء. تلك لم تكن الحال تماماً. فمناقشة البيان التي سبقت التصويت كانت عاصفة. ذلك أن ممثلي الأقلية هاجموا الجيش بعنف، ولاسيما المكتب الثاني، مستنكرين تدخله في الحياة السياسية بينما رفض الناطقون بلسان الأكثرية هذه الاتهامات بقوة. من جهة أخرى، فإن الكتلة المؤتلفة حول كرامي، والخائبة لعدم نجاحها في فرض شروطها على حلو والعويني، راحت تشن في البرلمان حرباً ضد الحكومة، بمساعدة خفية من رئيس المجلس النيابي. بيد أن الظرف لم يكن مؤاتياً لمثل هذه السياسة». (ص ٤٤٨ ـ ٤٤٩).

بتاريخ ١٩٦٥/٦/٢ قبلت استقالة الوزير تقلا من وزارة الخارجية بسبب إعادة تسلمه منصب حاكم مصرف لبنان، وأسندت حقيبة الخارجية إلى رئيس الحكومة. دامت هذه الحكومة حوالى ثمانية أشهر قدم بعدها الحاج حسين العويني استقالته إلى رئيس الجمهورية الذي قبلها فوراً وذلك في ١٩٦٥/٧/٢٠.

أسباب الاستقالة

في ١٥ أيار ١٩٦٥ توفي نائب جبيل النهجي (الشهابي) أنطون سعيد، ودعيت الهيئات الانتخابية لانتخاب خلف له يوم الأحد ١١ تموز ١٩٦٥. وتنافس على المقعد الشاغر زوجة النائب المتوفى نهاد سعيد والعميد ريمون إده. وقد جرت الانتخابات في جو محموم، إذ أن الصراع لم يكن يدور بين المرشحين فحسب، بل بين فريقين سياسيين وممثليهما في الحكم. ورشح أن الرئيس حلو تدخل شخصياً لوضع بعض الحد لتدخل الأجهزة العسكرية التي تأتمر بأمره، ووقف إلى جانبه وزير الداخلية تقي الدين الصلح.

وانتهت انتخابات جبيل الفرعية بفوز العميد ريمون إده بفارق لم يصل إلى الألف صوت. لم يسلك حلفاء إده وأصدقاؤه مسلكاً متعرجاً في الاستنتاج، فنوهوا بما أعطى المعركة الانتخابية طابعاً سياسياً حاداً، وهو مقابلتها بنتائج دورة ربيع ١٩٦٤، فكتب غسان التويني في جريدة **النهار**: «انتصر العميد؟ لا بل العهد الذي انتصر». ولم يكتم الشهابيون مراراتهم واتهاماتهم، فعلق النائب يومها اللواء جميل لحود على فوز إده قائلاً: «إن الرأسمالية هي التي أمنت فوز إده والدولة ساندته وواكبت جولاته». وانتقد نائب جبيل علي الحسيني «تدابير وزير الداخلية الناقصة التي سمحت بشراء الضمائر».

وبعد حوالى الأسبوع من إعلان النتائج، قدم الحاج حسين العويني استقالة حكومته، وقد كتب يومها ميشال أبو جودة في جريدة **النهار**: «الحكومة العوينية دفعت، كما يقال، ثمن جبيل»، كما أكد رئيس الجمهورية وقتها الرئيس شارل حلو بعد الانتخابات بحوالى الخمس سنوات «أن نجاح ريمون إده في انتخابات جبيل الفرعية أسقط تقي الدين الصلح ووزير الداخلية، والوزارة العوينية معه».

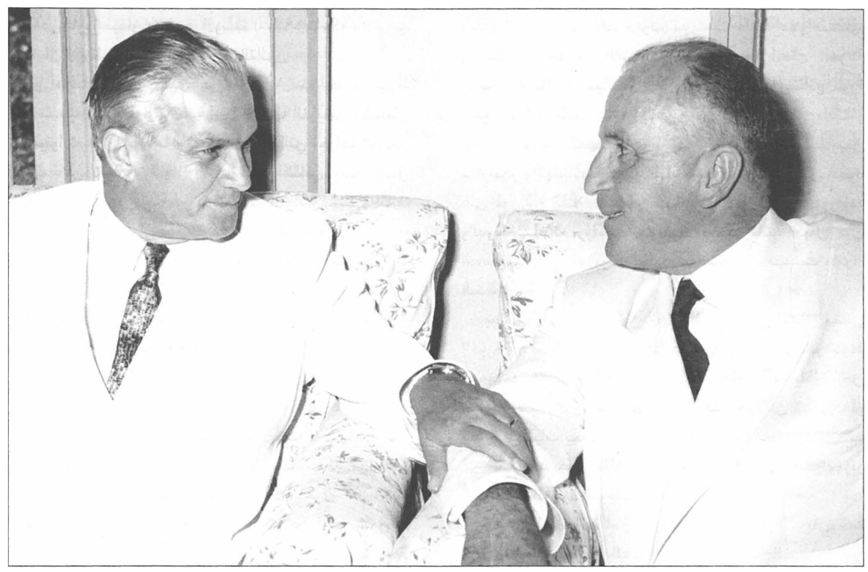
وكانت هذه الوزارة آخر وزارات الحاج حسين العويني، كما كانت علاقته برئيس العهد شارل حلو آخر التجارب التي خاضها مع رؤساء الجمهوريات.

ويحسب للحاج حسين العويني أنه خلال وجوده في وزارة المالية، وأيضاً في رئاسة الوزراء، سعى بإصرار وبدون اعتماد سياسته المعهودة «الهيك وهيك» إلى شراء الذهب والاحتفاظ به كذخيرة اقتصادية ومالية للمستقبل. وفي هذا المجال كان العويني حاسماً كالسيف، ودافع بقوة عن سياسته بهذا الشأن أمام الاعتراضات التي برزت ضده.

وقد أدى وجود هذا التراكم الكمي للمعدن الأصفر الرنان في خزائن الدولة، واعتماد مبدأ تكثيف وجوده لاحقاً من قبل بعض حكام مصرف لبنان في عهد الرئيس الياس سركيس وبعده إلى منح البلاد قوة اقتصادية كامنة تساهم في تعزيز منعتها في الأزمات التي تلاحقت عليها إثر نشوب الحرب الأهلية.

(نهاد حشيشو، «المركز العربي للمعلومات»، ٢٠٠٨)

عبد الله اليافي: رئيس نظيف الكفّ عفّ اللسان لم تمتد يده إلى المال العام ومات فقيراً ...



الرئيسان عبد اللـه اليافي وكميل شمعون.

كان أول شاب بيروتي سني ينال شهادة «دكتور» في الحقوق من جامعة السوربون في باريس. وزامله في الاختصاص الوزير حبيب أبو شهلا. مارس النشاط السياسي منذ ثلاثينيات القرن العشرين. انتخب نائباً عن بيروت للمرة الأولى عام ١٩٣٧ وأعيد انتخابه في الدورات التالية: ١٩٤٣ـ ١٩٤٧ـ ١٩٥١ـ ١٩٥٣ـ ١٩٦٨. وتنافس على زعامتها مع الرئيس صائب سلام. وهو نظيف الكفّ، عفَ اللسان، عصبي المزاج، مندفع مع مشاعره الوطنية والقومية، وفيّ لصداقاته. **تراس الحكومة إحدى عشرة مرة،** وتعاون مع أربعة رؤساء جمهورية: إميل إده، بشارة الخوري، كميل شمعون، شارل حلو. **ووجه بمعارضات شرسة، ولكن أحداً لم يستطع أن يشكك بسلوكه وأمانته وحرصه على المال العام. وقد مات فقيراً.**

ولد في بيروت في العام ١٩٠١ في وسط عائلة لا تتعاطى الشأن الوطني العام، فوالده عارف اليافي هو مخلص بضائع في المرفأ. تلقى دروسه الابتدائية في الكلية العثمانية مدرسة الشيخ عباس الأزهري ومنها انتقل إلى كلية الآباء اليسوعيين حيث نال إجازة في الحقوق. وفي العام ١٩٢٥ حصل على الدكتوراه وأصبح محامياً منذ العام ١٩٢٦. لمع نجمه في فرنسا في المؤتمر السوري ـ العربي الذي ترأسه ودعا إلى الاستقلال عن كل الدول الأجنبية. وبعد عودته إلى بيروت شارك في مؤتمر الساحل الذي طالب بالوحدة مع سوريا. تزوج في العام ١٩٣٧ من هند المؤيد العظم وهي سورية دمشقية ولهما خمسة أولاد: غادة، ناهلة، عارف، واثق وغياث. وكان سبقه إلى الزواج من سوريات آنذاك عدد من السياسيين الشباب ورجال الأعمال اللبنانيين: رياض الصلح تزوّج فايزة الجابري من حلب، وصائب سلام تزوج تميمة مردم بك من دمشق، وعبد الرحيم دياب تزوج شفيقة العظم، ومحمد كرامي من طرابلس تزوج سلمى بنت لطفي الحفار وقيل يومذاك إن لبنان وسوريا قد وقعا معاهدة

مصاهرة مفتوحة.

ترشح في بيروت ضد خير الدين الأحدب، ورغم أن قوى كبيرة كانت تدعم الأحدب، ومنها رياض الصلح، فقد سجل عبد الله اليافي المحامي المتخرّج من باريس أصواتاً مرتفعة لدرجة أن «البالوتاج» قد وقع بينه وبين خير الدين، مما كان يدل على أن مسلمي بيروت لم يكونوا جميعاً من مريدي الأحدب. إميل إده وبشارة الخوري يريدان خير الدين الأحدب. وكل الإمكانات لخير الدين. وخير الدين لم يكن يحتاج إلى كل ذلك. كان يعلم أن جلسة مغلقة بينه وبين عبد الله اليافي تكفي لحسم الموقف. وانعقدت الجلسة المغلقة في بيت خير الدين الأحدب وخرجت الصحف في اليوم التالي «بمانشيت» يقول: **عبد الله اليافي يتنازل لخير الدين الأحدب.**

وهنا يقول عبد الله اليافي: الحكاية لم تكن جلسة مغلقة، بل حكاية ضغوط من أوساط كريمة، حتى أنسحب لخير الدين الأحدب. ومما قاله لي أحدهم إن المستقبل أمامي أنا ابن الواحدة والثلاثين سنة بينما خير الدين قد دخل في الأربعين.. فضلاً عن أنه كان مريضاً.. ولا يتحمل الصدمات!.. وموضوع مرض خير الدين يذكره عبد الله اليافي دون سائر الشهود، ويلمح به إلى مرض القلب. وطبيعي، إذا صحت هذه الرواية على ما يقول وليد عوض في كتابه **رؤساء لبنان** أن يكون مرض القلب قد دهم خير الدين الأحدب، لما صادفه في حياته من صدمات، ولما عاناه من معارك مع الحياة...

الحكومة الأولى

في العام ١٩٣٨ استدعاه الرئيس إميل إده لتأليف الحكومة، وهي الحكومة الأولى له، فألفها على الشكل التالي: عبد الله اليافي رئيساً، وخليل كسيب وزيراً للداخلية، ومكلفاً بشؤون الدفاع الوطني، وحميد فرنجية وزيراً للمال والاقتصاد الوطني ومكلفاً بالشؤون الخارجية، وروكز أبو ناضر وزيراً للتربية الوطنية والصحة والإسعاف العام والبرق والبريد، وصبري حمادة وزيراً للأشغال العامة والزراعة. نالت الحكومة الثقة بأكثرية ٥٥ صوتاً وعاشت ٨٣ يوماً وكان الرئيس إده قد جاء بالدكتور عبد الله اليافي ليثبت أن هناك كثيرين قادرون على أن يكونوا أفضل من خير الدين الأحدب. وكان خير الدين الأحدب قد أقام حلفاً جهنمياً مع المندوب السامي الكونت دي مارتيل ضد إميل إده وضايقاه كثيراً في تأليف الحكومات. ومنها هذه الحكومة. ولما أقيل دي مارتيل وعُيّن مكانه غبريال بيو تنفس الرئيس إده الصعداء وأول ما فعله استعادة مواقع نفوذه، ووضع المفوض السامي الجديد «بيو» في الأجواء التي تقضي تعديل الدستور وحلّ المجلس وإقالة الوزارة التي كان المحامي الصاعد عبد الله اليافي قد شكلها خلفاً لحكومة الأمير خالد شهاب وجعلها على النحو الآتي: عبد الله اليافي للرئاسة والعدل، وصبري حمادة للأشغال العامة (وهو دستوري)، وحميد فرنجية (دستوري أيضاً) للمال والاقتصاد، وروكز أبو ناضر للصحة والمعارف، وخليل كسيب للداخلية والدفاع.

وحصلت ملابسات كثيرة في تلك الفترة، أبرزها إصرار الرئيس إميل إده على تعطيل جريدة **لوجور** الناطقة بلسان الحزب الدستوري. وانصاع الرئيس اليافي لذلك فعطلها. ونتيجة، تعطيل جريدة «لوجور» انسحب الوزيران الدستوريان حمادة وفرنجية من الحكم، الأمر الذي اضطر الدكتور اليافي والرئيس إده إلى تغيير الصيغة الوزارية بصيغة جديدة سيطر عليها الكتلويون. وقد جاءت الحكومة الجديدة المرممة على الشكل التالي: عبد الله اليافي رئيساً، وحبيب أبو شهلا للداخلية ومكلفاً بشؤون الدفاع الوطني والشؤون الخارجية، وموسى نمور للمالية، وغبريال خباز للأشغال العامة والاقتصاد الوطني، وروكز أبو ناضر للتربية الوطنية والصحة العامة، وإبراهيم حيدر للزراعة، وحكمت جنبلاط للبرق والبريد والهاتف. نالت الثقة بأكثرية ٢٣ صوتاً. واستمرت من ١/ ١١/ ١٩٣٨ إلى ٢٢/ ١/ ١٩٣٩.

عودة إلى مجلس المديرين

في تلك الفترة كان خير الدين الأحدب قد سافر إلى فرنسا، حيث تعود أن يقضي أيام الراحة، وكانت أخبار الاتجاه إلى تعديل الدستور تترى في الصحف وعلى الألسنة، ومعها رغبة من إميل إده في العودة إلى مجلس المديرين الذي كان على أيام «غورو» لتفادي الازدواجية بين رئاسة الجمهورية ورئاسة الحكومة، وهنا يقول بشارة الخوري في **حقائق لبنانية**: «قلق بال إخواننا فقرّرت السفر إلى فرنسا في صيف ١٩٣٩ ولكن موانع أخرتني فسبقني إليها سليم تقلا وباشر الاتصال بالمسؤولين. وفي أول آب وصلت إلى العاصمة الفرنسية وكانت دهشتي عظيمة إذ وجدت في المحطة خير الدين الأحدب في انتظاري مع سليم تقلا. وكان الأحدب قد سافر إلى باريس بعد استقالة حكومته وبعد مدة قصيرة وصل المسيو «بيو» فقابلناه في مكتب المفوضية (وكان يديره آنذاك جورج سمنه) وأبلغناه هواجسنا من تعديل الدستور، فطمأننا بقدر الإمكان، وراجعنا وزارة الخارجية فكان الجواب: لا مبرر لمقترحات الرئيس إده بهذا الصدد».

وفي ٢١ أيلول ١٩٣٩ أعلن المفوض السامي من إذاعة «راديو الشرق» حلّ المجلس والوزارة في آن، وتشكيل مجلس مديرين، كما طلب الرئيس إده، برئاسة أمين سر الدولة عبد الله بيهم، وتعيين المسيو «شيفلر» مندوباً في لبنان يعاونه المسيو بار، وحاول المسيو «بيو» أن يغطي هذا التدبير إعلامياً بالتركيز على مساوئ الحكم النيابي.

وزير عدل في حكومة رياض الصلح

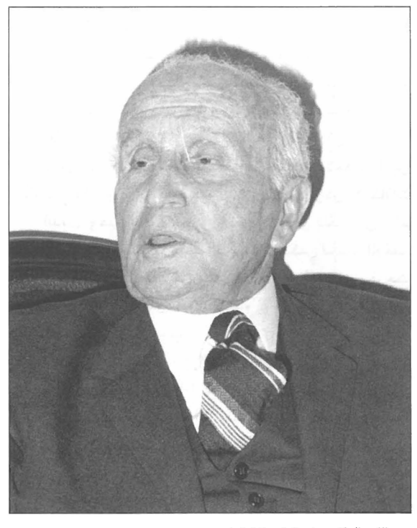
ابتعد الدكتور اليافي عن ممارسة الحكم اليومي مدة سبع سنوات انصرف خلالها إلى تعاطي العمل السياسي الوطني على المستوى القومي، فشارك في عضوية الوفد اللبناني لتأسيس جامعة الدول العربية سنة ١٩٤٤، كما شارك في مؤتمر سان فرنسيسكو سنة ١٩٤٥ لوضع ميثاق الأمم المتحدة. ثم عاد وشارك في حكومة رياض الصلح كوزير للعدل من ١٤ أيلول ١٩٤٦ حتى ٧ نيسان ١٩٤٧. ولعل أداءه في وزارة العدل حمل الرئيس بشارة الخوري على دعوته لتأليف الحكومة الجديدة (وهي ثالثة حكومة يؤلفها) فألفها من ٦/٧/ ١٩٥١ إلى ١١/٢/١٩٥٢. وقد جاءت خلفاً لحكومة الحاج حسين العويني وعضوية بولس فياض وادوار نون. وكانت هذه الحكومة قد أجرت انتخابات حرّة ونزيهة وحيادية اطمأن إليها جميع اللبنانيين.

ألف اليافي حكومته على الشكل الآتي: عبد الله اليافي رئيساً ووزيراً للداخلية، وفيليب نجيب بولس نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للأشغال العامة، وإميل لحود للتربية الوطنية، وفيليب تقلا للمالية والاقتصاد الوطني، ويوسف الهراوي للزراعة، وبهيج تقي الدين للصحة والإسعاف العام والشؤون الاجتماعية، وشارل حلو للخارجية، ورشيد بيضون للدفاع الوطني، ومحمد صفي الدين للبرق والبريد والهاتف. نالت الحكومة الثقة بأكثرية ٥٣ صوتاً وعاشت ٢٧٩ يوماً. واجهت هذه الحكومة العديد من المشاكل، أبرزها: مشكلة ترحيل عدد من العمال السوريين إلى الحدود. وقد سوّيت المشكلة بلقاء مع خالد العظم بنشر بلاغين من الحكومتين.

والمشكلة الثانية التي واجهتها الحكومة هي المشكلة الاقتصادية مع سوريا، وكان رئيس الحكومة السورية خالد العظم قد زار الرئيس بشارة الخوري، يرافقه رئيس الحكومة اللبنانية عبد الله اليافي وأجريا محادثات مطوّلة أسفرت عن وعد من رئيس الحكومة السورية بأنه سيقبل الصيغة التي اقترحها الرئيس بشارة للتبادل التجاري والصناعي، ولكنه أخلّ بالوعد، ويا للأسف.. واضطر أن يقول لخالد العظم أن علائقنا الأخوية ساءت جداً بحيث صار من الأفضل مداواتها بتبادل التمثيل الدبلوماسي - والكلام هنا للرئيس بشارة الخوري.

والمشكلة الثالثة، كانت مشكلة اغتيال رياض الصلح في عمان في ١٣ تموز ١٩٥١ على أيدي عناصر من الحزب السوري القومي الاجتماعي، وكانت الحكومة اتخذت قراراً بإقامة مأتم وطني له. وقرر الرئيس بشارة الخوري المشاركة شخصياً بالجنازة، فجاء من ينصح الرئيس بعدم النزول إلى بيروت والسير وراء النعش، لأن الحالة متوترة ويُخشى من اعتداء عليه، ولكنه رفض النصيحة ووقف يرثي رفيق الجهاد بأروع ما قيل.

والمشكلة الرابعة كانت محاولة اغتيال الشيخ سليم الخوري



عبد الله اليافي (١٩٠١ - ١٩٨٦)

(شقيق الرئيس) في ليل ٢٤/٢٥ من آب بإلقاء قنبلة يدوية باتجاه غرفة نومه، فقامت تظاهرات صاخبة غضبى، وأطلق بعض المتظاهرين العيارات النارية احتجاجاً واستنكاراً وتحدياً. في مساء ذلك اليوم قرر الرئيس عبد الله اليافي تقديم استقالته، ولكن سرعان ما تراجع عنها بعد تدخل الرئيس بشارة الخوري شخصياً.

استمرت الحكومة في إنجاز المهمات الموكولة إليها خلال خمسة أشهر، ثم عادت وقدمت استقالتها في ٩ شباط ١٩٥٢، وأرفق الاستقالة بكتاب أشار فيه الرئيس اليافي إلى غموض الموقف البرلماني وإلى العراقيل التي أثارها النواب بوجهه.

مع الرئيس شمعون

في ٢٦ أيلول ١٩٥٢، بعد ثلاثة أيام على انتخاب رئيس الجمهورية كلف شمعون عبد الله اليافي تأليف حكومة العهد الأولى فاعتذر حيال تشدّد الجبهة الاشتراكية الوطنية في مطالبها، ثم كلف سعدي المنلا الذي فشل أيضاً وللأسباب ذاتها. وكلف بعد ذلك رشيد كرامي فإذا به يصل إلى المأزق نفسه، ثم كلف خالد شهاب الذي نجح وعاشت حكومته ٢١٢ يوماً تلتها حكومة صائب سلام من ٣٠/٤/١٩٥٣ إلى ١٦/٨/١٩٥٣ وعاشت ١٠٨ أيام.

ومن ١٦/٨/١٩٥٣ تشكلت حكومة جديدة برئاسة عبد الله اليافي، احتفظ فيها بوزارة الداخلية والدفاع الوطني والأنباء،

وعضوية: ألفريد نقاش للخارجية، وجبرائيل المر للأشغال العامة، وبشير الأعور للعدلية والبرق والبريد والهاتف، ورشيد كرامي للاقتصاد الوطني والشؤون الاجتماعية، وبيار إده للمالية، وكاظم الخليل للزراعة والصحة العامة، ونقولا سالم للتربية الوطنية. ونالت الثقة بأكثرية ٣٣ صوتاً وعاشت ١٩٦ يوماً.

ويقول يوسف سالم في مذكراته: **خمسون سنة مع الناس** أن «كميل شمعون رجل شجاع وبارع يتقن فن المداورات والالاعيب السياسية إتقاناً بلغ حد الإعجاز» إنه «تنكر لأصدقائه وحلفائه» منذ تشكيل الحكومة الإدارية الأولى، وخفض عدد النواب في المجلس من ٧٧ نائباً إلى ٤٤ بعد تعديل قانون الانتخاب وتقسيمه ٣٣ دائرة انتخابية منها ٣٣ دائرة فردية. والواقع أن هذه الخطوة فتحت الباب أمام مواسم أزمات مع جنبلاط تسببت في ٣٠ نيسان ١٩٥٣ بحجب الثقة عن حكومة خالد شهاب، وبعد شهر في ٣٠ أيار حلّ رئيس الجمهورية المجلس النيابي «بعدما أثبت عجزه عن تأدية مهمته ولما كان الشعب يرغب في تمثيل نيابي صحيح (...) وبدا من هذه المحاولة أن رئيس الجمهورية في بداية عهده يسعى إلى إحاطة نفسه بمجلس نيابي موالٍ له، وفي الوقت نفسه يخرج الموالين لبشارة الخوري بهدف توجيه ضربة قاصمه للكتلة الدستورية التي بدأت تعاني التفكك منذ أن خرج بشارة الخوري من قصر القنطاري، وهي اللعبة نفسها التي أداها بشارة الخوري بتفكيك الكتلة الوطنية في المجلس النيابي بعد خروج إميل إده من رئاسة الجمهورية. إن حل مجلس نيابي عمره أقل من سنتين وإجراء انتخابات جديدة على أساس القضاء وصفا بانتخابات «الثورة البيضاء» التي قادها شمعون بنفسه توصلاً إلى النتائج التي يريدها.

ولكن على الرغم من هذه الشجاعة والبراعة في فن المداورات - على ما قال يوسف سالم - وقف شمعون متهيباً أمام حلف بغداد وهو حلف عقد بين بريطانيا وإيران وتركيا والعراق، وانضمت إليه الولايات المتحدة في ما بعد (دولة رقيبة) وهو معاهدة دولية أوحت بها الجبهة الأنكلو - أميركية، غايتها وقف التغلغل الشيوعي في الشرق الأوسط، لمحاربة نفوذ الاتحاد السوفياتي. هذا الحلف رأى فيه جمال عبد الناصر منذ الدقيقة الأولى عملاً عدائياً موجهاً ضده، ومؤامرة عليه وعلى نظامه واشتراكيته ومناداته بالحياد الإيجابي.

وقع الرئيس شمعون تحت ضغط شديد لضم لبنان إلى هذا الحلف والتوقيع عليه. وتجاوب الشارع العربي مع دعوات عبد الناصر التحريضية، فقامت تظاهرات جماهيرية صاخبة طلابية وغير طلابية شملت معظم الساحات والجامعات في لبنان، وكانت تظاهرة الجامعة الأميركية الأكثر عنفاً وتطرفاً، إذ سقط فيها الطالب حسان أبو اسماعيل قتيلاً على أيدي قوى الأمن، وطالب آخر من آل نصر الله أصيب بإعاقة دائمة رافقته مدى الحياة.

وقد أثار استشهاد الطالب حسان بو اسماعيل موجة من الغضب ارتدت على الحكومة ورئيسها عبد الله اليافي، فكتب كمال جنبلاط في اليوم التالي مقالة في جريدة **الأنباء** بعنوان: «جلاد الأولاد». وفي المجلس النيابي حصلت مشادة عنيفة بينه وبين اليافي، فرشقه جنبلاط بكوب من الماء كان أمامه وهجم عليه على مقاعد الوزراء وصفعه على ما روى الصحافي حكمت أبو زيد في كتابه **رؤساء حكومات كما عرفتهم**، وكان حاضراً الجلسة.

هذه الحادثة لم تؤثر على العلاقة بين الرئيسين شمعون واليافي، بل زادتها تماسكاً وتضامناً، بسبب سوء التفاهم الذي حصل بين شمعون وجنبلاط آنذاك، وظل التعاون الوثيق بينهما مستمراً حتى العام ١٩٥٦ حين أعلن عبد الناصر تأميم قناة السويس في محاولة قاصمة تهدف إلى إنهاء النفوذ البريطاني في مصر، فكان ردّ بريطانيا وفرنسا وإسرائيل عدواناً عسكرياً ثلاثياً في ٣١ تشرين الأول ١٩٥٦ على الأراضي المصرية أدى إلى احتلال سينا وأجزاء أخرى منها. وبدل أن يسقط عبد الناصر رفعه العدوان إلى ذروة الزعامة في العالم العربي إلى درجة بات هو المرجع الوحيد. حيال هذا التطور وقف شمعون الموقف الوسط. إذ مثلما عارض خطوة عبد الناصر في تأميم قناة السويس نظراً إلى الضرر البالغ الذي تتركه على المصالح الغربية، لم يوافق على الحرب الوقائية الثلاثية. وكان عليه، على ميوله الغربية، أن يتخذ موقفاً عربياً صريحاً. في هذه الأثناء كانت مناطق لبنانية تشهد تظاهرات شعبية معادية لبريطانيا وفرنسا وإسرائيل نظمتها المعارضة والقيادات الإسلامية، ورافقتها تجاوزات وإخلال بالأمن مما اضطر قيادة الجيش إلى إعلان حالة الطوارئ في البلاد، ومنع الاجتماعات والتظاهرات، وإيكال مهمات الأمن إلى الجيش.

والواقع أن شمعون في مواجهة الأزمة المصرية - الغربية - الإسرائيلية كان عليه أن يتجاوز موقف التضامن مع عبد الناصر إلى قيادة وساطة بناء على طلب الرئيس المصري ترمي إلى حضّ بريطانيا على إنهاء الحرب، فنجح أولاً في وقف إطلاق النار بين البلدين وتلقى ضمانات من الحكومة البريطانية في ٢ تشرين الثاني ١٩٥٦ تؤكد «إن من جملة الأهداف التي تتطلع إليها هي انسحاب القوات الإسرائيلية من مواقعها الحاضرة سريعاً. **في المقابل كان رئيس الحكومة عبد الله اليافي والوزير صائب سلام يستبقان تحرّك الرئيس شمعون بالمطالبة بقطع العلاقات الدبلوماسية مع بريطانيا وفرنسا، ولما عارضهما شمعون استقالا وانضما إلى المعارضة.** وأكثر من ذلك راح الرئيس اليافي يصدر في العام نفسه ١٩٥٦ جريدة **السياسة** ويكتب فيها الإفتتاحيات التحريضية ضد شمعون وعهده. فاتهمه بالعمالة والتآمر على لبنان والبلدان العربية. ولم يتورع أن يلصقه بتهمة الجاسوسية. فصدرت الجريدة في أحد أعدادها وعلى صفحتها الأولى وبالحرف الثلث: **شمعون جاسوس إنكليزي رقم ١٣.**

مع الرئيس شارل حلو

آخر حكومة شكلها عبد اللـه اليافي في عهد كميل شمعون كانت في ١٩٥٦/٦/٨ إلى ١٩٥٦/١١/١٨، بعدها غاب عن المسرح السياسي اليومي عشر سنوات، حتى أطل عهد الرئيس شارل حلو فتعاون معه في تأليف أربع حكومات. وقد أربكت هذا العهد (عهد الرئيس حلو) عدة أحداث بعضها عربي خارجي وبعضها الآخر لبناني داخلي، فانعكست على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والامنية. من هذه الأحداث حرب ٥ حزيران ١٩٦٧ واللاءات العربية الثلاث: (لا تفاوض، لا اعتراف ولا صلح)، وانطلاقة المقاومة الفلسطينية وبدء العمليات الفدائية في الأرض المحتلة، والتوقيع على اتفاقية القاهرة بين لبنان والفصائل الفلسطينية برعاية الرئيس جمال عبد الناصر، وظهور الحلف الثلاثي الذي وصفه غسان تويني آنذاك «طليعة دولة النصارى» وما أثاره هذا الحلف من ردود فعل الأوساط الإسلامية، ولا ننسى أزمة أنترا وما تركته من بلبلة في أوساط المصارف اللبنانية والعربية وبين المودعين العرب واللبنانيين والأجانب.

الفدائي الأول

في وسط هذا المناخ السياسي الساخن عملت حكومات الدكتور عبد اللـه اليافي فواكبت تطور الأوضاع السياسية المحلية والعربية والأمنية وتفاعلت معها بحيث أخذت موقفاً مؤيداً لحركة المقاومة الفلسطينية بعد هزيمة الجيوش العربية في ٥ حزيران ١٩٦٧، واعتبرتها الأمل الوحيد لإزالة العدوان والتحرير. **وقد شجع الدكتور اليافي العمليات الفدائية وصرح أكثر من مرة بأنه الفدائي الأول.** وأنه شوهد وهو على باب السراي متلفعاً بالشال الفلسطيني وحاملاً رشاشاً، وهو يستقبل التظاهرة الكبرى التي سارت في شوارع بيروت في ٢٨ نيسان ١٩٦٨ وترفع على الأكف جثمان الفدائي اللبناني خليل الجمل. وحين وقع الاصطدام بين الجيش والفدائيين ظهر الانقسام في الحكومة الرباعية، بين حسين العويني وعبد اللـه اليافي من جهة، وبيار الجميل وريمون إده من جهة ثانية.

الحلف الثلاثي

وعندما ظهر «الحلف الثلاثي» (وهو عبارة عن تكتل الزعماء الموارنة الثلاثة الأقوياء: كميل شمعون، وريمون إده، وبيار الجميل، وتجسد في تحالف تاريخي يمثل تضامنهم في قيادة المسيحيين في مواجهة طغيان الشهابية، وسلطة المكتب الثاني، وتنامي الوجود الفلسطيني المسلح في البلد وتعاطف اليسار اللبناني معه) قدم مذكرة إلى الرئيس شارل حلو رئيس الجمهورية وأعلمه بالمقررات التي اتخذها في فندق برنتانيا في برمانا رد عليه الدكتور اليافي في ١٩٦٩/٣/١٨ وكان قد استقال من الحكومة ببيان مع الحاج حسين العويني، ركزّ فيه على المغالطات التي وقعت في المذكرة، ومن نقض للميثاق الوطني الذي ارتضاه اللبنانيون لأنفسهم من مصير مشترك.

المغالطة الأولى: «تقوم على تضخيم الخطر الشيوعي الداخلي بأكثر من واقعة وحقيقة. ومع اعترافنا بوجود تيار يساري في لبنان تعود أسبابه إلى تخلف أوضاعنا في الحقل الاجتماعي، وتتجدد حيويته كلما أمعنت الدول الغربية الكبرى في مساندة إسرائيل، فإن هذا التيار الذي يجب أن يجابه بالمزيد من الإنجازات الاجتماعية المحقة، لا يجوز وضعه على قدم المساواة ولا مقارنته بالخطر الإسرائيلي الداهم الذي يهدد وجود لبنان وكيانه.

والمغالطة الثانية هي المطالبة بقيام «حكومة اتحاد وطني» تفرض مسبقاً عليها محتويات البيان بكاملها وتطالب بتفيذها. ووجه المغالطة هو أن حكومة تتبنى هذا البيان لا يمكن أن توصف «بحكومة اتحاد وطني» بل ستكون حتماً حكومة «انقسام وطني» لأن ثمة فريقاً كبيراً من اللبنانيين، يشكل الأكثرية في البلاد من مسلمين ومسيحيين يعارض ويقاوم، على ما سنوضح، قسماً هاماً من هذه المحتويات. في حين أن نواب «الحلف الثلاثي» لا يشكلون في المجلس النيابي وخارجه إلا نسبة معينة ومحدودة من مجموع الشعب اللبناني.

ومن المغالطات والتناقضات الفاضحة التي وقع فيها الحلف ـ يقول البيان ـ تظهر خاصة في مطاليبه المتعلقة بسياسة لبنان الخارجية. إن الحلف يطالب باستقدام قوات أجنبية، سواء سُمّيت قوات طوارئ دولية أو غير ذلك. ففي هذا الطلب نقض صريح لأسس الميثاق الوطني ومسّ في الصميم بسيادة لبنان واستقلاله فضلاً عن أنه يعطي انطباعاً في الخارج أن لبنان انفصل عن المجموعة العربية.

«إن الميثاق الوطني ـ والكلام لا يزال للدكتور عبد اللـه اليافي وحسين العويني ـ الذي اتفق عليه اللبنانيون سنة ١٩٤٣ ما زالوا يتمسكون به شرعة وطنية استقلالية برفض مبدأ الحماية الخارجية ويرفض وجود قوات أجنبية على أراضيه. ولذلك فإن مطالبة الحلف بحماية دولية أجنبية هو نقض صريح لهذا الميثاق كما قلنا وتهديد مباشر للوحدة الوطنية المرتكزة عليه».

وأشار البيان في الختام، إلى الفقرة التي وردت في البيان الوزاري الأول لحكومة رياض الصلح:

«إننا نؤمن بوطننا لبنان وطناً عربياً سيداً حراً مستقلاً متعاوناً بكل إخلاص وأمانة مع أشقائه الدول العربية لا ممرّ فيه للاستعمار ولا مقر، ولأن تلك هي مقومات إيماننا به، فإننا نرفض رفضاً باتاً استدعاء قوات أجنبية إلى أراضي لبنان، وندعو جميع المواطنين لرفضها ومعارضتها، تمسكاً منا بالميثاق الوطني ورغبة بعدم تعريض الوحدة اللبنانية إلى أي تصدع».

(صقر يوسف صقر، «المركز العربي للمعلومات»، ٢٠٠٨)

ناظم عكاري: أنصفته الإدارة فنال لقب دولة الرئيس



الرئيسان ناظم عكاري وكميل شمعون (٢٨/ ١٠/ ١٩٥٧).

من الوظيفة جاء، ثم تدرج في مراتبها، حتى أصبح رئيساً للوزراء في ثلاثة أيام في مرحلة انتقالية عاصفة من تاريخ لبنان الحديث.

ولد ناظم ابن مصطفى عكاري في بيروت عام ١٩٠٢ لعائلة سنية مسلمة. زوجته سلمى من عائلة البزري، وقد أنجب منها أربعة أولاد: نبيل، وسمير، ومي، ورمزي. درس في المدارس العثمانية في بيروت ثم عين في العام ١٩٣٢ إلى ١٩٣٩ قائمقاماً للشوف. بعدها عيّن حاكماً لزحلة وقد أمضى فيها أربع سنوات. اختير في العام ١٩٤٣ كي يكون مديراً عاماً لرئاسة مجلس الوزراء. **وعندما تفاقمت الأزمة السياسية في نصف الولاية المجددة للرئيس الاستقلالي الأول بشارة الخوري في العام ١٩٥٢، وإثر إستقالة رئيس الوزراء سامي الصلح في ٩ أيلول، كلفه الخوري برئاسة حكومة جديدة من ثلاثة أعضاء** لتهدئة الأوضاع. وقد تولى فيها مهام وزارة الداخلية والخارجية والزراعة والإعلام. (انظر جريدة ن **والقلم** العدد ٢٦ أحمد زين الدين) لكن وزارته لم تدم سوى أيام قليلة. ويقول الرئيس بشارة الخوري في الجزء الثالث من **حقائق لبنانية**: إن المعارضين أخذوا يلحون على سامي الصلح بأن يقوم بأعمال شغب، لكنه فلت في يده، إذ أصدر فور إنهاء الجلسة مرسومين: أحدهما ينص على قبول استقالة الوزراء جميعهم واعتبار سامي الصلح (رئيس الوزراء) مستقيلاً، والثاني يقضي بتأليف حكومة ثلاثية من كبار الموظفين لتصريف الأعمال، وقوامها: ناظم عكاري رئيساً، وباسيل طراد وموسى مبارك وزيرين، وفقاً لأحكام البندين ٥٣ و٥٤ من الدستور». بدوره، يقول الرئيس سامي الصلح في **مذكراته**: «كان البيان الذي ألقاه في مجلس النواب بمنزلة الفتيل الذي أشعل. وفي منزلي جاءني ناظم بك

عكاري، مدير غرفة رئاسة الوزراء موفداً من قبل حضرة رئيس الجمهورية، يسألني عن موعد أحدده لمقابلة رئيس الجمهورية، بعد انصرافي من مجلس النواب، فأجبت ناظم بك بأني أرجو أن أتمكن من ذلك غداً، وفي أثناء ذلك، وبينما كان ناظم بك في إحدى غرف منزلي، وهي غرفة الطعام على ما أذكر، إذا بجهاز الراديو يذيع بلاغاً يفاجئ جمهور المستمعين بتعيين ناظم بك عكاري رئيساً للحكومة خلفاً لي، فلم يبق أمامي عندئذ أي مجال لمقابلة رئيس الجمهورية، وأبلغت ذلك إلى ناظم بك، الذي كان ما يزال في منزلي، وهنأته بالمنصب الجديد».

من جهته يؤكد الوزير والنائب الراحل يوسف سالم في كتابه **٥٠ سنة مع الناس**، أن «ناظم عكاري قبل المهمة بعد أن استأذن الرئيس بشارة الخوري بأن يزور سامي الصلح، ويقول له إنه مكلف بتأليف وزارة إدارية لا سياسية، تضع في رأس مهماتها تهدئة الحال، وتخفيف حدة التوتر الذي يسود البلاد. فرحب سامي الصلح به وبوزارته ودعا له بالتوفيق». ويقول يوسف سالم عن ناظم عكاري: «إنه كان وما يزال من أطيب العناصر اللبنانية التي شغلت في الدولة مراكز مرموقة، وابتعدت عن السياسة وما تجره من أحقاد وخلافات، وكانت وزارته تلك التي عاشت بضعة أيام، وزارة تهدئة وانتقال».

وأمام اتساع رقعة الإضراب وتوقف الأعمال التجارية، قرر رئيس الجمهورية دعوة أحد الأقطاب السياسيين لترؤس الحكومة الجديدة، فكان صائب سلام، الذي كلف يوم ١٢ أيلول بتأليف الحكومة الجديدة، لكن الرئيس سلام لم يوفق في مهمته.

في هذه الأثناء وكما يقول يوسف سالم: «كان عبد الله اليافي ورشيد كرامي وسعدي المنلا وحسين العويني - وهم المرشحون التقليديون لترؤس الوزارات في لبنان - يجتمعون، وينضم إليهم رهط من وجهاء المسلمين وممثلو الشباب، ويتعاهدون على أن لا يقبل أحد منهم أن تؤلف حكومة ما دام بشارة الخوري رئيساً للجمهورية، فما كان من صائب سلام إلا أن انضم إليهم ووافق على ما تعاهدوا عليه». ويتابع يوسف سالم: «في اليوم التالي نزل صائب سلام إلى سراي الحكومة، واجتمع بناظم عكاري: رئيس الوزراء، والوزير موسى مبارك وقال لهما: إن الحالة لن تهدأ، والعاصمة لن تفتح إلا إذا استقال الشيخ بشارة وغادر البلاد، فلنعد له طائرة تنقله إلى أي بلد يريد». استكبر الرئيس عكاري الأمر، وقال للرئيس المكلف: كيف ننفي من لبنان رجلاً كالشيخ بشارة، أدى إلى



ناظم عكاري (١٩٠٢ - ١٩٨٥).

وطنه الخدمات التي أداها، فضلاً عن أنه لبناني عريق، ورئيس الجمهورية، وأبي الاستقلال؟ ثم حاول الرئيس بشارة الخوري تأليف حكومة برئاسة الحاج حسين العويني الذي اعتذر عن المهمة. في هذه المرحلة كانت الأزمة تزداد تفاقماً، مما جعل الرئيس الاستقلالي الأول بشارة الخوري يفكر جدياً بتقديم استقالته.. وهنا اتجه إلى بديل آخر، باستدعاء قائد الجيش اللواء فؤاد شهاب ليعينه رئيساً لحكومة انتقالية، يعاونه فيها وزيران هما: الرئيس ناظم عكاري الذي عين نائباً لرئيس مجلس الوزراء ووزيراً للخارجية والأشغال العامة والتربية والبرق والبريد والأنباء والصحة والزراعة وباسيل طراد. وقد تشكلت هذه في ١٨ أيلول من العام ١٩٥٢ واستمرت حتى ٣٠ أيلول ١٩٥٢. تقلد ناظم عكاري في حياته عدداً كبيراً من الأوسمة فاقت الثمانية والعشرين وساماً وميدالية ووشاحاً من لبنان والدول العربية والأجنبية..

(نهاد حشيشو، «المركز العربي للمعلومات»، ٢٠٠٨)

صائب سلام
أبو الشعارات الوطنية ورائد الحوار بين اللبنانيين



الرئيسان صائب سلام وفؤاد شهاب (١٦/ ١/ ١٩٧٥).

هو من عائلة بيروتية عريقة، عمرها السياسي لا يتجاوز المئة سنة، وتحديداً منذ أن أصبح والده سليم علي سلام (أبو علي سلام) عضواً في مجلس إدارة ولاية بيروت، في عهد الوالي ناظم باشا، وذلك في ظل إعلان الدستور العثماني الجديد ١٩٠٨. وقد صادف مولده قبل ثلاث سنوات من هذا الإعلان.

كان أبوه أبو علي سلام تزوج من كلثوم إبنة عمر البربير وأنجب منها اثني عشر ولداً هم بالإضافة الى صائب: فؤاد، مالك (عمل وزيراً)، علي، محمد (أصبح رئيساً لجمعية المقاصد الإسلامية)، مصباح، عمر، عبد الله، محيي الدين (الذي توفي عن عمر يناهز ٢٢ سنة)، فاطمة (زوجة شريف طبارة)، عنبرة (زوجة أحمد سامح الخالدي)، رشا (زوجة وليد الخالدي). ولم يكن صائب أكبر أخوته، ولكنه كان الأقرب الى أبيه لاهتمامه المبكر بالسياسة.

تقول عنبرة سلام في مذكراتها عن شقيقها صائب أنه كان مدللاً، إذ لم يضرب كفاً واحداً في حياته. دراسته الأولى تلقاها في المقاصد، والعليا في الجامعة الأميركية في بيروت (حقوق) شأن أخوته وأخواته. وهذا ما عرّض والده لانتقادات في وسطه المحلي المحافظ الذي ما كان بعد يألف ويتقبل تعليم أبنائه في مدارس أجنبية. توقف لفترة عن الدراسة ـ على ما يقول ـ لأن والده لم يكن يملك القسط، ولأن حمله كان ثقيلاً والعائلة كبيرة وحين تحسّنت أحواله المادية، وكان في لندن، أرسل في طلبه ودخل في جامعة لندن حيث درس الاقتصاد، ولكنه اضطر للتوقف قبل التخرّج وعاد إلى بيروت في العام ١٩٢٨.

وتوجه إلى فلسطين حيث أمضى فيها خمس سنوات عاملاً في مشروع اسمه امتياز الحولة، وهو عبارة عن امتياز تركي يقضي بتجفيف المستنقعات المحيطة بالبحيرة، وقد جفف منها ٢٢ ألف دونم، ثم اضطر والدي أن يتنازل عن المشروع تحت ضغط

الإنكليز واليهود والتهديدات المتكررة ويقولون ـ والكلام لصائب سلام ـ «أننا بعنا الحولة في فلسطين والحقيقة أننا لم نكن نملك أراضي في الحولة لنبيعها». عاد بعدها إلى بيروت ليتزوج من إحدى بنات العائلات الدمشقية المرموقة تميمة مردم بك وأنجب منها: تمام، وفيصل، وعمر، وثريا، وعنبرة.

بدأ مشواره السياسي بعد وفاة والده أبي علي سلام الذي كان نائباً في مجلس «المبعوثان» العثماني وشارك في مؤتمر باريس عام ١٩١٣، وفي منزله انعقد مؤتمر الساحل في الثلاثينات، وهو المؤتمر الذي أيد الوحدة مع سوريا واعترض على انفصال الكيان اللبناني.

لم يكن مشواره السياسي سهلاً، فقد خاض أولى معاركه الانتخابية ضد رياض الصلح الذي استقطب البرجوازية البيروتية بدعم من حليفيه بشارة الخوري وهنري فرعون وسواهما. لم يكتب يومذاك النجاح لصائب بك، بل اضطر إلى الانسحاب من المعركة حتى لا يقع في كمين الخسارة الذي أعدّ له. ولم يبرز كسياسي إلا بعد زوال الانتداب الفرنسي، وغياب الرئيس رياض الصلح.

مع الرئيس بشارة الخوري

وأول حكومة ألفها كانت في أواخر عهد الرئيس بشارة الخوري من ١٤/٩/١٩٥٢ إلى ١٨/٩/١٩٥٢. وقد ألفها على الشكل التالي:

ـ صائب سلام رئيساً لمجلس الوزراء ووزيراً للداخلية والخارجية والدفاع الوطني والأنباء والزراعة.

ـ باسيل طراد نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للأشغال العامة والاقتصاد الوطني والتربية الوطنية والصحة والإسعاف العام.

ـ موسى مبارك وزيراً للمالية والعدلية والبرق والبريد والهاتف والشؤون الاجتماعية.

هذه الحكومة لم تستمر سوى خمسة أيام فقط، ثم وجه كتاب استقالته إلى رئيس الجمهورية. وقد جاء فيها: «إنني قبلت شرف مهمة الحكم التي اضطلعت بها في بلدي العزيز في هذا الظرف العصيب، كنت شاعراً أنني ألبي نداء الوطنية للقيام بما يطلبه لبنان من إصلاح ولمحاولات تجنيب مهاوي الفوضى التي كادت تعم البلاد والعياذ بالله. ولكنني بعد أن باشرت عملي وسرت ببعض خطى الإصلاح الذي يطالب به الناس، والتي لاقت ولا شك ارتياحاً عاماً وتحبيذاً من الجميع، شعرت ـ بعد أن تجمعّت لدي جميع عناصر التقرير ـ أن أهل هذا البلد لم يعد يرضيهم شيء أقل من اعتزال صاحب السلطة الأولى في الدولة». «فاسمحوا لي» ـ والكلام لا يزال لرئيس الحكومة، «وأنا من صميم هذا الشعب، ولا استهدف في عملي سوى مصلحته العليا، أن أصارحكم أن مصلحة البلد اليوم أصبحت تتطلب تخليكم فوراً عن سدة الرئاسة الأولى وإفساح المجال لنواب الأمة لانتخاب خلف لكم ضمن نطاق الدستور الذي ائتمنتم عليه. وبهذا تكونون يا فخامة الرئيس قد أديتم لبلدكم خدمة جلى تضاف إلى الخدمات السابقة التي سجلها لكم تاريخ الجهاد اللبناني في عهده الاستقلالي الحاضر. فأناشد وطنيتكم النزول عند رغبة الشعب الاجتماعية تفادياً للعواقب».

وساطة شارل حلو

يقول الرئيس شارل حلو، وكان يومها مقرّباً من الرئيس بشارة وبقي إلى جنبه حتى آخر لحظة: «قمت بطلب من رئيس الجمهورية ببعض المحاولات لدى زعماء المعارضة، لأرى إذا ما كانوا يوافقون على الاشتراك في حكومة اتحاد وطني. وتبلغت ردوداً مشجعة خصوصاً من الرئيس ألفرد نقاش الذي تمنى أن يكون إلى جانبه في الحكومة الجديدة الدكتور شارل مالك مندوبنا لدى منظمة الأمم المتحدة. وأبرق صائب سلام إلى شارل مالك الذي طالب بتسلم وزارة الخارجية. فوافق الرئيس سلام على طلبه وتواصلت المحادثات مع شخصيات أخرى في سبيل التحالف. وحدثت في بيروت فجأة بعض الاضطرابات وأعلن الإضراب العام ابتداء من ١٥ أيلول ثم صرّح زعماء مسلمون كثر بعدم رغبتهم في التعاون مع بشارة الخوري مما حمل صائب سلام على رفض متابعة مسعاه لتأليف الحكومة الجديدة، بل هو ذهب إلى أبعد من ذلك، عندما كتب رسالة يطلب فيها من رئيس الجمهورية أن يقدم استقالته. وعندما استدعي إلى عاليه، وصل إليها وفي جيبه تلك الرسالة، كما وصل أيضاً وفي الوقت نفسه الجنرال فؤاد شهاب قائد الجيش بدعوة من رئيس الجمهورية. وكان مقر رئيس الجمهورية في عاليه مكتظاً بنواب الأكثرية البرلمانية، موقعي مذكرة دعم وتأييد للشيخ بشارة الخوري واحتدمت مشادة بين النواب موقعي المذكرة والرئيس صائب سلام. وكان الرئيس بشارة الخوري في ذلك الوقت قد استدعى الجنرال فؤاد شهاب إلى مكتبه في الطابق الأول من المقرّ، وطلب إليه أن يسعى إلى إجراء المصالحة مع أركان المعارضة. ومن ثم طلب من الرئيس سلام أن يقدم استقالته تاركاً لسواه أن ينوب عنه. فلم يتباطأ صائب سلام في تقديم الاستقالة ومغادرة المقرّ الرئاسي».

مع كميل شمعون

بعد استقالة الرئيس بشارة الخوري تحت ضغط الإضراب الوطني العام وانتخاب كميل شمعون رئيساً للجمهورية في

١٢ أيلول ١٩٥٢، استدعى الرئيس شمعون صائب سلام لتأليف حكومته الثانية خلفاً لحكومة خالد شهاب، والتي كانت عدلت قانون الانتخاب بأن جعلت عدد أعضاء المجلس النيابي ٤٤ نائباً بدلاً من ٧٧ ينتخبون على أساس الدائرة الفردية بدلاً من المحافظة. وقد تشكلت الحكومة من صائب سلام، ورشيد بيضون، وبشير الأعور، وجورج حكيم، وبيار اده، وجورج كرم، وجان سكاف، ومحيي الدين النصولي، واستمرت من ١٩٥٣/٤/٣ إلى ١٩٥٣/٨/١٦.

وكانت مهمة هذه الحكومة الإشراف على الانتخابات النيابية التي تقرر إجراؤها في صيف العام ١٩٥٣ وتحديداً في شهر آب بعد أن حلّ المجلس النيابي الذي أوصل الرئيس شمعون إلى سدة الرئاسة الأولى. وقد جاءت الانتخابات (عام ١٩٥٣) كما يقول باسم الجسر في كتابه **ميثاق ١٩٤٣** بأكثرية نيابية مدينة للرئيس شمعون بانتخابها. وكان من نتائج تلك الانتخابات إقصاء عدد كبير من الشخصيات عن المجلس فشكلوا معارضة شخصية للعهد الشمعوني. ويؤكد باسم الجسر: «في الظاهر كان هذا الإصلاح الانتخابي يستهدف مزيداً من الديمقراطية، أما في الواقع فقد قاد إلى نتائج سلبية على الصعيدين الوطني والديمقراطي، ذلك لأن الأكثرية النيابية صارت مؤلفة من ٢٢ نائباً، وبما أن الحكومة كانت تتألف من عشرة وزراء (نواب) فإنها لا تحتاج بالتالي إلى أكثر من ١٢ صوتاً للبقاء في الحكم.

وبجعل التقسيم الإداري للانتخابات النيابية على أساس الدائرة الفردية، وكان بإمكان أي رجل أعمال أو زعيم عشيرة أو عائلة ترشيح نفسه والحصول على ألفي صوت ليصبح نائباً».

وقد أدت هذه الانتخابات إلى تفرّد الرئيس كميل شمعون بالحكم، الأمر الذي أوجد ردة فعل في الأوساط الإسلامية التي بدأت بمطالبة ثلاثة رؤساء هم: سامي الصلح، وعبد الله اليافي وصائب سلام بتحديد صلاحيات رئيس الجمهورية وتعيين نائب للرئيس. واستقالت حكومة الرئيس سلام بعد انطلاق عمل المجلس النيابي الجديد في ١٦ آب ١٩٥٣، ليعود الرئيس سلام إلى الحكم مرة جديدة في حكومة الرئيس عبد الله اليافي في ١٦ آذار ١٩٥٦ كوزير دولة حيث خاض معركة فرض ضرائب على شركات البترول، وحقق ذلك عبر مجلس النواب.

العدوان الثلاثي

في تموز ١٩٥٦ أعلن الرئيس جمال عبد الناصر تأميم قناة السويس مدشناً آنئذٍ سياسة التعاون الوثيق مع الاتحاد



صائب سلام (١٩٠٥-٢٠٠٠)

السوفياتي، بعد اختلافه مع الولايات المتحدة الأميركية، والتي لم ترفض تقديم المساعدة للجمهورية الفتية فحسب، بل ذهبت في محاولات فرض الشروط السياسية وإطلاق سياسة الأحلاف الاستعمارية في المنطقة. وبحجة حماية الملاحة الدولية في قناة السويس قامت بريطانيا وفرنسا وإسرائيل بشن عدوانها الثلاثي على مصر، فعقد لهذه الغاية مؤتمر قمة في بيروت بدعوة من الرئيس كميل شمعون طرح خلاله قطع الدول العربية لعلاقاتها الدبلوماسية مع كل من بريطانيا وفرنسا، **فأعلنت مصر وسوريا والسعودية قطعها مع باريس فيما رفض الرئيس شمعون قطعها، نظراً الى الروابط التي تربط لبنان بالغرب، الأمر الذي حمل رئيس الحكومة عبد الله اليافي ووزير الدولة صائب سلام على الاستقالة، بعد أن كانا أعلنا موافقة الحكومة اللبنانية على قطع العلاقة مع الدولتين.**

وفي آذار ١٩٥٧ أقر الكونغرس الأميركي «**مبدأ إيزنهاور**» الذي تعهدت واشنطن بموجبه أن تضع قواتها تحت تصرف أي دولة في الشرق الأدنى تتعرض للاعتداء الشيوعي، سواء أكان الاعتداء مباشراً أم غير مباشر. وأكد مبدأ إيزنهاور في ما أكد حرص الولايات المتحدة على استقلال بلدان الشرق الأدنى وسلامة أراضيها. **فأعلنت الحكومة قبولها إياه فوراً متجاهلة المعارضة المصرية لهذا المبدأ، والتي كانت تلقى صداها الواسع في لبنان**، حيث اعتبرت المعارضة هذه السياسة المنحازة بشكل صريح للغرب انحرافاً عن الخط الوطني، فاستقال

سبعة نواب من المجلس النيابي احتجاجاً على السياسة التي تتبعها الحكومة، وأعلن عن قيام جبهة الاتحاد الوطني التي ضمّت سياسيين مسلمين ومسيحيين لمعارضة سياسة الرئيس كميل شمعون الخارجية، **كان من أبرز أعضائها صائب سلام وصبري حمادة وفيليب تقلا وأحمد الاسعد وغيرهم من أقطاب الكتلة الدستورية.**

في ظل هذه الأجواء جرت الانتخابات النيابية في أيار ١٩٥٧ والتي كانت مثالاً فاضحاً لما شابها من عيوب وتزوير حيث أسقط الرئيس شمعون أو أفشل زعماء المعارضة لعهده، باستثناء صبري حمادة ورشيد كرامي اللذين أحبطا المحاولة الشمعونية وكان من بين الذين فشلوا في تلك الانتخابات: الرئيس صائب سلام. **وقد اتهم الرئيس شمعون علناً بأعمال التزوير والسعي إلى تعديل الدستور لتجديد رئاسته.**

كان مجيء أكثرية إلى المجلس النيابي بعد انتخابات ٢٥ أيار ١٩٥٧، وسقوط معظم الزعماء المسلمين، كما يؤكد باسم الجسر، إيذاناً «بتصعيد المعركة نحو العنف»، فقامت مظاهرات معادية للرئيس شمعون، وجرح الرئيس صائب سلام في إحداها. إلا أن التوتر الحقيقي لم يبدأ إلا في مطلع العام ١٩٥٨، بعد إعلان الوحدة بين سوريا ومصر، وقيام الجمهورية العربية المتحدة برئاسة جمال عبد الناصر، والذي وصل مداه في شهر أيار حينما اغتيل في ٨ منه الصحافي الوطني المعارض نسيب المتني أمام منزله في بيروت، فسارعت جبهة الإنقاذ الوطني إلى إلقاء تبعة حادثة الاغتيال على الحكومة، ودعت إلى إضراب شامل احتجاجاً، ولم يمض يومان على هذا الإضراب حتى تحوّل إلى ثورة مسلحة شملت طرابلس وبيروت وصيدا والشوف. وكان الرئيس صائب سلام أحد قادة الثورة وهو يقول في تصريح له آنئذ: «لقد صمّمنا وما زلنا مصممين على ذهاب كميل شمعون. وإن كل عاقل يدرك بأن أي قضية وطنية ومن بينها انتخاب رئيس جديد للجمهورية لا يمكن أن تعالج معالجة صحيحة مع بقاء كميل شمعون في رئاسة الجمهورية ووجود الجيوش المحتلة في أرض الوطن»».

قوات أميركية على شاطئ بيروت

في ١٦ تموز ١٩٥٩، بعد نزول القوات الأميركية بيوم واحد على الشواطئ اللبنانية، وصل روبرت مورفي وكيل وزارة الخارجية الأميركية إلى بيروت موفداً من الرئيس إيزنهاور، وقابل الرئيس شمعون وزعماء في المعارضة الوطنية في محاولة لإيجاد حل للأزمة، ورأى الجميع أن الأنسب هو اختيار اللواء فؤاد شهاب رئيساً للجمهورية، وكان الرئيس جمال عبد الناصر اقترح في وقتٍ سابق هذا الاسم كما يؤكد مايلز في كتابه **لعبة الأمم.**

انتخب فؤاد شهاب رئيساً للجمهورية في ٣١ تموز ١٩٥٩ ولكنه لم يتسلم سلطاته إلا في ٢٢ أيلول أي مع انتهاء آخر يوم من ولاية الرئيس شمعون.

الحكومة الثالثة مع فؤاد شهاب

في عهد الرئيس فؤاد شهاب عاد الرئيس صائب سلام مرة أخرى إلى رئاسة الحكومة للمرة الثالثة. فألفها من ١/٨/١٩٦٠إلى ٢٠/٥/١٩٦٠ واستمرت ٢٧٢ يوماً. والوزراء هم: صائب سلام، ونسيم مجدلاني، ومجيد أرسلان، وفيليب تقلا، وكمال جنبلاط، والياس خوري، ومحمد صفي الدين، وسليمان العلي، وفؤاد غصن، وجوزف السكاف، وبيار الجميل، وخاتشيك بابكيان، وعبد الله المشنوق، وسليمان فرنجية، وموريس الجميل، وعثمان الدنا، وحسين منصور، ورفيق شاهين. عاشت هذه الحكومة ٢٧٢ يوماً. لم يذكر الرئيس سلام في أحاديثه خلال هذه الفترة عن أية مناكفات تذكر حصلت بينه وبين الرئيس فؤاد شهاب، ولكن الخلافات والتباينات في الرأي بدأت تظهر على العلن بعد تكليفه بتأليف الحكومة الجديدة من ٢٠/٥/١٩٦١ إلى ٣١/١٠/١٩٦١. والوزراء هم: صائب سلام (الذي احتفظ فيها لنفسه بحقيبة وزارة الدفاع)، وفيليب بولس، وفيليب تقلا، وكمال جنبلاط، ومحمد صفي الدين، وبيار الجميل، وسليمان فرنجية، وعبد الله المشنوق. (عاشت هذه الحكومة ١٥٤ يوماً). وخلال ترؤسه هذه الحكومة، ترأس صائب سلام الوفد اللبناني إلى الأمم المتحدة حيث اجتمع بالرئيس الأميركي إيزنهاور وبالزعيم السوفياتي نيكيتا خروتشوف، كما ترأس الوفد اللبناني إلى مؤتمر عدم الانحياز الذي عقد في العاصمة اليوغوسلافية بلغراد.

بعد ذلك بدأ الرئيس سلام بمعارضة العهد الشهابي، وبالأخص بعد فشل محاولة الانقلاب التي نفذها الحزب السوري القومي الاجتماعي فجر الأول من كانون الثاني ١٩٦١، حيث تولدت في نفوس ضباط الجيش والمكتب الثاني ـ كما يقول باسم الجسر ـ مسؤوليات سياسية جديدة، ألا وهي حماية النظام والجيش والعهد عن كثب، والسهر اليومي على مجريات السياسة وتحركات الأحزاب والسياسيين، أي المراقبة وجمع المعلومات والتدخل في الانتخابات، فاعتبرت هذه الممارسات ـ ولاسيما من قبل المعارضين الذين ركزوا عليها وضخموها تدخلاً فعلياً في السياسة لمصلحة العهد وللسياسيين المؤيدين للرئيس شهاب ونهجه.

ووصف الرئيس سلام فؤاد شهاب بالحقد. «لقد أتى وقسم

البلد إلى مناطق. وضع كل قوى الدولة ووزاراتها في الناحية المسيحية، ولم يضع شيئاً في الناحية الإسلامية».

وفي جملة القصص الخلافية التي رواها سلام عن فؤاد شهاب وتصادمه معه قصة منح يوسف الزين وشاحاً. وكان يوسف الزين رجلاً جليلاً رأس المجلس النيابي ثلاث مرات بحكم السن. رفض فؤاد شهاب منحه هذا الوشاح لأنه ليس رئيساً. فشرح له «أنه بحكم الدستور كان رئيساً وهو شيخ وقور في السادسة والثمانين من عمره نريد تكريمه وتكريم الطائفة الشيعية من خلاله. فاقترح عرض ذلك على مجلس الوزراء فقلت له: لن أبقى رئيساً للوزارة إذا رفض المجلس ذلك. ولم أكتف بمنحي الوشاح ليوسف الزين بل أعلنت من بيته في كفررمان أني سأعطي المزارعين مطالبهم. فاتصل بي شهاب بعد عودتي ولامني على ذلك، وقال إنه يتوجب موافقة مجلس الوزراء فكررت تهديدي بالاستقالة. كل قصصي معه عراك ياباني من أول الطريق إلى آخره».

مع سليمان فرنجية

انتهى عهد فؤاد شهاب الذي اعتبره صائب سلام «مصيبة على البلاد والعباد»، وأطل عهد سليمان فرنجية الذي كان من الكتلة السلامية، وربطته به صداقة متينة بحيث كان يقدره ويحترمه، ويستشيره، ويلعبان معاً لعبة «المحبوسة» و«الفرنجية» في الطاولة. كلفه الرئيس فرنجية تأليف الحكومة مرتين في عهده. الأولى من ١٣/١٠/١٩٧٠ إلى ٧/٥/١٩٧٢ (عاشت ٥٩١ يوماً) والوزراء هم: صائب سلام، وغسان تويني، وهنري اده، وحسن مشرفية، وصائب جارودي، وادوار صوما، وجميل كبي، واميل بيطار، والياس سابا، وجعفر محمد جواد الدين، ومنير حمدان، وخليل أبو حمد. وأطلق على هذه الحكومة حكومة الشباب، وكان شعارها «الثورة من فوق».

والحكومة الثانية من ٢٧/٥/١٩٧٢ إلى ٢٥/٤/١٩٧٣ (عاشت هذه الحكومة ٣٣٣ يوماً). والوزراء هم: صائب سلام، والبير مخيبر، وصبري حمادة، ومجيد أرسلان، وبشير الأعور، وسليمان العلي، وكاظم الخليل، وجوزف سكاف، ونزيه البزري، وادوار حنين، وجميل كبي، وخليل أبو حمد، وفؤاد نفاع، وأنور الصباح، وميشال ساسين، وبيار حلو.

بعد استقالة هذه الحكومة وهي الأخيرة له طلق العمل السياسي اليومي من دون الابتعاد عن الشأن الوطني العام. وكان السبب المباشر لهذه الاستقالة حادثة الهجوم الإسرائيلي على فردان والأوزاعي. يومها طالب سلام بإقالة قائد الجيش اسكندر غانم، فتمسك به رئيس الجمهورية لأنه ماروني. كانت هذه الحادثة بداية سوء التفاهم بين الزعيمين الصديقين، ثم تفاقمت الأمور. ولكن الخلاف السياسي الكبير كان على تطبيق المرسوم القاضي بوضع ضرائب على الكماليات مع العلم أن وضع تلك الضريبة كان من اقتراح الرئيس سلام نفسه. وانتهت الأزمة بموافقة مجلس الوزراء على إلغاء المرسوم. ولعل أجمل صورة وضعها صائب سلام عن صديقه سليمان فرنجية قوله: «كان شيخ قرية في بعبدا ورئيس جمهورية في زغرتا. وكنا أصدقاء حميمين انتخبناه بفارق صوت واحد. ومن وقتها صار يقول: الصوت الواحد هو صوت الشعب. والحقيقة أنه طلع بسببي. كنت احترمه وأقدره وأقدر شهامته، وبقيت كذلك. وكنت اتصل به في آخر أيامه فهو شخصية وفارس».

أبو الشعارات

ترأس أبو تمام الوزارة ست مرات، ودخل المجلس النيابي ثماني مرات من دون أن يتخلى يوماً عن ثوابته الوطنية وشعاراته السياسية التي رفعها، وهو أبو الشعارات: «**لا غالب ولا مغلوب**»، و«**لبنان واحد لا لبنانان**»، و«**التفهم والتفاهم**». هذه الشعارات يحفظها اللبنانيون عن ظهر قلب، ويرددونها في مجتمعاتهم وداخل مجالسهم.

ناهض الانتداب الفرنسي، وتحول بيته في المصيطبة إلى برلمان الاستقلال عندما اعتقلت القيادات الوطنية. وفي هذا البيت رسم العلم اللبناني، وصار رمزاً للبلاد. عروبته اللبنانية التزمت بالموقف العربي الناصري في تأميم قناة السويس، وبالموقف الوحدوي الذي عبر عن نفسه في وحدة مصر وسوريا. ونضجه السياسي قاده إلى ضرورة طمأنة اللبنانيين جميعاً إلى أن العروبة لا تلغي لبنان.

وإذا ما قمنا بجولة بانورامية على مواقفه السياسية والشخصية والاجتماعية العديدة لتوقفنا أمام نقاط عدة لافتة:

أولها: الجرأة التي كان يتميّز بها، ويروي عنه ريمون اده اقتحامه غرفة التنصّت في وزارة البرق والبريد والهاتف، وكان شاهداً على ما حصل: قال: «دخلنا مكتب الهاتف ووجدنا فيه حوالى ٣٠ فتاة جالسات خلف المقاسم. أصرّ صائب بك أن يسلم عليهن الواحدة تلو الأخرى. ووجدنا أن ثمة باباً واحداً في ذلك المكتب كان مقفلاً. فسأل عمن في داخله، أجابته المسؤولة عن الفتيات بأنها لا تعرف. ثم سألها إذا ما كان لديها مفتاح، فكان جوابها بالنفي. فأعربت له عن اعتقادي - يقول ريمون اده - بأن خلف الباب بعض العسكر. طلب من الجميع الرجوع قليلاً إلى الخلف، وضرب الباب بقدمه حتى خلعه. وبالفعل كان فيه أفراد من قوات الأمن ينظمون خطوط التنصت. سألهم عما يفعلونه. فقالوا إنهم ينفذون أوامر القيادة. فقال بغضب: إذهبوا أنتم

وقيادتكم من هنا، وطردهم من المكتب، في سابقة كانت آنذاك منعطفاً في تاريخ التنصّت على الهواتف».

وثانيها: الإيمان الصادق بصيغة التعايش الإسلامي ـ المسيحي التي قام عليها لبنان. لقد فهم الرئيس سلام صيغة التوافق بأن يكون لبنان وطناً للمسيحيين وليس وطناً مسيحياً. وهو يعتبر أن الدعوة إلى أسلمة المسيحيين وإقامة الجمهورية الإسلامية في لبنان هي دعوة خمينية نرفضها. وكان يقول: «إن الخوف لدى المسيحي موجود ويجب أن يعترف به المسلم. ويحاول أن يتفهمه بموضوعية ويتفهم أسبابه. والخوف موجود لدى المسلم أيضاً، ولا حل لعقدة الخوف المتبادلة إلا بالتفهم والتفاهم».

وثالثها: تمسكه بصيغة ١٩٤٣، وهي اتفاق المسلم والمسيحي على أن يكون لبنان وطناً واحداً للجميع، لا يتقبل حماية من أجنبي، ولا يتطلع خارج حدوده في انتماءاته بعيداً عن الشرق والغرب. وأن يتعاون الجميع في عدالة ومساواة لبناء لبنان العربي الحر المستقل. وأما القول بأن الصيغة في أساسها غير صحيحة فهو كلام غير دقيق، الصيغة ما زالت صحيحة وقائمة ومن دونها لا يمكن أن يقوم لبنان.

ورابعها: موقفه من القضية الفلسطينية. عندما كان ياسر عرفات في بيروت لم يكن صائب سلام يذهب إلى مكتبه في منطقة صبرا مثل سياسيين آخرين ينتظرون دورهم لمراجعته. بل كان أبو عمار بنفسه يأتي إلى عند صائب سلام في بيته. وكان يقول لأبي عمار: «أنا صاحب القضية الفلسطينية وأنت صاحب قضية أبو عمار».

وخامسها: العلاقة مع سوريا، «والتكامل معها ضروري جداً خصوصاً أننا شعب واحد في دولتين. ولولا الموارنة، ومطالبتهم بالاستقلال لكنا سوريين والتكامل السوري ـ اللبناني حددته معاهدة الإخوة والتنسيق، ولا بد من الحرص على تطبيقها». وحول الوحدة مع سوريا كان يقول: «هذا أمر غير متوافر حالياً في لبنان، ونحن نمشي على قواعد ولا نتمسك بالخيال. والوحدة ليست إرادة فرد بل رغبة يجب أن تؤيدها الأكثرية».

اتفاق الطائف نحن صنعناه

وسادسها: دعم اتفاق الطائف، هذا الاتفاق صنعناه يقول أبو تمام والفشل ممنوع على ما أعلن في بداية الاجتماعات، وهو الاتفاق الذي أوقف شلال الدم بين اللبنانيين، ولكن يوجد فيه ثغرات نترك للأجيال المقبلة أن تعامله أفضل مما عاملنا نحن ميثاق ١٩٤٣، ودعاهم إلى أن يبنوا عليه ويحسنوه. وأعرب عن أسفه من أن الجوانب الطيبة في هذا الاتفاق لم تستغل، بل استغلت الثغرات فيه، وهذه مسألة أثارت شعوراً بالقهر لدى المسيحيين». وأضاف «لا تجعلوا فريقاً من المواطنين مقهوراً. فلا يستطيع لبنان أن يعيش بفريق مقهور، ولاسيما إخواننا الموارنة».

وسابعها: التأكيد على الحوار بين اللبنانيين وهو رائد الحوار من الطراز الأول. فكان أول عابر إلى الأشرفية خلال المحنة برغم كل الجسور المفككة، للقاء صديقه الشيخ بيار الجميل في مطرانية الروم الأرثوذكس.

شارك في كل المؤتمرات والاجتماعات الحوارية التي حصلت داخل لبنان وخارجه. في العام ١٩٧٥ كان عضواً بارزاً في هيئة الحوار الوطني، وأيد دخول قوات الردع العربية. ذهب إلى جنيف ولوزان في تشرين الثاني ١٩٨٣ وآذار ١٩٨٤ لحل الأزمة اللبنانية. لعب دوراً هاماً في المفاوضات اللبنانية ـ الفلسطينية ـ الإسرائيلية عام ١٩٨٢ عبر المبعوث الأميركي فيليب حبيب، وأسفرت تلك المفاوضات عن إخراج المقاومة الفلسطينية من بيروت في العام ١٩٨٢ تكثفت لقاءاته مع حزب الكتائب وبشير الجميل، ودعا إلى دعم هيئة «الإنقاذ» التي ضمت بشير الجميل، ونبيه بري، ووليد جنبلاط وفؤاد بطرس وآخرين. وفي العام ١٩٨٩ ساهم في اجتماعات المرحلة الثالثة من عمل اللجنة العربية الوزارية السداسية المكلفة بحث الأزمة اللبنانية من قبل مجلس وزراء الخارجية العرب.

إلى جنيف

في ١٩٨٥/٣/٣٠ حزم صائب بك سلام حقائبه، وأمسك بيد زوجته تميمة وتوجها إلى جنيف حيث أقاما فيها تسع سنوات وخمسة أشهر (٣٤٥٨ يوماً) ثم عادا إلى بيروت بدعوة ملحة من الرئيس رفيق الحريري. وكان قال قبل مغادرته بيروت أنه طلق الحكم بالثلاث. وقرر أن تكون سنوات ما تبقى من العمر هادئة لا يعكرها صخب الميليشيات ولا دوي القذائف الصاروخية، ولا أزيز رصاص القناصة، فكانت جنيف الفكرة والمقر. ومنذ ذلك التاريخ لم يزر وطنه الأول إلا ثلاث مرات في ثلاث مناسبات هي:

- مناسبة انعقاد مجلس النواب لانتخاب رينيه معوض رئيساً للجمهورية بعد اتفاق الطائف.
- مناسبة اجتماع مجلس النواب للتصديق على اتفاق الطائف.
- مناسبة انتخاب الياس الهراوي رئيساً للجمهورية.

رحل الزعيم اللبناني البيروتي العتيق ـ وكان يعتز بهذا اللقب ـ إلى مثواه الأخير عن عمر مديد بلغ ٩٥ عاماً في ٢٠٠٠/١/٢٠ في دارته في المصيطبة في بيروت تاركاً وراءه إرثاً وطنياً كبيراً، ويحمل هذا الإرث من بعده نجله تمام سلام.

(صقر يوسف صقر، «المركز العربي للمعلومات»، ٢٠٠٨)

خالد شهاب: دولة الرئيس الذي رفض بيع أملاكه لليهود وتنقل بالترامواي ومات فقيراً



الرئيسان خالد شهاب وسليمان فرنجية (١٢/١٢/١٩٧٤).

في حياة هذا الشهابي المخضرم والعتيق الطويلة نقطتان بارزتان: **أولاهما أنه كان أول نائب لبناني نادى تحت قبة البرلمان إبان الانتداب الفرنسي باستقلال لبنان عن فرنسا، ودعا في مطلع الثلاثينات إلى رفض معاهدة سياسية أرادت بها الدولة المنتدبة تقييد إرادة اللبنانيين. ثانيتهما هي تمنعه عن بيع أراض واسعة كان يملكها في فلسطين على الرغم من الإغراءات القوية التي قدمتها له الصهيونية.** ولذلك قال عنه الناس: **جاع وما باع**، وهو الذي عاش أيامه بعد خروجه من البرلمان في فاقة وحاجة حيث كان يتنقل في ذهابه وإيابه من منزله بالترامواي مثل سائر المواطنين العاديين. كما عجز عن متابعة علاجه، إلا أنه عاش أبي النفس منسجماً مع عروبته ووطنيته، وهو ابن منطقة حدودية مع فلسطين المحتلة.

ويذكر هنا أن مجلس النواب كان قد أقر مشروع قانون يقضي بالتعويض على النواب السابقين، باستمرار دفع رواتب شهرية لهم، لكن حينما وصل هذا المشروع إلى الرئيس سليمان فرنجية رفض توقيعه وتركه نائماً في أدراج مكتبه، إلى أن تمّ إعلامه مرة بأن الرئيس خالد شهاب مريض جداً، وهو عاجز عن تأمين تكاليف علاجه بسبب ضيق ذات اليد، وهنا ما كان من الرئيس فرنجية إلا أن وقّع مشروع القانون ونشره في **الجريدة الرسمية**. فمن هو هذا السياسي اللبناني الاستثنائي الذي بلغ موقع النيابة مرات عدة ورئاسة المجلس النيابي ورئاسة الوزارة ومات فقيراً ومقهوراً؟

ولد الأمير خالد شهاب سليل العائلة الشهابية التي حكمت جبل لبنان في حاصبيا عام ١٨٩٢. سني المذهب والده نجيب شهاب وقد تزوج من سارية شهاب وله: سهيل، نجيب، سمية ولميس.

تلقى علومه في الكلية البطريركية في دمشق ثم انتخب نائباً لأول مرة عام ١٩٢٢ عن دائرة حاصبيا. ثم أعيد انتخابه في الأعوام ١٩٢٨ و١٩٦٠.

انتخب عضواً في اللجنة البرلمانية الخاصة بالدستور اللبناني عام ١٩٢٧ ـ ١٩٢٨. ثم أصبح في العام ١٩٣٦ ـ ١٩٣٧ رئيساً للمجلس النيابي.

عين رئيساً لمجلس الوزراء عام ١٩٣٧ وترأس حكومة الموظفين عام ١٩٥٢ من ٣٠ أيلول إلى ٣٠ نيسان ١٩٥٣ والتي عرفت بحكومة المراسيم الاشتراعية. توفي في ١٩٧٨/٧/٧ على النحو الذي أسلفت من حيث وضعه المادي فاستحق الاحترام والإشادة به من كل اللبنانيين.

رئيس وزارة المراسيم الاشتراعية

عندما وصل كميل شمعون إلى موقع رئاسة الجمهورية، بعد الإضراب الشهير الذي نفذته المعارضة التي كان في عدادها ضد حكم الشيخ بشارة الخوري، أراد أن يقيم مجلساً نيابياً جديداً يكون متجانساً معه، ومتفقاً مع التغير الحاصل برحيل الرئيس الخوري ويتيح له أن يحكم دون الاصطدام باستمرار بمناورات معيقة، وبحرب أنصار برلمانية. ولكن، كان يحتاج قبلاً إلى إعداد قانون انتخابات يسهل مجيء هيئة تشريعية تستجيب لهذه الضرورات. وسوف يكون ذلك أحد أسباب «أول موجة من الاستياء داخل طبقة سياسية بالية، مكونة بصورة أساسية من إقطاعيين ووجهاء، ليس لديهم أية دوافع أو أهداف سوى إدامة امتيازاتهم الطبقية، ومراكزهم المحتلة بغير حق، ووضع أيديهم على أجهزة الدولة وسيطرتهم على المجتمع، وغالباً دون أي فضل أو استحقاق سوى ولادتهم في هذا البلد». (راجع **حسين العويني، خمسون عاماً من تاريخ لبنان**، تأليف جهشان، روجيه دار ملف العالم العربي ٢٠٠٠ ص ٢٣٤ ـ ٢٣٥).

وبموجب صلاحيات مطلقة معطاة من المجلس النيابي، أصدرت حكومة خالد شهاب، وكانت تضم ثلاثة موظفين كباراً هم موسى مبارك، وسليم حيدر وجورج حكيم، بمرسوم اشتراعي قانون الانتخاب الجديد في ٧ تشرين الثاني ١٩٥٢. فأحدث تغييرات هامة بالنسبة إلى النظام المعمول به سابقاً، إذا خفض عدد النواب من ٧٧ إلى ٤٤، مما جعل «محرري الأخبار السياسية آنذاك يقولون إن البرلمان لن يكون سوى نصف برلمان». (المرجع السابق نفسه). وأعيد النظر في تقسم الدوائر الانتخابية. كان التقسيم الانتخابي الجديد يشتمل



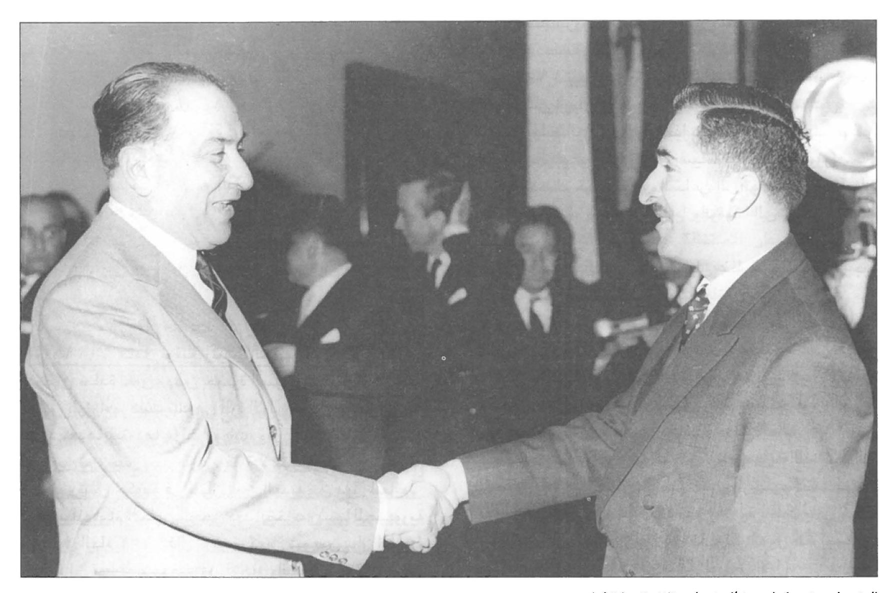
خالد شهاب (١٨٩٢ - ١٩٧٨)

على ثلاث وثلاثين دائرة، ويعتمد الاقتراع الفردي في اثنتين وعشرين منها. وأوضحت حيثيات القانون الجديد أنه سيتم استكمال مجلس النواب، الذي خفض عدد أعضائه، بمجلس شيوخ يُنشأ بموجب تشريع لاحق. غير أن هذا التشريع لم ير النور، ولا مجلس الشيوخ كذلك. **في المقابل، أعطيت المرأة حق الاقتراع لأول مرة في لبنان. لم يكن قانون الانتخاب الجديد موضع ترحيب، بل اعتبر أنه قد يكون سبباً للشقاق.** (المصدر نفسه). وجاءت نتائج الانتخابات الممتدة على ثلاثة آحاد (١٢، ١٩ و٢٦ تموز) لتؤكد التحليل الذي أجراه المعلقون السياسيون للقانون الجديد. فقد أسفرت عن إضعاف معمم للطبقة السياسية التقليدية دون أن تظهر في المقابل وجوه جديدة بديلة منها. وهكذا، حصل نوع من التفتيت للتمثيل الوطني.

أدت حكومة الموظفين هذه التي ترأسها الأمير خالد شهاب مهمتها وجرى استبدالها لاحقاً، بأخرى. وقد استمر الرئيس خالد في عمله السياسي حيث انتخب نائباً عام ١٩٦٠ عن دائرة حاصبيا مرجعيون في عهد الرئيس اللواء فؤاد شهاب ليغيب بعدها، ويتقاعد في منزله بهدوء.

(نهاد حشيشو، «المركز العربي للمعلومات»، ٢٠٠٨)

رشيد كرامي رئيس للأزمات والإنقاذ اغتالوه لاعتداله ووطنيته وصلابته



الرئيسان رشيد كرامي وفؤاد شهاب (٢٣/٣/١٩٦١).

كان رشيد كرامي مهيئاً للرئاسة والزعامة معاً. كيف لا وهو ابن المفتي عبد الحميد كرامي الطرابلسي الذي ورث الإفتاء عن والده رشيد، والاثنان سليلا عائلة قدمت من بيت المقدس الفلسطينية عبر دمشق منذ ٤٠٠ سنة لتتوارث هذا المنصب. لم يكتف عبد الحميد كرامي بالإفتاء، فقد عمل بالسياسة وأصبح نائباً ورئيساً للوزراء، وخاض مع رياض الصلح وبشارة الخوري وآخرين معركة الاستقلال، فاعتقل معهم في راشيا.

بعد وفاته في العام ١٩٥٠ اجتمعت عائلة آل كرامي وقررت «أن الشيء الوحيد الذي يسري عن نفس الفقيد ويخفف من وقع المصاب هو رؤيتهم الرشيد يخلف أباه في تبوء المركز الذي كان الراحل يشغله في الحياة العامة».

ماذا عن خليفة عبد الحميد كرامي؟

ولد رشيد كرامي في ٣٠ كانون الأول عام ١٩٢١ في مرياطة شمالي لبنان قضاء طرابلس. والدته من آل علم الدين. تلقى دروسه الابتدائية في مدرسة الفرير في طرابلس، ودروسه الثانية في كلية التربية والتعليم الإسلامية. تابع دراسته الجامعية في كلية الحقوق بجامعة القاهرة، ونال إجازتها في الحقوق في العام ١٩٤٧. تدرج في مهنة المحاماة في مكتب المحامي فؤاد رزق في بيروت، ومارس مهنة المحاماة بين عامي ١٩٤٨ و١٩٥١. **انتخب نائباً في العام ١٩٥١ على رأس حزب والده لائحة التحرر العربي. وظل نائب طرابلس ورئيس كتلة نوابها في الندوة البرلمانية حتى استشهاده.**

في بداية حياته السياسية، عندما دخل الندوة النيابية نائباً عن طرابلس في العام ١٩٥١، وعندما عين لأول مرة وزيراً للعدل في الحكومة التي شكلها عبد الله اليافي في ٧ نيسان ١٩٥١، كان رشيد كرامي نادراً ما يتحدث أو يدلي بتصريحات أو يلقي الخطب في جلسات المجلس النيابي. لقد كان يراقب باهتمام شديد طبيعة الحياة السياسية في

الحكومة والبرلمان، ويستمع بإصغاء إلى الأحاديث والخطب. كان في بداية حياته السياسية يريد أن يدرس بهدوء وروية طبيعة ونوعية الناس الذين يديرون دفة الحياة السياسية في لبنان. وقد أصبح واحداً منهم، ربما بسرعة لم يكن قد أعدّ لها الحساب بصورة مسبقة. سرعة فرضتها وفاة والده والتزامه مواصلة طريقه، والبرهان على الثقة الكبيرة التي وضعتها فيه طرابلس والعائلة. ولم يطل صمت كرامي والفرصة التي أعطاها لنفسه ليراقب الحياة الجديدة عن كثب ويدخلها من موقع العارف المقتدر، فانغمس بعدها يناقش ويطرح مشكلات طرابلس لنيل الحقوق، لكن بهدوء ونفس طويل عرفا عنه في الكلام والأداء حتى لقبه زملاؤه النواب والصحافيون بصاحب «الأسطوانة» للأسلوب الخاص به الذي أتبعه في الكلام والتصاريح، إضافة إلى لقبه الذي أطلقه عليه أهل الشمال وطرابلس بـ «**الأفندي**».

رئيساً للوزراء في عهد كميل شمعون

بعد تعيينه وزيراً لمرات عدة صدر في أيلول ١٩٥٥ المرسوم رقم ١٠٢٩٩ حاملاً توقيع رئيس الجمهورية اللبنانية كميل شمعون بمادة تقول: «عين حضرة السيد رشيد كرامي رئيساً لمجلس الوزراء». كانت تلك هي المرة الأولى له في رئاسة الوزراء ليعود بعدها فيتولاها مرات ومرات، وفي عهود مختلفة: نائب ثم وزير ثم رئيس حكومة في فترة لا تتجاوز الأربع سنوات، وأصغر رئيس حكومة في لبنان وبين العديد من دول العالم.

في بيانه أمام المجلس النيابي بعد انتخابه رئيساً للجمهورية في أيلول العام ١٩٥٢ قال الرئيس كميل شمعون: «إن الشعب يطالب أن يسود الإخلاص في الإخاء والتعاون علاقات لبنان بالدول العربية كلها وفي مقدمتها الشقيقة سوريا ليرفع هيبة الجامعة العربية ويقدرها على حل قضاياها. وعلى أن تعمل من أجل فلسطين ما لم تعمله حتى الآن. إن هذا الوطن الذي دعم كيانه في سنة ١٩٤٣ بالميثاق الوطني المعقود بين فئات من المواطنين فرقتها السياسة وحدها باسم الطائفية، يريد أن يسمو بأبنائه فوق العهود والمواثيق. فما هم بعد فئات متعددة تتفق أو تفترق، بل شعب واحد يتساوى أفراده في الحقوق والواجبات يتساوون في الغيرة على لبنان وكيانه»..(الجريدة الرسمية - محاضر جلسات المجلس النيابي).

هذا العنوان الذي أعلنه الرئيس المنتخب ينسجم كلياً وبصورة مطلقة مع مبادئ وتوجهات رشيد كرامي الملموسة تماماً في عينات بارزة سواء في ممارسته كنائب أم في سياسته كوزير. فطبيعي جداً إذاً وعلى قاعدة هذا التقاطع في المبادئ والتوجهات أن يعين الرئيس كميل شمعون النائب رشيد كرامي رئيساً للوزراء.

بعد أن شكل الرئيس الشهيد رشيد كرامي الوزارة التي رأسها واحتفظ فيها بوزارتي الداخلية والتصميم العام وضمت فؤاد غصن نائباً للرئيس ووزيراً للعدلية، ومجيد أرسلان وزيراً للدفاع، وكاظم الخليل وزيراً للبريد والهاتف والشؤون الاجتماعية، وسليم لحود وزيراً للخارجية والمغتربين، وجورج عقل وزيراً للتربية الوطنية والانباء، وجوزف سكاف وزيراً للزراعة، ونزيه البزري وزيراً للصحة العامة والاقتصاد، وجميل شهاب وزيراً للمالية، وجميل مكاوي للأشغال العامة، تقدم في جلسة المجلس النيابي المنعقدة بتاريخ ٤ تشرين الأول ١٩٥٥ ببيان وزارته إلى البرلمان طالباً الثقة بحكومته على أساس البيان المذكور.

ومنذ بيانه الوزاري الأول هذا خط الرئيس الشهيد كرامي الخطوط الرئيسية الثابتة في سياسته كرئيس للوزراء. من أبرزها ولا شك خطه العربي الساعي إلى توثيق علاقات لبنان بالدول العربية، ولاسيما سوريا والوقوف إلى جانب القضية الفلسطينية.

وعلى الصعيد الدولي التزم البيان خط السياسة الخارجية المتوافقة مع مصالح لبنان وشقيقاته الدول العربية، خط اللانحياز والحياد الإيجابي، خط العلاقات التي لا بد لها أن تقوم على ود وصداقة واحترام ومنفعة متبادلة ضمن ميثاق هيئة الامم المتحدة، وعارض الانضمام إلى الكتل والأحلاف غربية أكانت أم شرقية. ولعل في هذا الموقف بالذات تفجر الخلاف بينه وبين الرئيس شمعون. فكانت أحداث العام ١٩٥٨ التي انتهت بخروج القوات الأميركية من لبنان وعودة اللبنانيين إلى التمسك بأهداب الميثاق الوطني الذي ارتضوه لأنفسهم في العام ١٩٤٣ وإلى صفاء علاقاتهم العربية بحيث يأتي موقف لبنان من كل دولة خارجية ملائماً لموقف الدول العربية، على حد تعبير الرئيس كرامي في بيانه الوزاري الأول.

أما على الصعيد الداخلي فلقد امتازت سياسة الحكومات التي رأسها رشيد أفندي، ومنها حكومته في عهد شمعون، بتوجهات ثابتة أيضاً هدفت إلى تدعيم أواصر اللحمة الوطنية بين اللبنانيين على أساس الحكم الصحيح الذي لا يقوم إلا على العدل والمساواة. ووضع الرئيس كرامي نصب عينيه مهمات داخلية إنمائية متعددة طالت مختلف الحقول الاجتماعية والاقتصادية والسياحية والتربوية والزراعية والتعليمية والصحية. فكان ممن تحملوا العبء الأكبر والمساهمة الملحوظة في تاريخ استقلال لبنان من أجل تركيز أسس الدولة الحديثة والمجتمع المتطور.

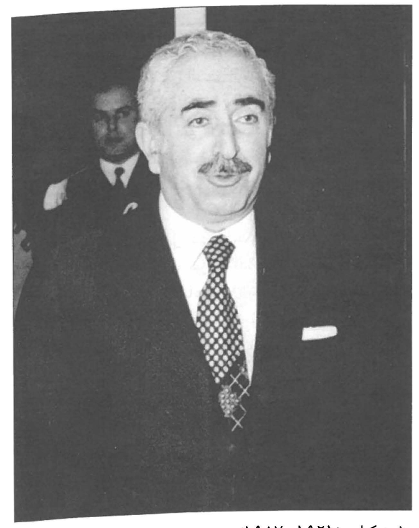
في عامي ١٩٥٥ و١٩٥٦ بدأ التباين والخلاف بين رشيد أفندي وكميل شمعون يظهر إلى العلن ويشتد. ففي ربيع العام الاول انعقد المؤتمر الآسيوي - الافريقي في باندونغ، وأعلن سياسة اللانحياز والحياد الإيجابي. بعده انقسمت الدول العربية في موقفها حيال سياسة اللانحياز. فأعلنت سوريا ومصر انضمامهما إلى المعسكر الحيادي، بينما أعلنت

الأردن والعراق معارضتهما لهذا المعسكر وتعاونهما مع المعسكر الغربي.

الحكم اللبناني انحاز للغرب دون أن يدخل في حلف بغداد، واتبع سياسة موالية للغرب واستراتيجيته في المنطقة. وقد أثار هذا الموقف معارضة فئات واسعة من اللبنانيين. وتعمقت شقة الخلاف بعد تأميم جمال عبد الناصر لقناة السويس في تموز ١٩٥٦ وبعد العدوان الثلاثي البريطاني - الفرنسي - الإسرائيلي على مصر في تشرين ١٩٥٦. وقد دعا الرئيس كميل شمعون إثر حرب السويس إلى عقد مؤتمر قمة عربية في بيروت حيث طرح موضوع قطع الدول العربية لعلاقاتها الدبلوماسية مع فرنسا وبريطانيا. فأعلنت مصر وسوريا والسعودية قطع علاقاتها مع فرنسا وبريطانيا، واكتفت الأردن والعراق بقطعها مع فرنسا، بينما رفض الرئيس شمعون قطع علاقات لبنان مع فرنسا وبريطانيا، ما حمل عبدالله اليافي وصائب سلام على الاستقالة. وباستقالة الزعيمين المسلمين السنيين من الحكم تفجرت الأزمة بين بيروت والقاهرة، وبدأ نزاع الرئيس شمعون مع الرئيس جمال عبد الناصر. وفي هذا الوقت بالذات أعلن «مبدأ ايزنهاور» الذي يقترح تولي واشنطن تنسيق وسائل الدفاع الغربية في الشرق الاوسط، والتعاون مع الدول العربية للدفاع عن المنطقة ضد «الخطر الأحمر». الحكم اللبناني سارع إلى تبني «مبدأ ايزنهاور» معلناً بذلك انحيازه التام إلى الغرب في مواجهة جمال عبد الناصر، ما أثار حملة سياسية مصرية - سورية ضد الرئيس شمعون الذي وافق في ١٦ آذار ١٩٥٧ على بيان مشترك لبناني - أميركي يعلن انضمام لبنان إلى المشروع الاميركي. وخلال العام ١٩٥٧ تمحور الصراع الداخلي فضلاً عن الخلاف حول السياسة الخارجية في الخلاف حول فكرة تجديد فترة ولاية الرئيس كميل شمعون الرئاسية. خلال هذه الأثناء استقال سبعة نواب لبنانيين احتجاجاً على سياسة الحكم كان من بينهم رشيد كرامي الزعيم السني، وحميد فرنجية الزعيم الماروني. وأعلن قيام جبهة الاتحاد الوطني المعارضة والتي كان في عدادها الزعيم الطرابلسي وقوى سياسية متعددة.

رشيد كرامي الشهابي

الزعيم الطرابلسي كان في طليعة من قاوموا عهد كميل شمعون، ونقموا عليه لأسباب عدة، في مقدمها علاقته بالمحور الغربي المعادي لجمال عبد الناصر، وإصراره على وضع لبنان في إطار سياسة هذا المحور. كما أن موقف الافندي من دول الغرب وسعيها إلى فرض الأحلاف على العرب، وهو المؤمن بأهمية أن يكون لبنان دولة محايدة، دفعه إلى النقمة عليها. فعندما زار الرئيس جمال عبد الناصر الاتحاد السوفياتي صرح الرئيس الشهيد رشيد كرامي، آنذاك، لجريدة **السياسة**



رشيد كرامي (١٩٢١ - ١٩٨٧).

(١٢/٦/١٩٥٨) قائلاً: «وإنني لواثق بأن هذه الزيارة ستقوي من إيمان العرب بسياسة الحياد الإيجابي التي انتهجوها والتي بفضلها قد تحرروا من مركبات النقص المختلفة فأخذوا يعتمدون على أنفسهم غير عابئين بما يعترض سبيلهم من صعاب قد يثيرها المستعمرون واثقين من أن الغلبة ستكون دائماً بجانب الشعوب التي تناضل من أجل الحرية والسيادة والسلام».

هذا التصريح لرشيد أفندي حدد بصورة واضحة البعد العربي والدولي لسياسته، وهو في خضم قيادة معارضة سياسية ومسلحة في طرابلس ولبنان. ومن هذه القناعات ومن معطيات الواقع السياسي والعسكري بدأ كرامي تحركاً سياسياً في بيروت بالتنسيق الكامل مع القيادات الأخرى في المعارضة. واستهل تحركه باجتماع مع اللواء فؤاد شهاب قائد الجيش في اليوم الاخير من ٨ أيار بينما المعارك تشتد في بيروت وطرابلس التي قصفت بالمدفعية، فأرسل كرامي في ١١ حزيران ١٩٥٨ برقية إلى قائد الجيش اللواء شهاب قال فيها: «حبنا للجيش باق رغم محاولات شمعون الموفقة بإقحامه في هذا الصراع السياسي القائم. شبعنا لما يجري من معارك بين الشعب والجيش لا يضع له حداً إلا تسلمكم لرئاسة الجمهورية والسلطة. فباسم الشعب ندعوكم لتسلمها إنقاذاً للبنان من محنته (نص البرقية ورد في كتاب د. رزق رزق **رشيد كرامي السياسي ورجل الدولة**).

بعد إقصاء الرئيس كميل شمعون عن الحكم ومنعه من

التجديد تولى اللواء فؤاد شهاب رئاسة الجمهورية. وقد كلف فور تسلمه مهامه الرئيس كرامي تشكيل الوزارة وترؤسها. وقد صدرت التشكيلة على النحو التالي: رشيد كرامي رئيس مجلس الوزراء ووزيراً للداخلية والدفاع الوطني، فيليب تقلا وزيراً للمغتربين، شارل حلو للاقتصاد والأنباء، محمد صفي الدين للتربية والصحة، يوسف السودا للعدل والعمل، رفيق نجا للمالية، فريد طراد للتصميم العام والأشغال، فؤاد نجار للزراعة والهاتف.

وما إن أعلن نبأ تشكيل هذه الحكومة حتى انطلقت بعض التظاهرات في بعض أحياء بيروت الشرقية تطالب باستقالتها كونها لم تكن متوازنة. وشاعت في بعض الأوساط إشاعات عن استقالة الرئيس كرامي واحتمال تشكيل حكومة عسكرية، فخرجت المظاهرات في بعض الأحياء الغربية من بيروت مؤيدة له. وقد استمرت الأزمة الوزارية بين مؤيد ومعارض للرئيس كرامي وحكومته، وصدر المرسوم رقم ٢٩ في ١٤/١٠/١٩٥٨ بقبول استقالته والحكومة، ومرسوم ثان يحمل الرقم ٣٠ بتعيين رشيد كرامي رئيساً لمجلس الوزراء. وبعد أيام صدر مرسوم ٣١ الذي عين بموجبه الوزراء حسين العويني، وريمون اده، وبيار الجميل.

هذه الحكومة عرفت، آنذاك، بحكومة الأربعة.

وقد نجح كرامي في مهمته على رأس حكومة الإنقاذ رغم ما اعترضه من مشقات وصعاب. وبعد فترة زمنية قصيرة استقال ريمون إده، وشكل كرامي وزارة أخرى من سبعة وزراء بينهم حسين العويني وبيار الجميل وعلي بزي وفؤاد بطرس. واستمرت هذه الحكومة حتى ١٤ آذار سنة ١٩٦٠. وقد تمكنت من تحقيق هدفها المحوري في إزالة آثار الأحداث وإعادة اللحمة الوطنية، وكان ذلك هو الفصل الأول الذي تم إنجازه في برنامج العهد الشهابي. أما الخطوة الثانية أو الفصل الثاني فقد وضعه كرامي في سياسة حكومته الثانية (٢١ تشرين الأول ١٩٦١) في ظل العهد الشهابي. تلك الحكومة التي ضمت كمال جنبلاط، والأمير مجيد أرسلان، وجوزف سكاف، والشيخ بيار الجميل وغيرهم (١٣ وزيراً).

في هذه الحكومة أطلق الرئيس كرامي برنامجاً إصلاحياً هو لب النهج الذي اختطه اللواء شهاب لنفسه كرئيس للجمهورية من أجل إصلاح الأمور في البلاد. إن السياسة التي ربطت بين الرئيسين فؤاد شهاب ورشيد كرامي هي التي شكلت المرحلة الذهبية المعروفة في تاريخ لبنان المستقل، «هذا الوطن الذي لا يمكن أن يكتب له البقاء والنمو دون تفاهم تام بين مسيحييه ومحمديه». كما أن الأسباب التي حملت الرئيس كرامي على معارضة الرئيس شمعون هي ذاتها التي حملته على إعلان تأييده المطلق لسياسة ونهج الرئيس فؤاد شهاب، لذلك قال الرئيس كرامي للرئيس شهاب الذي فاجأ الشعب بتقديم استقالته من رئاسة الجمهورية في ٢٠ تموز ١٩٦٠ محاولاً ثنيه عن الاستقالة: «**يا فخامة الرئيس الربان لا يغادر السفينة عندما تكون في خطر**». (جريدة «النهار» ٢١/٧/١٩٦١).

لقد دافع كرامي عن حكم اللواء فؤاد شهاب، وكان في طليعة المنادين والساعين لتجديد ولايته رغم أنه كانت له ملاحظات على أداء ضباط الشعبة الثانية (المكتب الثاني) الذين تجاوزوا حدود مهماتهم في العديد من المواقف والمناسبات، وخصوصاً في مرحلة حكم شارل حلو. وهذه المسألة بحثها بإيجابية بعض نقاد المرحلة الشهابية. كان ذلك في رأي الكثير من المراقبين ليس لأسباب شخصية أو حسابات خاصة بل لأن الرئيس شهاب سار على نهج سياسي رأى فيه الرئيس كرامي تحقيقاً لمصلحة لبنان ومستقبله الرغيد. فالنهج الشهابي، برأيه، عزز الوحدة الوطنية، وأصلح الإدارة، وحافظ على العهود في مواقفه وسياسته العربية، والتزم سياسة الحياد الإيجابي على الصعيد الدولي. على هذا الأساس أيد الرئيس كرامي الرئيس سركيس في معركته ضد الرئيس سليمان فرنجية عام ١٩٧٠ وأيضاً في العام ١٩٧٦ لكنه عاد فعارضه.

مع شارل الحلو

كلف الرئيس شارل حلو الرئيس كرامي بتشكيل الوزارة رقم ٣٦ من العهد الاستقلالي اللبناني، وذلك في ٢٥ تموز ١٩٦٥. وقد استمرت تعمل إلى أن استقالت في ٩ نيسان ١٩٦٦. كان عدد أعضاء الوزارة ٩ وزراء وقد احتفظ فيها كرامي لنفسه بوزارتي المالية والدفاع الوطني.

نالت ثقة المجلس بأغلبية ٦١ صوتاً مقابل ٣٢ للمعارضة. وقد جرت عليها تعديلات إذ خرج منها جورج نقاش والشيخ نجيب علم الدين وجوزف نجار ومحمد كنيعو، ودخلها الشيخ ميشال الخوري ورضا وحيد وبيار داغر. تضمن بيانها الوزاري نقاطاً شهابية المحتوى أبرزها ما هو إصلاحي اقتصادي ومالي وسياحي. أما على المستوى السياسي فاتبعت النهج الشهابي العام في العلاقات العربية والدولية.

وزارة كرامي الثانية في عهد شارل حلو والثامنة والثلاثون من العهد الاستقلالي رأت النور في ٦/١٢/١٩٦٦ وقد ضمت إليها ٩ وزراء، منحها الثقة ٥١ نائباً وعارضها ١٦ نائباً.

برزت هذه الحكومة عشية أزمة بنك إنترا واشتداد الصراع بين المحور المصري والمحور السعودي إثر تبني الأخير مجموعة الحلف الإسلامي وأيضاً نشوب حرب حزيران ١٩٦٧.

دعا الرئيس كرامي، فور قيام هذه الحرب، لاجتماع طارئ لمجلس النواب معلناً تضامن لبنان الكامل مع أشقائه العرب، واستعداده لخوض معركة المصير المشترك. وأوقفت حكومته تصدير البترول إلى الغرب كخطوة أولى احتجاجاً على التدخل لمصلحة إسرائيل، وطلب كرامي، مقابلة سفيري أميركا



الرئيسان رشيد كرامي وشارل الحلو (١٩/٦/١٩٧٥).

وبريطانيا، وأبلغهما قرار الحكومة بسحبهما من لبنان (**رشيد كرامي** تأليف د. رزق رزق). وبعد إعلان عبد الناصر استقالته من كل مناصبه الرسمية، وتحمل كامل مسؤولية ما حصل في الحرب، أدلى الرئيس كرامي بتصريح هاجم فيه بشدة وعنف إسرائيل ومساندتها وتوجه إلى عبد الناصر برجاء العودة عن الاستقالة، كما شدد على وحدة لبنان الوطنية الداخلية. وعندما بدأت آثار العدوان تظهر على السطح العربي وبرز التململ الفلسطيني شهد لبنان اعتداء إسرائيلياً على مطار بيروت ١٩٦٨ وأيضاً موجة دعم للعمل الفدائي نتج عنها صدام بين الجيش اللبناني والمتظاهرين في ٢٣ نيسان ١٩٦٩ أدى إلى وقوع قتلى وجرحى، ما حمل كرامي إلى إعلان استقالته في اليوم التالي.

الوزارة الثانية والأربعون في عهد الاستقلال من ١٥ كانون الثاني إلى ٢٥ تشرين الثاني ١٩٦٩: أظهر الرئيس رشيد كرامي في أزمة ١٩٦٩ التي تباينت فيها مواقفه عن الرئيس شارل حلو وجماعة ضباط المكتب الثاني أنه لا يقبل أن يكون لبنان مباحاً للفلسطينيين. وقد دخل في هذا المجال في تناقض ومعارضة مع أطراف فاعلة من اليسار القومي وحلفائه. لكن وجهة نظره انتصرت من جديد عندما دعا لاتفاق مشترك بين اللبنانيين حول مسألة الوجود الفلسطيني في لبنان. وأعلن في القاهرة أنه تم التوصل يوم ٣ تشرين الثاني إلى اتفاق فلسطيني ـ لبناني وقعه عن الجانب اللبناني عماد الجيش اميل البستاني وعن الجانب الفلسطيني رئيس منظمة التحرير ياسر عرفات.

وعلى أساس اتفاق القاهرة الذي وافق عليه وأقره لاحقاً أعضاء المجلس النيابي اللبناني كافة باستثناء العميد ريمون إده تمكن الرئيس كرامي بعد ٢١٥ يوماً من الأزمة الوزارية في ٢٥ تشرين الثاني ١٩٦٩ من تشكيل حكومة جديدة ضمت مختلف الأطراف اللبنانية وأسماها حكومة «عمل وطني» وتقدم في ٤/١٢/١٩٦٩ ببيان حكومته إلى المجلس النيابي ونال الثقة.

رشيد كرامي من حرب السنتين فحكومة الوحدة الوطنية إلى يوم الاستشهاد

كان رشيد كرامي رئيس حكومات الإنقاذ الوطني في لبنان، فإثر أحداث العام ١٩٥٨ كلف تشكيل حكومة الإنقاذ الوطني مع بداية عهد الرئيس شهاب. وفي العام ١٩٦٩ كان على رأس الحكومة التي أخرجت البلاد من أزمة ٢٣ نيسان بتوقيع اتفاق القاهرة. وفي تموز ١٩٧٥ ترأس حكومة الإنقاذ الوطني في آخر عهد سليمان فرنجية لوقف النزاع الذي كان قد بدأ بعد حادثة

البوسطة في عين الرمانة في ١٣ نيسان. وأخيراً بعد ما شهده لبنان من أحداث وتطورات سياسية وعسكرية هامة خلال عامي ١٩٨٣ و١٩٨٤ وإلغاء اتفاق ١٧ أيار. وقد ترأس في ٣٠ نيسان ١٩٨٤ حكومة الوحدة الوطنية في عهد الرئيس أمين الجميل. فلماذا رشيد كرامي وليس أي زعيم سني آخر سواه هو الذي أوكلت إليه رئاسات الحكومات في الظروف العصيبة والأوقات الصعبة؟ يذكر أنه في عهد الرئيس الياس سركيس، وهو ابن الشهابية، لم يتول الرئيس كرامي الوزارة، رغم أنه أيده في البداية ثم عارضه لأسباب عدة. إن الجواب عن هذا التساؤل نجده في ميزة الاعتدال التي اتصفت بها سياسة الرئيس كرامي مما جعله الأكثر شعبية والمزكى من قبل غالبية القوى السياسية ومعظم التيارات والكتل البرلمانية. كان هذا الاعتدال نابعاً من إدراك الرئيس الشهيد كرامي صخب وضرر كل موجات التطرف السياسي والطائفي التي عصفت بلبنان بين الحين والآخر متأثرة برياح تهب قوية على لبنان من أكثر من اتجاه. من هنا فإن الرئيس سليمان فرنجية الذي بدأ عهده في العام ١٩٧٠ ولم يكلف الرئيس كرامي بترأس أية حكومة طيلة سنوات حكمه الأربع الأولى، وجد نفسه وقبل حوالى سنة من نهاية ولايته متوجهاً لاستدعاء الرئيس كرامي لتشكيل حكومة تتصدى لمهمة إنقاذ البلد ووقف النزف الذي كان قد بدأ مع إطلاق الرصاص على تظاهرة الصيادين في صيدا في شباط ١٩٧٥ وإصابة نائبها معروف سعد ومقتله لاحقاً متأثراً بجروحه، ثم أحداث الاقتتال الفلسطيني ـ اللبناني بعد حادثة عين الرمانة في نيسان من العام نفسه. والرئيس فرنجية في تعيينه كرامي رئيساً للوزارة كان يستجيب لرغبة دار الفتوى التي رفضت بالإجماع الحكومة العسكرية برئاسة العميد الأول المتقاعد نور الدين الرفاعي ورشحت رشيد كرامي ليشكل الحكومة الجديدة. وفي أول تصريح له بعد تكليفه تشكيل الحكومة قال كرامي في ١٩ أيار ١٩٧٥ «إن المطلب الأساسي هو عودة الأمن والاستقرار بسرعة إلى البلاد».

ولقد اختلف الرئيس كرامي مع الرئيس فرنجية في تلك المرحلة حول مسألة الاستعانة بالجيش لتهدئة الأمور والفصل بين المتحاربين.

ولم ينقطع الرئيس كرامي عن متابعة الاتصالات مع الجميع من أجل مواجهة التحدي الكبير، تحدي جبه المؤامرة وإنقاذ الوطن. وفي هذا السبيل أعلن في ٢٨ تشرين الأول ومن سراي الحكومة قرار الاعتصام فيها وتشكيل هيئة أمنية تضم الرئيس كميل شمعون وعادل عسيران وعبد الله اليافي وصائب سلام وكمال جنبلاط وبيار الجميل وريمون إده وفيليب تقلا وغسان تويني لإنقاذ الوضع الخطير. إلا ان الأمور تفاقمت، واستمر جلب السلاح إلى أرض المعارك عن طريق «مسبح الأكوامارينا». وعبثاً كان الرئيس كرامي يحاول مواجهة السلاح بالنيات الطيبة، ومكافحة التآمر بالدعوة إلى التفاهم والوحدة. وكان الاعتكاف والاعتصام بالصمت احتجاجاً. ولما لم ينفع هذا الأمر أيضاً، لم يبق أمامه إلا الاستقالة. وهذا ما حصل في ١٨/ ١/ ١٩٧٦.

ويكرر التاريخ نفسه. ويسقط اتفاق ١٧ أيار ١٩٨٣ في ٥ آذار كما سقط في العام ١٩٥٨ اتفاق ريتشاردز ـ مالك والذي انضم لبنان بموجبه إلى مشروع ايزنهاور. وجاء كرامي من مواقع قيادة المعارضة إلى مواقع الحكم، وهذه المرة من قيادة «جبهة الخلاص» إلى رئاسة حكومة الوحدة الوطنية. وجاء التكليف من رئيس الجمهورية آنذاك أمين الجميل. وكما عاد كرامي من طرابلس إلى بيروت بعد غياب طويل في العام ١٩٥٨ عاد مرة ثانية من طرابلس إلى بيروت التي كان قد غادرها في شهر تموز ١٩٨١. وتوجه فوراً إلى القصر الجمهوري على متن طوافة عسكرية حيث اجتمع مع الرئيس أمين الجميل. وفي ٣٠ نيسان ١٩٨٤ صدر المرسوم رقم ١٦٢٠ الذي عين فيه الرئيس رشيد كرامي رئيساً لمجلس الوزراء. وقد احتفظ لنفسه بوزارة الخارجية، وضمت الحكومة بالإضافة إليه ٩ وزراء.

نهاية المسار الشائك للرحلة أصبحت معروفة: خلافات دائمة مع رئيس الجمهورية حول العديد من المسائل. كان الرئيس الشهيد واضحاً ومتمسكاً بخيار المقاومة وداعماً له. أراد توحيد الجيش ولجم الميليشيات، لكن الأجواء المحيطة بموقع رئاسة الجمهورية كانت تضع العراقيل أمام إنجاز كل هذه القضايا. وهذه الاجواء بعضها حزبي من صف حزب الشيخ أمين الجميل، والآخر من دوائر دولية وإقليمية.

وعندما حدث الانسحاب الإسرائيلي في شباط ١٩٨٥ من أجزاء واسعة من الجنوب، لم يجر توظيف المرحلة الأولى من الانسحاب في تسريع مسار عملية الوفاق الوطني في الداخل، إذ بدل ذلك انفجرت الصراعات داخل المنطقة الغربية من بيروت وتفجرت حكومة الوحدة الوطنية من الداخل، ما حمل الرئيس كرامي على إعلان استقالة حكومته في ١٧ نيسان ١٩٨٥. وقد عاود نشاطه الرسمي بعد أن سويت الأمور نسبياً وبعد الوعود المؤملة التي حصل عليها من الأطراف المعنية ومن دمشق أيضاً.

وعندما تفجر الوضع من جديد بعد فشل الاتفاق الثلاثي، وعدم اكتمال الانسحاب الإسرائيلي، وفشل الاتفاق بين اللبنانيين اقترح على الشيخ أمين الاستقالة معاً «لأننا فشلنا في إنقاذ البلد» (رشيد كرامي تأليف د. رزق رزق ص ٢٤٤). وفي ٤/ ٥/ ١٩٨٧ أعلن الأفندي استقالته نهائياً من الحكم. وتخبطت رئاسة الجمهورية في القبول أو رفضه. قدم استقالته مصراً على الدعوة إلى الحوار من أجل التوصل إلى صياغة ذلك البرنامج الوفاقي المشترك. وكي لا يصل اللبنانيون يوماً إلى هذا البرنامج، اغتيل الرئيس كرامي في الأول من شهر حزيران ١٩٨٧ فسقط شهيداً في سماء لبنان..

(نهاد حشيشو، «المركز العربي للمعلومات»، ٢٠٠٨)

أحمد الداعوق: رجل الأعمال ذو المكانة الاجتماعية والوطنية الذي أنجز أنزه انتخابات في تاريخ لبنان



الرئيسان أحمد الداعوق وفؤاد شهاب (٤/١٤/٧/١٩٧٤).

هناك ظاهرة في الحياة السياسية اللبنانية كانت دائماً تتبدّى عند اشتداد الأزمات وفي أدق المنعطفات خطورة، وأيضاً لتمرير انتخابات نيابية مقررة. هذه الظاهرة هي اللجوء إلى الاستعانة بأشخاص من ذوي الشأن، وتسميتهم كرؤساء دولة من أجل إنجاز الاستحقاق أو تقطيع الأزمة. وقد حالف الحظ بعض هؤلاء فجاءوا من الإدارة مباشرة، وليس من مجريات العمل السياسي أو الاجتماعي والاقتصادي. نموذج لذلك ظاهرة الاستعانة بناظم عكاري، وهو موظف برتبة مدير عام مجلس الوزراء، من أجل تمرير مرحلة انتقالية قصيرة جداً.

المحامي أحمد الداعوق الذي تمت الاستعانة به لإجراء الانتخابات النيابية في العام ١٩٦٠ في عهد اللواء فؤاد شهاب، هو من الطراز الثاني، أي من أولئك الذين وفدوا إلى المركز الوزاري المرموق ولهم في الحياة السياسية والاجتماعية مكانتهم. فهو لم يكن طارئاً على العمل السياسي والاقتصادي. وهو ذو مكانة علمية عالية، فقد حمل شهادة عالية في القانون كما الهندسة من جامعات فرنسا.

وأحمد الداعوق هو ابن الوجيه البيروتي محمد الداعوق الذي كان معروفاً في زمانه، وخصوصاً في المجالين الصناعي والتجاري، وخلف ثلاثة عشر ولداً كان أحمد تاسعهم. كانت مصانع محمد الداعوق في رأس بيروت، خلف مخفر حبيش حالياً، ويتنوع إنتاجها بين صناعة الحديد والموبيليا والثلج. وكان مصنع الثلج هو المصنع الوحيد في لبنان وسوريا، بحيث إن كثيراً من اللبنانيين والسوريين كانوا يتباهون بأنهم شربوا ماءً مثلجاً من عند الداعوق. (انظر أحمد زين الدين، صحيفة ن والقلم، العدد ٨). أما الأعمال التجارية لمحمد الداعوق، فكانت تتركز في وسط مدينة بيروت، وتحديداً في سوق الطويلة ووادي

أبو جميل. ونظراً الى العلاقات الواسعة لمحمد الداعوق، والتي تميزت بتوسعها إلى أبعد من لبنان، وإلى مختلف العائلات والطوائف، ترعرع أولاده في مدارس تميزت باختلاط مذهبي وطوائفي. وخلال الحرب العالمية الأولى فجعت هذه العائلة الداعوقية بوفاة عدد من أفرادها وهم في سن الشباب، ومن بقي من هذه العائلة عمل في ميدان الصناعة والتجارة، أو في ميدان السياسة، كحال عمر الداعوق، رئيس أول حكومة عربية في لبنان عام ١٩٨١.

أما بالنسبة الى أحمد الداعوق، فلم يكن بعيداً عن الأجواء الوطنية والقومية، بحكم الجو العائلي الذي ترعرع فيه، وبحكم انفتاحه على الأجواء الغربية. وحدث أنه أثناء رجوعه من فرنسا بعد تخرجه، كمهندس ومحام وذلك في العام ١٩١٤ خلال الحرب العالمية الأولى، اضطرت الباخرة التي أبحر عليها عائداً إلى وطنه للتوقف في مرفأ الإسكندرية وعدم تكملة مسارها إلى بيروت بفعل ظروف هذه الحرب. وهناك عمل في شركة (أرمنت) المصرية والمختصة بصناعة السكر، فترأس إدارتها وعمل على تطوير تقنية إنتاجها.

بعد أن وضعت الحرب العالمية أوزارها، عاد أحمد الداعوق إلى بيروت، ليجد أن المصانع قد دمرت وأحرقت، وما بقي منها احتلته القوات الفرنسية، فحاول أن يسترد ما بقي منها، لكن الفرنسيين رفضوا الخروج منها، بذريعة أن هذه المعامل كانت تمد الأتراك بالعتاد، وخصوصاً الحديد منها، وحينما حاول أحمد الداعوق أن يستحصل على تراخيص جديدة لمعامله، رفض الفرنسيون ذلك، **فغادر بيروت إلى الحجاز ملتحقاً بالشريف حسين وثورته، وبقي هناك عدة سنوات عاملاً على دراسة طبيعة الأرض، وإمكانية استخراج البترول والمياه منها.**

خلال وجوده في الحجاز، والذي استمر نحو خمس سنوات، تعرف أحمد الداعوق على العديد من الشخصيات السياسية الوطنية والقومية العربية. وحينما عاد إلى بيروت، بدأ نشاطه السياسي والاقتصادي، وتؤكد المعلومات أنه انخراط في تنظيم سري لمواجهة الانتداب الفرنسي، وللدعوة إلى الاستقلال. (انظر أحمد زين الدين، ن **والقلم** العدد ٨).

وبعد أن نشبت الحرب العالمية الثانية عام ١٩٣٨، تسلم الجنرال دانتز مركز المفوض السامي الفرنسي، في ١٩ كانون الأول عام ١٩٤١، بعد أن دخلت القوات الألمانية باريس، فكان من بواكير هذا العهد، كما يقول الرئيس بشارة الخوري في مذكراته **حقائق لبنانية**: «أن نشبت أزمة إعاشة في بيروت، لم تلبث أن اشتدت، وضرب الغلاء أطنابه، وتأزمت العاصمة والملحقات، وأقفلت أسواق بيروت احتجاجاً على جمود الحكومة، فكان أن استقال رئيس الجمهورية اميل اده، ورئيس حكومته في أوائل نيسان ١٩٤١، فعين الجنرال دانتز القاضي الفرد نقاش رئيساً للدولة والحكومة يعاونه أحمد الداعوق وكيلاً لأمانة سر الدولة للأشغال العامة والبرق والبريد، مع لقب نائب رئيس مجلس ووكلاء أمانة سر الدولة، وجوزيف نجار للمال والإعاشة، وفيليب نجيب بولس للتربية والشبيبة، والدكتور فؤاد عسيران للصحة والاقتصاد».

بعد سلسلة من التطورات العسكرية والسياسية أعلن الجنرال كاترو في أول كانون الأول ١٩٤١ تعيين القاضي الفرد نقاش رئيساً للجمهورية، وفي اليوم نفسه تألفت وزارة برئاسة الحقوقي المهندس أحمد الداعوق، على النحو الآتي:

- أحمد الداعوق رئيساً للوزراء ووزيراً للمال.
- فيليب نجيب بولس نائب رئيس الوزراء ووزيراً للعدل.
- أحمد الحسيني وزيراً للداخلية.
- حميد فرنجية وزيراً للخارجية.
- أمين السعد وزيراً للأشغال العامة.
- رامز سركيس وزيراً للتموين.
- أحمد الأسعد وزيراً للزراعة والبريد والبرق.
- الفرد سكاف وزيراً للتجارة والصناعة.

حققت وزارة الداعوق، في حينها، بعض الإنجازات منها تأمين وصول القمح من سوريا، ومنع تملك الأجانب في لبنان.

الاستقلال

خلال معركة الاستقلال، وبعد أن اعتقلت قوات الانتداب الفرنسي رئيسي الجمهورية والحكومة بشارة الخوري ورياض الصلح، والوزراء والنائب عبد الحميد كرامي، شكل المؤتمر الوطني الذي جمع كل القوى والفرقاء السياسيين والوطنيين، وكان الرئيس أحمد الداعوق أحد قادته البارزين الذين لعبوا دوراً في توجيه وتنسيق التحرك لمواجهة المرحلة والتحديات آنئذ.

وبعد أن انتهت معركة الاستقلال، عمل الداعوق وزيراً مفوضاً للبنان في فرنسا بدءاً من العام ١٩٤٤ وبقي هناك خمس عشرة سنة، تابع خلالها مفاوضات الجلاء التي كانت تجري بين الوفد اللبناني، برئاسة وزير الخارجية آنئذ حميد فرنجية وعضوية الرئيس رياض الصلح ووزير الداخلية يوسف سالم، كما عمل على تنسيق المعاهدات الثقافية والاقتصادية والمالية بين فرنسا ولبنان.

عودة ثانية إلى الحكم

في العام ١٩٦٠، عاد الرئيس أحمد الداعوق مرة جديدة

إلى رئاسة الحكومة حيث أشرف على الانتخابات النيابية في عهد الرئيس فؤاد شهاب.

وقد ترأس الداعوق حكومة انتقالية ضمت شخصيات حيادية موثوقاً بها. وجرت الانتخابات في جو من النزاهة والحياد الحكومي، ولم يعترض أحد عليها. وكان منتظراً أن تغيب وجوه عديدة من نواب المجلس السابق، وأن تعود وجوه سياسية تقليدية حرمت من الدخول إلى المجلس عام ١٩٥٧، بسبب معارضتها لكميل شمعون وسياسته، مثل سليمان فرنجية وصائب سلام وكمال جنبلاط وغيرهم.

كما دخلت وجوه جديدة مثل فؤاد بطرس وجميل لحود وكاظم الصلح، وموريس وبيار الجميل وعلي بزي وغيرهم.

وبسبب حرية ونزاهة هذه الانتخابات، فاز عدد كبير من معارضي الرئيس شهاب، مثل كميل شمعون وعادل عسيران وريمون إده وإدوار حنين، ممن لم يكونوا محسوبين على العهد الشهابي.

أما أعضاء حكومة الداعوق التي أشرفت على هذه الانتخابات فكانوا على النحو التالي:

- أحمد الداعوق رئيس مجلس الوزراء وزيراً للدفاع الوطني.
جبران نحاس وزيراً للعدل والتربية الوطنية.
- فيليب تقلا وزيراً للخارجية والمغتربين والاقتصاد الوطني والسياحة.
- فؤاد نجار وزيراً للزراعة والبريد والبرق والهاتف.
- أمين بيهم وزيراً للمالية والعمل والشؤون الاجتماعية.
- ادمون كسبار وزيراً للداخلية والتصميم العام.
- جورج نقاش وزيراً للأشغال العامة والإرشاد والأنباء.
- حسن مقداد وزيراً للصحة العامة.

وفي ٢٠ تموز استقال كل من:

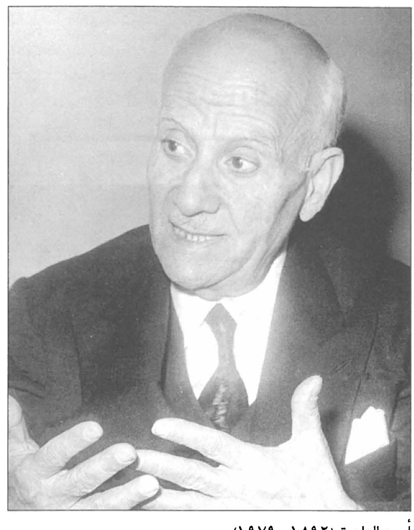
- الرئيس أحمد الداعوق من وزارة الدفاع الوطني.
- ادمون كسبار من وزارة الداخلية.

فعين كل من:

- اللواء عادل شهاب وزيراً للدفاع الوطني.
- العماد يوسف شميط وزيراً للداخلية.

وتزامن آخر اجتماع للحكومة في القصر الجمهوري التي كان رئيسها سيقدم خلاله استقالتها مع نبأ استقالة رئيس الجمهورية فؤاد شهاب من منصبه.

وفي التفاصيل، أن الرئيس أحمد الداعوق وأعضاء حكومته توجهوا إلى القصر الجمهوري لعقد الاجتماع الأخير للحكومة وتقديم الاستقالة، لكن المفاجأة جاءت من رئيس الجمهورية،بمرسوم تعديل حكومي، يقضي بتعيين اللواء عادل شهاب وزيراً للدفاع الوطني بدلاً من الرئيس أحمد



أحمد الداعوق (١٨٩٢ - ١٩٧٩).

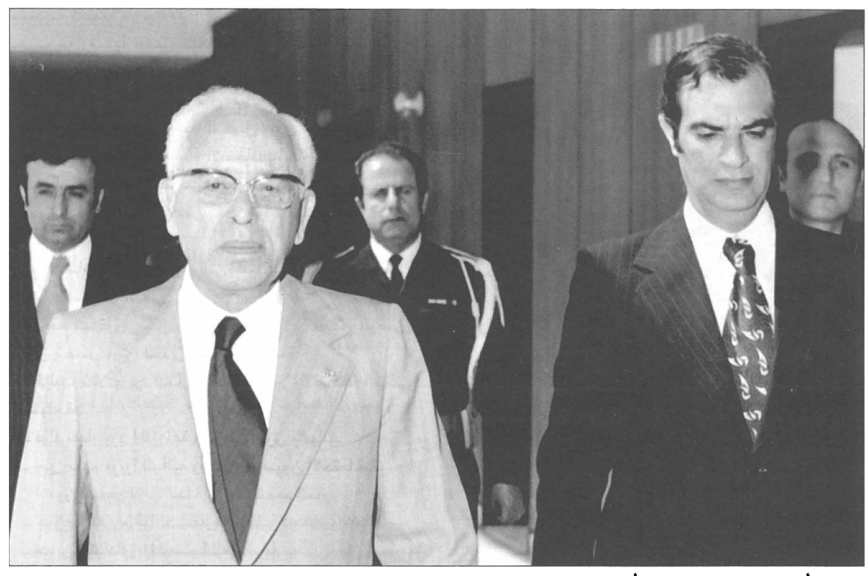
الداعوق الذي يشغل هذه الوزارة، وبتعيين يوسف شميط وزيراً للداخلية بدلاً من ادمون كسبار الذي يشغل هذه الحقيبة، إضافة إلى وزارة التصميم.

ثم كانت المفاجأة الثانية في تلك الجلسة نفسها والتي أذهلت الجميع، وهي إقدام الرئيس فؤاد شهاب على تقديم استقالته من منصب الرئاسة، حيث تلا على الوزراء نصها. وقال الرئيس شهاب لرئيس حكومته أحمد الداعوق ووزرائه: «لقد قررت الاستقالة من منصبي بعد أن استقرت الأحوال في البلاد، وانتهت الظروف العصيبة الاستثنائية، التي استوجبت مجيئي، وكل ما أتمناه أن تتمكن البلاد من اختيار خلفي بهدوء، بعد اجتيازنا المرحلة الحرجة، وبعد أن أصبح للبلاد مجلس نواب جديد». (المرجع السابق نفسه).

وأمام رفض جميع النواب لهذه الاستقالة وتوجههم إلى صربا، حيث انتقل الرئيس إلى منزله الخاص، وأمام الرفض الشعبي الواسع لهذه الاستقالة، تراجع الرئيس شهاب عن استقالته، واستمرت حكومة الداعوق في الحكم حتى الأول من آب ١٩٦٠ حيث شكلت حكومة جديدة برئاسة الرئيس صائب سلام.

(نهاد حشيشو، «المركز العربي للمعلومات»، ٢٠٠٨)

أمين الحافظ:
كلف بالوزارة ولم يحكم ولم تتلوث يداه بالدم!

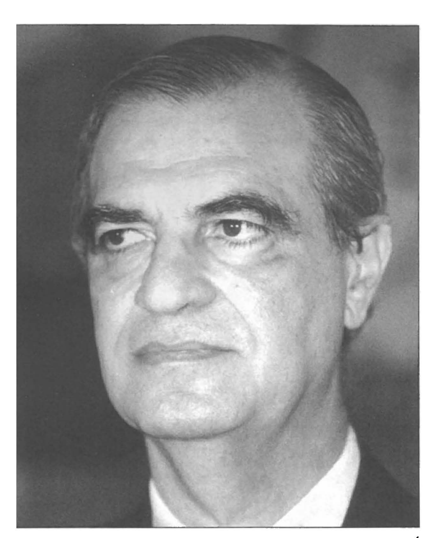


الرئيسان أمين الحافظ وسليمان فرنجية (أيار، ١٩٧٣).

بعد استقالة حكومة صائب سلام، إثر العملية الإسرائيلية (في فردان) التي ذهب ضحيتها ثلاثة من القادة الفلسطينيين (كمال ناصر وكمال عدوان ومحمد يوسف النجار) ومطالبته باستقالة قائد الجيش اسكندر غانم، كلف الرئيس الراحل سليمان فرنجية النائب أمين الحافظ، وهو من كتلة رشيد كرامي، بتشكيل الوزارة وذلك في نيسان ١٩٧٣. وتمكن الحافظ من تأليف هذه الوزارة من سياسيين غير محترفين، وبعض السياسيين المسلمين السنيين؛ وكانوا بهيج طبارة وزكريا النصولي ونزيه البزري. لكن قبوله بتأليف الوزارة سرعان ما عرضه لهجوم سياسي واسع من قبل رئيس كتلته رشيد كرامي في طرابلس وصائب سلام. وتحالف القطبان السياسيان، رغم اختلافهما الشديد، على منع وصول الرئيس الحافظ إلى نيل الثقة من مجلس النواب، بل والسعي لعدم قبول الوزراء المسلمين بالمشاركة بالوزارة أصلاً. أما سبب ذلك الهجوم، فعزاه البعض إلى عدم رغبة الزعماء المسلمين بوصول أحد من خارج ناديهم إلى منصب رئاسة الوزراء. ويقول الحافظ في هذا الشأن: «أثناء وجودي في القصر الجمهوري اتصل الرئيس كرامي وقال لي يا أمين نحن لم نرشحك لتحترق وتحرجنا. لا نريد أن نتحمل مسؤولية هذه المعارك، ولذا أطلب منك أن تستقيل. هناك مؤامرة لا نريد لك أن تتدخل فيها، أجبته: سأرى أيهما أفضل: الاستقالة أم إحباط المؤامرة». تابع الحافظ قائلاً «لم يعجبه الأمر. بعد ذلك جاءني من سورية عبد الحليم خدام، ومن مصر رسول من الرئيس أنور السادات وأخبرتهما رغبة كرامي باستقالتي، فاستغربا وشددا على بقائي في موقعي. غضب كرامي أكثر، وتحالف ضدي مع صائب سلام بعد أن كانا غريمين شرسين. وبقيت أعالج

الأزمة، وأنزلت الجيش إلى الشارع لمواجهة الفلسطينيين، حتى جن جنون كرامي وحلفائه، إذ اعتبروا أن الجيش غير متوازن وغير قادر على أداء مهامه لخطر انقسامه طائفياً. لكني بدأت أفاوض الفلسطينيين وأبقيت الجيش في الشارع مع حالة الطوارئ حتى وصلنا إلى اتفاق «ملكارت» الذي يفسر اتفاق القاهرة الشهير لمصلحة الجانب اللبناني. بعد إنجاز الاتفاق سحبت الجيش إلى ثكناته وألغيت حالة الطوارئ وتمكنت من تأجيل الحرب الأهلية في لبنان لمدة سنتين. وقد اعترف الراحل الذي خلفني تقي الدين الصلح بالأمر. بعد هذه الأزمة نزلت إلى مجلس النواب لأنال الثقة بحكومتي، لكن تهديداً بالقتل وجه بإيعاز من الرئيس الراحل صائب سلام إلى الوزيرين المسلمين السنيين بهيج طبارة وزكريا النصولي، فلم يحضرا الجلسة، كذلك غاب عنها الوزير الراحل نزيه البزري التزاماً منه برغبة سلام، وغاب أيضاً جميع النواب السنة باستثناء نائب من آل الصمد حينها، ورغم إمكانية نيلي الثقة بمن حضر إلا أني فضلت الانسحاب والاستقالة». (انظر صحيفة **الشرق الأوسط** ٣ أيار ٢٠٠١).

ولد الحافظ في طرابلس لعائلة سنية دينية، وذلك في ٢٦ كانون الثاني من العام ١٩٢٦. تعود عائلته في نسبها إلى آل الأحمدي من بلدة بني أحمد في مديرية المنيا في مصر. وأصلها الأقدم من قبيلة بني عذرة في اليمن. وقد لقب أحد أجداده بالحافظ لأنه كان حافظاً للقرآن. والده الشيخ اسماعيل الحافظ، أحد مشاهير العلماء ورجل السياسة، تتلمذ على الإمام محمد عبده، وعمل أمين سره لشؤون القضاء الشرعي، ونال عضوية مجلس المعارف الأعلى في إستنبول، وفي الوقت نفسه نشط في إطار جمعية المنتدى الأدبي بزعامة عبد الحميد الزهراوي. وشغل منصب رئيس المحكمة الشرعية العليا في القدس، وساهم مساهمة فعالة في ثورتي ١٩٣٦ و١٩٣٧. ويقول الحافظ عن والده إنه عندما كان في استنبول «حكم بالإعدام لانخراطه في أحد المنتديات الأدبية في ظاهرها والثورية في توجهاتها، فهرب إلى مدينة طرابلس حيث مارس المحاماة لمدة ثلاثة أعوام، إلى أن استدعاه صديق له هو الشيخ أمين الحسيني مفتي فلسطين، وعينه قاضي القضاة في القدس. وهكذا انتقلنا إلى جوار المسجد الأقصى حيث أمضيت طفولتي. مهمة والدي لم تكن دينية فقط، وإنما سياسية. وقد كتب دراسة برهن فيها أن حائط البراق ليس حائط مبكى كما يدعي الصهاينة، وشارك في المقاومة ضد الانتداب البريطاني مع الشيخ أمين الحسيني، فاضطر مرة ثانية إلى العودة هرباً باتجاه طرابلس حيث أمضى ثلاثة أعوام، ثم توفي عام ١٩٤٠ وكنت في الرابعة عشرة من عمري». (**الشرق الأوسط** ٣ أيار



أمين الحافظ

٢٠٠١). أما عن نشأته وحياته فيقول أمين الحافظ أنه درس المرحلة الثانوية في كلية التربية والتعليم في طرابلس وكان ذلك أثناء الحرب العالمية الثانية، فنال شهادتي البكالوريا اللبنانية والفرنسية. ثم سافر إلى مصر سنة ١٩٤٥ للالتحاق بكلية التجارة فنال البكالوريوس في العلوم السياسية والاقتصادية سنة ١٩٤٩. ثم نال دكتوراه دولة في الاقتصاد من جامعة لوزان (سويسرا) سنة ١٩٥٣. وبعدها حصل على دبلوم في القانون الدولي من أكاديمية العلوم الدولية التابعة لمحكمة العدل الدولية في لاهاي (هولندا). عمل كأستاذ جامعي ومارس الصحافة، ثم انتخب نائباً لعدة دورات وشغل منصب رئاسة لجنة الشؤون الخارجية في المجلس النيابي منذ العام ١٩٦٥». (المركز العربي للمعلومات). أما عن سبب اختيار الرئيس فرنجية له لتأليف الوزارة في تلك المرحلة العصيبة من تاريخ لبنان فسببه يعود «إلى علاقتي الحسنة مع الفلسطينيين ونضال زوجتي ليلى عسيران في صفوفهم، حتى أني لقبت في الصحف بالأخ «أبو رمزي». لكني ربما كنت المسؤول الوحيد الذي لم يلوث يديه بدماء اللبنانيين منذ تلك الفترة. وما أنجزته خلال ثلاثة أشهر أفخر به حتى اليوم. ولم يستطع غيري من أن ينجزه. لكني دفعت ثمناً باهظاً خلال الحرب اللبنانية. فبعد سقوط مخيم تل الزعتر عام ١٩٧٦ بعد معركة مع قوات الجبهة اللبنانية آنذاك، واتهام زوجتي من قبل هذه الجبهة



الرئيسان أمين الحافظ ورشيد كرامي (٢٥/ ١٠/ ١٩٨٣).

بأنها كانت تنقل الأسلحة إلى الفلسطينيين في سيارتها، وربما كان الاتهام صحيحاً، هجمت القوات على منزلي وقتلوا طباخي السوداني ومرافقي الخاص ثم سرقوا محتويات منزلي باستثناء الكتب والصور وفجروه. فمنيت بفجيعتين: الأولى خسارتي للأبرياء الذين يعملون لدي وقد حرصت على التكفل بعائلاتهم حتى كبر أولادهم، والثانية بمكتبتي وأوراقي وصور عائلتي. بعدها شعرت أني رجل بلا تاريخ (المصدر السابق).

تابع الرئيس الحافظ نشاطه السياسي فأعيد انتخابه نائباً عن محافظة الشمال ـ قضاء طرابلس في دورة ١٩٩٢ ونال ٦٣٣٧٦ صوتاً، على لائحة الرئيس عمر كرامي. أما في دورة ١٩٩٦ فلم يحالفه الحظ ونال ٤٣٩٩١ صوتاً. نشط في إطار المؤتمر الدائم لمواجهة الغزو الصهيوني. من مواقفه وأقواله:

«إما أن يشمل النضال الفلسطيني كل الدول العربية أو يمنع في لبنان (...)». وإسرائيل تخاف العرب لكنها لا تخاف الأنظمة العربية». (**النهار العربي والدولي**، حزيران ١٩٧٧).

وفي حوار مع مجلة **الشراع** (٢٢/٦/١٩٨٧) قال «المراهنون على الغرب سيدفعون الثمن باهظاً. وإسرائيل نسفت اتفاق ١٧ أيار بعد توقيعه (...) ومنطقة الشرق الأوسط ستبقى في الواجهة خلال نصف القرن المقبل».

ـ المطلوب سوق عربية مشتركة لمواجهة التحدي الإسرائيلي الذي عبر شمعون بيريز عنه في فكرة الشرق الأوسط الجديد. (**السياسة** الكويتية ١٢/ ١١/ ١٩٩٥)

(نهاد حشيشو، «المركز العربي للمعلومات»، ٢٠٠٨)

تقي الدين الصلح
آمن بالميثاق والعروبة ضمانة لبنان الواحد



الرئيسان تقي الدين الصلح وسليمان فرنجية (٢٨/ ١١/ ١٩٨٤).

رفدت العائلة الصلحية لبنان بأربعة رؤساء وزارات في مراحل متنوعة من تاريخه الحديث، بداها سامي الصلح في نهايات زمن الانتداب الفرنسي، ثم توالى من بعده ثلاثة آخرون هم: رياض، وتقي الدين، ورشيد. **سكن آل الصلح صيدا، حيث كانت نشأتهم وأصولهم، أما سبب مجيئهم إلى بيروت منذ حوالى ١٣٠ إلى ١٤٠ سنة فهو انتقال مركز الحكم من صيدا إلى بيروت.** وقد انتشرت العائلة في بلدان عربية عدة، وذلك بسبب الوظائف التي تولاها أفراد منها هناك، وبسبب الأراضي التي امتلكوها في غير بلد عربي. وقد امتدت علاقتهم التي كانت أوسع من الجنوب في لبنان إلى اللاذقية التي كانت تشكل حدود عاصمة الولاية بيروت، ومن ثم إلى خارج هذه الحدود، حيث تتبعوا أفكارهم وطموحاتهم القومية والوطنية، **وفي مقدمتها إقامة الدولة العربية.**

كان آل الصلح ملاكين أو موظفين سعوا لأن يتدرجوا للوصول إلى المراكز العليا، ولم يكن أحد منهم صاحب مهنة أو تجارة. امتدت أملاكهم على مدى الولاية من اللاذقية وعكار وطرابلس حيث امتلكوا ترامواي طرابلس في زمن كان السفر فيه على البغال. وامتدت أيضاً أملاكهم إلى صيدا والجنوب وبيروت، وتحديداً رأس بيروت. إن صخرة الروشة التي أطلق عليها الفرنسيون إسم La Roche، وفيما بعد أصبحت الروشة، كان اسمها صخرة الصلح بسبب وجودها وسط أملاك آل الصلح. (انظر **تقي الدين الصلح**، تأليف عمر زين، الجزء الأول، شركة المطبوعات للنشر ص ٢٧، ٢٠٠٧).

الجد الكبير والوالد

تولى أحمد الصلح، جد رياض وتقي الدين وكاظم وعماد وعادل الصلح أثناء حكم السلطنة العثمانية وظيفة إدارية كبيرة. وقد طالته عقوبة الإعدام بسبب أحداث عام ١٨٦٠، لكن الحكم

أبدل بالنفي المؤبد إلى جزيرة أرواد ليعود بعد سبع سنوات إلى لبنان. وكان من مؤيدي فكرة الاستقلال عن السلطنة وقيام الدولة العربية. عندما نشبت الحرب بين روسيا والسلطنة العثمانية في العام ١٨٧٧، خاف نجل الجد، منح، والد تقي الدين من أن تسقط البلاد العربية بيد الدول الاوروبية التي كانت تطمح في وراثة السلطنة العثمانية التي أطلق عليها اسم «الرجل المريض». وفكر مع بعض أصدقائه «بعقد مؤتمر سري يعلنون فيه استقلال الدولة العربية عن السلطنة، فطاف في كل بلاد الشام مستفيداً من علاقاته وعلاقات والده مع أعيان هذه البلاد. وتم انعقاد المؤتمر في بيت جد والدي لأمي في دمشق، السيد حسن تقي الدين الحصني الذي حضر المؤتمر مع والده والحاج علي عسيران وعلي الحر وشبيب باشا الاسعد والسيد محمد الامين والشيخ محمد عباس الازهري «أبو الشهداء»، وقد أطلق عليه هذا الاسم بسبب أن جميع الشهداء الذين أعدموا في ١٩١٦ و١٩١٧ كانوا من خريجي مدرسته التي أسسها وكان مديراً لها. في هذا المؤتمر تقرر إعلان الانفصال عن السلطنة العثمانية وتعيين الأمير عبد القادر الجزائري أميراً على البلاد إلا أنه زار جدي واعتذر عن تولي هذا المنصب لانه كان قد وعد السلطنة العثمانية والفرنسيين بالكف عن مثل هذه الحركات السياسية. خشي الاتراك كثيراً عندما اكتشفوا هذه الحركة وأرسلوا مدحت باشا ليصلح الأحوال ويتقرب من الناس لتخفيف النقمة عليهم، وكانت هذه أول حركة قومية حيث قامت بعدها عدة حركات». (المرجع السابق).

الولادة والنشأة

ولد تقي الدين الصلح في بيروت عام ١٩٠٩ (ميناء الحصن) في منزل هو اليوم فندق السان جورج. عن هذه الولادة وأيضاً النشأة يتحدث فيقول: «لقد فصلتنا الطريق عن البحر. وأذكر أنه في نهاية عهد الاتراك عندما بدأت أعي بطش هؤلاء كثيراً بالعرب، وشهدت مدينة عاليه محاكمات كثير من شباب العرب وزعمائهم، وعدد كبير من شباب آل الصلح، أبناء عمي رياض وعفيف وسامي مع كثير من أصدقائنا الجنوبيين، وقد حكم على البعض بالإعدام أو بالنفي أو بالالتحاق بالحرب. فحكموا على عمي أبو رياض بالسجن المؤبد، وعلى جدي أحمد باشا الصلح بالإعدام، وعلى ابن عمي رياض بالإعدام الذي نجا منه بسبب صغر سنه.

لم أذهب في صغري إلى المدرسة، بل درست على يدي الشيخ محمد عباس الازهري الذي كان يزورنا في بيتنا مرتين في الاسبوع. كنت أنا وأخوتي الكبار عادل وكاظم وأختي الكبيرة وبنت عمي شقيقة رياض نتلقى منه دروساً في الدين والفقه والآداب العربية واللغة، فالمدرسة إذن هي مدرسة البيت. كان الصالون، عند إلقاء الدروس، يمتلئ بالكبار الذين كانوا يجلسون خلف مقاعدنا، وأذكر أن والدتي وعمتي وزوجة عمي وأختي وبنت عمي كنّ يجلسن أمام الشيخ والغطاء على وجوههن. بعدها دخلت الجامعة الاميركية (الابتدائية الأميركية) ثم درست في اليسوعية حتى الصف الثالث الثانوي، نقلت بعدها إلى اللاييك التي يطلق عليها اليوم اسم «الليسيه الفرنسية»، ومن أصدقائي فيها إلى جانب الشيخ بهيج تقي الدين الشيخ خليل تقي الدين ومحمد علي حمادة. وقد اشتركنا جميعاً في مظاهرات وحركات وطنية. حيث كانت تنطلق من الجامعة الأميركية في العشرينات، ومن الليسيه في الثلاثينات ثم من المقاصد في الأربعينات، وكان أستاذنا الرائد جورج كفوري الذي أصبح فيما بعد وزيراً للمعارف.

بعد إتمام دراستي الثانوية ذهبت إلى فرنسا لإكمال دراستي الجامعية، لكنني عدت إلى بيروت بسبب ظروف خاصة، ودخلت الجامعة الأميركية ودرست الادب العربي والتاريخ، خصوصاً تاريخ الصليبيين، وكان أستاذي الدكتور قسطنطين زريق. أما أستاذي في اللغة العربية وآدابها فكان أنيس الخوري المقدسي وأسعد رستم رحمهما اللـه». (المرجع السابق ٣٤ ـ ٣٥).

ثالوث النضال القومي
والعمل الاستقلالي والميثاقي اللبناني

عرف عن دولة الرئيس الراحل تقي الدين الصلح مقدرته على تحريك الآخرين. ويقول عن نفسه أنه «عمل معلماً» بالرغم من أن نظرة الناس إلى هذه المهنة لم تكن تلك التي تستحقها، ولم يمارسها أبناء العائلات الكبيرة في ذلك الوقت. كنت أفخر بكوني معلماً وما زلت كذلك حتى الساعة. ساد في مدرسة اللايبك حيث تعلمت وعلمت جوّ من احترام التلميذ وتنمية شخصيته، فكان المعلمون الفرنسيون ينادون التلميذ بمسيو فلان عندما يطرحون عليه سؤالاً أو يطلبون منه شيئاً. (مقابلة تلفزيونية مسجلة مع مريم شقير أبو جودة العام ١٩٨٥).

كان من مؤسسي أول نقابة لمعلمي المدارس الخاصة. وقد ذكر شفيق جحا في كتابه عن الحركة العربية السرية **جماعة الكتاب الأحمر ١٩٣٥ ـ ١٩٤٥** التي كان تقي الدين من مؤسسيها أن هذه الحركة كانت وراء مبادرة اثنين من مؤسسيها جحا والصلح لتأسيس تلك النقابة. ويقول بهذا الشأن «إن دور الحركة العربية السرية في تأسيس وإدارة نقابة معلمي المدارس الخاصة في لبنان بقي مكتوماً في حينه، ومجهولاً من معظم الناس حتى السنوات الأخيرة حين ذكرت بعض هذه الحقائق في أحاديث خاصة ومناسبات مختلفة». أما عن دوره في تأسيس هذه الحركة فيتحدث صديقه وزميله زهير عسيران عن ذلك فيقول «تنادى فريق من القوميين العرب عام ١٩٣٢ إلى اجتماع في منزل محمد علي حمادة حضره السادة كاظم وتقي الدين الصلح وفؤاد مفرج وقسطنطين زريق ورامز شوقي وأنيس الصغير وعز

الدين ورشاد الشوا وغيرهم. وتداول المجتمعون كيفية جمع الشباب وتنظيم طاقاتهم. وبعد اجتماعات عدة تم الاتفاق على تأسيس حركة سرية سميت «الحزب القومي العربي» وعهد إلى كاظم الصلح وضع المبادئ الاساسية لهذه الحركة ففعل، وعرضت على الدكتور زريق فوافق عليها مع بعض التعديلات. وهكذا خرج كتاب بغلاف أحمر إلى النور وسمي «الكتاب الاحمر» نسبة إلى غلافه، وعهد في الرئاسة إلى الدكتور زريق. وانطلق هذا الكتاب من بيروت إلى سوريا وفلسطين والاردن والعراق وشمال أفريقيا والجزيرة العربية. ثم اتسع انتشاره في سائر الاقطار العربية، وأخذت الحركة طريقها إلى العمل. وبعدما اعتقل أكثر أعضاء الحزب أثناء الحرب العالمية الثانية وأعدم من أعدم تضعضعت أجهزة الحزب ثم أصبح كأنه لم يكن، إنما تولدت على أثره أحزاب عدة فقام «حزب النداء القومي» في لبنان و«حزب الاستقلال» في العراق والمغرب و«القمصان الحديدية» في سورية، وهو اختار هذا الاسم مراعاة للكتلة الوطنية وتلافياً للحساسيات. هذه الاحزاب جميعها خرجت من رحم «الكتاب الأحمر» إلى العلن. باختصار كان «الكتاب الاحمر» وراء جميع الحركات التي قامت في الوطن العربي تطالب بالاستقلال ومنها حركة رشيد عالي الكيلاني في العراق. (**زهير عسيران يتذكر**، دار النهار للنشر ٣٥ ـ ٣٦).

وورد في كتاب **ميثاق ١٩٤٣** لباسم الجسر ما حرفيته:

«كان حزب الاستقلال الجمهوري يضم عدداً كبيراً من أبناء الطبقة البورجوازية الرافضين للطائفية السياسية والمعارضين للانتداب منذ نشأته عام ١٩٣٥ حتى عام ١٩٣٩، وكان يدعو إلى الديمقراطية والوطنية والعلمانية والتقدمية. إن هذا الحزب الذي سوف يشترك بعض أعضائه في تاسيس «حزب النداء القومي» فيما بعد، كان أول من نادى بانتماء الكيان اللبناني «للجسم» العربي وقال بأن هذا الانتماء يجب أن يسبقه تحرر لبنان من السيطرة الأجنبية».

وفي مقالة نشرت في مجلة **الصياد** عام ١٩٧٤، سرد تاريخي لأهم اللقاءات التي تبلورت خلالها فكرة الميثاق وبرزت معالمه الأساسية. وفي هذه المقالة يقتصر دور الشيخ بشارة الخوري ورياض الصلح على أنهما قاما بتكريس صيغة كانت تختمر في النفوس وتتبلور منذ عام ١٩٣٠، وأنهما أعطياها الصيغة الرسمية. وتمضي المقالة في سرد تطور فصول تبلور الميثاق فتقول: «... أما من الجهة المسيحية، فثمة أصوات عديدة كانت قد ارتفعت ابتداء من الثلاثينات داعية إلى الاتفاق مع المسلمين على قاسم مشترك. فالشيخ بشارة الخوري والدستوريون كانوا في طليعة هؤلاء. غير أنهم لم يكونوا الوحيدين. فيوسف السودا كان قد شكل حركة سياسية أسماها «الميثاق الوطني»، ضمّت عدداً من الوطنيين المسيحيين والمسلمين. وفي عام ١٩٣٧، وقع يوسف السودا ونصري المعلوف وتقي الدين الصلح وسليم ادريس ونجيب الصايغ وغيرهم وثيقة سياسية تتضمن مبادئ وطنية مشتركة سميت «الميثاق الوطني».



تقي الدين الصلح (١٩٠١ - ١٩٨٨)

مؤتمر الساحل

يقول تقي الدين الصلح عن هذا المؤتمر (عمر زين، **تقي الدين الصلح**، ص ٧٢) «إن فكرة عقد المؤتمر نشأت في ذهن رياض الصلح، وحث رياض الآخرين على المطالبة بالوحدة مع سورية والانفصال عن جبل لبنان. ولما كان رياض حديث السن نسبياً اقترح ترئيس أبي علي سلام وعمر بيهم.

حضر المؤتمر من وجهاء بيروت مقدمون من آل الشيخ وقرنفل والبربير وعيتاني والطيارة وفاخوري وبيهم ولبابيدي ورمضان والصلح، وحضر عن كل عائلة كبيرها. كذلك شاركت أبرز شخصيات طرابلس وصيدا والجنوب وعكار وبعلبك. وفي عام ١٩٣٥، إبان الدعوة إلى مؤتمر الساحل الثاني، كنت ممثل العائلة وكان رياض وكاظم أكبر مني واختارا من يصغرهما لأنه كان في إمكاني أن أمشي إلى مكان الاجتماع. وغاب رياض عن الاجتماع لتطرفه. اجتمعنا في دار عمر بيهم القائم يومها على مستديرة الطيونة وحده في وسط خلاء يحوطه. كانت السيارات قليلة والجو حاراً فجلسنا تحت الصنوبرات وقدّمت القهوة والشربات ولم يكد الخدم يدورون بها حتى ارتفع صوت عمر بيهم «تراس يا أبو علي (سلام). ثم قم يا علي واقرأ المقررات». ولم يرق لنا الامر، فنحن من طلاب المدارس والمشاركين في الجمعية اعتدنا على المناقشة والتصويت وصياغة القرارات بعد جدال طويل، فقرأ «قرر المجتمعون...». وكنت فتياً فشق عليّ أن أقف وأن اعترض وأقوم فيهم مقام

المعلم. ثم قرأت القرارات ودار من يجمع التواقيع عليها. فلما انتهى الدور إلي قلت: «لن أوقع». فسئلت: لماذا؟ قلت «لم تحصل مناقشة، فكيف تتخذ قرارات من غير مناقشة؟ هذا اعتراضي في الشكل؟ وهناك في القرارات تناقض والمفروض أن نرفض الانتداب وها نحن نتوجه بالمطالب إليه نطالب بوظائف في لبنان وفي الدولة المنتدبة. إذا كنا ضد فرنسا، وإذا كانت الوحدة الوطنية ضد فرنسا فعلينا أن نجلب المسيحيين إلى صفنا وأن نحسب حسابهم».

وقد أشار الصحافي حكمت أبو زيد إلى مكانة آل الصلح لدى اللبنانيين عموماً ولاسيما منهم المسيحيين، وذلك في مقالة تضمنها كتابه **رؤساء حكومات لبنان كما عرفتهم**. وكان قد نشر هذه المقالة في «النهار العربي والدولي» بتاريخ ٢٨ تشرين الاول ١٩٨٥، تحت عنوان «آل الصلح وطمأنينة الموارنة» وجاء فيه عن تقي الدين: «عرفت تقي الدين الصلح في مطلع الخمسينات ميثاقياً نشطاً، ورئيساً بعد شقيقه كاظم وادمون رباط ونجيب الصايغ لحزب «النداء القومي»، يتردد على جريدة **النداء** التي كانت مكاتبها ملاصقة لمكاتب جريدة **الهدف** في بناية العسيلي، محلة عصور، وكان والدي أحد محرري **الهدف** وكنت أتردد عليه هاوي الصحافة قبل أن أحترفها مهنة لي في العام ١٩٥٣ وفي **الهدف** عينها.

كنت أصغي بصمت وإعجاب إلى حديث الشاب ذي العينين الزرقاوين اللتين تبحثان عن المجهول دائماً وأتابع انفعالات صوته، وحركات يديه، وهو يستعين بها لشرح موقفه أو إبداء رأيه. بعد اعتقال رئيس الجمهورية بشارة الخوري ورئيس الوزراء رياض الصلح ورفاقهما ليل ١٠ ـ ١١ تشرين الاول ١٩٤٣، كان مع زهير عسيران عندما التقيا في تظاهرة بيروتية تهتف «بدنا رياض» فوقف تقي أمام المتظاهرين وقال لهم: «قولوا بدنا بشارة بدنا رياض» وهدرت الجماهير بهذه المطالبة الوطنية الجامعة للصفوف. كان على صلة حميمة برياض الصلح، أحد ركني الاستقلال ورئيس الحكومة التي عدلت الدستور وألغت المواد الانتدابية منه، وكان من الذين يثق بهم رياض ويستشيرهم ويستمع إليهم، ويقال إنه هو الذي كتب البيانين الوزاريين لحكومتي رياض الاولى والثانية، وأنه هو الذي كتب له معظم خطب تلك الحقبة المشعة من تاريخ لبنان، ومع ذلك كان يحرص على أن يكون له الموقع الذي يميزه عن رياض ولا يجعله ظلاً أو ناطقاً باسمه. كان تقي الدين الصلح أيام الانتداب من أصلب الاستقلاليين المناهضين للسلطة وكان يعارض الانتداب بعنف ولكنه خلافاً لعدد كبير من المسلمين المعادين للانتداب كان شديد الحرص على الانفتاح السياسي، والفكري، والاجتماعي على المسيحيين الذين كان يعتقد أن الانتداب يحرص على تشويه صورة المسلم عندهم وإظهاره بمظهر المنغلق عليهم. وفي هذا المجال نجح في فتح خطوط على اللبناني الآخر».

يقول طلال سلمان صاحب جريدة **السفير** ورئيس تحريرها بهذا الصدد: «موقف المدرسة الصلحية هو أعط المسيحي من السلطة ما يلغي خوفه من الأكثرية الإسلامية، وبالتالي شعوره بالحاجة إلى الغرب كضامن أو عنصر حماية، وبالطبع فمن حق المسيحي على أمته أن توفر له مباشرة هذه الضمانات. وبين قواعد العمل عند تقي الدين الصلح: لقد قام هذا البلد على صيغة إذا انتهت تنتهي معها مبررات وجوده، فكيف يمكن لي أن أقبل ببلد غير متمايز يغني المنطقة ويكون عامل إثراء لها؟ عندها لا أجد مبرراً للبلد على الإطلاق. أهمية البلد في تمايزه بنظامه وحرياته وعلاقاته ومستواه الاجتماعي والثقافي. وإلا فلتكن الوحدة.. نحن وحدويون وقوميون في الأساس. لقد قالوا أن الأقليات الطائفية تخشى على نفسها من البحر الإسلامي في المنطقة وكان جواب العام ١٩٤٣: فليكن على شاطئ هذا البحر الكبير، بيسين، صغير يضيف إلى البحر ولا ينقص منه ويعكر جوه». (السفير ١٤/١٢/٢٠٠٧).

وعندما أصدر شارل قرم ديوانه **الجبل الملهم** بالفرنسية، كتب تقي الدين الصلح في مجلة **المعرض** التي كان يصدرها ميشال زكور مقالة مطولة شهيرة رصد فيها من خلال كتاب قرم تطور الشعور المسيحي من المطالبة بوصاية فرنسا على لبنان إلى طلب الاستقلال عنها، وحدد في هذه المقالة المواقف المشتركة التي بدأت تفرض نفسها على الفريقين. ولعلّ مقالة تقي الدين الصلح في المعرض عام ١٩٣٥ عن ديوان قرم هي أولى إرهاصاته بالميثاق الوطني اللبناني.

وعندما أسس أخوه كاظم جريدة **النداء** في العام ١٩٣١، وكانت من أهم الصحف التي حملت أعباء النضال العربي خاف الفرنسيون منها واعتبروها خطيرة لأنها لم تكن بنظرهم جريدة بل حركة، وكانوا يعطلونها عندما تنشر مقالة تهاجم الغرب. وقد كتب تقي الدين فيها مقالات تحريضية مؤثرة ضد الحكم الانتدابي الفرنسي. وصرفت على هذه الجريدة من جانب آل الصلح أموال طائلة، واستمر صدورها تسع سنوات، حيث بلغت سنوات تعطيلها الإداري من قبل الفرنسيين ثلاث سنوات، إلى أن أقفلت نهائياً عام ١٩٣٩ بسبب لهجتها التي اعتبرت غير مقبولة. بعدها أصدر مع حنا غصن جريدة **الديار** وكان يكتب بإمضاء «ت» مقاطع صغيرة لكنها تستثير القراء، وفيها انتقادات لاذعة. وقد أسهم في هذه الجريدة، كما **النداء**، في إسقاط حكم بشارة الخوري «لأنه تجنى على رياض الصلح، ولم يحفظ له ما قام به نحوه ونحو البلاد، من خلال الحملات العنيفة التي شنت، ضده، وأيدته بذلك السلطة وعملت على إسقاط شقيقه كاظم عندما ترشح بشغور مقعد رياض الصلح». (**تقي الدين الصلح**، تأليف عمر زين، ص ١٧٨). ثم عادت إلى الصدور في العام ١٩٤٥ كناطقة بلسان حزب النداء القومي الذي أسسه تقي الدين مع أخوته ورفاق له، ولعب دوراً غداة الاستقلال وقيام الحكم اللبناني الجديد.

معالي وزير الداخلية ودولة الرئيس

بعد تجارب انتخابية مخفقة في بيروت وصيدا، وفي ظروف سياسية داخلية متقلبة، لم توصله إلى البرلمان (١٩٥١) و(١٩٥٣)، ومع إحرازه الفوز في انتخابات زحلة (١٩٥٧) على لائحة جوزيف سكاف وانتخابات (١٩٦٤) على لائحة «صبري حمادة عن منطقة بعلبك ـ الهرمل، عين تقي الدين الصلح وزيراً للداخلية للمرة الأولى (١٩٦٥) في الحكومة التي ترأسها الحاج حسين العويني في عهد شارل حلو. وقد كان لعلاقته المميزة مع رئيس الجمهورية، آنذاك، فؤاد شهاب والشهابيين المؤيدين له ولنهجه السياسي الداعم لهم الدور الاساسي في نيابته حيث تم تأمين الظروف المناسبة الملائمة لنجاحه. يذكر انه خلال وجوده على رأس وزارة الداخلية جرت انتخابات فرعية في جبيل، أظهر خلالها تقي الدين حرصه على تأمين جو انتخابي ملائم، ما أدى إلى فوز قطب معارض للشهابيين (ريمون اده). وقد جلب ذلك إليه عدائية وحملات ضده من قبلهم، رغم أنه في صف واحد معهم ومن نهجهم السياسي. وتصرف آنذاك كرجل دولة. وهذه ميزة مهمة من ميزاته. والواقع أن قضية إنجاح العميد اده كما ذكر الصحافي نبيل خوري آنذاك: «كانت رصاصة الرحمة بالنسبة لعلاقة الشهابيين بتقي الدين» أما الحقيقة فقد كانت بأن «حاشية» فؤاد شهاب كانت متضايقة جداً من ممارسة تقي الدين لذكائه على فؤاد شهاب، ومدى استجابة فؤاد شهاب لهذا الذكاء، ومدى تأثره بمنطق تقي الدين وقوة إقناعه. لقد كان تقي الدين الصلح من القلائل الذين يصارحون الرئيس شهاب بحقيقة ما يشعرون به خصوصاً «حول حكم العسكر»، وكان الرئيس شهاب يستمع إليه مهما قال، لذلك كانت قضية ريمون اده «مناسبة» لإبعاده... نهائياً!! ولم تكن هذه هي المرة الأولى التي يستبعد فيها تقي الدين الصلح عن الحكم... ولم تكن الاخيرة». (مجلة **الحوادث** ٢٩/٦/١٩٧٣).

خلال عهد الرئيس الراحل سليمان فرنجية تم تكليف تقي الدين الصلح رئاسة الوزارة. وسميت، آنذاك، «حكومة كل لبنان». وقد جاء ذلك التكليف في حزيران ١٩٧٣ في ظروف سياسية وأمنية بالغة الحدة والتعقيد على الصعيدين اللبناني والعربي، ولاسيما لجهة العدوان الإسرائيلي المستمر على لبنان من خلال العمليات الإرهابية والغارات التي كانت تشنها إسرائيل مستهدفة المواطنين اللبنانيين والفلسطينيين. وجاء التكليف في ذروة الأزمة الوزارية التي نشبت في أعقاب العملية الإرهابية التي قامت بها وحدة من الكوماندوس الإسرائيلي نزلت على شاطئ بيروت واتجهت إلى شارع «فردان» حيث اغتالت ثلاثة من القادة الفلسطينيين.

وكان من ارتدادات هذا العدوان على الصعيد اللبناني الداخلي تقديم الرئيس الراحل صائب سلام استقالة حكومته في ١٠ نيسان، وما أعقب ذلك من تعقيدات رافقت تكليف الدكتور أمين الحافظ تشكيل حكومة جديدة مما اضطره إلى تقديم استقالته قبل مثول الحكومة أمام مجلس النواب لنيل الثقة، وذلك في ١٥ أيار ١٩٧٣.

أدى تكليف تقي الدين الصلح رئاسة الوزارة، وهو المقرب من الرئيس فؤاد شهاب، إلى ظهور العديد من التساؤلات والتعليقات عن الظروف التي دعت الرئيس فرنجية المعارض للشهابية وللشهابيين إلى اختياره. والواقع أن تعقيدات المرحلة وظروفها الصعبة هي التي أجبرته على هذا الاختيار، بعدما رشحته الأكثرية النيابية، ودعمته أنظمة عربية عديدة في مقدمها العراق، ولم يعارضه السوريون على نحو تطلب عدم وصوله إلى ذلك الموقع.

بعد مخاض عسير تمكن الرئيس تقي الدين الصلح من تشكيل حكومته العتيدة، وهي الحكومة الثالثة التي يرئسها سياسي من آل الصلح: وقد تشكلت على النحو التالي:

تقي الدين الصلح رئيساً، وزيراً للمالية.

فؤاد غصن نائباً لرئيس مجلس الوزراء، ووزيراً للأشغال العامة والنقل.

صبري حمادة وزيراً للزراعة.

الامير مجيد أرسلان وزير الدولة.

بهيج تقي الدين وزيراً للداخلية.

كاظم الخليل وزيراً للعدل.

فهمي شاهين وزيراً للإعلام.

جوزيف سكاف وزيراً للموارد المائية والكهربائية.

الدكتور نزيه البزري وزيراً للاقتصاد والتجارة.

نصري المعلوف وزيراً للدفاع الوطني.

جوزف شادر وزير دولة.

الدكتور ألبير مخيبر وزير دولة.

عثمان الدنا وزيراً للصحة العامة.

فؤاد نفاع وزيراً للخارجية والمغتربين.

ميشال ساسين وزيراً للإسكان والتعاونيات.

ادمون رزق وزيراً للتربية الوطنية والفنون الجميلة.

طوني فرنجية وزيراً للبريد والبرق والهاتف.

اميل روحانا صقر وزيراً للعمل والشؤون الاجتماعية.

علي الخليل وزير دولة.

سورين خان اميريان وزيراً للسياحة.

حسن الرفاعي وزيراً للتصميم.

توفيق عساف وزيراً للصناعة والنفط.

أحد المعلقين السياسيين كتب في حينه عن ظروف التكليف والتشكيل فقال: «كان على الدولة أن تختار أحد أمرين: إما أن تقدم على مغامرة مع صائب سلام دون أن تسقط من الحساب احتمال العمل على فرض الشروط أو التعرض لانفجار أزمة حكم إن هي استنجدت بالرجل وتصدت لمحاولة فرض الشروط الصعبة، وإما أن تمضي في لعب الورقة الصلحية وعبرها الورقة الكرامو ـ جنبلاطية لتدارك «الشر الكبير». وكان طبيعياً أن يقع اختيار الدولة على ما يبعد عنها خطر الرضوخ للشروط أو قيام

أزمة حكم. ولم يعد يخطر على بالها فركشة الصلح منذ التراجع عن إسناد الداخلية لجنبلاط. وإذا كانت الدولة قد أبت للاعتبارات المذكورة التفاعل في اللعبة السلامية فهذا ليس معناه أنها كانت راغبة في مساعدة تقي بك تسليم بهيج تقي الدين وزارة الداخلية. وكان تقي الدين الصلح يجهد لإقناع الدولة بحل الازمة انطلاقاً من الشرط الذي وضعه رئيس الكتائب. لقد صمد في وجه الضاغطين وأصر على ألا يعتذر وألا يشكل حكومة من دون جبهة النضال. وصمود الصلح ساعد كثيراً في دفع الدولة إلى إعادة النظر في الموقف وعدم الإصرار على إبعاد ممثل جبهة النضال عن الداخلية. (**تقي الدين الصلح، سيرة حياة وكفاح**، عمر زين، ص ٤٠٦ ـ ٤٠٧).

لم يكد يمضي شهران على قيام الحكومة برئاسة تقي الدين الصلح حتى كان عليها أن تواجه الحرب العربية ـ الإسرائيلية التي نشبت في تشرين الاول ١٩٧٣. وقد تمكن خلال تلك المرحلة الصعبة من التنسيق مع رئيس الجمهورية سليمان فرنجية لتجنيب لبنان مخاطر الانزلاق لتحميله ما لا يحتمل من أعباء ومهام. وقد نجح بذلك عبر زياراته العربية التي قام بها إلى العواصم وطمأنة دمشق إلى وقوف الحكومة اللبنانية ومعها الرئاسة إلى جانبها في معركتها مع العدو الإسرائيلي وسلوكه المتوازن تجاه الفلسطينيين والمنظمات المسلحة على أرضه. وصدرت عنه مواقف لاحقة أكد فيها أن لبنان كان سيدخل حرب تشرين لو أنها استمرت أكثر من أسبوع.

وخلال انعقاد مؤتمر القمة العربية في الجزائر ما بين ٢٦ ـ ٢٨ تشرين الأول سنة ١٩٧٣ الذي حضره الرئيسان فرنجية والصلح، كان لبنان العضو المدلل في هذا المؤتمر، فقد حظيا بحفاوة وتقدير مميزة من جانب كل الرؤساء العرب. غير أن حكومة الصلح سرعان ما واجهت مشاكل داخلية بالغة التعقيد في أجواء توتر سياسي واجتماعي كان يزداد حدة يوماً بعد يوم، ولاسيما في ظل الانقسام الحاصل حول العمل الفدائي والوجود الفلسطيني المسلح في لبنان، فضلاً عن التحركات والإضرابات النقابية والعمالية والطلابية التي تداخل فيها العامل الاجتماعي المطلبي والعامل السياسي والعقائدي، علاوة على أن العديد من الشخصيات السياسية النافذة من الزعماء والاقطاب المعارضين كانوا يتنافسون كالعادة لإسقاط حكومته، والإتيان بحكومة جديدة يتوزعون فيها المناصب والمغانم.

وهكذا لم تعمر حكومة الرئيس تقي الدين الصلح طويلاً في ظل تلك الأجواء الداخلية، والتي ظهر منذ بداية شهر أيلول ١٩٧٤ أنها تدفع بوضوح نحو استقالة الحكومة، فقد قدّم الدكتور نزيه البزري استقالته من الحكومة في السابع من أيلول، وتلاه الوزير اميل روحانا صقر الذي استقال في التاسع عشر من الشهر نفسه. وبذلك أخذت الحكومة تترنح ولا يمنعها من السقوط سريعاً سوى الأزمة التي كانت تنتظر تشكيل الحكومة التي ستخلفها وتسمية من يرأسها. وكان الرئيس الصلح يقول دائماً إن حكومته كانت تسدد فواتير سياسية وأمنية واقتصادية استحقت على حكومات سابقة ولو عولجت في وقتها لما وصل الأمر إلى ما شهدته البلاد من إضرابات وتظاهرات وأزمات.

تكليف فاعتذار

بعد اندلاع الحرب الأهلية اللبنانية في العام ١٩٧٥ مارس تقي الدين الصلح السياسة عبر تجمع سمي، آنذاك، «التجمع الإسلامي». وقد كان لهذا التجمع مواقف وسطية معتدلة بين القوى الإسلامية واليسارية المتحاربة مع القوى اليمينية المسيحية. وكان من أبرز أعضائه إلى جانب تقي الدين: صائب سلام، وشفيق الوزان، وحسين السجعان ومحمد صفي الدين.

في العشرين من تموز ١٩٨٠ كلف رئيس الجمهورية الياس سركيس الرئيس تقي الدين الصلح تشكيل حكومة جديدة تخلف حكومة الرئيس سليم الحص المستقيلة آنذاك. وقد سعى الرئيس المكلف إلى تأليف حكومة «فعاليات» تضم وزراء يمثلون القوى والتيارات السياسية المتصارعة لعلها تنجح في وضع حد لويلات النزاعات الدامية التي تمزق البلاد منذ عام ١٩٧٥. غير أن مساعي الرئيس الصلح في هذا السبيل لم تكلل بالنجاح، فاضطر إلى الاعتذار بعدما تبين له أن حكومة الفعاليات المنشودة هدف لا يمكن تحقيقه في ظل الاوضاع القائمة. وقيل يومها إن العقبة الحقيقية التي وقفت بوجهه إزاء تشكيل تلك الحكومة كانت سوريا.

وفي حديث معه نشر في جريدة **السفير**، آنذاك، قال الصلح عن هذه المسألة وصحة ما تردد من أقوال وشائعات: «علاقتي طيبة.. ولا يوجد بيني وبين سوريا إلا كل شيء طيب وهذا في كل المراحل وخصوصاً في المرحلة الأخيرة التي هي مرحلة الأزمة اللبنانية فأنا أعرف أن العلاقات بين سوريا ولبنان هي شيء حيوي ومصيري أكثر من علاقات لبنان بأي بلد آخر، عربياً كان أو غير عربي. وأنا أعرف من التاريخ السياسي الطويل الذي عشته تأثير هذه العلاقات، ووزنها الكبير. وأقول لك أنه لا يوجد أمر خطير أو قضية مصيرية، ومهمة تتعلق بلبنان إلا وكان لسوريا دورها الأول ومنذ الاستقلال حتى الآن، وقبل الاستقلال أيضاً وفي فترة النضال ضد الانتداب كانت هذه العلاقات موجودة، وكل الناس الذين عاشوا هذا التاريخ الطويل مثلما عشته يعرفون أن المراحل الخطيرة التي مر بها لبنان كانت العلاقة اللبنانية ـ السورية، هي الأساس في حلها. ومن باب أولى في هذه المرحلة التي يمر بها لبنان وهي الأخطر في تاريخه الحديث أن يكون لسوريا هذا الدور في إنهاء الأزمة وأنا لي مواقف عديدة في هذا الصدد. كان لي موقفي المميز يوم قدوم القوات السورية وتقدمها لوضع حد لاقتتال الاخوة كان موقفي معروفاً لدى اللبنانيين ولدى السوريين، فعندما دعينا

إلى بيت ريمون إده للاعتراض على دخول القوات السورية كنت الوحيد الذي رفض هذا الاعتراض وقد وقع كل رؤساء الوزراء السابقين وأنا رفضت التوقيع، وكان رأيي أن دخول القوات السورية ضروري لمصلحة لبنان ولمصلحة الشعب اللبناني». (**السفير** ١٩٨٠/٨/٤). وعن مسألة اعتراضه على إشراك الرئيس سليمان فرنجية في الوزارة المزمع تشكيلها قال الصلح: «بالعكس عندي موقف مسبق بإشراكه وليس بإبعاده. وإن روابط صداقتي بالرئيس فرنجية كما هي معروفة عنده هي معروفة أيضاً عند الناس وليس هناك ما يشوهها أو يزيلها. ومنذ يومين أجريت اتصالاً هاتفياً معه وكان الموضوع هكذا، أنه مهما حصل من اجتهادات في الرأي فإن حرصي لا يمكن أن ينقصه أي عامل بالنسبة لمصلحة الرئيس فرنجية. وأنا أعرف تماماً وبوضوح ما هي مشاعره وعواطفه ومصالحه ومن غير الممكن الا يكون حسابها عندي بالكامل. وأريد أن أشير أنه لم تطرح إطلاقاً أي صيغة مشروع حكومة وكانت خالية من مشاركة الرئيس فرنجية».

شكل اعتذار تقي بك في حينه صدمة سياسية لتيار واسع من اللبنانيين، فقد كانوا يأملون أن يشكل هذا التعاون بين رئيس الجمهورية الياس سركيس الشهابي العتيق والمخضرم وبينه علامة فارقة في مسيرة تأليف الحكومات وحل المشكلات. فهو كان صديقاً للرئيس فؤاد شهاب الذي كان يأنس لجلسته ومشورته. وقد اعتبره العديدون أنه كان وراء العديد من مقترحات الإصلاحات التي قدمت، آنذاك، وجرى تطبيقها على صعيد بنية الدولة ومؤسساتها.

موقفه من المقاومة ودور الجيش والوفاق والصيغة

كانت للرئيس الراحل تقي الدين الصلح مواقف متميزة تجاه المقاومة ضد الاحتلال الإسرائيلي، كما اعتبر دائماً أن للجيش اللبناني مهمة أساسية للذود عن حياض الوطن وحماية أرضه وحدوده.

لقد دافع عن خيار المقاومة المسلحة مؤكداً أنها الطريق الوحيد لتحرير لبنان وتوحيده في آن، ودعا اللبنانيين جميعاً إلى القيام بانتفاضة شاملة ضد الاحتلال الإسرائيلي.

وطالب بإعادة بناء الجيش اللبناني لمواجهة العدو الإسرائيلي مشدداً على أهمية تدريبه وتوجيهه على أسس وطنية كي تتحدد اتجاهاته في حالتي الولاء والعداء.

ورفض الرئيس الصلح دعوة القائلين بتأجيل أو تجميد حالة العداء لإسرائيل معتبراً أن ذلك ينال من السيادة الوطنية، إذ لا سيادة خارج إطار الواجبات الوطنية والقومية. كذلك انتقد انفراد بعض الدول العربية بمصالحة الكيان الصهيوني والاعتراف به، داعياً إلى توحيد الموقف العربي في الصراع مع إسرائيل. وكان يعتقد «أن من الصعب أن تحل القضية اللبنانية بمعزل عن حل القضية الفلسطينية. كما أن القوى والدول التي لا تساهم في حل هذه القضية لا تعاون على حل القضية اللبنانية». «إن الجيش الذي يطمئن إليه كل اللبنانيين من دون استثناء هو الجيش الذي يقوم بدوره ككل دولة مستقلة. كما أن التوازن فيه يحل جانباً من مهمته. والمقصود بالتوازن هو التوازن الطائفي. واعتبر الصلح أنه إلى جانب الأسس السليمة والصحيحة التي يجب أن يقوم عليها بنيان الجيش فإن روح الالتزام القومي ضرورية له. عندها يترسخ في ذهن كل عضو في المؤسسة العسكرية أن إسرائيل هي العدو الذي يجب محاربته، وهكذا تنحل مسألة الجيش وتتأمن له الثقة المطلوبة والضرورية في كل الفئات، وهذا ما ندعو المسؤولين إلى تأمينه».

«إن الوفاق الوطني الذي هو شرط إنقاذ لبنان، وسيلته العملية هي حكومة الفعاليات. إن تأليف مثل هذه الحكومة هو الذي يعطي لكل الأطراف فرصتها في أن تؤدي دورها في العمل على تنفيذ هذا الوفاق. إن صيغة العام ١٩٤٣ لا تحمل في طبيعتها فقط إمكانية التطور بل تحمل حتمية التطور المستمر في تطور الحياة الوطنية على الصعيد الاجتماعي. وصيغة ١٩٤٣ ليست من الجمود بحيث تغلق الأبواب أمام التقدم الوطني العام في كل المجالات، والمهم أن ميثاق ٤٣ ليس صيغة تحدّها كلمة بل إنه روح يلد لكل زمن صيغة موافقة. وإذ رأينا أن نحدد ولو إجمالياً روح هذا الميثاق لقلنا إنه الوفاق بين أبناء الوطن في مختلف فئاته وطوائفه، على العيش معاً كشعب واحد في وطن واحد وعلى أسلوب العيش في ظل هذا الوطن. وموقف الإسلام السياسي في هذا المجال عملي ووطني ومثمر».

حكومتان، أزمة صحية وغياب أبدي

لم يشهد تقي الدين الصلح توقف الحرب اللبنانية في أعقاب اتفاق الطائف كما حصل، فقد داهمه الموت قبل ذلك التاريخ. وكان ذلك في شهر تشرين الثاني ١٩٨٨ في العاصمة الفرنسية باريس، حيث أدخل مستشفى «لا ريبوازيير» إثر نوبة قلبية. وفور تبلغ نبأ الوفاة نعته الحكومتان القائمتان آنذاك، حكومة الرئيس سليم الحص وحكومة العماد ميشال عون، وشخصيات سياسية ونيابية مشيدة بمزاياه وخصاله ومواقفه الوطنية منذ الاستقلال وفي محطات كثيرة من تاريخ الوطن، فيما تقبل الرئيس سليم الحص ومفتي الجمهورية اللبنانية الشيخ حسن خالد وأركان «اللقاء الإسلامي» وعائلة الفقيد التعازي في دار الفتوى. وبغيابه هوى غصن ميثاقي أساسي من شجرة الكيان اللبناني الميثاقي الذي سعى تقي الدين الصلح بقوة إلى تجسيده واقعاً على أرض الطوائف والمذاهب والخصومات.

(نهاد حشيشو، «المركز العربي للمعلومات»، ٢٠٠٨)

رشيد الصلح: بارع في كسب ود الناس والتقرب منهم
لم يتخلّ عن ثوابته الوطنية ودعم المقاومة



الرئيسان رشيد الصلح والياس الهراوي (١٦/٦/١٩٩٢).

هو من عائلة لبنانية عربية عريقة، امتهنت السياسة والتعاطي في الشأن الوطني العام منذ عقود طويلة. منها طلع أربعة رؤساء وزراء - والحبل على الجرّار كما يقولون - ومن لم يعمل رئيس وزراء عمل نائباً أو سفيراً أو محافظاً أو قائمقاماً أو رئيس حزب أو مؤسس جريدة أو مديراً عاماً في إحدى إدارات الدولة. ورشيد الصلح هو آخر «صلحي» يحمل لقب دولة الرئيس ويدخل نادي رؤساء الحكومات في لبنان، وكان سبقه إلى الدخول في هذا النادي رياض، وسامي، وتقي الدين.

جاء إلى السياسة من القضاء، على غرار ما فعل نسيبه وموجّه خطاه سامي الصلح. ليست له «كاريزما» الزعامة والقيادة - على ما يقول مستشاره الإعلامي حكمت أبو زيد - ولكنه ماهر بارع في كسب ود الناس والتقرّب منهم بأسلوب بسيط وطلة متواضعة، وكلمة لطيفة، وخدمة خاصة. وهذا ما مكنه من أن يفوز نائباً عن بيروت في انتخابات ١٩٦٤ و١٩٧٢ و١٩٩٢ رغم محاربة صائب سلام له، وبذله جهوداً نشطة لإسقاطه ومنعه من متابعة مسيرته النيابية. ومن مظاهر «حربقته» وشطارته الانتخابية - والكلام لا يزال للصحافي أبو زيد - وتحسّسه النبض الانتخابي للبيروتيين، نقل ترشيحه من دائرة إلى أخرى في العاصمة، يوم كانت مقسّمة إلى عدة دوائر انتخابية. فمرة فاز في الدائرة الثانية، ومرة في الدائرة الثالثة: «وشو الفرق ما دام الناخبون أبناء بيروت»، على ما يقول الرئيس الصلح.

دراسته ونشأته

ولد رشيد الصلح في بيروت عام ١٩٢٤، والأصل من مدينة صيدا. والده: أنيس الصلح الذي درس مع أخويه: بشير وخليل في اسطمبول وعملوا في أثناء الحرب العالمية الأولى ضباطاً في الجيش العثماني، وبعد الحرب استقر الوالد في بيروت وعمل في

سلك القضاء. تلقى دراسته الثانوية في مدرستي الفرير والمقاصد الإسلامية ـ الحرج، وهو يفخر بأن أساتذته في المقاصد كانوا: إبراهيم عبد العال، وطاهر اللاذقي، وعبد الله المشنوق، وزكي النقاش، وعمر فروخ. وفي العام ١٩٤٥ نال إجازة في الحقوق من جامعة القديس يوسف في بيروت. عمل مساعداً قضائياً ثم رئيساً لمجلس العمل التحكيمي، وقاضياً ومدعياً عاماً لدى المحكمة الشرعية في بيروت.

عرف في بداية عمله السياسي بميوله الناصرية، وتقرّبه من الحزب التقدمي الاشتراكي ورئيسه كمال جنبلاط. وهو إلى ذلك عضو في الحركة الماسونية ولقبه «الأستاذ الأعظم».

في شهر آذار من العام ١٩٨١ تعرض لمحاولة اغتيال. وفي ٥/٦/١٩٨٦، فجرت سيارته أمام منزله في محلة عين التينة.

هو عضو في حركة التوعية البيروتية وفي جمعية المقاصد الإسلامية. ليس خطيباً، ولا هو من هواة إنشاء الكتل النيابية أو الانضمام إلى كتل قائمة. إنه مستقل وطليق الحرية في ركوب أي قطار يوصله إلى محطة رئاسة الحكومة. وهذا ما تحقق له في المرتين اللتين رأس فيهما الحكومة في عهدين مختلفين.

مع الرئيس سليمان فرنجية

الحكومة الأولى كانت في عهد الرئيس سليمان فرنجية واستمرت من ٣١/١٠/١٩٧٤ إلى ٢٣/٥/١٩٧٥. وقد جاءت على الشكل التالي: رشيد الصلح رئيساً ووزيراً للداخلية، ميشال ساسين نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للإسكان والتعاونيات، عادل عسيران للعدل، الأمير مجيد أرسلان للصحة العامة، فيليب تقلا للخارجية والمغتربين، سليمان العلي للزراعة، جوزف سكاف للدفاع الوطني، خالد جنبلاط للمالية، جورج سعادة للأشغال العامة والنقل، طوني فرنجية للبريد والبرق والهاتف، سورين خان أميريان للسياحة، محمود عمار للإعلام، لويس بوشرف للصناعة والنفط، نديم نعيم للعدل والشؤون الاجتماعية، زكي مزبودي للتصميم العام، مالك سلام للموارد المائية والكهربائية، محمد ماجد حمادة للتربية الوطنية والفنون الجميلة.

وقد واجهت هذه الحكومة عدة قضايا أمنية أبرزها قضية أحمد القدور في طرابلس الذي أنشأ له دولة داخل المدينة القديمة، وراح مع جماعته يعيثون فيها فساداً ويهددون المواطنين في حياتهم وأرزاقهم. وصارت تعدياته حديث الناس والخبر الأول في الصحف، ومصدر النقد القاسي للحكومة ورئيسها الذي هو وزير الداخلية.

جمع مجلس الأمن الداخلي، وأنب أعضاءه، واتهمهم بالتقاعس وقال لهم: «صحيح أنا مسالم ومتساهل ولكن عند الحشرة نمرود كبير». ووضعت خطة محكمة لاقتحام معقل القدور، أشرف بنفسه على تنفيذها ميدانياً. وانتهت بقتل أحمد القدور ـ على ما يروي الصحافي حكمت أبو زيد ـ برصاص والد شارل أيوب صاحب جريدة **الديار** الذي كان السباق من رجال الأمن في الوصول الى حيث يختبئ القدور مع جماعته. ويفاخر الرئيس رشيد الصلح بأنه ضبط الوضع في عاصمة الشمال، وعادت الامور إلى حالتها الطبيعية.

والقصة الثانية التي واجهت حكومته كانت أحداث صيدا. وقد رواها الرئيس الصلح بنفسه على الشكل التالي:

«في تاريخ ٢٥ شباط ١٩٧٥ وزّعت نقابة صيادي الأسماك في صيدا بياناً دعت فيه إلى الإضراب العام والتظاهر في اليوم التالي، احتجاجاً على وضع الحجر الأساسي لشركة بروتيين التي تتعاطى صيد الاسماك، والتي رخص لها بالمرسوم ٢٤٥٦ تاريخ ١٧/١٢/١٩٧١.

وفي الصباح الباكر ليوم ٢٦/٢/١٩٧٥ بدأ يُسمع خلال فترات متقطعة دوي انفجارات ناتجة عن إلقاء رزم من الديناميت في الفضاء في منطقة صيدا القديمة. وفي الوقت نفسه لجأ البعض إلى قطع الطرق بواسطة دواليب المطاطة المحروقة عند مدخلي صيدا الجنوبي والشمالي في ساحة النجمة.

ونحو الساعة التاسعة والربع وصلت إلى ساحة النجمة حيث كان الجيش متمركزاً طليعة تجمّعات على رأسها الدكتور نزيه البزري ومعروف سعد، يتراوح عددها بين ٤٠٠ و٥٠٠ شخص كانت قادمة من شارع رياض الصلح على شكل مجموعات متفرقة. وإذ ذاك سمع رشقان من الرصاص في الساحة لم تتعد طلقاتهما الثماني سقط على أثرها معروف سعد جريحاً برصاصة كما أصيب بالرصاص ذاته موظفان في الضمان الاجتماعي، كانا في الطابق الثاني من مبنى البلدية... وقال الرئيس الصلح في حديث أدلى به إلى جريدة **الديار** في ١٣/٤/١٩٩١ «إنه حصل انقسام داخل الجيش وأوشك الجنود أن يتقاتلوا في ما بينهم، الأمر الذي اضطرنا إلى سحب الجيش لكي نتلافى هذا الامر. والحقيقة أن الجيش لم ينسحب خوفاً من حصول انقسام داخلي فيه كما أشار الرئيس الصلح، بل اقتحم المدينة، وحصلت معارك دموية عنيفة سقط خلالها عشرات القتلى والجرحى معظمهم من الفصائل الفلسطينية، كما سقط للجيش عدد من الشهداء. وتألفت لجنة ٢٦ طالبت بكفّ يد المسؤولين عن هذه المجزرة غير المبررة، وأحالتهم على المحاكمة.

في ٦/٣/١٩٧٥ استقال وزير الموارد مالك سلام من الحكومة، لأن مجلس الوزراء رفض تحديد المسؤولية في أحداث صيدا، وكان الرئيس فرنجية تمنى عليه عدم الاستقالة، ولكنه أصرّ عليها. ومن جهة ثانية دعا المجلس الإسلامي، وحزبا النجادة والهيئة الوطنية إلى اجتماع عقد في ١٠/٣/١٩٧٥ في منزل رشيد كرامي ضمّ الرؤساء عبد الله اليافي، أحمد الداعوق، ناظم عكاري، صائب سلام، تقي الدين الصلح، والسادة رؤساء الهيئات الداعية للاجتماع ونواب بيروت، وبحثوا في الاحداث الخطيرة التي حصلت في صيدا وذهب ضحيتها معروف سعد، ومعه شهداء. وطالبوا بمقاطعة السلطة. كما طالبوا بإسقاط الحكومة ولكن الحكومة لم تسقط، بل

بقيت في الساحة لتواجه أحداثاً خطيرة أخرى لا تقلّ خطورتها عن أحداث صيدا، وتداعياتها وهي حادثة عين الرمانة. وهي القضية الثالثة التي واجهتها حكومة الرئيس رشيد الصلح.

بوسطة عين الرمانة

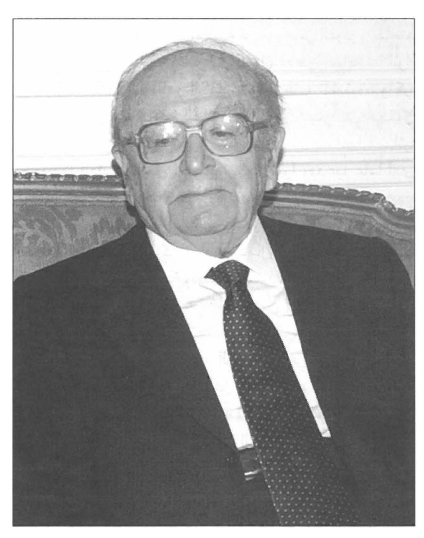
في ١٣ نيسان ١٩٧٥ انطلقت الحرب اللبنانية من بوسطة عين الرمانة حيث قتل أكثر من ٢٣ فلسطينياً كانوا عائدين من مخيم صبرا إلى مخيم تل الزعتر عبر محلة عين الرمانة. وكان سبق هذا الحادث مقتل الكتائبي جوزف أبو عاصي على يد فلسطينيين. المهم أن ما حصل في ١٣ نيسان كان مقدمة لجرّ لبنان إلى حرب دامية استمرت ١٦ عاماً، كانت إسرائيل والعملاء المحليون يوقدون نارها كلما أوشكت أن تنطفئ. وقد دمّرت هذه الحرب لبنان وقتلت حوالى ٣٠٠ ألف شخص من أبنائه وجرحت وأعاقت مئات الألوف. وكان الصلح يومها رئيساً للحكومة ووزيراً للداخلية، واضطر إلى تقديم استقالته في ١٥/٥/١٩٧٥ بعدما استقال وزراء الكتائب وتضامن معهم وزراء الرئيس شمعون. وأصبحت المؤامرة «أكبر منه» على ما قال.

يقول الرئيس الصلح: «مخطئ من يعتبر أحداث لبنان بدأت في ١٣ نيسان ١٩٧٥، والواقع أنها بدأت قبل هذا التاريخ. ولكن حادثة عين الرمانة فجرت الوضع بحيث إنها اتسمت بالطابع الطائفي». ويضيف: إن لبنان كان مقراً لمنظمة التحرير الفلسطينية، وكان النشاط الإعلامي للثورة الفلسطينية أو القضية الفلسطينية منطلقاً من لبنان وبيروت بصورة خاصة كانت أكبر مركز للإعلام في الوطن العربي، عدا عن التيارات الوطنية والتحررية التي تنطلق عبر وسائل الإعلام اللبنانية. بعد ذلك اجتمعت القمة العربية في الرباط في صيف العام ١٩٧٤ وقرر الرؤساء والملوك العرب تكليف الرئيس سليمان فرنجية أن يذهب إلى الامم المتحدة ويطرح الصيغة اللبنانية بديلاً عن الصيغة العنصرية التي تطلقها إسرائيل على إخواننا أبناء الشعب الفلسطيني، وهي صيغة التعايش والتوافق والعيش المشترك والحرية بين سائر المواطنين من شتى الطوائف اللبنانية.

هذه المواقف كلها ساهمت في التعجيل في الفتنة الداخلية، إذ أن إسرائيل وكيسنجر الذي كان يشرف على السياسة الاميركية قررا إنهاء دور لبنان وإلغاء الصورة المشرقة عن الواقع اللبناني، وإظهار الصيغة اللبنانية بأنها صيغة غير قابلة للحياة والعيش المشترك، وأن لبنان هو بلد الفتن الطائفية والمتاعب والمشاكل، علاوة على مخطط إسرائيل القديم بإقامة دويلات مذهبية وطائفية في لبنان بعد تفتيته.

حزب الكتائب وراء التفجير

في هذا المناخ السياسي العربي والدولي والإقليمي الضاغط



رشيد الصلح

والمحتقن انفجرت الحرب الأهلية في ١٣ نيسان ١٩٧٥. اتهم الرئيس الصلح حزب الكتائب بأنه وراء التفجير، وأكد على هذا الاتهام في البيان المطول الذي ألقاه في مجلس النواب وأعلن فيه استقالته. ومما جاء في البيان: «منذ مدة طويلة، دأب حزب الكتائب من خلال مواقفه على التحضير السياسي والمعنوي والمادي والعملي لمثل هذه الأعمال فالمذكرات التي توالت بمناسبة ومن دون مناسبة تطرح الوجود الفلسطيني في لبنان، وتدعو صراحة إلى التصدي له، وتحرّض عليه...».

هذا الاتهام الصريح لحزب الكتائب اللبنانية بارتكاب مجزرة عين الرمانة، وتحميلها مسؤولية تفجير الحرب الأهلية أثار حفيظة النائب الشاب أمين الجميل آنذاك، فتعرض شخصياً للرئيس الصلح وحاول منعه من مغادرة قاعة المجلس النيابي للرد عليه..

رفض إنزال الجيش

ولما سئل الرئيس الصلح عن رفضه إنزال الجيش لوأد الفتنة في مهدها، أجاب: فور حصول الحادث اتصل بي بعض كبار الضباط في الجيش اللبناني وطلبوا مني عدم إنزال الجيش، لأن إنزاله سيؤدي إلى انقسامه كما سيؤدي إلى حصول فتنة بين الجنود. ومن جهة ثانية فإن بعض السفراء العرب النافذين طلبوا منه عدم إنزال الجيش لكي لا تتأزم الأمور، ونكون في مشكلة، فننتقل إلى مشكلة أخرى.

مع الرئيس إلياس الهراوي

والحكومة الثانية التي ألفها الرئيس الصلح كانت في عهد الرئيس إلياس الهراوي. شكلها في ١٦ ايار ١٩٩٢ وضمت ٢٤ وزيراً بينهم خمسة يدخلون الحكم لاول مرة. والوزراء هم:

- رشيد الصلح رئيساً لمجلس الوزراء.
- ميشال المر نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للدفاع.
- نزيه البزري وزير دولة.
- نصري المعلوف للعدل.
- جورج سعادة للبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية.
- زكي مزبودي للتربية الوطنية والفنون الجميلة.
- مروان حمادة وزيراً للصحة والشؤون الاجتماعية.
- نبيه بري وزير دولة.
- وليد جنبلاط وزير دولة.
- محسن دلول للزراعة.
- سامي الخطيب للداخلية.
- شوقي فاخوري للأشغال العامة والنقل.
- عبد الله الأمين للعمل.
- أسعد حردان وزير دولة.
- محمد عبد الحميد بيضون للموارد المائية والكهربائية.
- فارس بويز للخارجية.
- سمير جعجع وزير دولة.
- الياس حبيقة وزير دولة لشؤون المهجرين.
- شاهي برصوميان للصناعة والنفط.
- سمير مقدسي للاقتصاد والتجارة.
- أسعد دياب للمال.
- العميد سامي منقارة للسياحة.
- ميشال سماحة للإعلام.

سمير جعجع يستقيل

وفور إعلان التشكيلة الجديدة استقال سمير جعجع عبر التلفزيون في بيان بثته محطة «ال.بي.سي»، واعتبر فيه الحكومة غير جديرة بالثقة وعاجزة عن حل الأزمة. وجورج سعادة طلب مهلة للتفكير لأن شكل الحكومة لا يتوافق مع توجهات حزب الكتائب، إلا أنه عاد وشارك فيها. العميد سامي منقارة تحفظ على حقيبة السياحة لأنها كما قال لا تليق بطرابلس وما تمثل. أما وليد جنبلاط الذي كان يميل إلى تكليف رفيق الحريري فقد وصف الحكومة بـ «مسرحية غير مضحكة».

وفي الثامن عشر من أيار تغيب أربعة وزراء عن الصورة التذكارية وجلسة التعارف. اثنان منهم هما: سمير جعجع الذي استقال رافضاً تعيين أي بديل عنه من داخل القوات، وسامي منقارة الذي استنكف حفاظاً على كرامة الشمال. ولم يشاركا في أي جلسة. رئيس الحكومة طبع منذ اللقاء الاول أجواء مجلس الوزراء بظرفه للخروج من المأزق. فبعد جلسة التعارف بين الوزراء طلب شاهي برصوميان الكلام مستنكراً حرمان الارمن الارثوذكس وزيراً ثانياً، وشاء تسجيل تحفظه على هذا الامر، واسترسل في حديثه طويلاً وبحدة. وفجأة وقف الرئيس رشيد الصلح يقول بحدة بدوره انه لا يرضى بهذا الكلام الذي ينتقص قدره. فالارمن ممثلون في الواقع بوزيرين، وإنه هو الوزير الارمني الثاني، بدليل أن كاريكاتور **النهار** تطلق عليه لقب «غارابيت».

وهنا اتوقف لاوضح قصة هذا اللقب الذي حمله الرئيس الصلح لعقود طويلة ولا يزال يحمله إلى الآن.

في العام ١٩٦٤ يوم ترشح الصلح إلى الانتخابات النيابية ولاول مرة، كلف أحد المصورين من الطائفة الأرمنية ويدعى غارابيت أن يصنع له صورة ملونة كبيرة للصقها على الجدران وفي الاماكن العامة. وقع غارابيت الصورة من دون أن يذكر الاسم. «ولم أكن معروفاً آنذاك كفاية في بيروت - يقول الرئيس الصلح - فظن البعض بأنني غارابيت، واختلطت الاسماء والتبست وأصبح اسم «غارابيت» موضوع نكتة تداولها المواطنون، وكرّسها بيار صادق في صورة كاريكاتورية له في جريدة **النهار**.

ثلاثة ملفات مصيرية

واجهت حكومة الصلح الأخيرة ثلاثة ملفات مصيرية: الوضع الاقتصادي المتدهور، مع استمرار ارتفاع الدولار، واشتعال جبهة الجنوب، وإعداد قانون جديد للانتخابات. سعر الدولار وصل إلى مرتبة الثلاثة آلاف ليرة، فقرر مجلس الوزراء الطلب إلى حاكم مصرف لبنان التدخل في سوق القطع. والجنوب التهب إثر معارك عنيفة قصفت فيها جزين ومرجعيون ومشغرة وحاصبيا، وقت وجهت إسرائيل تهديدات إلى لبنان وسوريا إذا لم يضعا حداً لأعمال المقاومة انطلاقاً من أرض الجنوب. أما قانون الانتخاب فشهد صراعاً طويلاً بين الحكومة والمعارضة. في ١٦ تموز أقر مجلس النواب بأربعة وستين صوتاً مقابل أربعة عشر صوتاً مشروع قانون الانتخاب الجديد الذي جعل عدد النواب مئة وثمانية وعشرين بدلاً من مئة وأربعة وثلاثين كما جاء في مشروع الحكومة. ثارت ثائرة أحزاب المعارضة واعتبرت أن القانون مجحف بحقها ويتنافى مع روح وثيقة الوفاق الوطني ودعت إلى مقاطعة العملية الانتخابية، كما ثارت ثائرة رجال الدين المسيحيين، وفي طليعتهم البطريرك الماروني الذي وجه إلى الرئيس الهراوي رسالة ينتقد فيها القانون.

تمت العملية الانتخابية وهي الاولى في عهد الرئيس الهراوي

في جو من الحرية بعيداً عن أي ضغوط بدليل أن نجله روي لم يفز فيها بالمقعد الماروني في زحلة، وكذلك شوقي فاخوري (روم أرثوذكس) والمقرّب منه. استقالت حكومة رشيد الصلح في العشرين من تشرين الأول ١٩٩٢ بعد أن أشرفت على الانتخابات بحسب ما يقضي الدستور الجديد، وأصبح لا بد من تكليف رئيس حكومة جديد. فكلف الرئيس الهراوي رفيق الحريري في تشكيل الحكومة بعد استشارة الرئيس حافظ الأسد، وعما إذا كان لديه مانع سياسي. فأجاب الأسد لا مانع ما دام الحريري يستطيع المساهمة في إنعاش البلاد اقتصادياً.

العلاقة مع فرنجية والهراوي

خلال توليه رئاسة الحكومة في عهد سليمان فرنجية، وفي أدق مرحلة من المراحل السياسية التي عاشتها البلاد، لم يذكر عن الرئيس رشيد الصلح أنه اختلف معه في أي موضوع أو أي قرار اتخذه، بل كانت العلاقة بينهما ممتازة، وكذلك كانت علاقته طيبة ومميزة مع الرئيس إلياس الهراوي، خلافاً لما حدث أو كان يحدث في السابق مع بعض رؤساء وزراء، تعاونوا مع رؤساء جمهورية ولم يستمر هذا التعاون إلا لفترة قصيرة بحجة تضارب الصلاحيات بين الرئاستين. هذه الحالة لم نشهدها عند الرئيس رشيد الصلح في تعامله مع الرئيس سليمان فرنجية ولا مع الرئيس الياس الهراوي. ولما سئل مرة عن سر هذا التفاهم قال: إنه فن التعامل. أنا أتفاهم مع أي رئيس، وهو كان يتفاهم معي. وأحياناً كنا نختلف ولكنني لم أخرج يوماً من أي جلسة غاضباً. ولم يخطر في بالي أن أستقيل إلا إذا وجدت أن الخلاف مستحكم ولا يمكن تجاوزه والتفاهم بشأنه. وأنا أقول أن الرئيسين فرنجية والهراوي يشعران مع الناس وقضاياهم. وهناك شهادة حق يجب أن تقال، وهي أن الرئيس الياس الهراوي هو من أفضل السياسيين الذين حكموا لبنان. وقد ساعد على تأمين انتخابات نيابية حرة قل أن شهد لبنان مثلها. وكان حريصاً على خدمة لبنان وشعبه.

مع المقاومة

«إن لبنان ـ على ما قال ـ هو البلد الأول الذي قضى على الإرهاب ـ داخل أرضه وخارجها، وهو البلد الذي يعتمد على المقاومة بالدرجة الأولى. والمقاومة حق مشروع. ونحن نعلم مثلاً أن فرنسا حين احتلها الجيش الألماني كانت لديها مقاومة وتمكنت من التعاون مع أميركا وبريطانيا وتحرير بلدها. كما أن الروس حين احتلهم الجيش الألماني أنشأوا مقاومة ساعدت الجيش الروسي على التحرير. المقاومة حق مشروع وعمل وطني (**الحوادث** ٢٦ تموز ٢٠٠٢).

مع الإصلاح السياسي

إزاء هذا الوضع السياسي اللبناني الذي لم يعد يحتمل التمويه ولا المساومة، وقف الرئيس رشيد الصلح أمام خيارين لا ثالث لهما للخروج من الوضع المتردي في البلاد، وبهما يختصر جميع الثوابت الوطنية التي آمن بها وعمل من أجلها:

«إما وضع معادلة جديدة في إطار الفلسفة القائمة للنظام السياسي الحالي، وفي ضوء حاضر الطوائف اللبنانية، عددياً واجتماعياً، وإما وضع معادلة ديمقراطية جديدة في إطار متطلبات النهوض الوطني سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، وباتجاه علمنة مؤسسات الدولة وتحقيق العدالة الاجتماعية والإنماء الشامل في آن معاً وقيام لبنان بالتزاماته العربية.

وإني والفئات الوطنية نختار دون تردد الخيار الثاني النابع من منطق التاريخ وواقع الوطن وروح العصر وتطلعات الأجيال الجديدة».

لذا فقد بات من الضروري أن نتجه لمعالجة أوضاع البلاد معالجة جذرية لن تكتسب فعاليتها مرحلياً إلا وفقاً للأسس الآتية:

أولاً: تحقيق إصلاح سياسي ديمقراطي يؤمن توزيعاً صحيحاً للصلاحيات بين مختلف مراكز السلطة ويوفر إمكانية قيام تمثيل سياسي يعكس الإرادة الشعبية الحقيقية من خلال تعديل ديمقراطي لقانون الانتخاب.

ثانياً: الالتزام بمقتضيات المعركة العربية المشتركة في مواجهة العدو الصهيوني، وفي صميم ذلك الالتزام بمساندة القضية الفلسطينية ونضال الشعب الفلسطيني الشقيق بكل الأشكال والإمكانيات ومهما بلغت التضحيات، وإقامة أكثر العلاقات توطيداً ورسوخاً مع المقاومة الفلسطينية على أساس التنسيق الكامل الذي يضمن المصلحة المشتركة.

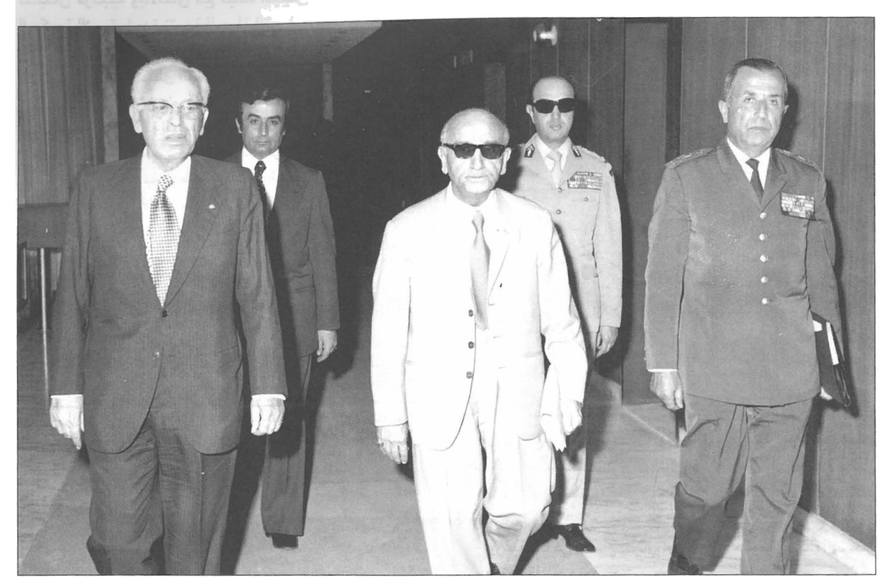
ثالثاً: تعديل قانون تنظيم الجيش وإخضاعه للسلطة السياسية وإحلال التوازن في صفوفه ومده بكل الإمكانيات المادية والبشرية ليتمكن من القيام بدوره الوطني الأساسي، وتجنب إقحامه في قضايا الأمن الداخلي وما يتطلبه ذلك من تعزيز لقوى الأمن الداخلي عدة وعدداً.

رابعاً: إقرار قانون التجنس بما يضع حداً لمأساة عشرات الألوف من اللبنانيين المحرومين من الجنسية، وأخص بالذكر منهم عرب وادي خالد.

خامساً: معالجة الوضع المالي والاقتصادي والاجتماعي بما يؤمن الموارد الكافية وفق سياسة ضريبية تطال المداخيل المرتفعة، للوفاء بمتطلبات الدفاع الوطني والمشاريع الإنمائية والتقديمات الاجتماعية والصحية والتعليمية والثقافية.

(صقر يوسف صقر، «المركز العربي للمعلومات»، ٢٠٠٨)

حكومة نور الدين الرفاعي العسكرية ولدت قيصرية ولم تجتمع إلا مرة واحدة



الرئيسان نور الدين الرفاعي وسليمان فرنجية (١٩٧٥/٦/١٢)

شهد عهد الرئيس الراحل سليمان فرنجية منطلقات الحرب الأهلية اللبنانية (١٩٧٥ ـ ١٩٩٠) التي استمرت متأججة طوال أكثر من عقد ونصف العقد من القرن الماضي.

وقد شُكلت، خلال ذلك العهد، العديد من الحكومات، لكن أقصرها عمراً إلى جانب حكومة ناظم عكاري حكومة الزعيم نور الدين الرفاعي العسكرية التي جوبهت بمعارضة عنيفة استقالت إثرها مضطرة تحت وطأة حدة اتساعها وتمحورها في إطار متآلف مع بعض أركان القوى السياسية المتحالفة مع الرئيس نفسه والمؤيدة له. وقد خلفت هذه الوزارة وزارة رشيد الصلح التي استقالت عند اشتداد المعارضة ضدها.

من هو نور الدين الرفاعي الذي أوكل إليه الرئيس فرنجية مهمة تأليف حكومة عسكرية في أهم منعطف سياسي من عهده؟ في العام ١٨٩٩ كانت ولادته، ولكن ليس في لبنان وإنما في ألبانيا، البلد الذي أقام فيه حتى عام ١٩١٠ والذي كان خاضعاً للحكم التركي حيث عمل والده هناك كمدير للجمارك. سني المذهب. تزوج عام ١٩٣٣ من حكمت أرزوزي ولهما ابنتان إلهام وإنعام.

تلقى علومه في الآستانة وبيروت. عام ١٩١٦، وأثناء الحرب العالمية الأولى، دعي للخدمة العسكرية قبل إنهاء دروسه. وبعد انتهاء الحرب، سرح من الجيش باعتباره من أبناء الولايات المتحدة العثمانية، وعاد إلى لبنان.

عام ١٩١٨ دخل سلك الدرك برتبة ملازم أول، ثم تدرج في السلك وشغل عدة مناصب حتى عين مديراً عاماً لقوى الامن الداخلي بين عامي ١٩٥٠ و١٩٦٢.

عين محافظاً للبنان الشمالي، ثم مستشاراً للرئيس رشيد الصلح لشؤون الأمن.

توفي في ٢٤ تشرين الثاني ١٩٧٩. وقد أوصى بزرع عينيه لمحتاج من أفراد سلك الدرك. وقد نفذت

الوصية لدركي ضرير، فأبصر النور.

التكليف

في ٢٣ أيار ١٩٧٥، شكل حكومة عسكرية بتكليف من الرئيس سليمان فرنجية وبالاتفاق مع قيادة الجيش. ولم تجتمع هذه الحكومة إلا مرة واحدة نتيجة للحملة التي شنتها القوى الوطنية والإسلامية ضد الحكم العسكري، فاستقالت بعد ٤٨ ساعة من تشكيلها. وقد تألفت على النحو التالي:

العميد الاول المتقاعد نور الدين الرفاعي رئيساً لمجلس الوزراء، ووزيراً للعدل والصحة العامة والصناعة والنفط.

العميد الركن موسى كنعان، نائباً لرئيس مجلس الوزراء، ووزيراً للإعلام والتربية الوطنية والفنون الجميلة.

العماد إسكندر غانم، وزيراً للدفاع الوطني، وللموارد المائية والكهربائية.

العماد سعيد نصر الله وزيراً للداخلية وللإسكان والتعاونيات.

العميد الركن فوزي الخطيب، وزيراً للاقتصاد والتجارة والتصميم العام.

العميد الركن فرانسوا جنادري وزيراً للعمل والشؤون الاجتماعية وللبريد والبرق والهاتف.

لوسيان دحداح، وزيراً للخارجية والمغتربين، وللمالية، وللسياحة.

العقيد الركن زين مكي، وزيراً للأشغال العامة والنقل، وللزراعة.

الاستقالة

استقبل إعلان الحكومة العسكرية برفض شعبي وسياسي ويمكن تلخيص أسباب الرفض بثلاثة:

- رفضتها كبار المرجعيات الإسلامية كونهم اعتبروها تحدياً لهم بالنظر للانقسام الطائفي الحاصل في البلاد.
- رفضتها الحركة الوطنية، آنذاك، والتي كان لها نفوذ واسع، والمدعومة من المنظمات الفلسطينية على الساحة اللبنانية.
- رفضها العديد من الحقوقيين كونها اعتبرت متجاوزة للدستور والاعراف الدستورية، ونسفاً لمعالم الديمقراطية الشكلية.

بتاريخ ٢٦-٥-١٩٧٥ قدّم نور الدين الرفاعي استقالة حكومته وقد تضمنت الآتي:

«حضرة صاحب الفخامة الأستاذ سليمان فرنجية المحترم:

إن الظروف الصعبة التي تمر بها البلاد حدت بفخامتكم إلى تشكيل حكومتنا الاستثنائية بغية إعادة الأمن والطمأنينة والاستقرار وإنقاذ البلاد من الاحداث الدامية. ولقد قابلنا ثقة فخامتكم الغالية بما كنا دائماً حريصين عليه من تجاوب مخلص في سبيل تحمل المسؤولية التي تفرضها المصلحة العامة.



نور الدين الرفاعي (١٨٩٩ - ١٩٧٩)

وعلى هذا الأساس قبلنا الحكم شاكرين معاهدين الله وأنفسنا على أن نعمل لما فيه خير لبنان وأمنه واستقراره. ولقد عملت الحكومة منذ الساعات الاولى على بذل العمل والجهد في سبيل إعادة الأحوال الطبيعية إلى البلاد. وقد أدى ذلك بفضل الاتصالات والمساعي وتبادل وجهات النظر إلى تحقيق بعض الانفراج.

ورغبة منا في إفساح المجال أمام قيامة حكومة جديدة أصبحت مهمتها أقل صعوبة.

لذلك، وإني إذ أعرب لفخامتكم مجدداً عن شكري العميق على ثقتكم الغالية، أقدم لفخامتكم استقالة الحكومة التي أرئسها مفسحاً المجال لفخامتكم لمعالجة الوضع بحكمتكم ووطنيتكم.

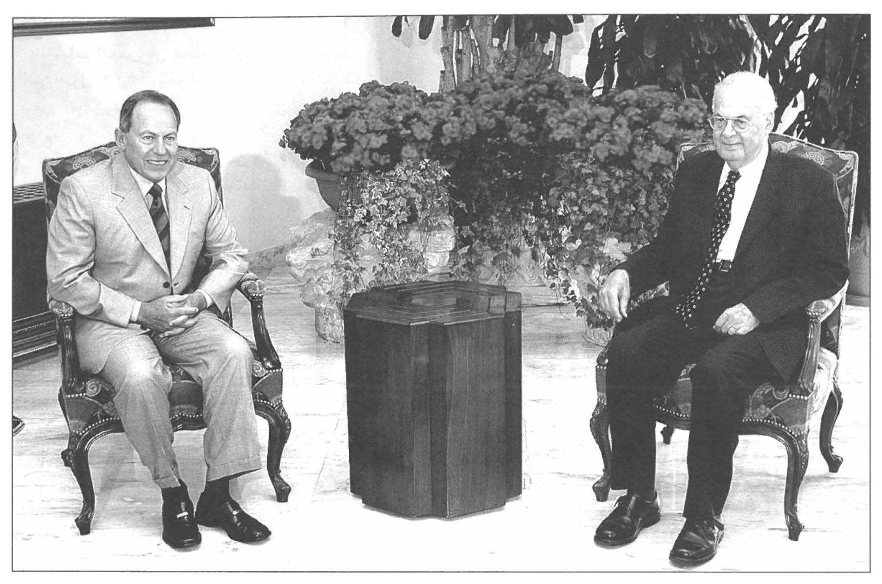
وتفضلوا يا فخامة الرئيس بقبول أسمى اعتباري وفائق احترامي.

بيروت في ١٩٧٥/٥/٢٦
رئيس مجلس الوزراء
نور الدين الرفاعي

بهذه الاستقالة السريعة جداً طوى الرفاعي صفحة التكليف المؤرقة التي عبّر عن تأثيرها السلبي عليه أمام الصحفيين الذين قابلوه مرتين، وهو المسن والمتقدم في السن، عند التكليف وبعدها حينما قال لهم «دعوني أنم أنا تعبان»... ومضى إلى الانزواء والنسيان حتى وفاته..

(نهاد حشيشو، «المركز العربي للمعلومات»، ٢٠٠٨)

سليم الحص «الإنسان الآدمي» ابن بيروت عرفها شارعاً شارعاً وبيتاً بيتاً ضد العنف ويفاخر أنه ما وقع مرسوماً بالإعدام طوال فترة حكمه



الرئيسان سليم الحص وإميل لحود (١١/٩/٢٠٠٢).

جاء من الاقتصاد إلى السياسة ولم يحترفها، على الرغم من توليه منصب رئيس حكومة لعدة مرات في عهود الرؤساء: الياس سركيس، وأمين الجميل، والياس الهراوي، واميل لحود، ورينيه معوض الذي لم تستمر ولايته سوى ١٨ يوماً.

ظلت عينه ترنو إلى كرسيه في الجامعة الأميركية حيث كان يدرّس، ويخرّج طلاباً تسلحوا بالعلم والمعرفة والكفاية.

هو ابن بيروت، وبيروت تعرفه الإنسان «الآدمي» - وهو اللقب الذي منحته إياه جماهيرها - وعرفها شارعاً شارعاً، وبيتاً بيتاً.

أحب الناس فيها، وبادله الناس الحب، فانتدبوه لتمثيلهم في المجلس النيابي لمرتين: في دورة العام ١٩٩٢ ودورة العام ١٩٩٦، أما في دورة العام ٢٠٠٠، فلم يحالفه الحظ، بسبب «شلالات المال السياسي» على ما يقول، فاعتزل العمل السياسي اليومي، وانصرف إلى العمل الوطني ولا يزال. لا تطرح مشكلة، أو قضية، إلا ويدلي بدلوه فيها، لا يقول إلا الحق، ولا يدعو إلا إلى الصواب، وهو في كل ذلك لا يبتغي جزاء ولا شكوراً.

ما دخل الحكم مرة، إلا وخرج منه وهو أشد حرصاً على وحدة مؤسسات الدولة، وخصوصاً الكبرى منها مثل مؤسسة الجيش الوطني ومصرف لبنان المركزي وسواهما محاذراً السير في أي قرار أو إجراء أو موقف يمكن أن يكون من جرائه زعزعة وحدة أي مؤسسة من قريب أو بعيد.

ضد العنف بالمطلق

هو ضد العنف بالمطلق، لا يطيق رؤية الدم، وهو يفاخر أنه ما وقع على مرسوم بالإعدام على أحد طوال فترة حكمه. عارض استعمال القوة لإنهاء «حالة» العماد عون، ودعا إلى المضي في البحث عن حل آخر لا تسفك فيه دماء ولا يسقط قتلى. وعندما

زار جزين بعد تحريرها، استقبله أبناء المنطقة استقبالاً احتفالياً حاشداً، ونحروا له الخراف على مدخل البلدية، ولكن المشهد، مشهد الخراف المذبوحة آله كثيراً، وكاد الدمع يطفر من عينيه أسى، وابتعد عن المكان لكي لا يرى ما لا يريد أن يراه.

دخل محدود ومتواضع

ولد سليم الحص في محلة زقاق البلاط - بيروت، في ٢٠ كانون الأول ١٩٢٩، وهو أصغر أشقائه الأربعة: ثلاث بنات وصبي (توفي في العام ١٩٧٢) والده أحمد، كان يعمل صيدلانياً (توفي بعد ولادة سليم بسبعة أشهر) فعاشت العائلة في حالٍ من الضيق الشديد. وكان على الأرملة ذات الـ ٢٧ عاماً أنْ تتحمل نفقات المعيشة وتعليم الأطفال الخمسة من دخل محدود ومتواضع.

تلقى دروسه في مدرسة المقاصد - الحرش - ومنها انتقل إلى الآي سي، بعدما تعهدت ابنة خالته صفية الحص التي صارت زوجة عثمان الدنا بنفقات دراسته، وبعد ذلك تكفلت جدته لأمه بدفع كل الاقساط المدرسية التي يحتاجها.

تخرج في الجامعة الأميركية في بيروت عام ١٩٥٢، وحاز البكالوريوس في إدارة الأعمال.

عينه أستاذة الشيخ سعيد حمادة مدرّساً مساعداً ليعلم صفوف البكالوريوس في العلوم التجارية.

حاز الماجستير في إدارة الاعمال من الجامعة الأميركية عام ١٩٥٧.

اعتنقت الإسلام

في ٢٤ آذار من العام نفسه ١٩٥٧ تزوج ليلى فرعون من دير القمر (كاثوليكية) ورزقا بابنة وحيدة أسمياها وداد على اسم جدتها، وكان تعرّف عليها في أثناء عمله في غرفة التجارة والصناعة. وقد ساعدته في تكملة تحصيله العلمي حيث نال الدكتوراه في العلوم التجارية من جامعة إنديانا في الولايات المتحدة الأميركية. توفيت زوجته في ١٩٩٠/٥/١٣ ويقول الدكتور الحص: إن زوجتي اعتنقت الإسلام وهي على فراش الموت، ولما سألها عما إذا كانت مقتنعة بذلك، فأجابته بصوت خفيض: «بدي اندفن معك في قبر واحد». ولم يتزوج بعد وفاة زوجته.

بدأ حياته العملية محاسباً في شركة التابلاين في بيروت عام ١٩٥٢، عمل فيها لمدة سنتين. و«فشل» في الحصول على «وظيفة» عامل في حدائق الجامعة الأميركية «لأن الإدارة كانت قد ارتبطت مع طالب غيره». سافر إلى الكويت بين عامي ١٩٦٤ و١٩٦٦ فعمل خبيراً مالياً لدى الصندوق الكويتي للتنمية العربية، حيث وفرّ مبلغاً من المال مكّنه من شراء قطعة أرض في «الدوحة» قرب بيروت وبنى عليها منزلاً.

أستاذ في الجامعة

في العام ١٩٦٧ عاد إلى التدريس في الجامعة الأميركية. وفي العام نفسه عين رئيساً للجنة المراقبة على المصارف بعد أزمة انترا (١٥/١٠/١٩٦٦) التقى يومها الياس سركيس، وكان يشغل آنذاك منصب المدير العام في القصر الجمهوري في عهد الرئيس شارل الحلو، وبعد ذلك مباشرة عين سركيس حاكماً لمصرف لبنان فتعاون مع سليم الحص على إعادة الانتظام في الجهاز المصرفي. تعاون الرجلان في تنفيذ برنامج واسع للإصلاح المصرفي، واكتشفا جوامع مشتركة كثيرة بينهما فتصادقا. ومن أبرز تلك الجوامع الانتماء إلى بيئة شعبية متواضعة، والكفاح المرير لاكتساب العلم والنجاح في الحياة.

رئيس حكومة لأول مرة

وبنتيجة هذه الصداقة والتعاون كلفه الياس سركيس بتأليف أول حكومة في عهده، فألفها في ١٩٧٦/١٢/٩ على الشكل الآتي:

سليم الحص رئيساً للوزراء ووزيراً للاقتصاد والتجارة والصناعة والنفط والإعلام.

فؤاد بطرس نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للخارجية والمغتربين والدفاع الوطني.

صلاح سلمان: للداخلية والتعاونيات والإسكان.

إبراهيم شعيتو: للصحة والموارد المائية والكهربائية.

أمين البزري: للاشغال العامة والنقل والسياحة.

ميشال ضومط: للتصميم العام.

أسعد رزق: للتربية والفنون الجميلة والعمل والشؤون الاجتماعية والزراعة.

فريد روفايل: للعدل والمالية والبريد والبرق والهاتف.

في ٣ شباط ١٩٧٧ حصل تعديل في الحكومة وتبديل في الحقائب. الرئيس سليم الحص تخلى عن وزارة الصناعة والنفط. والدكتور اسعد رزق عن وزارة الزراعة، وميشال ضومط عن التصميم العام ليصبح وزيراً للصناعة والنفط والزراعة.

وفي ٢٠ كانون الاول ١٩٧٨ تعرضت الحكومة إلى تعديل آخر وتبديل في الحقائب. ميشال ضومط استقال من وزارة الزراعة والصناعة والنفط، وفؤاد بطرس تخلى عن وزارة الدفاع للعماد فكتور خوري الذي عين وزيراً جديداً مع احتفاظه بمركزه، والمهندس أمين البزري وزير الاشغال العامة والنقل والسياحة والزراعة. والدكتور أسعد رزق: وزير العمل والشؤون الاجتماعية والتربية الوطنية، والصناعة والنفط.

باشر مهماته الرسمية في ١٠ كانون الأول ١٩٧٦، في مقر مجلس الخدمة المدنية في شارع فردان - رشيد كرامي الآن - وفي مكتب جد متواضع لان السراي الكبيرة كانت مدمرة ولا تصلح

لاستقبال رئيس الحكومة وموظفي الرئاسة.

نصيحة فؤاد بطرس

كان مطهراً من دنس الطائفة والطائفيين وممارساتهم السياسية وشهواتهم، فحاول تضمين البيان الوزاري لحكومته الأولى جملة تعبر عن التزام الحكومة العمل على إلغاء الطائفية السياسية في الإدارة والقضاء والجيش، ولكن وزير الخارجية فؤاد بطرس تدخل في الموضوع وقال في جلسة مجلس الوزراء المنعقدة في ١٦ كانون الاول ١٩٧٦:

«استمعوا أيها الاخوة، أنا أكاد أكون المتمرّس الوحيد في السياسة بينكم. لست ضد مبدأ إلغاء الطائفية في الوظيفة، وأحبذه كل التحبيذ، ولكن إذا التزمنا المبدأ في بيان وزاري فإنما نكون أخذنا على أنفسنا عهداً لن نستطيع الوفاء به في ظل الأجواء الطائفية المهيمنة. أتمنى أن تأخذوا برأيي وتصرفوا النظر عن هذه العبارة». وبعد نقاش شارك فيه الوزراء حسم الرئيس سركيس الجدل لمصلحة الحجة التي أدلى بها فؤاد بطرس، حتى لا يكون التزام لا قِبَل للحكومة بتنفيذه.

وقد استطاعت هذه الحكومة إنجاز العديد من المشاريع مثل مجلس الإنماء والإعمار، والمصرف الوطني للإسكان، وتخطيط الوسط التجاري، وإنشاء مؤسسة في وزارة المال للضمان ضد المخاطر غير التجارية، وإنشاء مجمعات صناعية في المناطق النائية (هذا المشروع لم ير النور) كما تم الاستعداد لوضع تشريع لإنشاء مصرف للإنماء الزراعي. كانت الأجواء بينه وبين الرئيس سركيس ممتازة، ومبنية على الثقة المتبادلة ويسود بينهما مناخ يوحي بأن صفحة الاحداث قد طويت، وبأن صفحة جديدة من البناء والإعمار قد فتحت، وخصوصاً أن الحكومة قد قامت إثر مؤتمرين للقمة، قمة الرياض المصغرة وقمة القاهرة الموسعة التي حضرها الرئيس الحص بصفة رسمية بأعمال هامة ومصيرية مثل إزالة آثار حرب السنتين، وكانت منوطة بلجنة عربية رباعية انبثقت عن مقررات مؤتمر القاهرة ووضعت بتصرف رئيس الجمهورية، ومثل تطبيق اتفاق القاهرة المعقود في العام ١٩٦٩ بين الدولة اللبنانية ومنظمة التحرير الفلسطينية، وأخيراً العمل على ترتيب البيت اللبناني أمنياً وسياسياً بالتعاون مع الدول العربية الشقيقة، وبصورة خاصة الممثلة باللجنة الرباعية، والتي كانت تضم سفراء مصر، والمملكة العربية السعودية، والكويت، ومندوباً عن سوريا.

بداية الخلاف مع سركيس

يقول الرئيس الحص عن هذه المرحلة: «كنا نعمل في المجال الإنمائي والإعماري، وكأنه لم يعد هناك مشكلة أمنياً أو سياسياً، ولكن سرعان ما تبين أن الأمر لم يكن كذلك، وأن صفحة الاحداث



سليم الحص عام ١٩٩٠

لم تنته، ولكننا استطعنا أن نتعاون داخل الحكم ونسوي كل الامور بروح التضامن والتفاهم رغم ظهور بعض التباين في مجالات حيوية، وبصورة خاصة فيما يتعلق منها بالجيش». وقد أثار هذا التباين بين الرجلين غباراً كثيفاً، إلا أن العلاقة الشخصية بينهما بقيت على حالها. أما على صعيد العلاقة العملية داخل الحكم فبدأت تتأزم. يقول الرئيس الحص: «بدأ التأزم في موضوع الجيش، فقد صدر المرسوم الاشتراعي رقم ٩ الذي أقمنا بموجبه لضباط الجيش مجال الاستقالة خلال فترة تنتهي في ٣٠ حزيران ١٩٧٧، واحتفظنا بموجب ذلك النص لأنفسنا كحكم بإقالة الضباط الذين نرى ضرورة إقالتهم من أجل إعادة الوحدة إلى الجيش في نهاية تلك الفترة، فيما لو قرر بعض الضباط غير المرغوب باستمرارهم في الخدمة أن لا يستقيلوا. فنشب أول خلاف بيننا على قبول الاستقالات ثم على موضوع الإقالات، لان المطروح في البداية كان قبول استقالة ليس كل الضباط الذين تقدموا باستقالات، وإنما قبول استقالة عدد متساو من المسيحيين والمسلمين. صدمت بهذا الطرح عندما قدّم أمامي، لانني لم أكن في وارد هذه الموازين الطائفية المتزمتة، وكان يومها عدد المستقيلين من المسيحيين يوازي ضعفي عدد المستقيلين من المسلمين تقريباً، فعرض علينا في المجلس قبول استقالات كل الضباط المسلمين مقابل عدد مساو لهم من الضباط المسيحيين. لم أفهم لماذا لا نقبل جميع من تقدم باستقالته. قيل لي تبريراً لهذا الطرح أن ذلك للمحافظة على التوازن الطائفي في بنية الجيش على مستوى الضباط. وكان ردي على ذلك أن ثلثي ضباط الجيش

هم من المسيحيين والثلث الباقي هو من المسلمين، فإذا شئنا أن نحافظ على ذلك التوازن كان علينا بطبيعة الحال أن نقبل استقالة جميع من تقدموا بالاستقالة. وأن تكون الاستقالات حسب النسب التالية: ثلثان من المسيحيين وثلث من المسلمين فما سبب الإحجام عن قبول كل الاستقالات المقدمة؟ وقلت إن قبول عدد متساو من الاستقالات (من مسلمين ومسيحيين) في الوقت الذي كانت بنية الجيش تتشكل من أكثرية ٣/٢ إلى ٣/١ من المسيحيين والمسلمين، كانت ستؤدي إلى زيادة الخلل في البنيان الطائفي بدل المحافظة على التوازن والذي هو في الحقيقة خلل موروث».

المواجهة الثانية مع سركيس

«كانت هذه أول مواجهة في وجهات النظر مع الرئيس سركيس»، يقول الدكتور سليم الحص، «ولكن هذه المواجهة لم تعمر طويلاً لأن الرئيس سركيس ما عتم أن حسمها بشكل متوافق مع منطقي ووجهة نظري في الموضوع فقبلت جميع الاستقالات المقدمة تقريباً».

ويتابع الرئيس الحص: «ولكن ما إن انتهينا من هذا الأمر حتى واجهنا قبيل نهاية حزيران ١٩٧٧ مسألة من يجب إقالتهم من الضباط. كان الطرح المقدم آنذاك هو إقالة جميع الضباط الذين حاربوا إلى جانب المعارضة، والإبقاء على سائر الضباط. في المقابل كان منطقي يقوم على ضرورة إقالة جميع الذين حاربوا مع هذا الجانب أو ذاك، فنشأ تباين في وجهات النظر لم نستطع حله عبر السنتين من السجال في هذا الموضوع».

حداد وشدياق

«ثم وقع الخلاف أيضاً مع الرئيس سركيس في موضوع سعد حداد وسامي شدياق، إذ كان واضحاً تعاملهما مع إسرائيل، فطالبت بإقالتهما فلم ألق تجاوباً في البداية. ولم يُقل هذان الضابطان إلا بعدما أعلن سعد حداد في سنة ١٩٧٦ دولة ما سمي بدولة «لبنان الحر» إثر محاولة إدخال كتيبة من الجيش اللبناني إلى الجنوب عبر الطريق الساحلي، وبمجرد وصول الكتيبة إلى الجنوب قصفها سعد حداد وأعلن دولة لبنان الحر فاعتبر منشقاً، وصرف من الخدمة».

طائرات الميراج

«واختلفنا في موضوع إعادة تأهيل طائرات الميراج لأنها كانت ستكلف كثيراً، ولم أكن أرى فائدة في مثل هذه الطائرات في مواجهة عدو لبنان الحقيقي إسرائيل. ولم ترمم الميراج».

«واختلفنا أيضاً على قانون الدفاع. حاولنا داخل الحكم أن نضع تشريعاً جديداً بموجب مرسوم اشتراعي. اختلفنا حول نقاط عديدة منه، حتى جاء وقت وانكشف أمر خلافنا، ووضع المجلس النيابي يده على المشروع وأصبحت المناقشات تجري من خلال لجنة شكلها المجلس النيابي وكانت في السراي وكان يحضرها وزير الدفاع».

تنظيم قيادة الجيش

«واختلفنا على تنظيم قيادة الجيش، وكذلك عندما عكفنا على قضية الوفاق، وكانت هناك جولات داخل الحكم توخينا من خلالها وضع مشروع وفاقي. خلال تلك الجولات أيضاً نشبت خلافات كثيرة في وجهات النظر وانتهى الأمر بإصدار المبادئ الـ ١٤ في العام ١٩٨٠ أي بعد أربع سنوات من دخولي إلى الحكم، وكان ذلك في عهد الحكومة الثانية والتي توليت رئاستها في عهد الرئيس سركيس. صدرت هذه المبادئ الـ ١٤ فاختلفنا على طريقة التعاطي معها. أصرّ الرئيس سركيس على دعوة جميع الكتل والفاعليات السياسية والنيابية والفاعليات المسلحة في حزيران ١٩٨٠ للتشاور معها حول هذه المبادئ بعد صدورها فيما يزيد على الشهرين. فعقدت تلك المشاورات التي انزلقت من حيث لا تدري لتأليف حكومة جديدة، فوجدت نفسي بنتيجة ذلك خارج إطار ما كان يحصل وكان علي أن استقيل مباشرة بعد انتهاء تلك المشاورات. وبقيت في حال الاستقالة بضعة أشهر قبل أن يصبح في الإمكان تأليف حكومة جديدة. وكلف خلال تلك الفترة الرئيس تقي الدين الصلح بتشكيل حكومة من الفعاليات، واضطر إلى الاعتذار ثم كلف الرئيس شفيق الوزان وشكل الحكومة وأستطيع القول إنه برغم كل تلك التباينات وسواها لم تتأثر علاقتي وصداقتي الشخصية بالرئيس سركيس، ولكن علاقتنا في الحكم تصدعت وتوترت إلى حد اتخاذ القرار بالخروج من الحكم. ولا أخفي أن شيئاً من الجفاء حل بيننا إثر استقالتي من الحكم، ولكني كنت أحفظ للرئيس سركيس كل المودة والاحترام وأسجل له أخلاقه العالية ووطنيته. (من حديث للرئيس سليم الحص في مجلة **المنبر** في شهر أيار ١٩٨٧).

مع أمين الجميل

كانت هذه تجربة الرئيس سليم الحص مع الرئيس الياس سركيس، أما تجربته مع الرئيس أمين الجميل، فتبدأ إثر اغتيال الرئيس الشهيد رشيد كرامي في ١/٦/١٩٨٧ وتكليفه رئاسة الحكومة بالوكالة. وقد روى هذه التجربة في المذكرة التي بعث بها إلى الملوك والرؤساء العرب لمناسبة قرب انعقاد مجلس الجامعة على مستوى وزراء الخارجية في تونس. وجاء في المذكرة:

«انتهى عهد الرئيس أمين الجميل من غير انتخاب رئيس جديد

للجمهورية يخلفه. وقبل دقائق من نهاية ولايته وقع مرسوماً بتأليف حكومة عسكرية برئاسة ماروني (العماد ميشال عون) مخالفاً في ذلك عرفاً دستورياً ثابتاً ومستقراً، وخارقاً روح الميثاق الوطني الذي ما زال - إلى أن يلتقي اللبنانيون على صيغة وفاقية لا طائفية جديدة - يشكل حجر الزاوية في بنيان العيش المشترك في لبنان. لذا القول بلا شرعية تلك الحكومة.

لو لم يقدم الرئيس السابق على إعلان تلك الحكومة لما كان المأزق الدستوري بلغ الحدة التي بلغها. أو لما كان تولد عن المأزق الدستوري واقع انقسامي يهدد وحدة لبنان وطناً ودولة.

هذا الواقع هو آخر شاهد على ركاكة النظام السياسي المطبق في لبنان، فنظام لا يحاسب رئيس الجمهورية على فعلته، ولو اتخذ قراراً في آخر لحظة من ولايته، من شأنه تهديد وحدة بلده - مع علمه بذلك - فهو بلا أدنى ريب نظام فاسد يستوجب الإصلاح الجذري.

لو لم يتخذ رئيس الجمهورية تلك الخطوة، لتولى مجلس الوزراء بعده، السلطة الإجرائية طبقاً لأحكام الدستور، ولاتقى مخاطر التفكك والانقسام ريثما تتم عملية الانتخاب الرئاسي.

ليس صحيحاً - والكلام للرئيس الحص - إن الرئيس السابق كان مضطراً لتأليف حكومة انتقالية تداركاً لفراغ في الحكم يتأتى عن انتهاء ولايته من غير انتخاب خلف له. فليس هناك شيء اسمه فراغ دستوري إذ في حال خلوّ سدة الرئاسة لأية علة كانت، حسبما ينص الدستور صراحة (المادة ٦٢) تناط السلطة الإجرائية بمجلس الوزراء. أي بالحكومة القائمة لحظة شغور سدة الرئاسة.

وليس هناك شيء اسمه حكومة انتقالية في الدستور اللبناني، كما ليس في الدستور ولا في العرف، ما يقضي بأن تكون رئاستها لماروني. ولم يكن هناك حتى سابقة في هذا القبيل، إذ لم يسبق في تاريخ الانتخابات الرئاسية في لبنان أن انتهى عهد رئاسي من غير انتخاب رئيس جديد يخلف الرئيس المغادر.

عرف دستوري ثابت

أما الحقيقة فهي أن هناك عرفاً دستورياً ثابتاً ومستقراً يقضي بأن تكون رئاسة الحكومة لمسلم، كما يقضي بأن تكون رئاسة الجمهورية لماروني. أما القول بأن رأس الدولة يجب أن يكون مارونياً في كل الأوقات، حتى إذا ما شغرت رئاسة الجمهورية ولو لساعة من الزمن، كان للموارنة حق في رئاسة الحكومة فقول غريب يستثير على الأقل تساؤلين:

أولاً: إذا كان العرف الدستوري يُقطع رئاسة الجمهورية للموارنة ورئاسة الحكومة للمسلمين، فلماذا تكون الغيرة على نصيب الموارنة من ذلك العرف ولا يكون مثلها على نصيب المسلمين؟

ثانياً: لو سلمنا بالمنطق القائل بإسناد رئاسة الحكومة لماروني في حال شغور سدة الرئاسة ولو لبرهة من الزمن، فما الذي يحصل عند انتخاب ماروني رئيساً للجمهورية، فيما لو لم يتمكن لفترة ما من تشكيل حكومة جديدة برئاسة مسلم، هل يستأثر الموارنة بالرئاستين معاً خلال تلك الفترة؟ هذا مع العلم أن هناك حالات كثيرة كانت الحكومات فيها مستقيلة، ولم يكن بالإمكان تأليف حكومات بديلة لخلافتها على امتداد فترات طويلة من الزمن دامت بعضها بضعة اشهر.

أما الإيحاء بأن المسلم لا يؤتمن على مقررات البلد في موقع الرئاسة لحكومة تتولى السلطة الإجرائية حتى خلال فترة طارئة، فأمر لا يمكن أن يصدر إلا عن كافر بوحدة لبنان. هذا مع العلم أن رئيس الحكومة في هذه الحال لا يتمتع منفرداً بأية صلاحيات ذاتية. فالسلطة في تلك الحال تبقى حسب الدستور جماعية، وهي منوطة بمجلس الوزراء ككل.

واخيراً لا آخراً إذ كان الدستور ينص صراحة على أن السلطة الإجرائية تناط بمجلس الوزراء في حال خلو سدة الرئاسة لأية علة كانت، فهو يفترض عدم التمييز في التعاطي مع واقع الشغور بين أن يكون السبب (العلة) طارئاً أو فجائياً (مثل العجز أو الوفاة) فتتولى في تلك الحال الحكومة القائمة - وهي دوماً برئاسة مسلم - السلطة الإجرائية. أو أن السبب مرتقباً كما في حال انتهاء ولاية رئاسية من غير انتخاب خلف للرئيس المغادر. فكيف تجوز رئاسة المسلم في حال ولا تجوز في حال أخرى؟ وإذ كان النص الدستوري يميز بين حال وحال، فإن الإصرار على مثل هذا التمييز يُعدّ تجاوزا على الموجب الدستوري.

بناء على ما تقدم، نخلص إلى القول إن الحكومة المعلنة خلال الدقائق الأخيرة في عهد الرئيس السابق هي حكومة غير شرعية وإن حكومتنا هي الشرعية حسب أحكام الدستور والعرف الدستوري».

ركاكة النظام

ولعل أسطع دليل على ركاكة النظام المطبق في لبنان - يقول الحص - هو المحنة الوطنية الماحقة التي عصفت بلبنان وشعبه وما زالت منذ العام ١٩٧٥.

ويضيف: «**إن الذين درجوا على التغني بالحرية والديمقراطية في لبنان يتجاهلون الحقيقة، وهي أن في لبنان الكثير الكثير من الحرية والقليل القليل من الديمقراطية**». وكثيراً ما ردد الرئيس الحص هذا القول في لقاءاته الصحفية ومجالسه الخاصة والعامة. فلقد كان للبنان من الديمقراطية شكلها أكثر مما كان له من جوهرها. والشواهد على هذا الواقع يمكن استخلاصها في حقائق ثلاث:

نجوم السياسة

الحقيقة الأولى أن نظام لبنان يفتقر إلى آلية فاعلة للمحاسبة

السياسية بدليل أن نجوم السياسة في العام ١٩٤٣ عام الاستقلال هم أنفسهم أو من ورث الخلافة من ذويهم أو ذريتهم من بعدهم، كانوا نجوم الأزمة في العام ١٩٥٨، وكانوا نجوم مسلسل الأزمات السياسية في أواخر الستينات وأوائل السبعينات. وكانوا نجوم المحنة الكبرى عند انفجارها في العام ١٩٧٥. وهم أو بعضهم جاهزون ليكونوا نجوم الإنقاذ اليوم.

في ديمقراطيات العالم الأكثر أصالة يحاسب المسؤول عن غلاء المعيشة، ومستوى البطالة وتلوث البيئة ومعدل الإجرام، وسير الإدارة وحال الخزينة، وما إلى ذلك، وعلى مثل هذه المقاييس تبنى أمجاد وتهدم أمجاد. أما في لبنان فيبقى أبطال الأزمات هم رواد الإنقاذ ووجوه الماضي هم وجوه الحاضر وأمل المستقبل.

ديمقراطية مفترضة

الحقيقة الثانية أن ديمقراطية لبنان المفترضة لم تؤمن عدالة أو مساواة أو تكافؤ فرص في بلد الحريات الغزيرة. سبع عشرة طائفة. واحدة منها فقط تؤهل أبناءها للوصول إلى سدة الرئاسة الأولى، وثلاث منها فقط تؤهل أبناءها للوصول إلى أي من الرئاسات الثلاث الأولى. وسبع منها فقط تؤهل أبناءها للوصول إلى مقعد وزاري في أكبر الحكومات حجماً. أيكون النظام ديمقراطياً إذا لم يكن الحكم فيه لإرادة الشعب الحر؟ وكيف تكون هذه الإرادة حرة إذا كانت مكبلة بقيود طائفية متزمتة؟

الطائفية مكمن الداء

من هنا القول إن مكمن الداء في النظام اللبناني، وبالتالي في التجربة الديمقراطية المتعثرة، هو في الطائفية. لقد ولدت الممارسة السياسية من أسباب الكبت والخيبة والرفض والاحتكاك ما أفرخ اختلالات عميقة في النظام، وأدى إلى ضروب من الشدة في التعامل السياسي. حتى ليبدو أحياناً كثيرة وكأنما الذين يسد النظام الطائفي أبواب الحكم في وجوههم ينزعون إلى ممارسة السلطة من خارج الحكم، ولعل في هذا سر التطرف في سلوك بعض القيادات السياسية.

إذا لم تكن مارونياً

وكما في السياسة كذلك في الوظيفة. لو كنت من أعظم الضباط شأناً فلن تكون قائداً للجيش، ولو كنت أطول القضاة باعاً، فلن تكون رئيساً لمجلس القضاء أو رئيساً لمجلس شورى الدولة. ولو كنت أغزر الاقتصاديين أو الماليين علماً أو معرفة أو خبرة فلن تكون حاكماً لمصرف لبنان المركزي، إذا لم تكن من ذوي الانتماء الطائفي الذي يؤهلك لهذه المناصب وأمثالها، أي إذا لم تكن مارونياً. وكذلك الأمر بالنسبة إلى مناصب أخرى، ولو أن معظمها أقل شأناً، مفروزة في إطار نظام التقاسم الطائفي المتحجر لأبناء طوائف إسلامية أو مسيحية معينة.

هذا الواقع كان أيضاً مصدراً لاختلالات عميقة في النظام أفضت مع الزمن إلى شيء من العداء للدولة وأجهزتها، فأصبح التشاطر عليها فضيلة في نظر الكثيرين.

الطائفية السياسية

ويخلص الدكتور الحص إلى القول: «**إن مكمن الداء في النظام اللبناني هو الطائفية السياسية، وهي المصدر الأساسي لأزمة الأزمات تعطي الدليل تلو الآخر على ذلك**، ولعل أبلغها تعبيراً عن هذه الحقيقة هي المحنة الكبرى التي انفجرت في العام ١٩٧٥. واليوم وبعد ١٤ سنة من التقاتل والتذابح والتهجير المتبادل والتدمير الأعمى، يقف المرء يتساءل: ماذا ضمنت تلك الامتيازات؟ إنه يقيناً لم تقدم أدنى ضمانة للبنان مجتمعاً أو وطناً أو دولة. ولا حتى للطائفة التي تستفيد منها وتتمسك بها، وهكذا لم يكن من تلك الامتيازات إلا فرز اللبنانيين إلى طوائف، وغرس بذور التفرقة والتنابذ بينهم، وريها بين الفينة والأخرى بشلالات من دمهم.

كرة النار

انتهى عهد الرئيس أمين الجميل، ولكن المشكلة لم تنته وكرة النار التي كانت بيديه رماها في ملعب ميشال عون، وميشال عون واجه بها سليم الحص، ودار سجال بينهما، كل واحد منهما يقول إن حكومته هي الحكومة الشرعية. ولكن بعد انقضاء ما يناهز الشهر على حادث اغتيال الرئيس رشيد كرامي، أعد الرئيس سليم الحص مشروع مرسوم بإقالة جميع الضباط الذين يعتبرون مسؤولين بالتقصير والإهمال عن التفجير الذي تعرضت له الطائرة المروحية العسكرية ورئيس وزراء لبنان على متنها. وقد شمل مشروع المرسوم قائد الجيش العماد ميشال عون، ومدير شعبة المخابرات المسؤول بحكم وظيفته عن أمن منشآت الجيش اللبناني وأجهزته ومعداته الرائد جورج شهوان، وقائد موقع ادما الجوي الذي انطلقت منه الطائرة المروحية عند توجهها لملاقاة الرئيس كرامي في طرابلس بغية نقله إلى بيروت، العقيد حنا سليلاتي، وقائد سلاح الطيران العميد فهيم الحاج. تبنى مشروع المرسوم وزير الدفاع عادل عسيران ووقعه كما وقعه الدكتور سليم الحص وبعث به إلى رئيس الجمهورية. وبعد بضعة أيام، جاء الرئيس الحص زائراً محمد شقير مستشار رئيس الجمهورية وقال: جئتك حاملاً رسالة شفهية خاصة. الرئيس الجميل يقرئك السلام ويبلغك أنه استلم مشروع المرسوم ويريد أن يسألك هل هذا المشروع هو «للتمريك» (أي لتسجيل نقطة عليه) أم للتنفيذ؟

فبادره الرئيس الحص للتو بالجواب: أبلغ الرئيس الجميل سلامي وقل له: إن المشروع الذي بين يديه هو للأمرين معاً. إنه للتمريك والتنفيذ فليوقعه رئيس الجمهورية كي يأخذ طريقه إلى التنفيذ كما يجب».

وهنا أردف محمد شقير قائلاً: في هذه الحالة يرى الرئيس أمين الجميل أن تتم العملية على مرحلتين: فلنصدر الآن مرسوماً بتنحية قائد الجيش العماد ميشال عون وحده، ثم نتفق على من يحل محله في قيادة الجيش، فإذا ما تم ذلك، فيمكن عند ذاك الاتفاق مع القائد الذي سيعين، على ما يجب اتخاذه من خطوات إضافية. وكان جواب الحص الرفض قائلاً: «إنني أعلم أن الود مفقود بين الرئيس أمين الجميل والعماد عون، والرئيس يريد الاقتصاص منه منفرداً، وأنا على غير استعداد لان أكون مطية لتحقيق مأربه هذا. ثم أنني على يقين من أن الرئيس، بعد التخلص من قائد الجيش العماد ميشال عون، لن يجاريني في خطوة أخرى. فلقد تعودنا منه هذا الاسلوب والشطارة. لذا فإنني أصرّ على مشروع المرسوم كما هو. فليوقعه».

في أي حال لم يأتني من الرئيس الجميل ـ يقول الحص ـ أي رد على موقفي. وبعد فترة قصيرة، وقع محمد شقير، ضحية حادث اغتيال منكر.

هكذا يكون الرئيس الحص حمى من حيث لا يدري العماد عون في قيادة الجيش، ليعود فيواجهه وهو في موقع آخر...

محاولة توحيد الحكومتين

حاول الرئيس سليم الحص إيجاد مخارج عديدة لحل المشكلة مع العماد عون، واقترح عدة صيغ لتنفيس الاحتقان بين الحكومتين اللتين تتنازعان الشرعية في لبنان، كلتاهما لا تعترف بالاخرى. من هذه الصيغ التي اقترحها ولم يكن قد مضى على الاستحقاق الدستوري المعطل ثلاثة أسابيع فقط، مذكرة وضعها (توجها بكلمة سرّي) بعنوان: توحيد الحكومة ضماناً لوحدة الوطن. ضمنها مشروعاً محدداً لتوحيد السلطة الإجرائية في حكومة واحدة. وهذه المذكرة تحمل تاريخ ١٥/ ١٠/ ١٩٨٨ وجاء فيها:

«إما بإلغاء إحدى الحكومتين لمصلحة الحكومة الأخرى، وهذا الاحتمال يبدو متعذر التحقيق عملياً».

أو بدمج الحكومتين في حكومة واحدة، وهذا الاحتمال مرشح للاصطدام بعوائق تجعله أيضاً متعذر التحقيق عملياً.

أو بإلغاء الحكومتين لمصلحة حكومة جديدة تؤلف لهذه الغاية، وهذا الاحتمال، هو الاقرب منالاً عملياً. ويكون ذلك بالاتفاق على تركيبة الحكومة المطلوبة، من خلال اتصالات تجرى محلياً وخارجياً بعيداً عن الأضواء والضوضاء.

وقد يكون الأفضل أن تكون هذه الحكومة مصغرة، من ستة أعضاء مثلاً أو ربما عشرة، اختصاراً للمشاكل التي قد ترافق عملية الاختيار أو التشكيل، وأن تكون برلمانية، بحيث تقتصر على المعتدلين من الطوائف الكبرى، وتكون منطلقاً لإعادة تنشيط الحياة البرلمانية.

أما طريقة تأليف مثل هذه الحكومة فتكون بمرسوم يصدر عن كل من الحكومتين القائمتين. باعتبار أن تأليف الحكومات من صلاحية رئيس الجمهورية وإن هذه الصلاحية انتقلت إلى مجلس الوزراء بعد انقضاء الاستحقاق الدستوري.

مع الملاحظة أن صدور مرسوم بتأليف الحكومة عن كل من الحكومتين من شأنه سد كل أبواب الطعن في شرعيتها.

خطر التقسيم

خلاصة القول: إننا لا نستطيع مواجهة خطر التقسيم الماثل أمامنا إلا بتحقيق أمرين: إما بانتخاب رئيس جديد للجمهورية في وقت قصير، فتأتي معه حكومة موحدة، أو بتوحيد مرجعية السلطة الإجرائية في حكومة واحدة، والسبيل الوحيد إلى ذلك عملياً هو في قيام حكومة جديدة تلغي الحكومتين القائمتين وتحل محلهما. بغير ذلك فإن لبنان سائر إلى حتفه.

إذا تجاوب العماد عون وفريقه مع هذه المبادرة، سهل تنفيذها، أما إذا لم يتجاوب فانه يدين نفسه أمام الرأي العام والتاريخ مما لا قبل له به. ومما لا ريب فيه أن السواد الأعظم من اللبنانيين على ضفتي خطوط التماس يتمسكون بوجود لبنان، وهم واعون أن لبنان يكون واحداً أو لا يكون.

هذه المذكرة بقيت سرية ـ يقول الدكتور الحص ـ وبقيت في حدود المبادرة الشخصية وليس الحكومية، وذلك حتى لا تؤخذ سبباً لتفجير مشكلة داخل الحكومة التي يرأس.

بعد بضعة أشهر تلقى رداً على المذكرة من العماد عون نقله صديق مشترك: «إن الاقتراح إيجابي ولكن من الذي يضمن تحرير لبنان؟ وكان يجب أن يقول ـ على ما يقول الحص ـ «انتحار لبنان».

«كان هذا الموقف من العماد عون الرافض حتى البحث في احتمال توحيد الحكم، ماثلاً في ذهني يقول الدكتور الحص ـ عندما رفضت الاجتماع به على مأدبة غداء كان رئيس اللجنة العربية السداسية دعانا إليها عند حضورنا إلى تونس للقاء اللجنة..»».

إعلان اتفاق الطائف

انقضت فترة الاستحقاق الدستوري في ١٩٨٨/٩/٢٣ من غير إتمام عملية الانتخاب الرئاسي، وشغرت سدة رئاسة الجمهورية فترة طويلة دامت أربعة عشر شهراً، انتهت بإعلان اتفاق الطائف ومباشرة تنفيذه بدأ بجلسه نيابية عقدت في حرم

مطار القليعات في الشمال. انتخب المجلس النيابي رئيساً له وصدق على وثيقة الوفاق الوطني التي تضمنت اتفاق الطائف، وانتخب رئيساً للجمهورية، وعندما أطل أول عهد رئاسي في جمهورية الطائف بانتخاب رينيه معوض رئيساً سارع الدكتور سليم الحص إلى تقديم استقالة حكومته. أما العماد ميشال عون فرفض اتفاق الطائف وكل النتائج المترتبة عليه، واستمر على رأس حكومته العسكرية في ما اعتبر تمرداً على الشرعية الموحدة المنبثقة عن وفاق الطائف.

اغتيال الرئيس معوض

في ١٣ تشرين الثاني ١٩٨٩ كلف الرئيس رينيه معوض الدكتور سليم الحص تأليف حكومة جديدة، وسئل الرئيس الحص يومها عن العقدة المتمثلة في العماد ميشال عون. أجاب: نحن نعالج الأمور سياسياً، ويفترض أن تحل هذه العقدة سياسياً أيضاً، ولكن إذا كان هو لا يريد حلها سياسياً، فهذا شأنه، ونحن نمارس الأمور ديمقراطياً.

وبعد مشاورات أجراها الرئيس معوض مع الرئيس حسين الحسيني والرئيس الحص ومع النواب في فندق «شتورا بارك أوتيل» صدرت مراسيم تكليف وتشكيل الحكومة على الشكل الآتي:

- سليم الحص رئيساً ووزيراً للخارجية.
- ألبير منصور وزيراً للدفاع.
- عمر كرامي وزيراً للتربية والفنون الجميلة.
- ميشال ساسين نائباً لرئيس الحكومة ووزيراً للعمل.
- وليد جنبلاط للأشغال العامة والنقل.
- جورج سعادة للبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية.
- علي الخليل للمالية.
- الياس الخازن للداخلية.
- عبد الله الراسي للصحة والشؤون الاجتماعية والسياحية.
- ادمون رزق للعدل والأعلام.
- نبيه بري للموارد المائية والكهربائية.
- نزيه البزري للاقتصاد والتجارة.
- سورين خان اميريان للصناعة والنفط.
- محسن دلول للزراعة.

لم يتح لهذه الحكومة التي أطلق عليها اسم حكومة الوفاق الوطني أن تنال الثقة بسبب اغتيال الرئيس رينيه معوض.

الياس الهراوي رئيساً

وما كادت مراسم الاحتفال بجنازة الرئيس الشهيد في بلدة إهدن تنتهي حتى اجتمع النواب على الفور، مواجهين التحدي، وانتخبوا الياس الهراوي رئيساً للجمهورية اللبنانية، وكلف الدكتور سليم الحص بتأليف الحكومة، والذي اعتبر أن خطوة انتخاب رئيس جديد للجمهورية، وتشكيل الحكومة هي أبلغ ردّ لإحباط هدف اغتيال الرئيس رينيه معوض وهو إعادة البلاد إلى أجواء الفراغ في السلطة. وقال: «إن الهم الاول الذي لا بد أن نتصدى له، هو العمل على إزالة الحالة الانقسامية القائمة في البلاد، وإزالة كل آثار الحرب وإفرازاتها ومعالجة نتائجها في كل المجالات.

وفي أول جلسة استثنائية لمجلس الوزراء ترأسها رئيس الجمهورية الياس الهراوي تقرر فيها: وضع العماد عون في تصرف وزارة الدفاع وتعيين العميد اميل لحود قائداً للجيش، وترقيته إلى رتبة عماد، وقرر إعفاء سامي الخطيب، بناء لطلبه، من مهام وظيفته ووضعه في تصرف رئيس مجلس الوزراء. وقرر المجلس كذلك إنهاء خدمات السفير فاروق أبي اللمع ووضعه في تصرف وزير الداخلية. وتوجه وزير الدفاع ألبير منصور بكلمة إلى العسكريين دعاهم فيها إلى الولاء لقائد الجيش الجديد، وأن من يخرج عن الشرعية يخرج من المؤسسة.

وفي ٥ شباط ١٩٩٠ أحال مجلس الوزراء، في جلسة استثنائية أيضاً، جرائم الاعتداء على أمن الدولة الناجمة عن اغتصاب الضباط (العماد) ميشال عون (واللواء) إدغار معلوف (واللواء) عصام أبو جمرا سلطة مدنية على المجلس العدلي، بما في ذلك اختلاس أموال الدولة والاستيلاء على المرافق العامة والمؤسسات الرسمية وإثارة الحرب الأهلية والتسبب في القتل الجماعي والتخريب.

كل هذه التدابير والإجراءات التي اتخذتها الحكومة ضد ميشال عون ورفيقيه لم تثنه عن مواقفه .

سقوط حالة التمرد

كان العماد ميشال عون يعتقد أنه في حصن حصين، ومطمئن في موقعه، ولكن، ما أن شاهد بأم العين صبيحة ١٣ تشرين الثاني ١٩٩٠ دخول قطعات من الجيش اللبناني موالية للشرعية، إلى منطقة سيطرته، مدعومة من القوات العربية السورية العاملة في لبنان بطلب من الحكومة اللبنانية حتى قرر الاستسلام. فلم يمض على بدء الهجوم نصف ساعة حتى كاد العماد عون يطلب من سفير فرنسا في بيروت، الاتصال برئيس الجمهورية لترتيب وقف فوري لإطلاق النار.

غادر العماد عون قصر الرئاسة في بعبدا تاركاً وراءه الحرس الجمهوري، وفي داخل القصر، عقيلته وكريمتيه اللواتي انضممن إليه في السفارة الفرنسية عند دخول الجيش الموالي لشرعية القصر الجمهوري. وقبل أن ينقضي النهار كان وقف النار ناجزاً واجتمع مجلس الوزراء مساء لتقويم ما حصل.

اعتقال عامر شهاب ومجموعته

إثر ذلك دخل الجيش اللبناني مع فريق من القوات السورية التي ساندته إلى وزارة الدفاع، وقبض على مجموعة من العاملين في جهاز المخابرات في طليعتهم رئيسه عامر شهاب، واقتيدوا إلى دمشق حيث أوقفوا. ذهب الرئيس الهراوي مرتين إلى العاصمة السورية للبحث مع الرئيس حافظ الاسد في إطلاقهم مشدداً على أنهم نفذوا الاوامر التي صدرت عن قادتهم، وفقاً لما فرضه واجبهم العسكري وهم تالياً لا يتحملون مسؤولية المآسي التي عاشتها البلاد. وبعد انقضاء أشهر واصل خلالها الرئيس الهراوي المراجعة أسبوعياً إلى أن اتصل به الرئيس الاسد قائلاً له: إنه سيفرج عن الضباط بعد قليل وسينقلون مباشرة إلى بيروت، ويسلمون إليه شخصياً. استقبلهم الرئيس الهراوي في القصر الموقت وقال لهم: إني وفيّ لشعار: «عفا اللـه عما مضى» وكان أطلقه بعد القضاء على حالة التمرد، وأن لا نية لديه لتوجيه اللوم إليهم أو اتخاذ تدابير في حقهم لانهم نفذوا الأوامر ولم يعصوها ـ وأعطاهم حرية الاختيار بين الاستمرار في الخدمة، والجيش يرحب إذا قرروا، وإلا استقالوا إذا أرادوا. وغادر الرئيس القاعة تاركاً لهم فرصة التشاور.

وكان للرئيس الحص موقف واضح من الإطاحة بميشال عون بالقوة. فهو لا يتحمل فكرة إراقة «نقطة دم واحدة». ويروي الرئيس الهراوي في كتابه: **عودة الجمهورية من الدويلات إلى الدولة**: قصة الرئيس وتردده:

«مساء الاثنين في الثامن من تشرين الأول ١٩٩٠ وبناء على اقتراح الرئيس الأسد، اجتمعت برئيسي الحكومة ومجلس النواب وأبلغتهما أنني سأطرح على مجلس الوزراء في اليوم التالي موضوع إنهاء تمرد ميشال عون، ورغبة سوريا في تزويدها كتاباً خطياً نطلب فيه رسمياً مساعدتها، وتمنيت على الرئيس الحص، تلافياً لإطالة المناقشات، الاتصال بالوزراء الذين يمون عليهم كي يسهلوا المهمة خلال الجلسة، بعدم إسهابهم في الكلام والاعتراض على الاقتراح. ردّ بالقول: ولو هيك قضية ما بدها كتير مشاورات. اعملها وما حدا رح يقول لك لا..» الرئيس الحسيني اعتبر أن مثل هذا القرار سينال الإجماع، لأن الوزراء يشكون من الوضع وسأل عن التاريخ المحتمل للتنفيذ. فأجبت بأني لم أحدده بعد علماً إنني كنت صممت على تنفيذه بعد أربعة أيام، وانتظر موافقة دمشق النهائية على الموعد».

تردد الحص

ويتابع الرئيس الهراوي: «في اليوم التالي وصل الرئيس الحص باكراً إلى القصر، قبل موعد جلسة مجلس الوزراء بأكثر من ساعة. استغربت الامر وسألته عن السبب. فأجاب إنه لم تغمض له عين طوال الليل، لأنه لا يستطيع أن يتحمل فكرة إراقة نقطة دم واحدة، لذلك قرّر عدم المساهمة في قرار القضاء على التمرد. وعندما قلت له إننا اتفقنا في اليوم السابق على عكس ذلك أجاب: إنه بدّل رأيه. ضبطت أعصابي كي لا أوتر أجواء جلسة مجلس الوزراء وقلت له بهدوء: «سأعرض الموضوع على المجلس وفقاً لما ينص اتفاق الطائف. إذا وافق كان به، وإذا رفض علي أن اختار بين البقاء في الرئاسة أو الاستقالة منها». سارع إلى القول إنه لا داعي للاستقالة إنما هو أراد إبلاغي موقفه قبل انعقاد الجلسة.

وبعدها حصلت العملية ونجحت.. «وفي الساعة الخامسة عصراً»، والكلام للرئيس الهراوي «انعقد مجلس الوزراء واتخذ قراراً بإعادة فتح المعابر والإسراع في تنفيذ بنود اتفاق وثيقة الوفاق الوطني لحل الميليشيات وجمع السلاح وبسط سلطة الدولة على جميع المرافق والمرافئ واستعادة حقوق الخزينة ووارداتها. كما كلف وزير العدل درس الوضع القانوني للعماد عون، بعد لجوئه إلى السفارة الفرنسية ومنحه حق اللجوء السياسي. وقبل أن أرفع الجلسة طلب الرئيس الحص الكلام فأشار إلى أنه لا يمكن للحكومة أن تستمر لانه بعد صدور الدستور الجديد، هناك عهد جديد، ويجب تشكيل حكومة جديدة. وأنا لن أكون منها».

استقالة الرئيس الحص

استقالت حكومة الرئيس سليم الحص في ١٩ كانون الأول ١٩٩٠. قبل الرئيس الهراوي الاستقالة وقال: كان الرئيس الحص فاتحني قبل شهر بنية الاستقالة لأنه كما قال: تعب من ستة أعوام (منذ ١٩٨٤ وهو في الحكم وزيراً ورئيس حكومة) لم ألحّ عليه للبقاء في الحكم ـ يقول الرئيس الهراوي ـ لأني في الواقع كنت أتمنى أن يستقيل لصعوبة التعايش معه. إنه يتردد في اتخاذ القرارات الصعبة، ناهيك بمحاولته ـ بعد بقائه عاماً كاملاً رئيساً للحكومة دون وجود رئيس للدولة ـ التصرف إثر انتخابي وكأنه رئيس للجمهورية بدوره، تارة يريد المشاركة في لقاءاتي مع رؤساء الدول، وطوراً الوقوف إلى جانبي على منصة الشرف خلال زياراتي الرسمية للخارج، إلى ما هناك من تصرفات تزعجني. إلا أن الرئيس الحص يتمتع بمزايا أخلاقية ووطنية وبروح للمسؤولية تجعله رجل دولة».

إشادة بمنجزات حكومة الحص

وقد أشاد الرئيس الهراوي بالإنجازات التي حققتها حكومة الحص مثل: إنهاء محاولة التقسيمية، وإعادة توحيد الجيش، وتحقيق بيروت الكبرى، وإحياء السلطة القضائية وإحياء سلطة الرقابة، وإعداد موازنتين لعامي ١٩٩٠ و١٩٩١ بعد انقطاع خمس سنوات، وضبط الإنفاق والجباية، وأخذ إجراءات مالية أساسية، وإجراء امتحانات البكالوريا اللبنانية بعد انقطاع

سنوات طويلة، ومواجهة التخريب في البنية التحتية في الماء والكهرباء والمواصلات، وإعادة تشغيل مصفاة طرابلس، وإعادة النشاط إلى مختلف الوزارات والإدارات، وتأمين الاستشفاء والعلاج وأعمال الإغاثة والصيانة وتأهيل الطرقات. ثم أقام الهراوي مأدبة غداء تكريماً للحص والوزراء.

مع الرئيس إميل لحود

حكى الدكتور سليم الحص الكثير عن الإشكالات والخلافات التي حصلت بينه وبين الرؤساء الذين تعاون معهم، بدءاً بالرئيس الياس سركيس صديقه ورفيقه، ثم الرئيس أمين الجميل، ثم الرئيس الياس الهراوي والرئيس لحود الذي استثناه واعتبر العلاقة معه بأنها كانت نموذجية لا تشوبها شائبة، على الرغم من اعترافه بأن الرئيس لحود أساء إليه مرتين: الإساءة الأولى عندما كتب إلى أمين عام الامم المتحدة كوفي أنان في ٦ نيسان ٢٠٠٠ مباشرة من دون المرور به والتشاور معه، بصفته رئيساً للوزراء ووزيراً للخارجية، وذلك في موضوع إعلان إسرائيل عزمها على الانسحاب من لبنان وفق القرار ٤٢٥ وقد عرفت هذه الرسالة بالمذكرة الرئاسية. وعندما التقاه بعد إعلان نص المذكرة أبدى عتبه على عدم التشاور معه في الموضوع. والإساءة الثانية «غير المقصودة» ـ يقول الحص ـ وقعت في ١١ حزيران ٢٠٠٠ عندما كتب مجدداً إلى الأمين العام للأمم المتحدة بعد الإعلان عن أن الأمين العام كوفي أنان يعتزم تقديم تقرير إلى مجلس الامن قريباً حول النتائج التي توصلت إليها الأمم المتحدة في موضوع رسم الخط الأزرق، أي خط الانسحاب الإسرائيلي بموجب القرار ٤٢٥ وقد رفض الرئيس في هذه المذكرة فكرة الخط العملي، وأصر على خط يتطابق مع الحدود المعترف بها دولياً، وفق الترسيم الذي تم بموجب اتفاق بوليه ـ نيوكومب في العام ١٩٢٣ والذي تم تأكيده في عام ١٩٤٩ بإشراف الأمم المتحدة بعد اتفاق الهدنة. لم يعترض الرئيس الحص على مضمون المذكرة ولكنه اعترض على إرسالها إلى الأمانة العامة من دون علمه أيضاً وقد برر هاتين الإساءتين بالقول: «**عاصرت خلال وجودي في سدة رئاسة الوزراء، أربعة رؤساء جمهورية، مترئساً الحكومة في بداية عهد ثلاثة منهم، واختلفت في أمور كثيرة مع الرئيس الياس سركيس، والرئيس أمين الجميل والرئيس الياس الهراوي، ولكنني لم اختلف حول أمر من الأمور الأساسية مع الرئيس اميل لحود،** وكنت أرد على الحملات التي تشن على الحكومة مع التفريق بين العهد والحكومة، بالقول أن الهدف منها هو الوقيعة بيني وبين الرئيس لحود وأردف القول إنني لم اختلف مع الرئيس لحود لانه لم يكن يسمح بذلك. فقد كان حريصاً في كل الأوقات، كما كنت أنا أيضاً، حريصاً على تفادي الخلاف بيننا، فما كان بالإمكان الاختلاف مع الرئيس لحود. وكان الاحترام المتبادل يحكم العلاقة بيننا». وأضاف: أنا أرى أن التعاون مع رئيس الجمهورية سائر في شكل جيد جداً وواضح جداً، وهو تعاون قائم على أساس أن رئيس الجمهورية يحترم الدستور وأنا أحترمه ورئيس الجمهورية يمارس صلاحياته وأنا أمارس صلاحياتي رئيساً للحكومة ورئيس الجمهورية يحترم هذا الامر. إن مجال الخلاف ضعيف جداً. فطالما أن كلينا يحترم الآخر على المستوى الشخصي ويحترم صلاحيات الآخر على المستوى الرسمي، لا أرى أن مجال التصادم قائم».

تعيينات فيها محاباة ومحسوبية

لقد أضفى الرئيس الحص الكثير من النعوت الأخلاقية على الرئيس لحود، فهو «رجل نزيه ومستقيم ومترفع إلى أبعد الحدود» إلا أن صورته اهتزت، يقول الحص، عندما سمح لنجله إميل إميل لحود بخوض المعركة الانتخابية في دورة العام ٢٠٠٠ وقد فاز فيها على لائحة ميشال المر. وعلى ذكر ميشال المر والتعيينات التي أجريت ـ يقول الدكتور الحص ـ شابها شيء من المحاباة والمحسوبية. ولو انني شخصياً حرصت كل الأوقات على الترفع عن الانغماس في لعبة التقاسم، فقد عبرت أو تسربت أسماء في التعيينات روعي في اختيارها جانب رئيس مجلس النواب. ولم أكن أنا الذي شاورته في شأنها، أو حاولت الوقوف على رأيه فيها، بل كان رئيس الجمهورية العماد اميل لحود هو الذي فعل، خصوصاً خلال اللقاءات الاسبوعية التي كانت تتم بينهما. كما روعي في بعض التعيينات جانب نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية، ميشال المر، الذي يمت إلى الرئيس لحود بصلة قربى، ويتمتع بثقته المطلقة. فكانت الاسماء التي تهم نائب رئيس الوزراء تعرض علي بأنها ترشيحات رئيس الجمهورية، وكان الرئيس لحود يتبناها أمامي ويزكيها. هكذا دخل الإدارة وبعض المجالس في زمن حكومتنا من حيث لم أكن أريد، موظفون أو أعضاء في مجالس لم يكونوا هم الافضل، من حيث الكفاءة أو الاهلية للمناصب التي أنيطت بهم. ومن هنا كان اتهام بعض السياسيين المعارضين لنا بأننا نمارس المحاصصة في شكل مستتر بما يذكر بصيغة «الترويكا» ولو أنني شخصياً لم أطلب لنفسي يوماً حصة في التعيينات. وللرئيس سليم الحص قول مأثور ردده في غير مناسبة وفي غير مقالة نشرتها الصحف. وهو: «تعلمت من تجربتي السياسية الغنية درساً، هو أن المسؤول يبقى قوياً إلى أن يطلب أمراً لنفسه». وكان يقول: «في لبنان الكثير من الحرية والقليل من الديمقراطية». وكان يقول: «السياسة في لبنان لعبة بلا قواعد».

أخطار تعرض لها الحص

ويروي الرئيس الحص بعض ما تعرض له من أخطار جسدية

إبان الاجتياح الإسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢ وبعد ذلك وقبله فيقول:

«لدى اقتحام القوات الإسرائيلية منطقة الدوحة في طريقها إلى بيروت، وجهت نيران رشاشاتها الثقيلة إلى منزلي، وكنت وعائلتي داخله. وعندما توجه جيش العدو لحصار بيروت بعثت برسالة إلى مفتي الجمهورية الشيخ حسن خالد أطلب إليه الاتصال بالسفارة الأميركية لتأمين إنزالي من الدوحة إلى بيروت، أسوة بما كان للسيد وليد جنبلاط. فجاءتني سيارة من السفارة الأميركية وفيها أحد المسؤولين في السفارة فانتقلنا، جميعاً إلى بيروت عابرين الخطوط العسكرية الإسرائيلية التي ملأت الطريق وأقمت في بيروت المحاصرة طيلة فترة الحصار أكابد مع أهل بيروت الصامدين، وقد أويت إلى منازل بعض الأصدقاء الغائبين عن المدينة أتنقل من منزل إلى آخر حسب مقتضيات الظروف.

«وعند انتخاب الشيخ بشير الجميل رئيساً هاجم فريق من المسلحين منزل الأستاذ عثمان الدنا (زوج ابنة خالتي) وكنت داخله مع زوجتي وابنتي، فوقعت إحدى القذائف على مقربة مني، وأصيب صهري سامي الحص برصاصة فنقلته إلى مستشفى الجامعة الاميركية.

وفي اليوم الأول من عيد الأضحى في العام ١٩٨٤ كنت في طريقي إلى منزل سماحة المفتي الشيخ حسن خالد في منطقة الروشة لاصطحابه بالنيابة عن رئيس الوزراء رشيد كرامي، إلى صلاة العيد، وقبل وصولي إلى منزله بنحو ٢٠٠ متر، انفجرت سيارة في وجهي، فقتل العسكري أحمد الحاج شحادة الذي كان يقود سيارتي، وأصبت بحالة اختناق شديد جراء الصدمة والدخان الكثيف الذي لفني، فحملني إلى مستشفى الجامعة شاب كان في الجوار. أحيلت قضية محاولة اغتيالي إلى المجلس العدلي، ولكن أي تحقيق جدي في الحادث لم يحصل نظراً الى ضلوع بعض الأشخاص المرموقين في التخطيط للمحاولة على ما تناهى إلي لاحقاً».

ونجا من الموت بأعجوبة مرة ثانية عندما اعتذر، مع الرئيس حسين الحسيني عن مرافقة الرئيس رينيه معوض في السيارة التي استشهد فيها يوم ٢٢ تشرين الثاني ١٩٩٠ على بعد أمتار من وزارة الإعلام.

رجل نباتي لا يأكل اللحم

والرئيس الحص رجل نباتي لا يأكل اللحم بتاتاً، ولا يشرب الكحول ولا يدخن السيكارة. ولامتناعه عن أكل اللحم قصة رواها الرئيس بنفسه:

«في العام ١٩٤١، أي في السنة الثالثة من الحرب العالمية الثانية هاجمت القوات البريطانية لبنان من الجنوب قادمة من فلسطين لاقتلاع القوات الفرنسية المرابطة في لبنان. وكانت الأجواء اللبنانية مسرحاً للغارات الجوية اليومية، وقد نزح كثير من سكان بيروت إلى الجبال لقضاء موسم الصيف تجنباً لأخطار العمليات الحربية التي تركزت في شكل أساسي على العاصمة بيروت. فاستأجرت جدتي منزلاً في بلدة صوفر، واصطحبتنا جميعاً، فأقمنا في الطابق الثاني، أما الطابق الارضي فكان يشغله أصحاب الملك من آل فليحان ـ كان هؤلاء يحتفظون بخروف، فوقعت في غرام الخروف وانكببت على إطعامه بيدي وتنظيفه واصطحابه في نزهات كنت أقوم بها حول المنزل سيراً على قدمي. هذا الخروف أسر مني لبي. ومن سوء الطالع أن أصحاب الخروف عمدوا إلى ذبحه بنهاية موسم الصيف. فكان لذلك المشهد أبلغ الأثر في نفسي. ومنذ ذلك اليوم وأنا مستنكف عن أكل اللحوم، إلا في حالات استثنائية. ولم ألبث وأنا في الثلاثين من عمري أن انقلبت نباتياً متشدداً، لا أتقبل أي نوع من أنواع اللحوم في أي شكل من الأشكال، وشملت في امتناعي عن أكل اللحوم لحوم الغنم والبقر والدجاج والأسماك وأمضيت بقية حياتي كذلك».

كاتب وأديب

والرئيس الحص كاتب وأديب ـ يكتب خطبه ومقالاته وتصريحاته بنفسه وبلغة عربية صافية. هو أديب طلي العبارة، ما كنا لنكتشفه لو لم نقرأ له ما كتبه عن زوجته ليلى فرعون بعد مرور سنة على وفاتها ومما قاله لها:

«أعذريني يا ليلى إن كنت بكيت. إنك لا تحبين مشاهدتي باكياً. ولكن ما الحيلة. إن عيني لم تألف وجودك اسماً على حجر.

أعذريني إذا كنت للحظة أحببت الضريح وفوقه الحجر، لأنه مثواك، أحببته لأنه يؤويك».

ثم يقول لها:

«كوني يا ليلى مطمئنة، الحديقة الداخلية ما زالت حية بذكرك. إنك زرعتها بيديك غرسة غرسة، ورعيتها بجوارحك ورقة ورقة وزهرة زهرة، فبقيت وفية لك خضراء مثل عينيك».

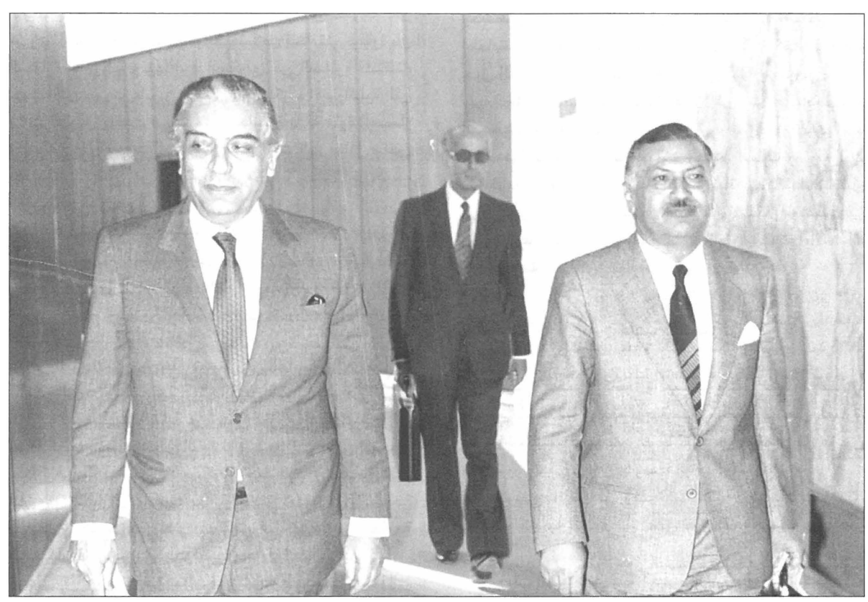
هذا الكلام الجميل للرئيس الحص، كنا نتمنى المزيد منه.

لقد شبعنا من «الحكي» في السياسة والسياسيين وشبعنا من الكذب والتكاذب المشترك بين رجال الدين والطوائف والطائفيين، واشتاقت نفوسنا إلى سماع الكلام الحلو، الصادق الصادر عن القلب، خزان الحب والوفاء والعطاء الحقيقي.

أطال اللـه بعمر الرئيس الحص ليظل يكتب ويكتب، يرشد ويوجه ويقول الحق في زمن لم يعد للحق فيه مكان يسند إليه رأسه.

(صقر يوسف صقر، «المركز العربي للمعلومات»، ٢٠٠٨)

شفيق الوزان:
مارس الحكم مقهوراً فهل مات مظلوماً؟



الرئيسان شفيق الوزان والياس سركيس (٩/١٢/١٩٨١)

«شاء الحظ أن أكون في موقع المسؤولية في أيام سوداء. تحملت ما لم يتحمله رئيس حكومة. لم أقدم على خطوة إلا بعد استشارة ضميري مرات عدة وبعد التشاور مع من أثبتت الأحداث أن لا غبار على وطنيتهم ومشاعرهم القومية». بهذه الكلمات التي أدلى بها الرئيس شفيق الوزان للصحافة، قبل غيابه عن هذه الدنيا، يختصر معاناته وسوء طالعه في أنه عمل رئيساً للوزراء في مرحلة دقيقة وصعبة جداً من تاريخ لبنان السياسي الحديث وهو الآتي من خارج إطار «نادي رؤساء الوزارة» التقليدي. فهل حقاً مات مظلوماً ومقهوراً جرّاء تجربته في الحكم مع رئيسين من رؤساء الجمهورية هما الياس سركيس وأمين الجميل؟ وهل كانت تلك التجربة مريرة إلى ذلك الحد؟ وما سبب تلك المرارة؟ الظروف الصعبة أم المواقف التي صدرت عن دولة الرئيس أم الاثنان معاً؟ وهل كان بعض من استشارهم في موقع من يتحمل المسؤولية أيضاً أم أنهم شهود، ليتنصلوا من بعدها من مسؤولياتهم، طالما هم استنكروا لاحقاً مسار ونتائج المواقف المتخذة؟ وهل سيظلمهم لو أنه «كشف المحاضر والوقائع» التي يقول إنها ستحرج الكثيرين فيما لو أقدم على ذلك؟ كل هذه الأسئلة وغيرها العديد من الاستفهامات والإجابات تبقى عالقة في أذهان الناس. فلا بد من سرد الأحداث والمعطيات عند الكلام عن تلك التجربة، المختلفة في سياقها وأحداثها ومواقفها عن تجارب رؤساء الوزراء السابقين الذين تولوا مسؤولياتهم وعملوا مع رؤساء جمهورية آخرين وفي ظروف مغايرة، كي يستنتج قراء التاريخ وحفظته خلاصات للأحكام التي سوف يطلقونها إزاء تلك التجربة.

نبدأ بعرض موجز عن سيرة الرئيس الوزان وكيفية وصوله إلى موقعه وتحمله المسؤوليات العامة في العمل السياسي اللبناني.

عصامية ودأب

ولد شفيق ابن ديب الوزان في بيروت ونشأ فيها، وذلك في العام ١٩٢٥. والدته خيرية العريس، وهي ابنة عائلة بيروتية متوسطة الحال، درس في كلية المقاصد الإسلامية ثم في الجامعة اليسوعية ونال إجازة في الحقوق عام ١٩٤٧. ومارس المحاماة منذ ذلك التاريخ. في العام ١٩٥٣ تزوج وجيهة ادريس، وهي ابنة عائلة ميسورة نسبياً، وله منها وسيم وسوسن. شارك في مطلع الخمسينيات في العمل السياسي المحلي والوطني العام، فانتخب في العام ١٩٥٦ أميناً لمؤتمر الأحزاب الوطنية، وأسهم في تأسيس حزب لشخصيات بيروتية من أوساط التجار والحرفيين هو الهيئة الوطنية ذات الطابع الإسلامي السني. في هذا المجال وجد الرئيس الراحل شفيق الوزان متسعاً لنفسه، إذ سرعان ما تطلع نحو النيابة، ورغب بأن يكون واحداً من عداد نواب بيروت. وقد تحقق له هذا الامر في العام ١٩٦٨ عندما رشح نفسه وفاز وأصبح عضواً في البرلمان اللبناني. هذا الفوز جعل منه شخصية اعتبارية سياسية بيروتية خصوصاً أنه كان مقرباً من صائب سلام الزعيم البيروتي الذي قاد المعارضة الشعبية المسلحة في زمن حكم كميل شمعون (١٩٥٨). عام ١٩٦٩، عين وزيراً للعدل من ١٦ كانون الثاني حتى ٢٢ تشرين الاول من العام نفسه. لكنه عاد ففشل في تأمين مقعد نيابي له في برلمان ١٩٧٢. شكل مع بعض السياسيين والعاملين في الحقل الاجتماعي الإسلامي المجلس الإسلامي الاعلى وترأسه. هذا الأمر جعل منه رقماً في معادلة السياسة البيروتية واللبنانية. كما انضم خلال الحرب الأهلية اللبنانية إلى «التجمع الإسلامي» الذي تشكل من بعض السياسيين اللبنانيين والوزراء والنواب ورؤساء الوزارات المسلمين.

رئيساً للوزراء

في ٢٢ تشرين الأول ١٩٨٠ (عهد الرئيس الياس سركيس)، كلف بتشكيل حكومة جديدة عقب استقالة حكومة الرئيس سليم الحص وفشل تشكيل حكومة برئاسة تقي الدين الصلح. وقد تمكن من تشكيلها في ٢٥ منه، من ٢٢ وزيراً بينهم خمسة وزراء دولة، وأطلق شعاراً للحكومة: «حكومة عمل متواصل يفرضه الوضع الدقيق». أما الوزراء فهم:

سنة: شفيق الوزان رئيساً للحكومة، ووزيراً للداخلية.
نزيه البزري وزيراً للصحة.
عبد الرحمن اللبان وزيراً للعمل والشؤون الاجتماعية.
مصطفى درنيقة وزيراً للزراعة.
موارنة: رينيه معوض وزيراً للتربية والفنون الجميلة.
ميشال إده وزيراً للإعلام.
الياس الهراوي وزيراً للاشغال العامة والنقل.
قيصر نصر وزير دولة.
شيعة: علي الخليل وزيراً للمالية.
أنور صباح وزيراً للموارد المائية والكهرباء.
محمد يوسف بيضون وزيراً للصناعة والنفط.
محمود عمار وزير دولة.
أرثوذكس: فؤاد بطرس نائباً لرئيس مجلس الوزراء ووزيراً للخارجية.
ميشال المر: وزيراً للبريد والبرق والمواصلات اللاسلكية والسلكية.
منير أبو فاضل وزير دولة.
دروز: خالد جنبلاط وزيراً للاقتصاد والتجارة.
مروان حمادة وزيراً للسياحة.
سامي يونس وزير دولة.
كاثوليك: جوزيف سكاف وزيراً للدفاع الوطني.
سليم الجاهل وزيراً للإسكان.
أرمن: خاتشيك بابكيان وزيراً للعدل.

مع بدء توليه هذه المسؤولية بدأت، عملياً، تجربة الرئيس الوزان الصعبة. فالسلطة الواقعية على الأرض كانت مركبة تقاسمتها المنظمات الفلسطينية و«فتح» تحديداً وإلى جانبها أحزاب الحركة الوطنية اللبنانية ومعهما نفوذ سوري ملحوظ استمد قوته من مهمته كقوة ردع عربية. أما مسؤوليات الدولة اللبنانية فكانت محدودة طالما أن هناك ازدواجية في الممارسة والحكم وفرزاً سكانياً في المناطق والعاصمة. وقد أجاب مرة في سؤال صحافي عن هذا الواقع والأسباب الأساسية لاختلال التوازن السياسي بالقول «إن التشابك العسكري والتحالف العسكري والسياسي بين المقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية واقع قائم على الأرض. غير أن البعض اختلط عنده الأمر لدرجة لم يعد يميز بين الاستغلال ومحاربة القضية بالذات. وهذا مكمن الخطر، ومكمن الخلاف. وأعود لأقول بأنه لا يحق لأحد أن يأخذ مكان الدولة لتصحيح الأمور، عندما يكون هذا التصحيح واجباً هذه هي النقطة الأساسية، حين يكون هنالك موجب لتصحيح وضع من الأوضاع، فهذا الموجب يقع على عاتق الدولة، فإذا ما أفسحنا لجهة من الجهات أن تتولى هي هذا التصحيح، فإنها تكون قد أفسحت لغيرها من الجهات أن تبرز على الساحة لتصحيح، إما في أمور أخرى، أو لتتنطح في التصدي لما يعتبر تصحيحاً. فالسلامة وكل السلامة، وخصوصاً في بلد مركب مثل لبنان، هي أن نقوي الشرعية باستمرار، وأن نجعلها كما يجب أن تكون ديمقراطياً ودستورياً، هي صاحبة الحق في النطق والكلام والتصرف باسم اللبنانيين جميعاً، لا باسم فريق أو فئة».(**الأنوار** ١٧/٨/١٩٨٠).

وفي مكان آخر أجاب الرئيس الوزان عن سؤال يتعلق بدور الدولة ومهماتها والعوائق القائمة أمامها بالقول «إن هيبة الدولة تتأمن من خلال التسليم بشرعيتها القائمة على بنود الوفاق

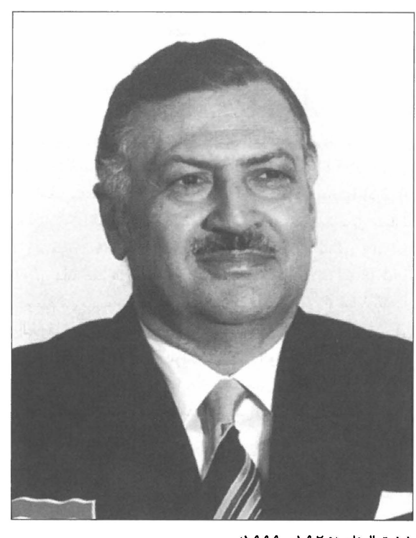
الأربعة عشر. وإذا لم تتيسر من خلال التصرف السليم من أبناء الوطن فلا بد أن تقوم بالقوة وعن طريق جيش وطني سليم يكون ذراع الدولة في مواجهة الشذاذ الخارجين على القانون، وفي مواجهة الطامعين بأرضنا ومياهنا. إن ما يتخبط به لبنان اليوم ليس وليد الخلافات بين اللبنانيين الذين وقعوا ضحية مؤامرة استغلت الخلاف الطبيعي في النظرة إلى بعض الشؤون اللبنانية ذلك أن القضية اللبنانية لا بد لها أن تعود إلى حجمها الطبيعي البسيط الذي يمكن حله بين اللبنانيين».(**السفير** ١٩/١/١٩٨١).

العلاقة مع الرئيس سركيس

كانت تجربة الرئيس الوزان في الحكم في مرحلة تولي الرئيس الياس سركيس مهامه إيجابية. فطالما اعتبر نفسه مع رئيس الجمهورية واعتبره الآخرون أيضاً، أنهما جاءا ليديرا الأزمة لا أن يحلاها نظراً للتعقيد الحاصل والتشابك الدولي والإقليمي بين القوى والمعسكرات المتصارعة. هذا هو انطباعه بشكل عام. وقد عبر عن ذلك مرات عدة وفي مواقف وتصريحات له متنوعة. فقد أشاد في حوار مع **الأنوار** (١٩/١/١٩٨١) بقرار رئيس الجمهورية ترؤس الوفد اللبناني إلى قمة الطائف، وقال إن الرئيس سركيس سيكون أول رئيس لبناني يحضر مؤتمراً إسلامياً. كما أشار إلى مسألة نزول الجيش إلى بعض المناطق، وصدور مراسيم القوانين الخاصة بتنظيمه، ومنها تقليص صلاحيات مديرية المخابرات، كما عبر في حديث آخر تلفزيوني (ذكرته **السفير** ١٧/٣/١٩٨١) عن وحدة موقفه مع موقف رئيس الجمهورية تجاه مجمل القضايا فقال «إنه يتكامل ورئيس الجمهورية ويطرح معه كلمة لبنان من خلال أفكار كل اللبنانيين»، وبرأيه «أن المشاركة في الحكم لا تعني المساواة في عدد الوظائف، بل هي مشاركة في القرار السياسي ورسم الحلول لمصير البلد وتحمل المسؤوليات. وكنا نتمنى أن نتخلص من الطائفية السياسية. أما ذلك لم يحصل فإن الحكم هو توافق بين الطوائف في لبنان التي تكون على شكل أحزاب لها ممثلوها في الحكم ومجلس النواب. أما إذا كان البعض يعتقد أن المشاركة هي في المشاركة والتباين في الرأي فهذا أمر سلبي ولبنان يحتاج إيجابيات».

اتخذ الرئيس الوزان خلال أزمة إخراج الجيش من عين الرمانة موقفاً، إلا أنه لم يستطع تنفيذه (السفير ٢٠/١١/١٩٨٠). فقد أعطى إجازة إدارية لقائد الجيش، آنذاك، فيكتور خوري. وأردفها بإجازتين إداريتين أخريين لرئيس الأركان منير طربيه، ولقائد قطاع عين الرمانة العقيد أديب سعد.

بعد حملة سياسية وإعلامية ضده من جانب بعض القوى التقليدية الإسلامية وتلك المؤيدة للمقاومة الفلسطينية قال في حديث لـ «**الدستور**» (٢٢/٣/١٩٨٢): «لا أنا بعت المسلمين بلبنان، ولا رئيس الجمهورية اشترى مني شيئاً».



شفيق الوزان (١٩٢٥ - ١٩٩٩)

مع بدء الاجتياح الإسرائيلي للبنان ومحاصرة بيروت في مطلع حزيران ١٩٨٢، وجد الرئيس الوزان نفسه وسط دوامة من الأحداث الخطيرة والتجاذبات السياسية والضغط الإسرائيلي العسكري، وقال في تعليقه عما حدث: «إننا نرفض المنطق الإسرائيلي الذي يريد أن يفرض علينا سلوكاً أو موقفاً أو ترتيبات أو سلاماً ذليلاً. وسنتابع الدفاع عن حقنا ووطننا بكل ما نملك من وسائل مهما طال الزمن ومهما غلت التضحيات». وفي ١١/٦/١٩٨٢، أعلن أن هناك قراراً واضحاً بأن ينزل الجيش لتأدية دوره في كل المناطق التي يتواجد فيها وأن ينسق في التصدي مع سائر القوى التي تتصدى لإسرائيل».

في ١٤/٦/١٩٨٢، شارك في «هيئة الإنقاذ» التي أعلنها الرئيس سركيس بعد وصول الاجتياح الإسرائيلي إلى بعبدا، وشارك في عضويتها كل من وليد جنبلاط، ونبيه بري، ونصري المعلوف، وبشير الجميل وفؤاد بطرس.

في ٢٦/٦/١٩٨٢ وضع استقالته في تصرف الرئيس سركيس، وهاجم فيليب حبيب «المتفرج على قصف الأحياء». وفي ١٩/٧/١٩٨٢ أكد تجاوز الاستقالة لغير سبب»، وقال: «لبنان لن يوقع معاهدة منفردة مع إسرائيل. والوفاق يجب أن يبدأ برفض واقع الاحتلال».

في ١٢/٨/١٩٨٢ هدد بوقف المفاوضات مع المبعوث الأميركي فيليب حبيب إذا لم توقف إسرائيل غاراتها على بيروت. وقبل هذا التاريخ رفض المرور على الحواجز الإسرائيلية، ودعا القوات الدولية إلى المباشرة في تأدية مهماتها قبل مغادرة القوات الفلسطينية

بيروت أو بالتلازم معها. كانت فترة الاجتياح الإسرائيلي للبنان والعاصمة بيروت صعبة جداً على رئيس الوزراء الوزان واللبنانيين. وقد تولى إلى جانب صائب سلام وتقي الدين الصلح مفاوضة الفلسطينيين في أمر مغادرتهم وعدم دفع الأحداث إلى نهايات وخيمة ومؤذية تجاه المدنيين الذين كانوا لا يزالون في بيوتهم ولم يغادروها. ويقول في هذا الشأن «كانت القيادة الفلسطينية تحاول تفادي إعطاء تعهد خطي، المطالبة بالتعهد خلقت حالاً من الغضب والإرباك. أذكر أن حواراً ساخناً دار في اجتماع عقد في دارة الرئيس صائب سلام تحدث عرفات وكان اللبنانيين، وأهل بيروت خصوصاً، تخلوا عن المقاومة. لم يستطع صائب سلام أن يتحمل مثل هذا الكلام وقال له: «بعد كل الذي قدمته بيروت تقول مثل هذا الكلام. وبعد الذي قدمه لبنان نسمع مثل هذا الكلام؟»».

الحقيقة أن تقي الدين الصلح طرح في اجتماع سؤالين على القيادة الفلسطينية: «هل لديكم سلاح لم تستخدموه حتى الآن في هذه الحرب؟ إن كان لديكم نحن معكم ونضحي معكم. هل وعدتكم دولة ما أن تدخل الحرب إلى جانبكم وأن تدخلها سيجعل النصر شبه حاصل؟ فإذا كان لديكم مثل هذا الوعد نحن معكم. أما إذا لم يكن لديكم ذلك السلاح وذلك الوعد فحرام يا أبو عمار أن تتدمر بيروت التي أعطت وتعطي...».

«في النهاية وافق الفلسطينيون على الخروج ومستلزماته. كل ذلك كان مؤلماً لي. كانت المقاومة الفلسطينية هي الأصل بالنسبة لنا، وقد دعمناها ووقفنا إلى جانبها وأحياناً إلى حد تجاهل بعض أخطائها والحساسيات اللبنانية». (مجلة **الوسط** ١٩/٧/١٩٩٩).

حقبة أمين الجميل: تحوّل عن الثوابت

بعد خروج الفدائيين الفلسطينيين من بيروت ولبنان، وانتخاب بشير الجميل رئيساً للجمهورية تحت الحراب الإسرائيلية وقواتها، ومن ثم اغتياله، قدّم الرئيس شفيق الوزان استقالة حكومته في ٢٥/٩/١٩٨٢، وذلك إثر انتخاب أمين الجميل لرئاسة الجمهورية بديلاً من أخيه. وقد أعلن في أول لقاء صحافي له بعد استقالته «أن ضميره مرتاح وعهد الرئيس الياس سركيس كان عهد الشرف والعمل الصامت». وأكد «أن لبنان لا يقوم إلا على الوحدة بكل معانيها، وأن معاهدة الصلح مع إسرائيل غير مقبولة لبنانياً لأنها تضر بلبنان، وحتى لو قبلها العرب فعلى لبنان أن يكون الأخير». (**السفير** ٢٥/٩/١٩٨٢).

في ٥/١٠/١٩٨٢، كلفه الرئيس الجميل بتشكيل أولى حكومات عهده، فشكلها من ١٠ وزراء من خارج البرلمان، وتسلم فيها إضافة إلى رئاسة الحكومة حقيبة الداخلية. وكانت الوزارة على النحو التالي:

«شفيق الوزان رئيس مجلس الوزراء ووزيراً للداخلية.

ايلي سالم نائباً لرئيس مجلس الوزراء ووزيراً للخارجية والمغتربين.

روجيه شيخاني وزيراً للعدل والإعلام.

بيار خوري وزيراً للأشغال العامة والنقل والزراعة.

ابراهيم حلاوي وزيراً للاقتصاد والتجارة والسياحة.

بهاء الدين البساط وزيراً للموارد المائية والكهربائية والإسكان والتعاونيات.

عدنان مروة وزيراً للصحة العامة والعمل والشؤون الاجتماعية.

عصام خوري وزيراً للدفاع الوطني وللتربية الوطنية والفنون الجميلة.

جورج أفرام وزيراً للبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية والصناعة والنفط.

عادل حمية وزيراً للمال.

وفي ٩/١١/١٩٨٢، نالت حكومة الوزان الثقة بـ ٥٨ صوتاً ضد واحد ومنحت صلاحيات استثنائية محدودة لمدة ستة أشهر، أصدرت خلالها ١٦١ مرسوماً جوبهت بحملات عنيفة لتجاوز بعضها حدود التفويض ومخالفتها الدستور.

شهدت هذه الحكومة معارضة واسعة وانتقادات متصاعدة بسبب تحولها إلى مواقف اعتبرها العديدون من السياسيين والقوى الحزبية أنها جاءت خروجاً عن ثوابت وطنية متفق عليها في سياق نشأة لبنان وتطوره وعلاقاته مع المحيط العربي وإسرائيل، وأيضاً تجاه تشكل النسيج الشعبي وميزان القوى الذي تم، برأيهم، تجاوزه.

وقد اعتبر كل هؤلاء أن الرئيس الوزان ومن معه من الوزراء سهلوا بتضامنهم مع رئيس الجمهورية مهمته في اختراق تلك الثوابت والتحول عنها والقفز فوق الاعتبارات والتوازنات الوطنية..

اتفاق ١٧ أيار

أما مسلسل تطور الأمور في تلك المرحلة فيمكن إيجازه على النحو التالي:

في ١٤/٥/١٩٨٣، وافقت حكومته على مشروع الاتفاق اللبناني ـ الإسرائيلي (اتفاق ١٧ أيار)، وفوضت السفير المتقاعد في وزارة الخارجية أنطوان فتال توقيعه، وأحالته إلى مجلس النواب بعد أن طالبت بتمديد فترة الصلاحيات الاستثنائية في ١١/٥/١٩٨٣ لستة أشهر جديدة.

في عهد تلك الوزارة جرى اختطاف الآلاف من المعارضين الذين ناوأوا حزب الكتائب والجبهة اللبنانية وسياسة الحكومة تجاه التفاوض مع إسرائيل.

وقد نجا الرئيس الوزان من عملية تفجير بواسطة سيارة مفخخة على بعد نحو مئة متر من القصر الحكومي في

١٩٨٣/٧/٧. كما تم أيضاً اقتحام الضاحية الجنوبية من قبل الجيش اللبناني ونشوب اقتتال بين حزب الكتائب والقوى المؤيدة له مع الحزب التقدمي الاشتراكي في الجبل وأيضاً اشتباكات بين الجيش والتقدميين طالت بيروت الكبرى ما تسبب باحتجاز ثلاثة وزراء.

في ١٩٨٣/٨/١٦، اعتكف رئيس الوزراء الوزان عن العمل يومين بعد زيارة وزير الدفاع الإسرائيلي موشي آرينز لبيروت الشرقية ولقائه قادة «الجبهة اللبنانية».

في ١٩٨٣/٩/٢٦، قدّم استقالته بعد أحداث بيروت الغربية والضاحية والجبل. فكانت الاستقالة، «إفساحاً للمجال أمام حكومة اتحاد وطني». وقد تريث الرئيس الجميل في قبولها، وأقرت بعدها رسمياً دعوة إلى الحوار الوطني في جنيف. قدّم بعدها الوزان مرة ثالثة استقالته فعلياً، فرفضها الجميل.

استقالة للمرة الرابعة

في ١٩٨٤/٢/٢٥ قدّم الرئيس الوزان استقالة حكومته للمرة الرابعة، بعد دعوة رئيس حركة «أمل» نبيه بري الوزراء المسلمين لتقديم استقالاتهم، فقبل الرئيس الجميل الاستقالة.

في ١٩٨٤/٢/٢٣، رفضت شخصيات شاركت في اللقاء الإسلامي فكرة دعوة رئيس الحكومة شفيق الوزان للمشاركة، وهددت بعدم الحضور في حال توجيه الدعوة إليه «باعتباره مسؤولاً عن كل ما تعرضت له الضاحية والجبل وبيروت، وأنه شارك رئيس الجمهورية سياسته».

في ١٩٨٤/٣/٧، وافق على العودة عن استقالته «لفترة وجيزة» بعد تبادله والرئيس الجميل كتابين في ١٩٨٤/٣/٥ بخصوص العودة عن الاستقالة، حتى يتسنى للرئيس تأليف حكومة «اتحاد وطني»..

في ١٩٨٤/٤/٣٠، صدر مرسوم قبول الاستقالة ومرسوم تشكيل حكومة «الاتحاد الوطني» برئاسة الرئيس رشيد كرامي. كانت للرئيس شفيق الوزان، أثناء ممارسته مهامه كرئيس للوزراء وبعدها، مواقف دافع فيها عن نفسه تجاه الهجمات والاعتراضات السياسية التي وجهت إليه.

وفي ١٩٨٣/٦/٤، وبمناسبة مرور عام على الاحتلال الإسرائيلي دافع في مقابلة أجرتها معه جريدة **السفير**، عن النهج الذي يتبعه الحكم في غير مجال. وقال عن اتفاق ١٧ أيار «كان الوسيلة التي لا بد منها، وإذا كان من بديل آخر فليشر إليه». وأضاف: «ستين جهنم على هذا الاتفاق إذا كان هناك ما هو افضل لإنقاذ الوضع، وتأمين الانسحاب الإسرائيلي». **كما اعترف أن «اتفاق أيار» هو اتفاق إذعان وأن لبنان أكره عليه بقصد تحرير أرضه (السفير ١٩٨٣/١١/٢٧).**

بتاريخ ١٩٨٣/٧/٧ أعلن «أن الأصدقاء لم يكونوا بمستوى الصداقة الحق، ولا الأشقاء كانوا بمستوى القربى الحق، وأن ما أصابنا لم يكن لما أتانا من نجدة لا مالية ولا غير مالية في مستوى الشرف العربي الذي نحن جزء منه». وقال: «يضعون لنا من وراء الحدود شروطاً للتحرير وكأن هذا الوطن ليس مستقلاً ولا حراً». **(النهار)**.

كما أعلن في ١٩٨٣/٧/١٥ أن الخوف على الجنوب هو أحد الأسباب الرئيسية التي تدفع لبنان إلى رفض الانسحاب الجزئي «لأنه إذا طار الجنوب أعتقد أن كيان لبنان سيهتز ووضعه يكون في خطر التقسيم الفعلي». **(النهار)**.

يذكر في هذا الصدد، أن الرئيس الوزان، عقد في ١٩٨٤/٣/٥ اجتماعاً في قصر بعبدا مع الرئيس أمين الجميل، واتفقا فيه على تعويم الحكومة المستقيلة مؤقتاً. ثم عقد جلسة لمجلس الوزراء تقرر فيها إلغاء «اتفاق ١٧ أيار».

بعد سنوات على خروجه من الحكم قال في حديث إلى **الديار**: «تفوه على اتفاق ١٧ إيار الذي ولد ميتاً في ذلك التاريخ ودفناه في ٥ آذار ١٩٨٥». وأضاف أن «مجلس النواب صوّت بالإجماع في ١٦ أيار على الاتفاق، ولو لم يفعل لما ذهبت الحكومة إلى التوقيع». **(الديار ١٩٩٣/٥/١٩)**.

وفي حديث شامل حاوره فيه رئيس تحرير مجلة **الوسط** غسان شربل عن تجربته في الحكم مع أمين الجميل قال رئيس الوزراء السابق شفيق الوزان: «ظلمت كثيراً وظلمت طويلاً ولو كشفت المحاضر والوقائع لأحرجت كثيرين. تحملت ضغوطات وتهديدات. كان هناك قرار بفرض العزلة عليّ على الصعيد الوطني وحتى داخل الصف الذي نشأت فيه وشاركت في حمل أحلامه وهمومه وقضاياه. ما يؤلمني ليس ما تعرضت له شخصياً فأنا مرتاح الضمير. وربما تجيء ساعة تتكشف فيها حقيقة الأشياء. إذا كتب التاريخ بإنصاف أنا واثق بأن شفيق الوزان سينصف. آلمتني اتهامات تحولت إلى سياسة. وآلمني تنكر سياسيين لمواقفهم وتخاذلهم عن قول الحقيقة. لا أبالغ إذا قلت لك إن كثيرين بدّلوا مواقفهم بين ليلة وضحاها وكأنهم لم يقولوا ولم يوافقوا ولم يوقعوا».

وقال: «حظي كان سيئاً بان جرت مفاوضات ١٧ أيار ١٩٨٣ وأنا على رأس الحكومة. قد نكون أخطأنا في قراءة الموقف السوري آنذاك، لكن الهاجس كان إخراج الاحتلال الإسرائيلي قبل أن يستكمل تفتيت لبنان وتمزيق نسيجه. ثم إن «اتفاق ١٧ أيار» مرّ على مجلس النواب، والغريب أن معظم الذين أيدوه آنذاك غسلوا أيديهم لاحقاً وكأنه فرض عليهم بالقوة». وعن علاقته مع الرئيس الياس سركيس وعن سبب عدم موافقته على التمديد لنفسه قال الرئيس الوزان «حاولت إقناعه بالتمديد ولم أنجح». كما حاول كل الذين تخوفوا من وصول بشير إلى الرئاسة وما يمكن أن يرتبه. رفض الرئيس سركيس فكرة التمديد بصورة قاطعة. كان من مدرسة تعتبر المس بالدستور أمراً خطيراً. كان الحكم بالنسبة إليه نوعاً من العذاب لانه حلم بإنهاء الحرب وإذا بولايته تنتهي في ظروف مأسوية. ولعله كان يعتقد بأن التمديد

لفترة وجيزة لن يحل المشكلة. كان سركيس يخشى حصول فراغ يؤدي إلى تمزق الوطن. ولعله اعتقد أن بشير الجميل سيكون قادراً على تقديم بعض التنازلات التي لن يجرؤ على تقديمها رئيس ضعيف. قبل ذلك كان الرئيس سركيس اقترح عليّ ذات يوم أن نضم إلى الحكومة بشير الجميل ووليد جنبلاط ونبيه بري. ذكرته بأنني عارضت منذ البداية تشكيل حكومة فعاليات ولفته إلى الموقف الحرج الذي لن أستطيع تحمله إذا أشركنا جنبلاط وبري ثم استقالا. اقتنع الرئيس بموقفي وفي هذا السياق ولدت فكرة هيئة الإنقاذ الوطني التي ضمت الثلاثة وآخرين ودعيت إلى الاجتماع بعد الغزو». (**الوسط** ١٩/٧/١٩٩٩)

إشادة بسركيس

أشاد الرئيس الوزان برئيس الجمهورية الياس سركيس وقال: «أعتقد بأنه لم ينصف تماماً على الاقل إبان فترة حكمه. رجل عصامي جاء من عائلة متواضعة وصنع نفسه ومستقبله. لفت سركيس نظر رؤسائه بسبب تعلقه الشديد بفكرة الدولة والمؤسسات والقانون. **انتماؤه إلى المدرسة الشهابية رسخ فيه هذا الميل. مثابر وجدي ونظيف. المال العام مقدس بالنسبة إليه.** خلال تولي رئاسة الوزراء في عهده لم أكن أحتاج إلى أي تذكير بصلاحيات أو بديهيات على رغم حراجة الظروف والضغوط الهائلة التي كان يتعرض لها كل منا. سلوكه الشخصي كان يعبر عن قناعاته. لم يكن استعراضياً ولا محباً للمبالغات. ذات يوم وكنا في طائرة في طريقنا للمشاركة في مؤتمر رحب قائد الطائرة برئيس الجمهورية. استدعى سركيس قائد الطائرة وطالبه بالتصحيح والترحيب برئيس الجمهورية ورئيس الحكومة والوفد المرافق وهذا ما حصل. مرة أخرى أصر على أن أنزل معه في الفيلا المخصصة له لأن أماكن الإقامة المخصصة لرؤساء الحكومة كانت في مجمع آخر وبذلت جهداً لإقناعه بأن أقيم مع رؤساء الحكومات. ومرة ثالثة كاد يتسبب بإشكال بروتوكولي في أحد مؤتمرات القمة بسبب إصراره على أن ندخل القاعة معاً فرجوته أن يدخل أولاً لتفادي الإحراج. إنها مسائل بسيطة لكنها معبرة. والحقيقة أن التيار مشى بيني وبينه سريعاً ووفرنا على البلاد خضات كانت في غنى عنها». (الوسط ١٩/٧/١٩٩٩).

ولدى سؤاله عما إذا كان الرئيس سركيس يستبعده عندما كان يدرس بعض المسائل الخاصة مع فؤاد بطرس (وزير الخارجية) وجوني عبده (مدير المخابرات في الجيش اللبناني أجاب الرئيس الوزان: «سمعت هذا الكلام والحقيقة أنه غير صحيح. لم تكن لدى سركيس عقلية من هذا النوع. طبعاً لكل رئيس أصدقاء يثق بهم ويرتبط أحياناً معهم بعلاقات شخصية. أنا أيضاً لدي أشخاص ارتاح إلى قربهم مني. في أمور الدولة لم ألمس شيئاً من هذا النوع خصوصاً أن الوزير بطرس هو أيضاً رجل دولة يتصف بالكفاءة وحس المسؤولية والوعي». (**الوسط** ١٩/٩/١٩٩٩)

رأيه بأمين الجميل

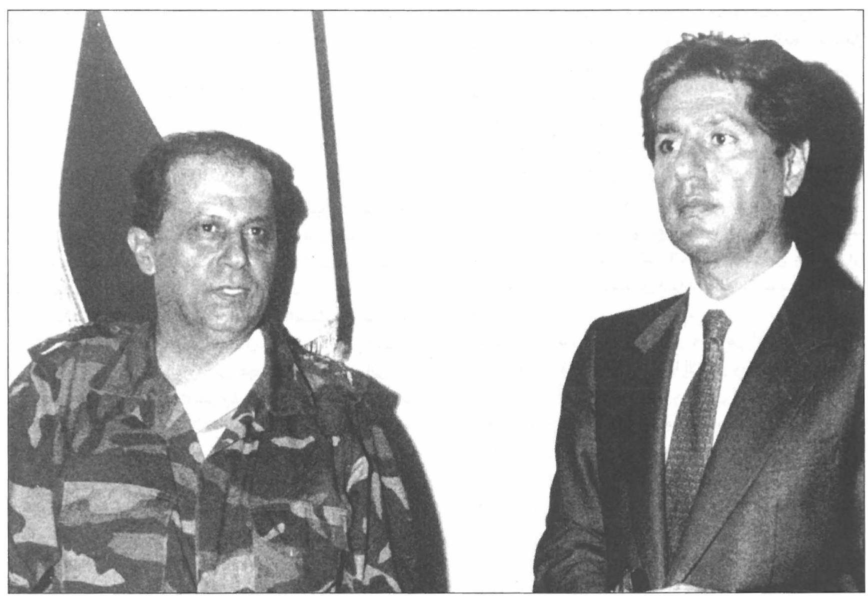
أما عن تجربته مع الرئيس أمين الجميل ورأيه فيه فقد قال الرئيس الوزان «كان الرئيس أمين الجميل شاباً ومتحمساً فتحرك سريعاً في إطار ما سماه مغامرة الإنقاذ ولا أعرف لما سماها مغامرة، ربما لحراجة الظروف. كان الجميل ينتمي إلى فريق يطالب بقوة بخروج كل القوات المسلحة غير اللبنانية من لبنان. **والحقيقة أنني وفريق كبير من اللبنانيين لم نقبل يوماً بأي مساواة بين الاحتلال الإسرائيلي والوجود العسكري السوري.** فسورية دولة شقيقة بيننا وبينها أواصر التاريخ والجغرافيا وعلاقتنا بها مميزة بحكم هذه الأواصر. طبعاً كان من الصعب على اللبناني أن يعارض شعاراً يقول إن المطلوب هو أن تكون كل الاراضي اللبنانية في عهدة قوات الشرعية اللبنانية وخصوصاً إذا كان انسحاب قوات شقيقة أو صديقة يسهل انسحاب المحتل. **بعد التوقيع على اتفاق ١٧ أيار فوجئنا بكتاب من الإسرائيليين نقله الجانب الاميركي ومفاده أن الإسرائيليين لن ينسحبوا من لبنان ما لم ينسحب السوريون منه.** ورددت بتصريح قلت فيه إذا كانت إسرائيل لن تخرج إلا بشرط خروج السوريين، وهذا غير وارد في الاتفاق، فإن ذلك يجعلنا نقول إننا في حل من هذا الاتفاق ونعتبره غير نافذ أي بحكم الملغى. وفي وقت لاحق اقترحت على الرئيس الجميل عدم إبرام الاتفاق والغي لاحقاً». (المرجع السابق).

يبقى القول إن الرئيس شفيق الوزان الذي تعرض خلال فترات ولايته لأحكام قاسية من قبل معارضيه وحتى بعض مؤيديه، لم يكن يدري أن لبنان وأبناءه سيتعرضون في تاريخهم اللاحق لامتحانات وتجارب ومواقف صعبة جداً وحاسمة، ستجعل من حكمه هو وأخطائه نموذجاً لعوامل ومسببات ستمنحه أسباباً تخفيفية كبيرة عند الحكم عليه في محكمة التاريخ. ولكن مع ذلك، يبقى هناك سؤال الإجابة عنه في عهدته. ألم يكن ممكناً له التخلي عن هذا التكليف لدى بروز فداحة المسؤولية والأخطاء، والنأي بنفسه عنها، نظراً الى قساوة الأحكام والانتقادات الموجعة؟ ألم يتكشف للجميع من ذوي الاتجاهات اللبنانية الوطنية أن الانحراف باتجاه التعامل مع العدو الإسرائيلي والتفاوض معه وكسر معادلة الانتماء الوطني والتعايش، كانت سمات بارزة قبل تكليفه للجماعات التي ارتضت أن تسير بهذا الاتجاه، بحجة مناوأة الفلسطينيين والمنظمات واليسار؟

ألم يكن مطلوباً موقف موحد للقوى الوطنية اللبنانية، مسيحية وإسلامية، لمقاومة جموح التيار التصالحي مع إسرائيل المبكر، في زمن لم تنضج فيه بعد في لبنان معالم ذلك الاتجاه؟

(نهاد حشيشو، «المركز العربي للمعلومات»، ٢٠٠٨)

حكومة ميشال عون القيصرية
بين عهدَي أمين الجميل والياس الهراوي



الرئيسان ميشال عون وأمين الجميل (١٩٨٨/٩/٢٣).

شكّل منصب قائد الجيش في النظام السياسي اللبناني، الذي يتوجب أن يكون وفقاً للعرف الطائفي مارونياً حصرياً، تجاذباً دائماً على صعيد الطائفة عند كل شروع بالتعيين لملء الفراغ. وقد جاءت سابقة وصول اللواء فؤاد شهاب، وهو أحد قادة هذا الجيش في مرحلة انتقالية بين حكم الانتداب الفرنسي والاستقلال إلى موقعي رئاسة الحكومة (١٩٤٣) ورئاسة الجمهورية إثر استفحال أزمة عام ١٩٥٨ في عهد الرئيس الراحل كميل شمعون، سابقة لكل من يصل إلى ذلك الموقع بأن يطمح للوصول إلى سدة الرئاسة وتبوء أعلى منصب في البلاد.

العماد ميشال عون، قائد الجيش في مرحلة رئاسة أمين الجميل (١٩٨٤ - ١٩٨٨) ومع فراغ ذلك الموقع في أعقاب انتهاء مدة ولايته، كان واحداً من هؤلاء.

ولد ميشال عون في حارة حريك في ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٣٥ من أسرة مسيحية مارونية متوسطة الحال، «دستورية» في خيارها السياسي اللبناني المحلي. وتلقى علومه الابتدائية في مدرسة الفرير في فرن الشباك، والثانوية في الفرير في الجميزة. دخل المدرسة الحربية في الفياضية في ١٩٥٥/١٠/١، وتخرج فيها برتبة ملازم في سلاح المدفعية في ١٩٥٨/٩/٣٠. رقي إلى رتبة ملازم أول في ١٩٦١/٧/١، وإلى رتبة نقيب في ١٩٦٨/٨/١ وإلى رتبة رائد في ١٩٧٥/١/١، وإلى رتبة عميد في ١٩٨٤/١/١. وتابع عدة دورات في الخارج منها دورة تطبيقية في المدفعية في فرنسا بين عامي ١٩٥٨ و١٩٥٩، ودورة مدفعية متقدمة في الولايات المتحدة، ودورة أركان الحرب العليا في فرنسا من ١٩٧٨ حتى ١٩٨٠. وخلال ذلك انتسب إلى الجامعة اللبنانية، وحصل على إجازة جامعية في العلوم الإنسانية.

عرف عنه نهمه الشديد للقراءة والإطلاع والتثقيف، وأتقن عدة لغات أجنبية (فرنسية، إنكليزية، إيطالية). خدم عسكريته في مناطق عدة بينها جنوب لبنان. وفي العام ١٩٨٠ عين قائداً للواء الدفاع في قطاع عين الرمانة ـ بعبدا الذي أصبح في ما بعد لواء المشاة الثامن إعتباراً من ٦/ ١/١٩٨٣، واستمر في قيادته حتى تعيينه قائداً للجيش في عهد الرئيس أمين الجميل في ٢٣/٦/١٩٨٤.

لقد شكلت الحرب اللبنانية التي اندلعت في العام ١٩٧٥ حدثاً كبيراً في حياة ميشال عون، فهو، والعديد من أقرانه الضباط أصبحوا شهوداً على صراعات سياسية دموية اختلط فيها الطائفي بالسياسي والعقائدي بالاقتصادي والوطني بالكياني والقومي العروبي بالسيادي والفلسطيني بالإقليمي والدولي. ورأى الضابط ميشال عون أن يكون رافداً من روافد الجبهة اللبنانية التي قاتلت الحركة الوطنية اللبنانية والقوى الفلسطينية والعديد من التنظيمات الإسلامية والعقائدية والتقليدية، وذلك عبر انخراطه في نشاطية وحركية بشير الجميل وحزبه، من خلال مساهمته في لجنة الدراسات الاستراتيجية التي انشأها هذا الأخير في صيف ١٩٨٠(**حرب لبنان** تأليف آلان منيارغ، إصدار الدار الدولية، بيروت ٢٠٠٥، ص١٥). لدى تعيينه قائداً للجيش، كان بارزاً تلك التصريحات التي كان يطلقها بين حين وآخر، حول إنقاذ البلاد معبراً عن قلقه ورغبته بلعب دور لوقف التدهور الأمني والسياسي. ففي ٩/٩/١٩٨٧ قال العماد عون في رده على أسئلة لمجلة **الجيش**: «إن لبنان لن يجوع»، و«إننا لن نسمح بزوال الوطن عبر اختزال جيشه أياً تكن أشكال هذا الاختزال». وفي مناسبة أخرى، خلال ترؤسه اجتماعاً لكبار الضباط في قيادة الجيش حذر العماد عون من «اللعب بنار الاستحقاق الدستوري»، وقال إن مرحلة ما بعد ٢٣ أيلول ستشكل وضعاً آخر»، ولكن مهما يكن ذلك الوضع، لن نسمح لانفسنا بالبقاء في موقع المتفرج على تنفيذ حكم الإعدام بالوطن»(**النهار**،٦/٩/١٩٨٨). وعشية حصول الاستحقاق الرئاسي صرّح لصحيفة **السياسة** كويتية قائلاً: «إن الجيش عليه أن يكون مستعداً لمواجهة كل الاحتمالات السيئة بعد ٢٣ أيلول في حال تعطلت الانتخابات الرئاسية ولم ينتخب رئيس جديد للبنان. واعتبر أن على الجيش أن يتخذ كل المبادرات المطلوبة لأجل ذلك». وهدد بالصدام مع الجميع وبصرف النظر عن النتائج، إذا وصلت الامور إلى أسوأ الاحتمالات ودخلت البلاد في أزمة وجود. ورأى أن الجيش موحد من خلال نظرته إلى الأمور، وعبر القاعدة التي تتفق في نظرتها هذه على قناعات مشتركة، وذلك على الرغم من تأثير إفرازات الحرب عليه والتي جعلته يتعرض للانقسام». وأعلن «أن الجيش إذا تسلم الحكم فإنه سيثبت النظام، في مرحلة أولى، ثم يطلق اللعبة السياسية المعروفة، وذلك بعد تسوية وضع الميليشيات وضم من يريد منها إلى الجيش، وإعادة تأهيله على قاعدة وطنية صلبة».

الطريق إلى المتاعب... فرئاسة الحكومة!

في ٢٢/٩/١٩٨٨ وبسبب تعذر انتخاب رئيس الجمهورية ضمن المهلة الدستورية المحددة أقدم الرئيس أمين الجميل على تعيين قائد الجيش ميشال عون رئيساً للوزراء ووزيراً للدفاع والإعلام قبل انتهاء ولايته بدقائق معدودة، مع احتفاظه برتبته العسكرية. وفي ٤ **تشرين الأول /أكتوبر ١٩٨٨ أصدر** رئيس الحكومة المعين مرسوماً **عهد بموجبه لنفسه بوزارات** الخارجية والداخلية والتربية إضافة إلى **مناصبه السابقة، بعد** أن رفض العميد نبيل قريطم تسلم الوزارات المذكورة **التي أوكلت** إليه أثناء تشكيل الحكومة. ويذكر أن **مرسوم التكليف ومن ثم** التشكيل كانا صدرا بعد فشل تكليفات أخرى كانت عرضت على الرئيس السابق الراحل شارل حلو والنائب الراحل بيار حلو والرئيس الحص الذي عرض عليه تشكيل حكومة موسعة من أربعة وعشرين وزيراً يدخلها الراحلان داني شمعون وجورج سعادة. أما أعضاء حكومة ميشال عون فضمت بالاضافة إليه ثلاثة مسلمين هم العمداء نبيل قريطم ولطفي جابر ومحمود طي أبو ضرغم وضابطين مسيحيين هما العميدان عصام أبو جمرة وإدغار معلوف (**عودة الجمهورية من الدويلات إلى الدولة**، الياس الهراوي، دار النهار، بيروت ٢٠٠٢، ص ١٧٠). وفي أول تصريح له أمام قصر بعبدا ليلة تعيينه، أعلن رئيس الحكومة الجديد ميشال عون أن مهمته الأساسية «هي العمل على الإعداد لانتخاب رئيس جمهورية رغم الصعوبات التي سيواجهها وصون وحدة البلاد». إلا أن وحدة البلاد لم تصمد بعد تعيينه، فتحول لبنان لبنانين لكل واحد حكومته ـ حكومة الرئيس سليم الحص في «الغربية»، وحكومة عون في «الشرقية» ولكل فريق جيشه وقواه الأمنية».

أصدرت حكومة عون، خلال وجودها، عدداً من القرارات والمراسيم، لكن حكومة الحص أبطلتها كونها غير شرعية. وكانت البلاد شهدت في تلك المرحلة حالة من الازدواجية في الحكم. وبتاريخ ٢٨/ ١١/١٩٨٩، قررت حكومة الرئيس سليم الحص (كانت هذه الحكومة برأي المعارضين لأمين الجميل وخطوته بتعيين عون هي الحكومة الشرعية) إعفاءه من منصبه كقائد للجيش ووضعه بتصرف وزير الدفاع، وعين بديلاً منه العميد البحري إميل لحود بعد أن رقي إلى رتبة عماد. وفي أثناء السنتين (والعشرين يوماً) اللتين قضاهما رئيس الحكومة الانتقالية العسكرية في القصر الجمهوري رئيساً وكيلاً، أو بالوكالة، قاد ثلاث معارك، فسعى لانتزاع زعامة التكتل الاهلي من مقتسميها، وإلزام زعماء التكتل الإقرار له بالصدارة نزولا على مبايعة الجمهور إياه. وأراد التقدم على منافسيه على منصب رئاسة الجمهورية وزعامتها معاً وترجيح حظوظه. وحاول، أخيراً، استدراج «الناخبين» الإقليميين والدوليين إلى تأييده وتزكية ترشيحه إلى رئاسة مركبة ومعقدة تفترض، معاً،

إجماعاً مسيحياً ولبنانياً عليه، وتفترض قدرته على التأليف بين الإجماع المزدوج هذا وبين مصالح «الناخبين» الإقليميين والدوليين والمتنازعين والمتنافرين المصالح (**النهار**، ٩/٣/١٩٩٠). وعارض اتفاق الطائف لكنه اعتبر أن «إلغاءه ليس ضرورياً لبدء الحوار وأن الحل يمكن أن يكون الطائف زائداً فاصلة أو شيئاً جديداً تماماً». شن العماد عون حرباً على القوات السورية (حرب التحرير) والتي جاءت برأيه «بعد سلسلة من الاستفزازات السياسية والعسكرية من قبلهم ومعهم ميليشياتهم المحلية» وأنه رد عليهم «لأنه يوم عين رئيساً للوزراء، فذلك تم وفق الدستور، ولكن السوريين رفضوا الاعتراف بي، وفي المقابل احتفظوا بعلاقاتهم ودعمهم لحكومة الرئيس الحص المستقيلة». ثم خاض حرباً ضد «القوات اللبنانية» وقائدها سمير جعجع في أعقاب مناوشات واغتيالات بادرت «القوات» إلى بعضها.

انتخاب الياس الهراوي رئيساً للجمهورية وحكومة عون تتهاوى

كانت الأحداث تتتالى بسرعة والصدام بين الشرعيتين يقترب، فحكومة الرئيس سليم الحص ومن وراءها من قوى عربية وفي مقدمها سوريا أخذت تضغط بقوة لتظهير شرعية هذه الحكومة كونها المعبر عن وحدة اللبنانيين. وبعد ظهر الخامس من تشرين الثاني ١٩٨٩ انعقد مجلس النواب اللبناني في مطار القليعات، بعد تعذر انعقاده في بيروت بسبب ضغوطات العماد ميشال عون ومعارضته لذلك، فصادق على وثيقة الوفاق الوطني التي اتفق عليها في الطائف، وانتخب الرئيس الشهيد رينيه معوض رئيساً للجمهورية. وفور انتهاء الجلسة أعلن الرئيس سليم الحص استقالة حكومته «للسماح للرئيس الجديد بإجراء الاستشارات الضرورية لتأليف حكومة وحدة وطنية بموجب اتفاق الطائف». إلا أن الرئيس معوض كلفه في الثالث عشر من تشرين الثاني تشكيل الحكومة الجديدة ووقف إلى يساره والرئيس الحسيني إلى يمينه لتقبل التهاني في القصر الحكومي في عيد الاستقلال، من غير أن تكون التشكيلة الحكومية أبصرت النور. وكان حادث التفجير المشؤوم الذي أودى بحياة الرئيس المنتخب. وبسرعة تم انتخاب الياس الهراوي رئيساً للبلاد. خلالها، كانت فكرة إجبار العماد ميشال عون الخروج من قصر الرئاسة بالقوة موضع تداول وبحث من قبل رئيس الجمهورية الجديد ووزراء حكومة الرئيس سليم الحص بدعم من الطرف السوري.

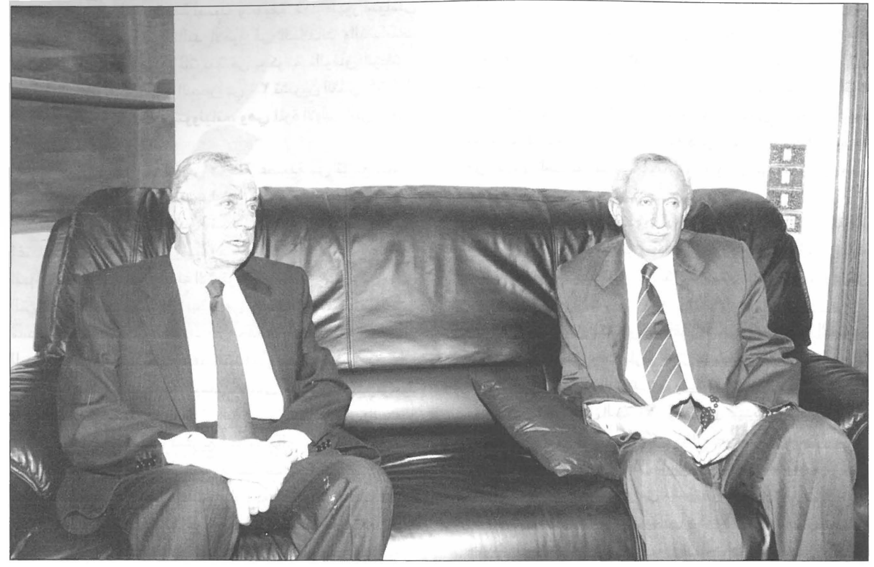
وتحدث الرئيس الراحل الياس الهراوي في مذكراته (ص ١٧٠)) فقال: «في الثامن من آب ١٩٩٠ عقد مجلس الوزراء جلسة غاب عنها الوزير وليد جنبلاط لوجوده خارج لبنان، تم خلالها الموافقة على إنهاء حالة التمرد عسكرياً، ووضع خطة مشتركة مع السوريين لهذا الهدف على أن تعرض على المجلس في جلسة لاحقة. أيد سائر الوزراء اللجوء إلى العملية العسكرية، فيما اكتفى رئيس الحكومة بطرح سؤال عن موقف الضباط في الشرقية حيال تنفيذها. وفي الجلسة اللاحقة طلبت من الأمين العام لمجلس الوزراء تلاوة القرار الذي جاء كالآتي: «تأكيد القرار السابق القاضي بتكليف الجيش اللبناني وضع حد نهائي لحركة العصيان والتمرد التي يقودها القائد السابق للجيش، والطلب من القيادة السورية إصدار أوامرها إلى قواتها المتمركزة في لبنان لمؤازرة الجيش اللبناني في تنفيذ المهمة الموكلة إليه وبسط سلطة الدولة على الاراضي اللبنانية». وافق الوزراء على القرار ولم تبق سوى موافقة الرئيس الحص كي يأتي بالإجماع الذي كنت مصراً عليه. سألته عن رأيه فقال: «لا بأس بالنص إنما أريد أن تضاف إليه فقرة ثانية. فوافقت». وفي الثالث عشر من تشرين الاول ١٩٩٠، قام الجيش اللبناني يؤازره الجيش السوري بعملية عسكرية واسعة النطاق مستهدفة منطقة سيطرة العماد ميشال عون في المتنين الشمالي والجنوبي. ولم يمض على العملية أكثر من نصف ساعة حتى انتقل عون إلى قصر السفارة الفرنسية في مارتقلا في الحازمية، طالباً اللجوء السياسي. ولحق به عدد من معاونيه إضافة إلى أفراد أسرته. وبعد نحو الساعتين من لجوئه إلى السفارة وجه نداء إلى جنوده طالباً منهم أن يتلقوا أوامرهم من قائد الجيش العماد إميل لحود، إيذاناً منه بالتسليم». ومنذ ذلك التاريخ، انطوت صفحة من واقع لبنان السياسي وفتحت صفحة جديدة، اختار العونيون فيها طريقاً جديداً لمسارهم.



ميشال عون عام ١٩٨٨

(نهاد حشيشو، «المركز العربي للمعلومات»، ٢٠٠٨)

عمر كرامي: رئيس حكومة في زمن مضطرب جانبته المرونة لكن لم تنقصه المبادرة



الرئيسان عمر كرامي والياس الهراوي (١٢/٥/١٩٩٢).

مباشرة بعد اغتيال أخيه الرئيس الشهيد رشيد كرامي في ٩ حزيران ١٩٨٧، في زمن ملتهب من أطوار الحرب اللبنانية المتقطعة بمراحلها وأزماتها السياسية ومعاركها، اختارت العائلة الكرامية عمر أفندي زعيماً لها وممثلها في الحياة السياسية اللبنانية والحراك الشعبي الطرابلسي والشمالي. ولم يكن ذلك الامر سهلاً عليه، نظراً لفداحة الخسارة ودقة المرحلة وخطورة ما كان يجري على الساحتين اللبنانية والإقليمية. فمن هو هذا الآتي ليمثل العائلة العريقة بزعامتها ووطنيتها، في ذلك الزمن الصعب، والذي عاد فلعب دوراً مهماً ولا يزال في الواقع السياسي اللبناني الراهن؟

ولادته كانت في طرابلس في العام ١٩٣٥. ووالده عبد الحميد حاكم لبنان الشمالي في العهد الفيصلي، ومفتي المدينة ونائبها ورئيس وزرائها السابق الذي اعتقل مع أعضاء حكومة الاستقلال الأولى في ١١ تشرين الثاني ١٩٤٣، ووقع ميثاق جامعة الدول العربية في القاهرة عام ١٩٤٥. وتوفي عام ١٩٥٠. أما والدته فمن آل علم الدين، العائلة المعروفة بين عائلات طرابلس. وقد تأهل من مريم القبطان وأنجب منها أربعة أولاد: أكبرهم فيصل.

تلقى دروسه الابتدائية في كلية التربية الإسلامية في طرابلس ثم في الانترناشونال كولدج. أما دروسه الجامعية فقد أنجزها في القاهرة حيث تخرج محامياً من جامعتها بعد أن نال شهادة الحقوق. وقد تدرج في المهنة في مكتب موريس وادمون نصر في بيروت، ثم انتقل إلى مكتبه الخاص في طرابلس. كما عمل في المقاولات وشغل منصب الأمانة العامة لـ «حزب التحرير العربي» الذي رعاه شقيقه الرشيد. كما بدأ اعتباراً من ١٩ حزيران ١٩٨٧ بترؤس اجتماعات هيئة التنسيق الشمالية.

وزيراً... فرئيساً للوزراء

عمر أفندي كان صامتاً في السياسة في الماضي بتواضع واحترام كبير لأخيه رشيد، لكنه كان يتابع السياسة بكل تفاصيلها، ويتعاطاها بكل أمورها. وإن هو لم يظهر كثيراً في الماضي فلأن في طرابلس عائلات تحترم التراتبية العائلية إلى حد تقديسها، انطلاقاً من تربية أصيلة وعميقة. بعد ظهور سياسي مباشر، والبدء بقيادة مقاليد الامور في العلاقات والنشاطات والتصريحات، عين وزيراً للتربية في حكومة «الوفاق الوطني» التي شكلها الرئيس سليم الحص في ٢٥ تشرين الثاني ١٩٨٩، أي بعد عامين من بدء مسؤولياته، وهي المرة الاولى التي يتولى فيها منصباً وزارياً.

جاء اشتراكه في الوزارة في مرحلة عصيبة من تاريخ لبنان. فالوضع الحكومي كان مقسماً بين حكومتين إثر انتهاء ولاية الرئيس أمين الجميل وتعذر انتخاب رئيس جديد للبلاد. لكن اغتيال الرئيس المنتخب رينيه معوض وتولي الرئيس الياس الهراوي مقاليد الامور أتاح له الاشتراك في الوزارة الحصية الأولى التي تشكلت في عهده. وقد اعتبر في حينه «أن تقسيم البلد غير مسموح به، وأن الامور وصلت إلى حدها، ولم يعد هناك مجال للمساومة أو التأجيل، ولم يعد التساهل مسموحاً، وشدد على أن الخطوة الأولى لحكومة الوفاق الوطني ستكون إعادة توحيد البلد، وأن إرادتها هي إرادة الخلاص والتوحيد». (**السفير** ٣٠/١١/١٩٨٩). وفي تصريح آخر له قال: «المصير لا يحتمل التساهل ورفض عون يتطلب حسماً سريعاً وأي تساهل أو مفاوضات أو انتظار يكون لمصلحة الوضع التقسيمي» وشدد على أن المنطقة الشرقية هي جزء من لبنان ولا نقبل بأن تكون غير كذلك». وأعلن رفضه زيارة المندوب النيابي الفرنسي إلى عون، «ووصفها بأنها تدخل في شؤون لبنان لانه تصرف وكأنه يريد تقسيم لبنان». (**السفير** ١/١٢/١٩٨٩).

يومها كانت الحملة ضد الحكومة الثانية التي ترأسها قائد الجيش، آنذاك، العماد ميشال عون شاملة. وكان الانسجام الحكومي في تلك الحملة هو الأساس لاستمرار الحملة وحسم الأمور كونها تمثل الشرعية. واعتبرت الحكومة أن من أولى مهامها تنفيذ اتفاقية الطائف وحسم مسألة الازدواجية. ففي ٢٤/٥/١٩٩٠ صرح الوزير عمر كرامي لـ «**الديار**» قائلاً إن «ما نفذ من اتفاق الطائف جزء مهم جداً، لكن من واجب الشرعية وحقها وهدفها وأساس وجودها أن تبسط سيادتها على كل شبر من الأراضي اللبنانية. وهي لا تعود شرعية عندما تدخل بإذن وتتصرف في الداخل بإذن». وفي تصريح آخر له لصحيفة «**الانوار**» في ٢٠/٧/١٩٩٠ نقرأ الاتي رداً على سؤال يتعلق بالمسار الذي على مجلس الوزراء اتخاذه إزاء طرفي النزاع في المنطقة الشرقية وإقرار خطة بيروت الإدارية: « اليوم القضية ليست قضية أسماء المهم الفعل والتنفيذ على الارض. وإذا أردنا الدخول في بيروت الكبرى مثلاً، فهذا معناه أن القضية اللبنانية انتهت، وتسمية بيروت الإدارية خطة ذكية جداً، وتشتمل على اتساع بقعة الزيت للشرعية بشكل عملي ومدروس وتحقق الأهداف التي يطمح إليها كل الشعب اللبناني. الحقيقة أن أي مواطن لبناني يطمح إلى بسط سلطة الشرعية على كل الاراضي اللبنانية، وهذا المواطن وجد أنه بعد هذا الجهد الكبير من اللجنة الثلاثية ومن سوريا ومن الشرعية، كل ذلك تمخض عنه بيروت الإدارية هذه كانت ردة فعل، ولكن إذا درسنا الامر من ناحية النتائج، نجد أن بيروت الإدارية أفضل من بيروت الكبرى، لأن البحث بالثنائية يتطلب الحديث مع جعجع الذي يقول أنا أترك هنا والآخر يقول أنا لا أترك هناك، وعندما ندخل بمتاهات كبيرة تشبه متاهات إنهاء الأزمة اللبنانية ككل. وبرأينا أي خطوة تبسط من خلالها الشرعية سلطتها وتزيدها ولو على شيء من الاراضي اللبنانية فإن هذا يشكل مكسباً».

كانت ممارسة عمر أفندي مهامه كوزير بمثابة فترة انتقالية أو لنقل، مرحلة عبور نحو رئاسة الوزارة، وخصوصاً أن زعامة عائلته كخليفة لأخيه تتيح له إمكانية تسلم ذلك الموقع من داخل نادي رؤساء الوزارات.

وكان العديد من المتابعين والمراقبين للحياة السياسية اللبنانية يتوقعون الا يمضي وقت طويل حتى يصبح «دولة الرئيس». وإذا كان شقيقه الرئيس الشهيد رشيد كرامي قد انتقل بسرعة من وزارة الاقتصاد - وهي الحقيبة الأولى التي عهدت إليه عام ١٩٥٥ في عهد الرئيس كميل شمعون، وكان أصغر الوزراء سناً يومئذ، ليصبح أصغر رئيس وزراء في تاريخ لبنان، فإن شقيقه - والإثنان من مدرسة عبد الحميد كرامي - شق طريقه بسرعة إلى الرئاسة الثالثة من خلال حقيبة التربية في حكومة الحص. وكان قال في حديث صحافي إنه يوافق على ترؤس الحكومة المقبلة إذ «ليش لا» إذا تهيأت الظروف والتأييد.

دولة الرئيس

وقد توافر الأمران معاً عندما استقال الرئيس سليم الحص، فأصبحت الطريق إلى رئاسة الوزارة سالكة برضى سوري. عندها طلب الرئيس الياس الهراوي منه تشكيل الوزارة العتيدة في ٢٤/١٢/١٩٩٠ والتي ضمت ٣٠ وزيراً بينهم ٩ وزراء دولة من دون حقائب وثلاثة وزراء لحقائب وزارية مستحدثة وقديمة. يقول الرئيس الراحل الياس الهراوي في كتابه **عودة الجمهورية من الدويلات إلى الدولة** عن ظروف ذلك التكليف: «كنت فكرت في تكليف الرئيس صائب سلام، واعتبرت أنه سيرفض لكونه ابتعد نوعاً ما عن السياسة وأقام في جنيف، إضافة إلى صعوبة تسويق شخصيات صوتت إلى جانب اتفاق السابع عشر من أيار، فاخترت عمر كرامي الذي تمرّس بالحكم في وزارة التربية، وكان وقف إلى جانبي في قضية عون وفي عدد آخر من القضايا

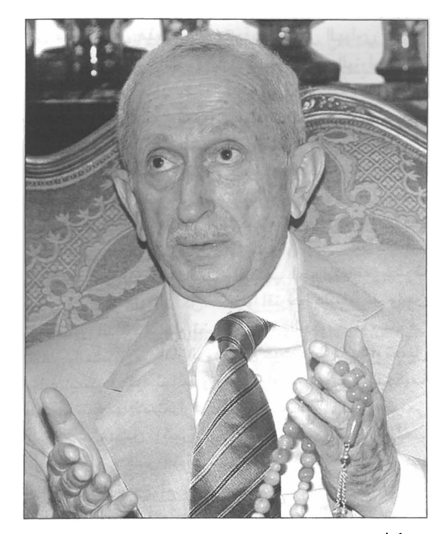
المحلية التي طرحت على مجلس الوزراء السابق. (ص ٢٣١).

تألفت الحكومة كالآتي:

- عمر كرامي رئيساً لمجلس الوزراء.
- ميشال المر نائباً لرئيس مجلس الوزراء ووزيراً للدفاع الوطني.
- نزيه البزري وزير دولة.
- خاتشيك بابكيان وزيراً للعدل.
- جميل كبي وزيراً للصحة والشؤون الاجتماعية.
- ميشال ساسين وزيراً للعمل.
- جورج سعادة وزيراً للبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية.
- علي الخليل وزيراً للمال.
- بطرس حرب وزيراً للتربية الوطنية والفنون الجميلة.
- محمد يوسف بيضون وزيراً للموارد المائية والكهربائية.
- مروان حمادة وزيراً للاقتصاد والتجارة.
- نبيه بري وزير دولة.
- وليد جنبلاط وزير دولة.
- ألبير منصور وزيراً للإعلام.
- محسن دلول وزيراً للزراعة.
- زاهر الخطيب وزير دولة للإصلاح الإداري.
- نديم سالم وزيراً للأشغال العامة والنقل.
- محمد جارودي وزيراً للصناعة والنفط.
- اللواء الركن سامي الخطيب وزيراً للداخلية.
- شوقي فاخوري وزير دولة لشؤون النقل البري والبحري والجوي.
- نقولا الخوري وزير دولة.
- هاغوب جوخادريان وزير دولة لشؤون البيئة.
- عبد الله الامين وزير دولة.
- أسعد حردان وزير دولة.
- محمد بيضون وزيراً للإسكان والتعاونيات.
- فارس بويز وزيراً للخارجية والمغتربين.
- سمير جعجع وزير دولة.
- إيلي حبيقة وزير دولة.
- سليمان طوني فرنجية وزير دولة.
- الامير طلال أرسلان وزيراً للسياحة. (ص ٢٣١ - ٢٣٢).

ليلة الدواليب المشتعلة

عانت هذه الوزارة من تداعيات وعراقيل عدة أسهمت بسقوطها المدوي بعد سنتين تقريباً من تشكلها. فقد شهدت بعد أشهر من مباشرة أعمالها ونشاطها تلاشياً متقطعاً للثقة بين الرئيسين حتى أطلق كرامي على نفسه صفة «الزوج المخدوع»... (**الكفاح العربي** ٣٠/٣/١٩٩٢) وقد ثارت ثائرته في إحدى المرّات وهدد بالاستقالة احتجاجاً على ما اعتبره إهانة لمقام رئاسة الحكومة



عمر كرامي

أثناء عرض عسكري جرى بمناسبة عيد الاستقلال (٢٢ تشرين الثاني ١٩٩١) جراء إشكال بروتوكولي، إذ لم تقدم له ثلة الجيش التحية كما لم تعزف له الموسيقى لدى وصوله إلى مكان العرض. ومع ذلك فقد أنجزت أعمالاً هامة على صعيد التوجه والتخطيط الاقتصاديين (تكليف شركة باكتل ودار الهندسة بإعداد دراسة لإعادة الإعمار، وأيضاً انتشار الجيش في الجنوب وحل الميليشيات وغيرهما من القرارات).

استهل الرئيس عمر كرامي عمله كرئيس للوزراء بصدام مع الوزير وليد جنبلاط. وقد تحدث عن ذلك الرئيس الهراوي فقال في مذكراته «أجرى الوزير جنبلاط مداخلة لم تخل من بعض التجريح برئيس الحكومة، فثار الرئيس عمر كرامي وصاح: «أنا أرفض كلامك. منذ دخلت القاعة وأنت تخانق الجميع وتربّحنا جميلة أنك جئت إلى الجلسة». وقف وليد وقال: «أنا ندمان أني قبلت تدخل الاخوان وحضرت الجلسة. أنا ما بقعد معكم». وغادر القاعة. (**عودة الجمهورية من الدويلات إلى الدولة** ص ٢٣٤).

مثل ذلك الصدام عاد فتكرر من جانب الرئيس كرامي مع الرئيس الهراوي نفسه، وغالباً بأشكال أخرى منها «التمترس» عند الموقف المتخذ من قبله. ويورد الرئيس الراحل الهراوي في مذكراته حادثة حصلت معه والرئيس حسين الحسيني أثناء لقائهما مع الرئيس الأميركي جورج بوش تكشف تمسكه بموقفه عند الاتفاق على شيء محدد ثم الإخلال به من الآخرين. وقد بلغت الأمور إلى حد عدم التراجع عندما قرّر الاستقالة من رئاسة الحكومة أثناء ارتفاع الدولار ووصول الأزمة المالية والاقتصادية

إلى ذروتها. عن هذه المسألة يتحدث الرئيس الهراوي فيقول: «في السادس من آذار ١٩٩٢ عقد مجلس الوزراء جلسة استثنائية طويلة اتخذ خلالها عدداً من الإجراءات منها خفض أسعار بعض السلع وتحرير استيراد المواد الغذائية وزيادة الرسوم الجمركية على المشروبات والتبغ الأجنبي. وكلف لجنة من الخبراء الاقتصاديين اقتراح تصور عام لخطة عمل اقتصادية ومالية. لم تؤد التدابير إلى أية نتيجة وزاد الطين بلة قول رئيس الحكومة للصحافيين الذين سألوه عن الوضع الاقتصادي وهو يغادر مبنى مجلس النواب: «لا أستطيع أن أفعل شيئاً بالنسبة إلى الدولار. ما عدنا نملك السلاح المناسب للجم ارتفاعه ومصرف لبنان غير قادر على التدخل. تفضلوا اقترحوا علينا الحل ونحن مستعدون للتنفيذ». أمام تضاؤل الثقة بالحكومة، توجهت في الثاني والعشرين من آذار إلى دمشق حيث عرضت إجراء تعديل وزاري يستبدل فيه ثمانية وزراء بوزراء جُدد يؤمنون للحكومة صدقية تتيح لها الاستمرار في مهماتها. تم التوافق على اقتراحي واستدعت دمشق رئيس الحكومة لإبلاغه الامر. اصطحب كرامي رئيس مجلس النواب حسين الحسيني الذي أقنعه بعدم الموافقة على المشروع. لم تعدّل الحكومة فاستمر تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ودعا الاتحاد العمالي إلى إضرابين في شهر نيسان شملا مختلف القطاعات والمناطق وسارت تظاهرات إلى القصر الحكومي وإلى ساحة النجمة تحت شعار المطالبة بـ «نظام ديمقراطي برلماني يحمي العملة الوطنية ويؤمن الحاجيات الشعبية ويحميها». (المرجع السابق ص ٢٩٣). بقية القصة معروفة... استقال الأفندي تحت وطأة أحداث يومي ٥ و٦ أيار، حيث سارت تظاهرات سادها شغب وإشعال دواليب وتكسير سيارات وقطع طرقات.. وبلغ رئيس الجمهورية أنه لن يعلن استقالته من المقر الموقت لمجلس الوزراء بل إنه سيعقد مؤتمراً صحافياً في منزله يفصح فيه عن كل ما في قلبه. وقد أجابه الرئيس بأن قرار الاستقالة يعود إليه وهو ينوي إعادة تكليفه تشكيل الحكومة الجديدة. فرفض وقال: «ما بتمشي بها البلد. الله يساعدك ونحن سنبقى إلى جانبك بس أنا خايف عليك إنك إنت كمان ما تقدر تكمل الطريق».

موجبات مغايرة للاستقالة

كان لرئيس الوزراء السابق وجهة نظر مختلفة عن رأي الرئيس الهراوي للأسباب التي دعته إلى الاستقالة.. فبرأيه «أنها مؤامرة ظاهرة للعيان وهي لا تستهدف عمر كرامي فليست لي ثارات مع أحد وتسالونني ماذا يستهدفون؟ أنني أقولها مجدداً وقد قلتها مراراً: هم يستهدفون سوريا في لبنان وليس عمر كرامي هو المستهدف. نعم يستهدفون سوريا، وماذا يريدون وإلى ماذا يهدفون... يريدون أيلول... يريدون ١٧ أيار وليس هذه الحكومة!! أرجو أن يكون كلامي غير صحيح لكن الله يستر...» (**السفير** ١٩٩٢/٥/٦). على كل حال، ليس الحق على الجماعة بل الحق على أبناء الصف الواحد! على من كان لحم أكتافهم من تعب سوريا.. على هؤلاء نضع الحق وليس على الجماعة. كان يجب أن نكون يداً واحدة لا أن يطعن الاخ أخاه وهو مدرك قبل غيره استهدافات المؤامرة». «هل إن ما جرى ويجري طبيعي؟! الخبراء قالوا إن سعر الدولار الحقيقي ٩٥٠ ليرة، لكنني أسأل: لماذا هذا الجنون والتداول في سوق العملات لم يتجاوز آلاف الدولارات؟!»

إني أسأل وأنا مرتاح الضمير: هل نسف الجامعة الأميركية كان مصادفة؟! وهل أن متفجرة شارع المأمون كانت مصادفة؟! وهل أن الشائعات التي استهدفت أكبر مصارفنا كانت مصادفة؟!

لا لم تكن مصادفات.. كانوا يحضرون الموضوع خطوة خطوة... قالوا لي تظاهرات فقلت لهم دعوهم، من يريد أن يتظاهر فهو حر فلم يعد بيدي شيء، إنما ضميري مرتاح والحمد لله فما أنجزناه لن ينكره أحد، وهو ظاهر وأتمنى من كل قلبي أن يوفقوا بالوصول إلى صيغة أفضل بوجوه جديدة. لقد أديت واجبي وهناك كثر قادرون على تحمل المسؤولية». (المرجع السابق نفسه).

بدا هذا التصريح في حينه وكأن الرئيس عمر كرامي يضع الملامة في استقالته على مؤامرة أعدت ضده لإسقاطه. وقد عاد فأكد هذا الأمر وألح إلى مسؤولية الهراوي شخصياً في ذلك، وأخذ عليه تسرعه في مواقف ليست له دستورياً. وأعلن أن تسلمه رئاسة الحكومة في هذا العهد غير وارد». (راجع **الأنوار** ١٩٩٢/١٢/٦).

عودة إلى الحكم مع الرئيس إميل لحود

ابتعد الرئيس عمر كرامي عن رئاسة الحكومة سنوات مديدة، تقلب خلالها على مضض بين الموالاة فالمعارضة في زمن كان الملف اللبناني فيه بعهدة كاملة تحت الإشراف السوري. وقد انتخب نائباً عن محافظة الشمال ـ قضاء طرابلس، في دورة ١٩٩٢ ونال ٧٢٣٥٨ صوتاً وأعيد انتخابه في دورة ١٩٩٦، ونال ٦٩١٨٦ صوتاً. أما في دورة ٢٠٠٠ فقد فاز ونال ٥٤٣١٠ أصوات.

انتقد عند إقالة الوزير جورج أفرام الحكومة، واعتبر الإجراء غير دستوري. كما رأى أن الرئيس رفيق الحريري «تجاوز صلاحياته»، وفي النتيجة البلد يدفع الثمن، وأضاف: «لقد جاء الحريري بهالة رهيبة، وهل يعقل أنه بعد تسعة أشهر لم يحقق شيئاً؟» (**السفير** ١٩٩٣/٨/٣٠).

هدد في مطلع تشرين الأول ١٩٩٤ بالاستقالة من مجلس النواب، ودعوة أهالي طرابلس والشمال إلى العصيان المدني. وقال: «إن الكيل طفح من هذه السياسة الخرقاء». (**النهار** ١٩٩٤/١٠/١). كما اتهم الرئيس الياس الهراوي بتجاوز الدستور ونسف الجمهورية الثانية. (**السفير** ١٩٩٤/١٢/٣٠).

وأعلن في ١٩٩٥/٤/٢٢ معارضته للتمديد لرئيس الجمهورية وأنه يريد رئيساً نظيفاً نقياً تقياً. وسأل: «من أين أتت أموال قصر بني في بعبدا؟». كما رفض ترؤس حكومة جديدة، وأعلن «لتبق حكومة الحريري. لكن الوضع المالي للدولة خطير جداً ويجب أن يتوقف الهدر والمزراب». (**السفير** ١٩٩٩/٥/٥). أثناء طرح مسألة التجديد للرئيس الياس الهراوي أكد رفضه المشاركة في جلسة انتخاب رئيس الجمهورية في مجلس النواب وحجته عدم وجود معركة انتخابية. كما دعا إلى فتح ملفات العهد السابق (عهد الرئيس الهراوي)، وقال: «ليعيدوا الاموال للخزينة وعفا الله عما مضى». (**السفير** ١٩٩٨/١٠/١٥ و١٩٩٨/١١/١٤).

ـ بتاريخ ٢٠٠٠/٩/٥ قال لصحيفة **الرأي العام** الكويتية أن نجيب ميقاتي هبط بـ «الباراشوت» وتحالف الحريري ـ فرنجية يهدف إلى «تقاسم» رئاستي الجمهورية والحكومة.

ـ صرّح في ٢٠٠١/٤/١١ لصحيفة **السياسة** الكويتية قائلاً: «أيدت بيان «قرنة شهوان» لإيجابياته الكثيرة لكنني تحفظت على الموضوع السوري».

ـ بتاريخ ٢٠٠١/١٠/٣١ قال لمندوب جريدة **السفير** «بدأنا التحضير لجبهة سياسية معارضة. لحود يتحمل جزءاً من المسؤولية.. وهناك وصي اسمه جميل السيد». كما اعتبر في تصريح له لـ «**مجلة الحوادث**» أن الحريري لاعب أساسي في الاستحقاق الرئاسي، واستمرار لحود في الحكم يشكل عقبة كبيرة جداً في وجه مخططاته. (٢٠٠٣/١٢/٣١).

ـ عشية التمديد للرئيس لحود أعلن أنه «غير طامح لرئاسة الحكومة ومتفائل بوضع الاقتصاد «وأكد أن التمديد حاصل والحريري سيوقع عندما يطلب منه». (**الكفاح العربي** ٢٠٠٤/٦/٢٨).

ـ بعد أشهر قليلة من هذا التصريح حدثت تطورات دراماتيكية على صعيد البلاد، في إطار إقرار التمديد للرئيس إميل لحود نتج منها استقالة الرئيس رفيق الحريري في ٢٠٠٤/١٠/٢٠ وتكليف الرئيس عمر كرامي تأليف حكومة جديدة. ترافق ذلك مع صدور قرار مجلس الامن رقم ١٥٥٩ وبدء تنفيذه وخروج الجيش السوري من لبنان. وإعلانه أن «هذا القرار غريب عجيب... لكننا نلتزم الشرعية الدولية».

وقد تمكن من تأليف حكومته في ٢٠٠٤/١٠/٢٦ لكنها نالت ثقة ضعيفة في مجلس النواب (٥٩ صوتاً). وكانت على الشكل التالي:

ـ عمر كرامي رئيساً لمجلس الوزراء.
ـ عصام فارس نائباً لرئيس مجلس الوزراء.
ـ الياس سابا وزيراً للمال.
ـ إيلي الفرزلي وزيراً للإعلام.
ـ البير منصور وزير دولة.
ـ سليمان فرنجية وزيراً للداخلية والبلديات.
ـ طلال أرسلان وزيراً للمهجرين.
ـ أحمد سامي منقارة وزيراً للتربية والتعليم العالي.
ـ عبد الرحيم مراد وزيراً للدفاع الوطني.
ـ ياسين جابر وزيراً للاشغال العامة والنقل.
ـ غازي زعيتر وزيراً للشؤون الاجتماعية.
ـ كرم كرم وزير دولة.
ـ سيبوه هوفنانيان وزيراً للشباب والرياضة.
ـ محمود حمود وزيراً للخارجية والمغتربين.
ـ جان لوي قرداحي وزيراً للاتصالات.
ـ إيلي سكاف وزيراً للزراعة.
ـ عاصم قانصوه وزيراً للعمل.
ـ فريد الخازن وزيراً للسياحة.
ـ عدنان القصار وزيراً للاقتصاد والتجارة.
ـ محمود عبد الخالق وزير دولة.
ـ عدنان عضوم وزيراً للعدل.
ـ ناجي البستاني وزيراً للثقافة.
ـ موريس صحناوي وزيراً للطاقة والمياه.
ـ ليلى الصلح وزيرة للصناعة.
ـ ابراهيم الضاهر وزير دولة لشؤون التنمية الإدارية.
ـ يوسف سلامة وزير دولة.
ـ محمد جواد خليفة وزيراً للصحة العامة.
ـ وفاء الضيقة حمزة وزير دولة.
ـ آلان طبوريان وزير دولة.
ـ وئام وهاب وزيراً للبيئة.

بدا واضحاً أن الرئيس عمر كرامي في تجربته الجديدة في الحكم مع الرئيس لحود إنما جاء ليسهّل تلك العلاقة، وأن مهمته ستكون «إجراء انتخابات نزيهة وشفافة وعادلة وتؤمن المساواة وتكافؤ الفرص للجميع». وعند البحث في مسألة قانون الانتخابات أعلن أن «الدائرة الوسطى هي الأحسن». أما على صعيد الأمن فقال: «لا أحد يعطيني تعليمات أو يمنعني. الأمن خط أحمر فلا أحد «يدق» به» (**النهار** ٢٠٠٥/١/٤). بعد شهر على إعلانه هذه المواقف صعّد لهجته (راجع **النهار** ٢٠٠٥/٢/٥) وقال: «أعداء سوريا يسيرون بأوامر أميركا وإسرائيل». وتساءل «أين كانت الديمقراطيات والحريات عندما حكموا هذا البلد في السنوات الـ ١٢ الماضية وكانوا يقودون الميليشيات ويرتكبون المجازر والسرقات وقطع الطرق؟».

وفي كلام آخر قاله من مكتبه في طرابلس «الشعب اللبناني والطائفة السنية لن يخدعا بشعارات حملة المعارضة الممولة خارجياً وداخلياً». (المرجع السابق ٢٠٠٥/٢/٦).

بتاريخ ١٤ شباط تم اغتيال الرئيس الشهيد الحريري. وشكل هذا الحدث الزلزال صدمة أمنية وسياسية كبيرة للشعب اللبناني وللمجتمع الدولي. وقد أعلن الرئيس كرامي إثر ذلك رغبته بـ «طرح الثقة بحكومته إن لم تطلبها المعارضة». (**السفير** ٢٠٠٥/٢/٢٣).

الاستقالة.. المفاجأة

في مطلع الشهر التالي للاغتيال أعلن الرئيس عمر كرامي من على منبر البرلمان استقالة حكومته. وكان ذلك مفاجأة غير متوقعة. ولم يكن يخطر ببال رئيس الجمهورية إميل لحود ولا رئيس المجلس النيابي نبيه بري أنه سيقدم على خطوة كهذه في ظل الظروف الصعبة التي كانت تمر فيها البلاد على خلفية التداعيات التي حدثت خصوصاً أنها جاءت فيما كان يتابع المجلس مناقشة الحكومة في بند وحيد يتعلق بالاغتيالات.

يومها، قيل الكثير عن تلك الاستقالة، لكن الرئيس كرامي أوجزها بكلمات معبّرة «تحملت كل شيء لكنني لن أتحمل دم الحريري.. أخشى الفراغ والكل يدير انتخاباته على ظهري». (**الحياة** ٢/٣/٢٠٠٥).

عاد الرئيس إميل لحود فطلب من الرئيس عمر كرامي، إثر إجرائه استشارات برلمانية ملزمة سمته (٧١ نائباً من أصل ١٢٨) تشكيل حكومة جديدة خلفاً لحكومته السابقة التي قدم استقالتها بنفسه في مجلس النواب. وقد قبل التكليف «لعدم إغراق البلد بالفوضى والذهاب إلى المجهول. فلا بد من حكومة إنقاذ». (**الشرق الأوسط** ١١/٣/٢٠٠٥). واعترف بأنه «غير متفائل.. وقد يصرف الأعمال لأمد طويل» (المصدر السابق). لم يمض أسبوعان على قبوله هذا التكليف «حتى حسم موقفه وزار لحود وأبلغه اعتذاره وأن لا خلاف معه أو مع الرئيس بري». وعزا السبب إلى «تضارب الآراء والرغبات» بين أطراف لقاء «عين التينة». لكن الرئيس كرامي «بق البحصة» وصرّح أمام جمع من الصحافيين في منزله قائلاً: «تم استعمالي لتقطيع الوقت من أجل تمرير الصفقة التي كان من نتائجها المجيء بنجيب ميقاتي رئيساً للحكومة». وأن كل الذين وقفوا إلى جانب سوريا وامسكوا بالجمر بأيديهم لم يكونوا على علم بها، وأن القوى المتحالفة معها لم تؤتمن على كلمة السر وذبحت، لكن لا أعرف السبب، ولا أدري لماذا حصل كل هذا؟

وتمنى كرامي لو أن دمشق صارحت الأصدقاء والحلفاء وقالت لهم لدينا مشروع، ونحن من جهتنا لن نعترض ولا يوجد بيننا من لديه مطالب خاصة أو طامح لرئاسة الحكومة أو الوزارة: لاننا نقدر خطورة الموقف وبالتالي لا بد من أن نتفهم الدوافع التي أملت التفاهم على صفقة سياسية. (**السفير** ٢١/٤/٢٠٠٥). أضاف: «نحن وإن كنا لا نقيم علاقة شخصية مع المسؤولين في سوريا كالآخرين أو نرتبط بالحزب فيها، إلا أننا باقون على موقفنا بغض النظر عمن يحكمها وذلك لقناعتنا بأنها تتعرض إلى ضغوط دولية وأنها صامدة على ثوابتها الوطنية والقومية». (المرجع السابق).

وأشار كرامي إلى أنه ترك وحيداً عندما ذهب لإبلاغ المجتمعين في عين التينة عن نيته بالاعتذار عندما وصلت الامور إلى طريق مسدود «وإلى أن الوحيد الذي أقنعه بضرورة الاستمرار في تحمل المسؤولية كان الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله» (**السفير** ٢/٤/٢٠٠٥).

الاستنكاف عن الترشيح للنيابة

لم تعرف النيات الحقيقية للرئيس عمر كرامي بالاستنكاف عن الترشيح للنيابة عن طرابلس والشمال في انتخابات أيار ٢٠٠٥ التي أشرف عليها رئيس الحكومة الانتقالية نجيب ميقاتي، لكنه أشار إلى سوء قانون انتخابات عام ٢٠٠٠ الذي بقي ساري المفعول وكذلك إلى المال السياسي وأيضاً أنه «**كان يشعر منذ استشهاد رفيق الحريري أن هناك خطة معدة سلفاً من أجل استغلال هذا الحدث وتركيب موجة عاطفية اكتسحت لبنان وأن وراء ذلك مخططاً سياسياً دولياً من أجل أن يقع انقلاب أبيض في لبنان من أجل تغيير الثوابت الوطنية وتغيير السياسة الوطنية ومن أجل أن نمشي في نزع سلاح المقاومة، ومن أجل التوطين والصلح مع إسرائيل والدخول في العصر الاميركي والإسرائيلي، وطبعاً هذا لا يمكن أن يتم إلا عن طريق وضع اليد على المجلس النيابي**». (**النهار** ٢٨/٥/٢٠٠٥).

بعد تشكل قوى المعارضة والأكثرية، إثر تبدل التحالفات السابقة، ترأس الرئيس كرامي اللقاء الوطني المعارض وأصبح ركناً من أركان هذه المعارضة.. وأعلن في حديث له مع الصحافيين (٢٥/٥/٢٠٠٦) عن «قدرة جبهة المعارضة كفريق سياسي على تسلم السلطة وإيجاد الحلول القائمة، وأنهم جاهزون لتحمل مسؤولياتهم عندما تستسلم الأكثرية».

وكانت للرئيس كرامي مواقف متنوعة إزاء أزمة انتخاب رئيس جمهورية للبلاد واستمرار حكومة فؤاد السنيورة في الحكم. وأبرز هذه المواقف إعلانه أن «التقسيم سيحصل إذا حصل انتخاب غير دستوري (**السفير** ٦/١٢/٢٠٠٧) وأن «التوافق على نقاط الخلاف أهم من التوافق على الرئيس» (**النهار** ٢٤/١٠/٢٠٠٧). ودعا إلى حكومة انتقالية برئاسة ماروني إذا لم ينتخب رئيس بالتوافق» (المرجع السابق ١٩/١٠/٢٠٠٧).

كما اعتبر أن «حكومة من دون الثلث لا تحل المشكلة». (**السفير** ١٨/١٢/٢٠٠٧).

يبقى في المحصلة، أن تجربة الرئيس عمر كرامي في الحكم وخارجه، بعد استشهاد أخيه الرشيد صاحب التجربة الوطنية الرائدة، كانت مضطربة، وإن لم تنقصها الشجاعة والمواقف المعبّرة. لكننا لن نتجاهل، بالطبع، أن الرئيس عمر هو ابن الراحل دولة عبد الحميد كرامي المعروف عنه صلابته مع «النرفزة» عند الغضب. وهذه ميزة شفافة حين تكون مدموغة بصفاء السريرة.

(نهاد حشيشو، «المركز العربي للمعلومات»، ٢٠٠٨)

رفيق الحريري: شغله الإعمار والتعليم وتحديث الدولة وهوى في ومضةٍ صريع لعبة الأمم!



الرئيسان رفيق الحريري والياس الهراوي (٧/ ١١/ ١٩٩٦)

جاء إلى رئاسة الحكومة كبيراً، تسبقه مساع وجهود ووساطات بذلها لإنقاذ لبنان من أتون حربه المدمرة التي عصفت به العام ١٩٧٥، وهامة اقتصادية مرموقة لبنانياً وعربياً ودولياً، واغتيل، كما نظيره رياض الصلح، وهما ابنا صيدا بوابة الجنوب إلى فلسطين التي عشقاها معاً، في بيروت، في غفلة من الزمن، فكان موته واستشهاده في ١٤ شباط ٢٠٠٥ مناسبة كي يتكشف بعدهما تعاظم هذا الكبر وتألقه حتى كاد يتحول، أو أنه تحول فعلاً، إلى ما يشبه الأسطورة، أو الظاهرة العالمية التي أصبحت معلماً ومنطلقاً في آن، لأزمة سياسية وأمنية، لم تهدأ مفاعيلها وتأثيراتها على الأحداث المحلية والإقليمية والدولية. ذلك أن مسألة التحقيق في أسباب اغتياله ومن يقف وراءه من منفذين ومحرضين، والمحكمة الدولية التي دارت حولها صراعات ومآزق، لما تنته لحد الآن، وقد تحولت إلى معترك سياسي وأمني خاضت غماره قوى وأحزاب وفئات ودول من الشرق كما الغرب، حتى بتنا نشهد تداعياتها على مستوى الصراعات القائمة بين الأصوليات الدينية المتشددة والليبراليات الديمقراطية والشموليات الأحادية.

اغتيل رئيس الحكومة الراحل الشهيد رفيق الحريري في ظل تطورات دولية وعربية ولبنانية متعاظمة على صعيد المجابهات والمواجهات بين قوى سياسية متعارضة. وكان اغتياله وما نتج عنه، إلى هذا الحد أو ذاك، من خلخلة للمرتكزات الإقليمية وتحوير لقواعدها، بعد ثباتها النسبي منذ حربي الخليج الأولى والثانية وبالترافق مع غزو العراق، بمثابة زلزال سياسي، وإعلان إدراج لبنان في لعبة التجاذبات الدموية وساحة للفوضى والحروب. هذا المفصل الهام شكل منطلقاً لإشعال غابة التناقضات المتفاقمة، وكانت تداعياته في غاية الخطورة، كونه ألهب لعبة الأمم، وزاد من حدة أفخاخها ومستوياتها التصادمية.

إن خروج القوات العربية السورية من لبنان وانغماس القوى

السياسية اللبنانية مباشرة، وخصوصاً تلك المتأثرة بتداعيات ذلك الحدث، والتي تركت تواجه مصيرها دون ناظم إقليمي أو ضامن دولي، في مواجهات داخلية فيما بينها، كما دخول العامل الاميركي والإسرائيلي على خط خلط الاوراق عبر عدوان ٦ تموز ٢٠٠٦، كلها عوامل أضيفت إلى وقائع المشهد السياسي اللبناني الذي ختم مرحلة هدوئه النسبي لحقبة من الزمن بعد انتهاء هدنة «الطائف» الوردية بإرادات دولية وإقليمية. وعليه، فقد انقسم هذا المشهد إلى ائتلافين، من خلال تظاهرتين حشد في كل تظاهرة أنصارهما كل ما يملكون من قوة. واختاروا وسط بيروت مكاناً لرفع أصواتهم والإعلان عن مجابهاتهم. ورمزية المكان على دلالات كثيرة لانه وسط العاصمة التجارية، وفيه قصر البرلمان وسراي الحكومة، ونصب الشهداء وشارع المصارف، ومبنى الامم المتحدة، ومقار الصحف الكبرى، ودور العبادة من مساجد وكنائس، وكذلك الشوارع التجارية ومقاهي الرصيف ولقاء رجال الاعمال والإعلام والمؤتمرات. كل ذلك كان يجري في هذه الساحات التي تجمعت فيها المسيرات الكبرى للموالاة والمعارضة على السواء. وقد عرفت المعارضة بائتلاف ٨ آذار والموالاة بائتلاف ١٤ من الشهر نفسه. ويبقى سؤال سارع إلى معرفة الإجابة عنه القاصي والداني من سكان هذه الدنيا المعمورة من الذين تناهى إلى أسماعهم أثير الحدث والخبر الكبير. من هو رفيق الحريري هذا الذي تسبّب اغتياله في كل هذا الدوي والقصف السياسي والأزمات، والذي التقاه الرؤساء والملوك وقادة الاحزاب، كما الناس البسطاء، وبابا الفاتيكان في روما وبابا الاقباط في مصر والمفتون في ديار العرب والإسلام؟

سؤال آخر يفرض نفسه من خلال هذه السيرة، هو كيف كانت علاقة الرئيس الشهيد مع أطراف الحكم اللبناني وفي المقدمة رئيس الجمهورية؟ وهل كانت تلك العلاقات مرنة، متوترة، مزاجية، متوازية ومتوازنة، أم أنها كانت خاضعة لمقاييس محددة، ناظمها، طبيعة العلاقة ـ السورية ـ اللبنانية والإقليمية والدولية وتطورها ومستوى الخدمات المتبادلة في الحكم واستمرارها؟

السيرة

كانت ولادة رفيق بهاء الدين الحريري في مدينة صيدا في شارع جزين بملك والده، في سنة ١٩٤٤، لوالدين كرّسا حياتهما لاولادهما الثلاثة: رفيق وشفيق وبهية. عاش في كنف عائلة بسيطة، طيبة ومكافحة من أجل حياة كريمة وحميمية، لذا حرصت على تعليم أبنائها رغم صعوبة الظروف المادية في تلك الايام.

درس المرحلة الإبتدائية في مدرسة فيصل الأول المجانية التابعة لجمعية المقاصد الخيرية الإسلامية. ثم تابع المرحلة الثانوية في ثانوية المقاصد في صيدا، ونال التوجيهية المصرية سنة ١٩٦٣، وكان يعمل في العطلات في قطاف الحمضيات في صيدا ثم في قطاف التفاح في البقاع بعد نهاية موسم الحمضيات. تعرّف في مطلع حياته الدراسية في القسم الثانوي في صيدا على حركة القوميين العرب التي كان أسسها في مطلع الخمسينات الدكتور جورج حبش ورفاق له أثناء دراستهم في الجامعة الأميركية ببيروت. وكان رفيق الحريري مندفعاً ومخلصاً في انتمائه السياسي، ولم يتخل عن صداقاته مع رفاقه في الحركة، حتى بعدما أصبح مقاولاً كبيراً وثرياً ورئيساً لوزراء لبنان.

التحق بكلية التجارة في جامعة بيروت العربية سنة ١٩٦٤، للتخصص في كلية التجارة، وعمل أثناء دراسته محاسباً في «دار الصياد» نهاراً، ومصححاً في جريدة «**الأنوار**» ليلاً ليتمكن من إعالة نفسه. وكان أثناء تلك المرحلة انضباطياً في عمله السياسي في الحركة وقام بمهمات مسؤولة وصعبة، على حد قول أكثر من واحد من قيادييها (مقابلات شخصية قمت بها مع قياديين في الحركة). تعرّف خلال دراسته الجامعية إلى زميلة عراقية «نضال بستاني» فتزوجها قبل أن يكمل دراسته وأنجبا بهاء الدين، وحسام الدين (توفي بحادث سير مؤسف في الولايات المتحدة سنة ١٩٩١) وسعد الدين الذي يقود حالياً «تيار المستقبل»، ويرأس كتلته البرلمانية.

ثم عاد فتزوج للمرة الثانية، أثناء عمله في المملكة العربية السعودية، من السيدة نازك عودة وأنجبا ٣ أولاد: أيمن، وفهد، وهند. وكان سبق لها أن تزوجت وأنجبت جمانة، وابناً يدعى عدي.

العمل في السعودية

سافر رفيق الحريري إلى المملكة مع انتهاء عام ١٩٦٥ سعياً وراء حياة أفضل، فعمل مدرساً ثم محاسباً قبل أن يدخل في مضمار الأعمال فيصبح مقاولاً ويجني ثمرة العمل الدؤوب، والمواظبة، والتمسك بأخلاقيات المهنة. وتمكن من بناء فندق في مدينة الطائف في المملكة، وتسليمه في ستة أشهر، وهي مهمة شبه مستحيلة، بعدما اعتذرت جميع الشركات الاخرى. وكان الملك خالد بن عبد العزيز يرغب في إنشاء هذا الفندق في فترة قياسية لاستضافة مؤتمر القمة الإسلامية. وبعد هذا النجاح الذي حققه جرى دمج شركته «سيكونيست» بشركة «أوجيه» الفرنسية التي اشتراها سنة ١٩٧٩ وأطلق عليها اسم «سعودي ـ أوجيه» ومنح الجنسية السعودية سنة ١٩٧٨. فور حصوله على مبلغ مالي أولي قدّر، آنذاك، بمليون ليرة لبنانية أنشأ «المؤسسة الإسلامية للتعليم العالي في مدينة صيدا سنة ١٩٧٨، ثم أنشأ سنة ١٩٨٠ المجمع الثقافي والطبي في كفرفالوس، في منطقة تقع بين صيدا وجزين بجنوب لبنان، وهو يتألف من مستشفى وكلية للطب وأخرى للهندسة ومدرسة مهنية وأخرى ثانوية ومجمع رياضي كبير. وقد دمرته ميليشيات «جيش لبنان الجنوبي» المتعاملة مع إسرائيل في الحرب التي عصفت بمنطقة

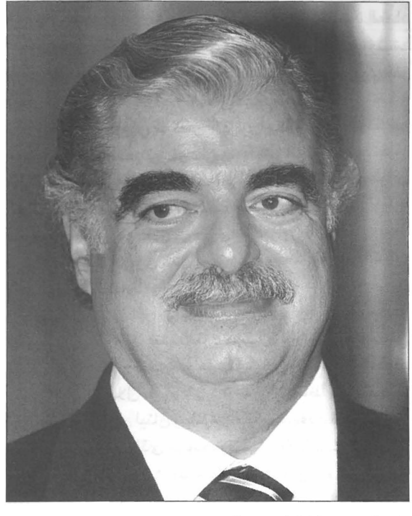
شرق صيدا. وكان أراده صرحاً حضارياً جامعاً لخدمة أهل المنطقة من مسيحيين ومسلمين.

أنشأ سنة ١٩٨٣ مؤسسة الحريري للإنفاق على تعليم الطلاب وتقديم المنح والقروض إليهم لمتابعة دراستهم الجامعية في لبنان وخارجه. وقد تعلم على نفقة المؤسسة أكثر من ٣٠ ألف طالب لبناني.

البدايات السياسية في الشأن اللبناني

بدأ الشهيد رفيق الحريري إطلالته السياسية على الوضع اللبناني في أثناء الحرب اللبنانية. غير أن تحركه الفاعل لم يبدأ إلا سنة ١٩٨٢ بعد الاجتياح الإسرائيلي للبنان، فوضع إمكاناته بتصرف الدولة اللبنانية. **وقامت شركة «أوجيه لبنان» بعملية شاملة لإزالة الركام الذي خلفه الاجتياح الإسرائيلي في بيروت وصيدا، وعمدت إلى تنظيف العاصمة وتأهيلها مجدداً وبناء أرصفتها وإصلاح شبكات الماء والكهرباء والهاتف وإنارة شوارعها. وقامت بعملية تحديث شاملة لمدينة صيدا وتجميلها.** كما تولت الشركة نفسها تأهيل مدينة طرابلس بعد الدمار الذي أصابها في الفترة (١٩٨٣ ـ ١٩٨٥). وأسهم إسهاماً فاعلاً، بتكليف من المملكة العربية السعودية، في مؤتمري جنيف (١٩٨٣) ولوزان (١٩٨٤) لحل الأزمة اللبنانية ووقف الاقتتال، ولعب في هذا الصدد دور الوسيط بين الأفرقاء. غير أن دوره الأبرز كان في **مؤتمر الطائف** سنة ١٩٨٩. وطوال عقد الثمانينات من القرن العشرين كان له شأن مهم في المسار السياسي للأوضاع اللبنانية، وبخاصة في ما يتعلق بقضايا الوفاق الوطني والاقتصاد. (انظر: أرشيف المركز العربي للمعلومات، **الرئيس الشهيد رفيق الحريري** تأليف د. حسان حلاق، ٢٠٠٦، **رفيق الحريري رجل من التاريخ**، مجلة تاريخ العرب أيلول ٢٠٠٥، الفضل شلق، **تجربتي مع الحريري**، **عودة الجمهورية من الدويلات إلى الدولة**، الياس الهراوي (بشارة منسى).

كانت حركة الشهيد رفيق الحريري خلال تلك الفترة منصبة على وقف الحرب بين اللبنانيين وإجراء المصالحة التاريخية بين أطرافها. وقد ارتكز في حركته هذه على دعم المملكة السعودية له، وطموحه الشخصي وشغفه في إيجاد حل مثل هذا، وتوفير تأييد سوري لما يقوم به من نشاط... وكان العامل الأخير أساسي بالنسبة إليه فقد جعل من دمشق منطلقاً لنشاطه وتحركاته السلمية. وقد وفق بذلك إلى حد بعيد. وأصبحت له هناك صداقات قوية مع قادتها وتمتع بدعم ملحوظ من رئيسها الراحل حافظ الاسد. رافق «أبو بهاء» عملية إنجاز الاتفاق الثلاثي بين الحزب التقدمي الاشتراكي والقوات اللبنانية (بقيادة إيلي حبيقة) وحركة «أمل». كما شهد انهياره. وكان ينسق في هذا المجال مع إيلي حبيقة، ومحمد عبد الحميد بيضون وأكرم شهيب وميشال المر ومحسن دلول وميشال سماحة وكريم بقرادوني. كما كانت



رفيق الحريري (١٩٤٤ - ٢٠٠٥)

له مساهمات ملحوظة في توطيد الأمن وتكريس وجود القوى الوطنية والإسلامية في منطقة صيدا وشرقها بعد انسحاب إسرائيل عام ١٩٨٥ منها واندلاع حرب كفرفالوس. وكان ذلك الامر يتم بتنسيق مع سوريا والقوى الفلسطينية المتحالفة معها كالتنظيم الشعبي الناصري وسائر الأحزاب والقوى اللبنانية.

دولة الرئيس: التجربة مع الياس الهراوي

عاد الرئيس الشهيد رفيق الحريري إلى لبنان في سنة ١٩٩٢ ليتبوأ منصب رئاسة مجلس الوزراء. وقال يومها إنه سيتفرغ لهذه المهمة وأوكل إلى أبنائه ومساعديه إدارة أعمال المصالح والشركات التي يملكها. وتحمل مسؤولية المساعدة في قيادة بلد خرج للتو من حرب أهلية دامت سبعة عشر عاماً مع كل ما خلفته وراءها من دمار مادي واسع، وتمزق اقتصادي، وانقسام سياسي. وكان من الممكن أن يصل إلى هذا الموقع قبل ذلك التاريخ، لكن طريق القدر والمصادفة التاريخية أبعداه عن ذلك. فلم يأت إلى القصر الحكومي في الموعد الذي كان قد رسمه له. أدخله إليه قدر آخر قبل أن تصطاده اللعنة. فكان بهذا المعنى أسيراً للمعادلة القاتلة. (كتاب **لعنة القصر... أم لعنة الطائف**، تأليف غسان شربل، دار رياض الريس للنشر). سبق ذلك عشية انتخاب الرئيس الهراوي رئيساً للجمهورية انقسام اللبنانيين بين حكومتين: واحدة برئاسة الرئيس سليم الحص وأخرى برئاسة العماد ميشال عون. فلم يتمكن الرئيس الجديد من الانتقال إلى

القصر الجمهوري في بعبدا الذي كان خاضعاً لسيطرة العماد ميشال عون الذي كان هو الآخر قد عينّه أمين الجميل رئيساً للوزراء في أيلول ١٩٨٨. يقول مؤلف كتاب **رفيق الحريري قدر لبنان** مروان اسكندر ((٢٠٠٦) دار الساقي): «بين عامي ١٩٨٩ و١٩٩٣ وفرّ الحريري للرئيس الهراوي مكاناً للإقامة ومكاتب أيضاً في بنايتين حديثتين في بيروت. واعتبر الموقع مناسباً لقربه من المقر الرئيسي للاستخبارات السورية في بيروت (ويبدو أن الهدف كان حماية الرئيس خاصة عقب اغتيال الرئيس رينيه معوض). وخلال النصف الأول من ولاية الهراوي التي امتدت ست سنوات، أسهم الحريري كثيراً في تأمين نفقات الموظفين والسكن والإمدادات والاتصالات والسيارات المصفحة والمعدات الأمنية.

واحتفظ الرئيس الهراوي بالحص كرئيس للوزراء حتى ما بعد تشرين الأول ١٩٩٠ عندما أخرج ميشال عون من بعبدا. وفي كانون الأول ١٩٩٠ تمت تسمية عمر كرامي رئيساً للوزراء، وقد شهد الاقتصاد خلال عام ١٩٩٠ ازدهاراً ونشاطاً كما ازدهرت أيضاً التحويلات إلى لبنان وعائدات الحكومة. وقد افترض كرامي خطأ أن هذا النمو الذي شهده الاقتصاد والعائدات الحكومية سيستمر في عام ١٩٩٢. وبناء على ذلك صادق المجلس النيابي ورئيس البرلمان حسين الحسيني على زيادة رواتب موظفي الحكومة في نهاية عام ١٩٩١ بنسبة ٦٠٪. وقد جاء تعديل الرواتب بأثر رجعي يعود إلى بداية عام ١٩٩١ حيث حصل موظفو الحكومة على مبالغ كبيرة بالليرة اللبنانية في شباط ١٩٩٢.

ونظراً إلى التدافع لشراء الدولار انخفض سعر الليرة اللبنانية مقابل الدولار خلال ثلاثة أسابيع فقط من ٨٨٠ ليرة إلى ١٢٠٠ ليرة. وفي نهاية شباط ١٩٩٢، أعلن البنك المركزي أنه لن يدعم سعر الليرة اللبنانية ونتيجة ذلك حصل انخفاض اقتصادي هائل أدى إلى بلوغ سعر الليرة مقابل الدولار ٢٨٠٠ ليرة في آب ١٩٩٢. وفي هذه الأثناء عين مجلس الوزراء لجنة من ثمانية أشخاص من الخبراء لوضع خطة لعلاج المشكلات الاقتصادية والمالية في لبنان. وقد قدمت هذه اللجنة التي كنت عضواً فيها، وبعد جهود مضنية وأبحاث قدّمها جميع أعضائها، تقريراً في الخامس من أيار ١٩٩٢. وقد أوصى التقرير بتبني الخصخصة، وإلغاء المؤسسات العامة غير المنتجة أو قليلة الإنتاج، وإجراء إصلاح إداري، وإدخال أساليب تقنية في مجال إصدار السندات ونسبة الفائدة.. إلخ.. من قبل البنك المركزي.

وفي الخامس من أيار ١٩٩٢ نظمت تظاهرات ضد ارتفاع نسبة التضخم، والمضاربات الحادة في الليرة اللبنانية، وشحّ الخدمات الحكومية.. إلخ.. وقد أوشكت تلك التظاهرات أن تتحول إلى أعمال عنف حيث أحرقت إطارات السيارات في الشوارع وأوقفت حركة السير وزادت مخاوف المواطنين. فاستقال كرامي من منصبه في ذلك اليوم متهماً المعارضة بإثارة المواطنين، ولم يقر البتة بالأسباب الحقيقية التي أدت إلى رفض المواطنين سياساته.

وفي أعقاب تلك الأحداث تم تشكيل حكومة موقتة من قبل رشيد الصلح، الشخصية المقبولة المسنة للإشراف عن إجراء الانتخابات في صيف ١٩٩٢. وقد جرت الانتخابات بنجاح وحان وقت إعادة إعمار لبنان. غير أن الكثير من المسيحيين ارتكبوا خطأ مقاطعة تلك الانتخابات. وتقديراً لما قام به الحريري وكل ما يمثله فقد بات يعد رئيس الوزراء المفضل. وفي أيلول ١٩٩٢ وقد بات ترشيح الحريري شبه مؤكد تحسن سعر الليرة بنسبة كبيرة مقابل الدولار أي من ٢٥٠٠ ليرة إلى ١٨٣٧ ليرة بحلول كانون الأول ١٩٩٢. وقد شكل الحريري أول حكومة له في تشرين الثاني ١٩٩٢». (ص ٦١ ـ ٦٣).

الوزارة العتيدة الأولى

في الثاني والعشرين من تشرين الأول ١٩٩٢، استناداً إلى نتائج الاستشارات الملزمة، كلف رئيس الجمهورية الياس الهراوي رفيق الحريري بتشكيل فريق العمل الجديد (الوزارة الأولى له).

وصدرت مراسيم تشكيل الحكومة في الأول من تشرين الثاني ١٩٩٢ وضمّت ثلاثين وزيراً، خمسة عشر منهم يتولون حقائب للمرة الأولى:

- رفيق الحريري رئيس مجلس الوزراء ووزيراً للمال.
- ميشال المر نائباً لرئيس مجلس الوزراء.
- رضا وحيد وزير دولة لشؤون المغتربين.
- ميشال إده وزير دولة لشؤون الثقافة والتعليم العالي.
- بهيج طبارة وزيراً للعدل ومكلفاً بشؤون الإصلاح الإداري.
- أسعد رزق وزيراً للصناعة والنفط.
- مروان حمادة وزيراً للصحة والشؤون الاجتماعية.
- جورج أفرام وزيراً للموارد المائية والكهربائية.
- وليد جنبلاط وزير دولة لشؤون المهجرين.
- محسن دلول وزيراً للدفاع الوطني.
- عبد الله الأمين وزيراً للعمل.
- فارس بويز وزيراً للخارجية والمغتربين.
- الياس حبيقة وزير دولة للشؤون الاجتماعية والمعاقين.
- سليمان فرنجية وزير دولة للشؤون البلدية والقروية.
- شاهي برصوميان وزير دولة.
- ميشال سماحة وزيراً للإعلام.
- مخايل الضاهر وزيراً للتربية الوطنية والفنون الجميلة.
- عمر مسقاوي وزير دولة لشؤون النقل.
- أنور الخليل وزير دولة.
- نقولا فتوش وزيراً للسياحة.
- بشارة مرهج وزيراً للداخلية.
- حسن عز الدين وزير دولة لشؤون التعليم المهني والتقني.
- علي عسيران وزير دولة.

ـ محمود أبو حمدان وزيراً للإسكان والتعاونيات.
ـ محمد غزيري وزيراً للبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية.
ـ عادل قرطاس وزيراً للزراعة.
ـ سمير مقبل وزير دولة لشؤون البيئة.
ـ هاغوب دمرجيان وزيراً للاقتصاد والتجارة.
ـ محمد بسام مرتضى وزيراً للأشغال العامة والنقل.
ـ فؤاد السنيورة وزير دولة للشؤون المالية.

أول خلاف

كانت مهمة هذه الوزارة الأساسية إعادة إعمار ما تهدم أثناء الحرب. وفور نيلها الثقة بدأت بتنفيذ ما وعدت به، كما يقول الياس الهراوي في مذكراته (ص ٣١٨)، «فباشرت بناء البنى التحتية وإعادة المهجرين واستعاضت عن الصلاحيات الاستثنائية التي لم يكن مجلس النواب متحمساً لمنحها إياها بإعطاء صفة المعجل لكل المشاريع لمعالجة الأوضاع الاقتصادية والمعيشية التي تحيلها إلى المجلس». يتابع الرئيس الهراوي في كتابه ص (٣٢١) القول «وكانت تعيينات الرؤساء والاعضاء في مجالس إدارات اثنتي عشرة مصلحة مستقلة تسببت بأول خلاف بيني وبين رئيس الحكومة. لقد أبديت تحفظات على بعض الاسماء التي طرحها للموافقة عليها لافتاً إلى أن كل الأسماء المرشحة هم من خريجي الجامعة الاميركية واقترحت أسماء خريجين من الجامعة اليسوعية حرصاً على التوازن، كما شددت على أهمية التفاهم بيننا لأن «الناس لن تغفر لنا أي خلاف قد يحصل». ويستعرض تطورات هذا الخلاف والمواقف ليصل إلى القول «انزعجت من تصرف الحريري وتعمدت عدم الرد على اتصالاته الهاتفية، إلى أن جاءني في اليوم الثالث بعد الجلسة ليقر بخطئه لانه لم يخطر له أن إصراري على عقد الجلسة، في المقر الموقت، نابع من حرصي على إظهار التوافق بيننا، فأبلغته استيائي لمخالفته ما تم الاتفاق عليه ورفضت اقتراحه ردّ المرسوم وتعديله، ولم تعد المياه بيننا إلى مجاريها إلا أسبوعاً بعد الحادثة». (ص ٣٢٢).

احتكاكات متقطعة

كانت هذه الحادثة بين الرئيسين وغيرها سبباً كي يكتب الرئيس الهراوي في مذكراته عن تجربته مع الرئيس الحريري في حكومته الأولى معه أن الامر «لم يكن سهلاً» (المرجع السابق ص ٣٥٤). فبرأيه أنه كان يعتبر «أن كل ما يريده يجب أن يتحقق بسهولة دون عوائق وحاول الإيحاء بانه هو الحاكم فأدى ذلك إلى «نقزات» إن على صعيد الوزراء أو على صعيد سائر المسؤولين. كان شديد الحساسية في كل ما له علاقة بشخصه» ويذكر بهذا الصدد حادثة عن مدى تأثره بهذه المسألة فيقول «قبل انعقاد الجلسة العاصفة بفترة وفيما كان في دمشق نشرت جريدة **«الأنوار»** خبراً عن تعديل وزاري محتمل وعن شروط أضعها لبقائه في الحكم. فور اطلاعه على الصحيفة اعتبر أن مصدر الخبر هو القصر الجمهوري ودون أن يتحقق من الامر أعلن أنه معتكف في منزله ولن يتوجه إلى السراي ولن يقدم استقالته. كان يأمل أن أتصل به للاستفسار عن دوافع الاعتكاف ولم أفعل. بعد أسبوع اتصل بي وجاء يعاتبني لأني لم أعامله كما قال كأولادي وأنا أكبره بتسعة عشر عاماً، فأجبته أنه كان عليه أن يتأكد من مصدر الخبر قبل اتخاذ موقف من رئاسة الجمهورية وأن الصحافة في لبنان جزء من حياته السياسية وحرياته وعلينا القبول بها ساعة تشيد وساعة تنتقد. الممارسة السياسية صقلت مع الزمن طباع الرئيس الحريري وجعلته أكثر تمرساً في الدستور والقوانين وأكثر مرونة في التعامل مع الشأن العام».

إثر هذه الحادثة عاد الرئيس الحريري فلوّح بالاستقالة في ١/١٢/١٩٩٤، ثم عاد عنها بعد زيارة قام بها إلى دمشق مع رئيس المجلس النيابي نبيه بري، وقابلا الرئيس السوري حافظ الاسد، وهي المرة الثالثة التي يلوح فيها بالاستقالة. لا بد هنا من القول، إن طبيعة العلاقة مع دمشق كانت في تلك المرحلة خاضعة لأخذ ورد ووضع الحلول معها، كونها المرجعية في خلافات وتجاذبات أقطاب الحكم، استناداً إلى التفويض الذي نالته من مؤتمر الطائف عام ١٩٨٩. (يمكن مراجعة كتابي غسان شربل، **ذاكرة الاستخبارات ولعنة القصر.. أم لعنة الطائف** دار رياض الريس للنشر).

بتارخ ١٩/٥/١٩٩٥، وبعد يومين من الاستشارات النيابية، كلف مجدداً بتأليف الحكومة وفي ٢٥/٥/١٩٩٥ شكل حكومته الثانية من ثلاثين وزيراً، واحتفظ لنفسه بوزارة المالية.

جاء ذلك التكليف في أعقاب التجديد للرئيس الهراوي، وفي ظروف معروفة لا مجال لتفصيلها، وكان الرئيس الحريري مرتاحاً لما حصل، يقول الرئيس الهراوي في كتابه (المرجع السابق ص ٤٢٤) «وضع تعديل الدستور على نار خفيفة وتم التفاهم على أن تكون المرحلة الفاصلة عن الاستحقاق الرئاسي تجربة جديدة في الحكم عنوانها ممارسة كل سلطة صلاحياتها بعيداً عن أي تجاذب أو تشابك بغية الحفاظ على الاستقرار في البلاد. أطلقت يد الرئيس الكلف الذي اعتبر في كتاب الاستقالة أن «الظروف قد أصبحت مؤاتية لتحقيق الانتقال إلى وضع حكومي جديد ومتماسك يؤسس لمرحلة جديدة من التعاون بين المؤسسات ويمنع التخريب في الاستقرار السياسي والاقتصادي والوطني».

يذكر بهذا الخصوص أن معارضي الحريري والعهد كانوا أطلقوا على هذا الحكم والتعاون القائم بين الرؤساء الثلاثة **حكم الترويكا**. وقد عرفت هذه التجربة تناقضات ومنازعات بين الرؤساء الثلاثة، كما شهدت انتقادات سياسية وإعلامية، كونها صادرت برأي المنتقدين إرادات كل القوى واختصرت اتفاق

الطائف بأشخاص.

تشكلت الحكومة الجديدة من ثلاثين وزيراً بينهم أربعة عشر يتسلمون للمرة الأولى حقائب وزارية وستة عشر من الفريق الحكومي السابق أربعة عشر بينهم حافظوا على الحقائق ذاتها.

جاءت الحكومة كالآتي:

- رفيق الحريري رئيساً لمجلس الوزراء ووزيراً للمال.
- ميشال المر نائباً لرئيس مجلس الوزراء ووزيراً للداخلية.
- ميشال إده وزيراً للثقافة والتعليم العالي.
- علي الخليل وزيراً للمغتربين.
- بهيج طبارة وزيراً للعدل.
- مروان حمادة وزيراً للصحة العامة.
- وليد جنبلاط وزيراً لشؤون المهجرين.
- محسن دلول وزيراً للدفاع الوطني.
- نديم سالم وزير دولة.
- شوقي فاخوري وزيراً للزراعة.
- أسعد حردان وزيراً للعمل.
- فارس بويز وزيراً للخارجية.
- الياس حبيقة وزيراً للموارد المائية والكهربائية.
- شاهي برصوميان وزيراً للصناعة والنفط.
- عمر مسقاوي وزيراً للنقل.
- أنور الخليل وزير دولة لشؤون الإصلاح الإداري.
- نقولا فتوش وزيراً للسياحة.
- محمود أبو حمدان وزيراً للإسكان والتعاونيات.
- أغوب دمرجيان وزيراً للشؤون البلدية والقروية.
- فؤاد السنيورة وزير دولة للشؤون المالية.
- قبلان عيسى الخوري وزير دولة.
- جوزف مغيزل وزيراً للبيئة.
- عبد الرحيم مراد وزيراً للتعليم المهني والتقني.
- روبير غانم وزيراً للتربية الوطنية والشباب والرياضة.
- فريد مكاري وزيراً للإعلام.
- إسطفان الدويهي وزيراً للشؤون الاجتماعية.
- الفضل شلق وزيراً للبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية.
- ياسين جابر وزيراً للاقتصاد والتجارة.
- علي حراجلي وزيراً للأشغال العامة.
- فايز شكر وزير دولة.

أربعة أيام بعد تشكيل الحكومة توفي وزير البيئة جوزف مغيزل - رحمه الله - بنوبة قلبية فيما كان يستعد للتوجه من منزله إلى الوزارة لتسلم مهماته من سلفه الوزير سمير مقبل. وعين بيار فرعون خلفاً له.

قامت هذه الحكومة بعدد من المهمات الصعبة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي. وقد لاقت، آنذاك، معارضة شرسة من العديد من السياسيين والقوى المناوئة لها، وجرى اتهامها بالفساد والهدر والمحسوبية والمحاصصة وأنها تهدف إلى بيع البلد وخصخصة اقتصاده على نحو خاسر وغير منتج. كما شهدت في داخلها خلافات بين الوزراء بسبب تضارب الصلاحيات وأحياناً بسبب «عدم تلبية الوزير السنيورة كل مطالبهم المالية». (راجع كتاب الياس الهراوي **عودة الجمهورية** ص ٥٠٠). ويصف الرئيس الهراوي في كتابه (ص ٥٠١)، كيف تحول هذا الخلاف خلال إحدى جلسات مجلس الوزراء إلى مشادة بين الوزيرين حبيقة والسنيورة كادت تؤدي إلى تضارب بالأيدي، حين وقف الأول وهو يشتاط غضباً محاولاً الاقتراب من الثاني فحال وزير الإعلام باسم السبع الجالس بين الاثنين دون تطور الخلاف إلى اشتباك.

أما أبرز الأحداث السياسية التي أنجزها الثنائي الهراوي - الحريري فكان مهرجان المصالحة وعودة المهجرين الذي نفذ بدعوة من وليد جنبلاط الذي «غاب عنه أي تمثيل لرئيس مجلس النواب. كان الرئيس الحريري صرح لصحيفة **اللوموند** الفرنسية نشرته **النهار** حول هذا الشأن بالقول «أنا أعمل على ذلك باستمرار، وأقابل كل المتناحرين والمتخاصمين، خصوصاً في الطرف المسيحي، وقد نجحت في فتح باب الحوار. حتى أن أشخاصاً متخاصمين أبدوا لنا حسن النية ولكن تبقى المصالحة بعد ١٧ عاماً من الحرب مسألة معقدة. من هنا يتوجب علينا إجراء الاتصالات بعيداً عن الأضواء وعدم سلق الأمور. فأنا أريد أن أبني الثقة بين الدولة والمواطن من جهة، وبين المسلمين والمسيحيين من جهة أخرى». (**لبنان في عهد الرئيس رفيق الحريري** ص ٢٣ المجلد الرابع (١) دار النشر كربس انترناشيونال). والحدث الثاني كان التصدي لمفاعيل عدوان إسرائيل في نيسان ١٩٩٦ على قرية قانا الجنوبية وارتكابها هناك مجزرة بحق أهاليها سقط جراءها العشرات من الشهداء. وقد نتج عن عملية «عناقيد الغضب» إبرام اتفاق في السادس والعشرين من ذلك الشهر دعي «**تفاهم نيسان**» تعهد فيه الطرفان (المجموعات المسلحة) «المقاومة» و(إسرائيل) بعدم شن هجمات بصواريخ الكاتيوشا أو أي نوع آخر من الأسلحة وأيضاً عدم تعريض المدنيين، أياً كانت الظروف، للهجمات وعدم استخدام المناطق المأهولة بالمدنيين والمنشآت الصناعية والكهربائية مركزاً لانطلاق الهجمات.

خلاف حول الانتخابات البلدية

مطلع شهر نيسان ١٩٩٧ نشبت أزمة بين الرئيس الياس الهراوي والرئيس الحريري الذي «استرد دون الرجوع إلى مجلس الوزراء مشروع قانون معجلاً كانت أحالته الحكومة على مجلس النواب في ١٩٩٧/٢/١٨ بإجراء الانتخابات البلدية والاختيارية مع تعيين موعد إجرائها». يقول الرئيس الهراوي عن هذه المسألة «اعتبرت خطوته مخالفة للدستور ولأحكام النظام الداخلي لمجلس الوزراء وللأعراف التي تقضي بأن تتخذ الحكومة موقفاً بعد التشاور بين أعضائها. وبما أن القرار اتخذ في مجلس الوزراء بأكثرية الثلثين فإن أي قرار مخالف أو مناقض يستلزم

عرض الموضوع مجدداً عليه بموافقة رئيس الجمهورية بحسب الصلاحيات المعطاة له في المادة ٥٢ من الدستور». (المرجع السابق ص ٤٩٨). تابع الهراوي «عادت الأمور إلى مجاريها بيني وبين رئيس الحكومة إلا أنها استمرت متوترة مع رئيس المجلس حتى الخامس من حزيران يوم جاء نائب الرئيس السوري عبد الحليم خدام إلى بيروت وزار بعبدا يرافقه الرئيس نبيه بري» (المرجع السابق ص ٥٠٠).

مشكلة الزواج المدني

سببت هذه المشكلة خلافاً بين الرئيسين الهراوي والحريري انتقل إلى الصحافة ومن ثم إلى الشارع. يقول الرئيس الهراوي عنها «أثرت الموضوع لأول مرة داخل الندوة النيابية بعد انتخابي نائباً عن زحلة عام ١٩٧٢. وقد ظل هاجس الانصهار الوطني يراودني، وكذلك الاقتناع بأن الزواج الاختياري المدني هو إحدى وسائل تأمينه، إلى أن قررت في نهاية عهدي المدد أن أطرح الموضوع رسمياً كمقدمة لإلغاء الطائفية التي نص عليها الدستور مع يقيني أن ذلك يتطلب أجيالاً وأجيالاً. أخذت أمهد لطرح المشروع خلال أحاديثي مع النواب الذين كنت أشير أمامهم إلى معرفتي المسبقة بردود الفعل، لكني مقتنع بوجهة نظري لان المشروع ذو طابع وطني، ولا بد من طرحه أمام الرأي العام. فور نشره في الصحافة بدأت ردود الفعل الرافضة التي كنت أتوقعها والتي لم تثنني عن المضي قدماً. في الثامن عشر من آذار ١٩٩٨ وفي أجواء متشنجة عقد مجلس الوزراء جلسة تميزت بصخبها نظراً إلى الجدل الذي قام بيني وبين رئيس الحكومة الذي حاول دون جدوى إقناعي بتأجيل طرح مشروع القانون الذي لم يكن مدرجاً على جدول الأعمال «تجنباً لكل ما يؤثر على وحدة الصف ويحدث انشقاقاً داخل مجلس الوزراء أو خارجه». أصررت على طرحه وهذا حق لرئيس الجمهورية وانتقدت بعنف الاحتقان الطائفي الذي تعيشه البلاد والذي انتقل إلى الملاعب الرياضية، وقلت إن الهدف هو إلغاء الطائفية كلها وليس الطائفية السياسية فحسب». ويمضي الرئيس الهراوي في كلامه كيف أنه طرح المشروع على مجلس الوزراء وكيف أقرته أكثرية في داخله وعارضه الرئيس الحريري وبعض الوزراء وامتنع عن التصويت سليمان فرنجية وتغيب الوزيران وليد جنبلاط وأغوب دمرجيان. وقد فوجئ برفض الرئيس الحريري «الغاضب جداً» كما وصفه أحد الأصدقاء المشتركين، توقيع مرسوم إحالة المشروع على مجلس النواب بحجة أن «مجلس الوزراء اكتفى بإقرار مبدأ مشروع القانون فقط بدليل أنه طلب من الوزراء وضع ملاحظاتهم الخطية عليه». يتابع الهراوي «ونشب خلاف بيني وبين رئيس الحكومة. وقد ظلت العلاقات متوترة مع الرئيس الحريري إلى أن رعى الرئيس حافظ الأسد في الثالث عشر من نيسان ١٩٩٨ مصالحة تمت أثناء قمة موسعة انعقدت في اللاذقية وشارك فيها الرئيسان بري والحريري». (المرجع السابق، ص ٥٨٢ ـ ٥٨٨).

رئيس الجمهورية والصلاحيات

هذا العنوان كان مدار نقاش ورؤى مختلفة وصراع على طول العلاقات بين رؤساء الجمهورية ورؤساء الوزراء. أما بعد «اتفاق الطائف» فقد استقر في طياته على أسس جديدة. علاقة الرئيس الهراوي بالرئيس الحريري غداة تسلم الأخير رئاسة **الوزارة في** عهده، بدت من خلال ما أوردناه على لسانه جيدة، **وإن شابها** في بعض الأحيان شيء من التوتر. والسؤال **هنا يتعلق بمعرفة** رأي الرئيس الحريري بتلك التجربة. كيف كانت **وعلى أي أسس** قامت؟

يقول الرئيس الراحل رفيق الحريري عندما سئل عن علاقته بالرئيس الياس الهراوي «ممتازة، يجب أن نعلم أن مزاج الناس ضد التنازع، على عكس ما كان يحصل في السابق. في العهود السابقة عندما كان يختلف رئيس الجمهورية مع رئيس الوزراء يقوى رئيس الجمهورية عند جماعته. وإذا اختلف رئيس الوزراء مع رئيس الجمهورية يقوى رئيس الوزراء عند جماعته. هذا كان قبل الحرب. أما اليوم فالناس ترغب في عدم وجود نزاع أو تنازع في أعلى السلطة. إن هذه السلطة منوطة، حالياً، برئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ومجلس الوزراء. لكن الدستور، في الوقت نفسه، يعطي صلاحيات لرئيس الجمهورية تجعل منه شريكاً أساسياً في السلطة التنفيذية. ولا يعني كون السلطة الإجرائية منوطة بمجلس الوزراء أن رئيس الجمهورية ليس له رأي. فهو يترأس مجلس الوزراء ويوقع المراسيم والقوانين، وإن ضمن مهل معينة. صار دور رئيس الجمهورية تقريرياً بمثابة شريك في السلطة التنفيذية. رئيس الجمهورية، وأقول ذلك بعد ممارسة ثلاث سنوات ودخلنا في السنة الرابعة، هو شريك جدي وحقيقي في السلطة التنفيذية. وأي كلام آخر هو افتراء». أضاف: «صحيح أنه ليس كل السلطة التنفيذية، ولكنه شريك أساسي فيها. لذا أقول إن الخلاف مع رئيس الجمهورية لا يجوز أن يحصل. أما السلطة التشريعية فموضوع آخر. فهي سلطة تشريعية من جهة، ومراقبة لأعمال السلطة التنفيذية من جهة أخرى. وبالتالي فإن طبيعة العلاقة بينهما مختلفة لأنهما لا يقومان بالعمل نفسه. بل هناك من يعمل وهناك من يراقب. ولا يعني ذلك وجود خلاف إذا كان هناك تباين في الرأي بين المجلس النيابي والسلطة التنفيذية. يجب على رئيس الوزراء الا يفتعل مشكلة إذا صرح رئيس الجمهورية بما هو خارج عما يعتقد بأنه من ضمن صلاحياته أو عدم صلاحياته. لانه عند التطبيق هناك مجلس الوزراء. فإما أن يوافق على هذا الكلام ويسير فيه وإما لا يوافق. وفي المقابل من واجب رئيس الجمهورية مراعاة

كل الظروف، دستورية وسياسية، ويتصرف على هذا الأساس. وبالنسبة إلى الرئيس الهراوي، لم أشعر يوماً أن هذا الأمر يمثل مشكلة جدية تستدعي أن يقف المرء ويصدر بياناً في شأنها». (**النهار** ١/١/١٩٩٦).

مع الرئيس إميل لحود: سنوات الجمر

بدا مجيء الرئيس اميل لحود إلى رئاسة الجمهورية خلفاً للرئيس الهراوي، وكأنها مسألة بُتّ أمرها من جانب الطرف السوري الذي توفرت لديه الإمكانيات المعنوية والمادية كي يمهد له الطريق للوصول إلى ذلك المنصب، عن طريق إقناع حلفائه اللبنانيين بالتجاوب مع رغبته تلك. وقد أظهر هذا الطرف، عبر ممثليه الرسميين في لبنان، أنه حسم أمره تجاه هذا القرار وبدأ يعمل لإيصال قائد الجيش، بعد تعديل الدستور، إلى هذا الموقع.

لم يكن الرئيس الياس الهراوي بمعزل عن ذلك التوجه، وإن بدا راغباً، كما ظهر آنذاك، بالتجديد لنفسه مرة أخرى.

بالنسبة للرئيس الشهيد رفيق الحريري، فقد بدا في حينه، أنه كان مقتنعاً بهذا التوجه ومؤيداً لانتخاب قائد الجيش رئيساً للبلاد. وقد أيدت كتلته النيابية عملية انتخابه.

مؤيداً انتخاب لحود

يقول الوزير السابق فضل شلق في كتابه **تجربتي مع الحريري** عن هذا الأمر: «أما التغيير الأكبر في العام ١٩٩٨ فكان انتخاب العماد إميل لحود رئيساً للجمهورية. كان التغيير جذرياً لدرجة أن أكثر من مراقب اعتبره انقلاباً. لم يكن هذا الانتخاب مفاجئاً إلا للذين يحبون أن يفاجأوا. كان شبه الإجماع الذي جاء به دليلاً على أن العمل على انتخابه بدأ منذ زمن بعيد، وأن عدم تقديمه استقالته من قيادة الجيش في المهلة الدستورية كانت عملية تمويه مفضوحة. وكان الرئيس رفيق الحريري جزءاً من هذا الإجماع. في صيف ١٩٩٩، بعد أن عادت المياه إلى مجاريها بيني وبين اللواء غازي كنعان، زرته، أكثر من مرة، في مكتبه في عنجر. وفي كل مرة، كان يبدأ الحديث بالانتخابات الرئاسية، ويؤكد لي أن الرئيس رفيق الحريري كان يلحّ عليه بضرورة انتخاب العماد لحود رئيساً للجمهورية؛ بسبب ارتفاع شعبيته، وتجنباً لاضطراب حبل الأمن نظراً للحماسة الشعبية التي قد تخرج عن السيطرة. كان الرئيس رفيق الحريري يقضي معظم وقته، في صيف ١٩٩٨، في فقرا، التي يرتادها أيضاً الرئيس لحود، وأنه وجده أكثر من مرة، عاكفاً على تركيب تشكيلة الحكومة المقبلة، التي ستكون الحكومة الأولى في عهد إميل لحود. وكان ينوي أن يطعم حكومته بعدد من الوزراء من وظائف الدرجة الأولى، معتقداً أن انتخابه إميل لحود سيطلق يده في تشكيل الحكومة» (ص ٣٥٢).

الود المفقود

مسار الأمور، كما تبين لاحقاً، لم يجر وفقاً لما كان مألوفاً في طبيعة العلاقة الجيدة، بين الجهة السورية المهيمنة ولحود من جهة، والحريري من جهة أخرى. وقيل يومها إن الرئيس لحود بدا وكأنه يفتقد «كيمياء الود» تجاه الحريري. وأن سبب ذلك يعود إلى تاريخ مضى له علاقة بتعيينه قائداً للجيش. المهم ما حصل لاحقاً. ففي ٣٠/١١/١٩٩٨ اعتذر الرئيس الحريري عن تأليف الحكومة بسبب المخالفات الدستورية بعد الاستشارات النيابية، بحسب رأيه، وقبل رئيس الجمهورية الاعتذار.. وبدأت مرحلة وضع عثرات الجمر أمامه واشتد الاعتراض عليه وبدا التنابذ واضحاً بين الرئيسين، كما القطيعة معه، وكرّت سبحة محاسبة معاونيه ومعاقبتهم. يقول الدكتور مروان إسكندر مؤلف كتاب **رفيق الحريري وقدر لبنان**، عن تلك المرحلة، شكل الدكتور سليم الحص الحكومة الجديدة، صدرت عنها اتهامات كانت جائرة في الغالب حتى أن لحود والحص ظهرا بمظهر من يريد الثأر السياسي وليس الإصلاح، وتجلّى هذا واضحاً في معظم الحالات غير أن هناك أربعة منها طالت موظفين ووزراء أصدقاء للحريري هم: أغوب دمرجيان، وفؤاد السنيورة، والدكتور عبد المنعم يوسف، ومهيب عيتاني». (ص ١٠٢ ـ ١٠٣).

إثر اعتذاره عن تشكيل الوزارة وخروجه من الحكم صرّح الرئيس الحريري للصحافة قائلاً «لقد اتخذت قرار خروجي من السلطة بإرادتي، ولكنني سأبقى في صميم الحياة الوطنية والسياسية». ووصف قرار اعتذاره عن عدم قبول تكليفه بتشكيل الحكومة بأنه «مؤلم لكنه صائب ومقتنع به، وكان لا بد منه»، معتبراً أن المادة ٥٣ من الدستور «أصبحت في أمان وغير خاضعة لأي شكل من أشكال الجدل والمساومة»، مضيفاً أنه قام به «احتراماً للدستور وحرصاً على إبقاء مقام رئاسة الجمهورية فوق النزاعات في عملية اختيار رئيس الوزراء».

واعتبر الحريري أن موضوع الدستور «جوهري لا يجوز المرور أمامه مرور الكرام»، نافياً أن تكون جرت معه «أي وساطة» حول هذا الموضوع حتى من جانب رئيس مجلس النواب نبيه بري الذي «اتصل بي مرة واحدة فقط»، مضيفاً أنه لم يطرح من جانبه حلولاً لمشكلة التفويض «لانني لست أنا من يجب أن يبحث عنها». وإذ جدد تأكيده الاستعداد للتعاون مع الرئيسين لحود والحص، أكد أن العمل السياسي «مفتوح أمامنا ونحن سنمارسه بكل حرية وديمقراطية»، مشدداً أكثر من مرة على موضوع «الحريات». («**السفير**» ٤/١٢/١٩٩٨).

وفي تصريح آخر له قال الحريري عن مشروعه الاقتصادي والسياسي الذي جاء إلى الحكم من أجله «كيف لي أن أكمل هذا المشروع وأنا خارج الحكم؟ مع ذلك فأنا سأوثق علاقاتي بالدول الأجنبية والعربية وفي مقدمها سوريا، التي أقمت علاقات مع كبار المسؤولين فيها قبل أن أصبح رئيساً للحكومة (منذ العام

١٩٨٢)، وسأبقى على هذه الحال بعد خروجي من رئاسة الحكومة، مع وضع كل إمكاناتي وعلاقاتي في الخارج في خدمة البلاد في أي لحظة أو ظرف». (المرجع السابق ٣١/١/١٩٩٨)
بتاريخ ١٥/٢/١٩٩٩، وبعد مرور عام على انتخاب الرئيس لحود رئيساً للجمهورية، اعترف الرئيس الحريري في حديث صحافي بـ «خطأ تشكيله حكومته الثالثة» وأنه «لم يقفل باب التعاون ولحود» وأن «ضميره مرتاح ويجب إعطاء حكومة الحص فرصة». (**النهار** ١٦/٢/١٩٩٩).

وفي حديث آخر قال «إن قراري بالتهدئة ليس مقايضة بل هدنة وأنا لن استدرج للرد على أي هجوم: وإذا كان الصمت يحل المشكلة فأنا معه». (**الحياة** ١٣/٤/١٩٩٩).

بعد مرور عامين على تولي الرئيس لحود مقاليد الرئاسة كان لافتاً التصريح الذي أدلى به الرئيس الحريري لصحيفة **لوريان لوجور**، ونقلته جريدة **المستقبل**، وجاء فيه: «لا بد من تغيير العقلية السياسية والالتقاء للانتهاء من أخطاء الماضي. إن لحود الوحيد القادر على التغيير وعلاقتي به أكثر صراحة ووضوحاً». (**المستقبل** ٤/١/٢٠٠٠). ونعى في تصريح آخر له الحكومة التي قال عنها «لسنا من الداعين إلى تغيير الحكومة فهي باقية بحكم الانحدار». (المصدر السابق ٢٩/١/٢٠٠٠).

عودة رابعة إلى الحكم

بعد سلسلة من التطورات السياسية والأمنية جرت انتخابات عام ٢٠٠٠ النيابية وفقاً لقانون انتخابي أصبح مشهوراً باسم «قانون غازي كنعان». وقد تمكن الرئيس الحريري من النجاح نائباً عن مدينة بيروت ونال ٣٤٨٢٠ وأدخل معه إلى المجلس النيابي كتلة نيابية كبيرة. وذكرت صحيفة «**الرأي العام**» الكويتية في حينه «أن الحريري يجتاح بيروت كما أكد في تصريح خاص بها «أن لا مشكلة بينه وبين لحود» (**الرأي العام** ٤/٩/٢٠٠٠) خلال حملته الانتخابية، بدا واضحاً أنه كان مستاءً من الممارسات التي كانت تجري ضده من قبل الحكومة والحكم بمجمله. ففي خطاب له ألقاه في حفل انتخابي قال الحريري: «أن لا شيء في الدنيا يستأهل أن يخلع الإنسان ثوب إنسانيته وأخلاقه من أجل منصب أو مركز ما، ودعا إلى المحبة لافتاً إلى «أن الحقد لا يضر بالأشخاص الموجه إليهم بل يرتد على ممارسيه». (**النهار** ٢٣/٨/٢٠٠٠). لكنه عاد فاكد بعد فترة قصيرة من كلامه السالف الذكر أنه يمد يد التعاون إلى الجميع لفتح صفحة جديدة من العلاقات، ويناشد التكتلات النيابية الارتقاء بالأداء السياسي إلى مستوى التحديات». (**المستقبل** ٦/٩/٢٠٠٠).

وبتاريخ ٢٦/١٠/٢٠٠٠، وعلى أثر استقالة الرئيس سليم الحص طلب الرئيس إميل لحود من الرئيس رفيق الحريري تشكيل الوزارة. وقد تمكن من تأليفها وضمت ٣٠ وزيراً، وكانت الرابعة منذ بدء توليه مهام رئاسة الوزراء. أما الوزراء فهم:

- **رفيق الحريري رئيساً لمجلس الوزراء.**
- **عصام فارس نائباً لرئيس مجلس الوزراء.**
- **بهيج طبارة وزير دولة.**
- **بيار حلو وزير دولة.**
- مروان حمادة وزيراً للمهجرين.
- جورج أفرام وزيراً للصناعة.
- محمد عبد الحميد بيضون وزيراً **للطاقة والمياه.**
- الأمير طلال أرسلان وزير دولة.
- سليمان فرنجية وزيراً للصحة العامة.
- أسعد دياب وزيراً للشؤون الاجتماعية.
- بشارة مرهج وزير دولة.
- فؤاد السنيورة وزيراً للمالية.
- عبد الرحيم مراد وزيراً للتربية والتعليم العالي.
- ميشال موسى وزيراً للبيئة.
- كرم كرم وزيراً للسياحة.
- محمد نجيب ميقاتي وزيراً للأشغال العامة والنقل.
- فؤاد السعد وزير دولة لشؤون الإصلاح الإداري.
- سيبوه هوفنانيان وزيراً للشباب والرياضة.
- خليل الهراوي وزيراً للدفاع الوطني.
- ميشال فرعون وزير دولة.
- غازي العريضي وزيراً للإعلام.
- باسل فليحان وزيراً للاقتصاد والتجارة.
- محمود حمود وزيراً للخارجية والمغتربين.
- سمير الجسر وزيراً للعدل.
- غسان سلامة وزيراً للثقافة.
- نزيه حبيب بيضون وزير دولة.
- الياس المر وزيراً للبلديات والداخلية.
- علي قانصو وزيراً للعمل.
- علي عجاج عبد الله وزيراً للزراعة.
- جان لوي قرداحي وزيراً للاتصالات.

ضمت الحكومة الجديدة ممثلين عن الأحزاب الآتية:

- حركة «أمل».
- «تجمع اللجان والروابط الشعبية».
- «حزب الاتحاد» (الناصري).
- «الحزب التقدمي الاشتراكي».
- «حزب البعث».
- «الحزب السوري القومي الاجتماعي».
- «حزب الطاشناق».

بدأت هذه الحكومة أعمالها وسط تجاذب سياسي داخلي ملحوظ وعلاقة مع رئيس الجمهورية مضطربة رغم حرص رئيسها على إظهار نيته بالتفاهم وطي صفحة الماضي. ففي حديث لـ «**الديار**» قال «طويت صفحة الماضي نهائياً مع لحود

ونحن على تفاهم تام على المستقبل». (١١/٣/٢٠٠١). وقد **كان اهتمام الرئيس الحريري منصباً على تعزيز علاقته بـ «حزب الله». فبعد مرور سنة على تحرير الجنوب وأثر لقائه مع السيد حسن نصر الله أمين عام الحزب صرح للصحافة قائلاً «إذا خرجتم مني فلن أخرج منكم ولا مصلحة لأحد منا بتعطيل الآخر» (السفير ٢٣/٢/٢٠٠١)**.

استمر التجاذب، مع بدء أعمال الحكومة، داخل مجلس الوزراء وبدأ يطفو على سطح الاحداث والتصريحات نتائج لهذا التجاذب كان لرئيس الجمهورية موقعه فيه. ففي مداخلة له أمام مجلس الوزراء في ٢٧/١/٢٠٠٢ قال عن الحكومة أنها «تتخذ قرارات ولكن لا يتم تنفيذها ما جعل صدقية مجلس الوزراء على المحك. في المقابل، فإن الرئيس الشهيد رفيق الحريري، كثيراً ما عبر في الكواليس في بيروت ودمشق عن ضيقه من العرقلة التي يواجهها من قبل وزراء وقوى محسوبين على الرئيس لحود. وعلى اثر إشكال حصل بين الرئيسين واقتراح نائب رئيس مجلس الوزراء عصام فارس على الحريري الاتصال بلحود قال «لا نية للاستقالة وغسيل القلوب يبنى في ظل الدستور ونوابنا سيشاركون في التظاهرة المطلبية». (**السفير** ٩/١/٢٠٠٣).

لكن بعد فترة دامت ثلاث سنوات تقريباً أعلن الرئيس الحريري استقالة حكومته ليعود فيشكلها ثانية في ١٨/٤/٢٠٠٣ وكانت الحكومة الجديدة الثالثة في عهد الرئيس إميل لحود والخامسة في حياته السياسية قبل استشهاده. وقد رشحه ٩٣ نائباً في المشاورات النيابية التي أجراها رئيس الجمهورية في اليوم نفسه. ونالت حكومته الجديدة ثقة المجلس النيابي في ٣٠/٤/٢٠٠٣ بـ ٨٥ صوتاً. تألفت هذه الحكومة على النحو التالي:

- رفيق الحريري رئيساً لمجلس الوزراء.
- عصام فارس نائباً لرئيس مجلس الوزراء.
- بهيج طبارة وزيراً للعدل.
- مروان حمادة وزيراً للاقتصاد والتجارة.
- أسعد حردان وزيراً للعمل.
- فارس بويز وزيراً للبيئة.
- طلال أرسلان وزير دولة.
- سليمان فرنجية وزيراً للصحة العامة.
- أسعد دياب وزيراً للشؤون الاجتماعية.
- ميشال سماحة وزيراً للإعلام.
- فؤاد السنيورة وزيراً للمالية.
- عبد الرحيم مراد وزير دولة.
- جان عبيد وزيراً للخارجية والمغتربين.
- أيوب حميد وزيراً للطاقة والمياه.
- ميشال موسى وزير دولة.
- كرم كرم وزير دولة.
- محمد نجيب ميقاتي :وزيراً للأشغال العامة والنقل.
- سيبوه هوفنانيان وزيراً للشباب والرياضة.
- خليل الهراوي وزير دولة.
- غازي العريضي وزيراً للثقافة.
- محمود حمود وزيراً للدفاع الوطني.
- سمير الجسر وزيراً للتربية والتعليم العالي.
- الياس المر وزيراً للداخلية والبلديات.
- جان لوي قرداحي وزيراً للاتصالات.
- الياس سكاف وزيراً للصناعة.
- عاصم قانصو وزير دولة.
- علي حسن خليل وزيراً للزراعة.
- عبد الله فرحات وزيراً لشؤون المهجرين.
- كريم بقرادوني وزيراً لشؤون التنمية الإدارية.
- علي حسين عبد الله وزيراً للسياحة.

معارضة محدودة

لدى عقد جلسة الثقة بالحكومة الجديدة تعرضت لحملات محدودة من المعارضة. وقد نأى رئيسها عن نفسه تهمة تخوين هذه المعارضة التي أدلى بها أحد النواب بالقول «أن هذا الامر مرفوض من الحكومة جملة وتفصيلاً، نحن نختلف مع بعض أركان المعارضة في النظرة إلى كثير من الأمور الداخلية والاقتصادية والمالية والمعالجات، ولكننا لم نخون أحداً منهم ولن نخون أحداً منهم، فهذا هو رأي الحكومة في المعارضة التي نحترم ونجل. ولكن النظام الديمقراطي قائم على المعارضة والموالاة. على أن يكون هناك من نتفق معه أو نختلف معه، فيأتي يوماً إلى الحكم ويخرج يوماً من الحكم». (**النهار** ١/٥/٢٠٠٣).

بعد شهر ونيف على توليه مهامه كرئيس للحكومة أدلى بتصريح لجريدة «الرأي العام» الكويتية جاء فيه «ما يقال عن علاقتي بلحود لا يمكن إنكاره ولا تكبيره وفتح موضوع التمديد أو عدمه خطأ». (**الرأي العام** ٢/٦/٢٠٠٣).

كما رحب في تصريح صحافي آخر بموقف رئيس الجمهورية إميل لحود تجاه دعوته لتطبيق الدستور ولجوئه إلى استعمال حقه في طرح المواضيع المختلف عليها من خارج جدول أعمال مجلس الوزراء فقال «إنني أؤيد تماماً ومن دون أي تحفظ موقف لحود هذا، لكنني بالمقابل، أؤكد حقي باستعمال الدستور في إعداد جداول الاعمال مقابل حقه في طرح بنود من خارج الجدول». (**النهار** ١٠/٦/٢٠٠٣).

تشدد المعارضة

بعد مرور أشهر على وجود الحريري في رئاسة الوزارة، تعاظمت الحملات ضد حكومته وقد علق على هذا الأمر بالقول «نتعرض لحملات من الداخل والخارج ونحن على قدر التحدي،

وأحياناً «نتعرض أيضاً من أصدقائنا ونقول اللــه يسامح» (**النهار** ٢١/١١/٢٠٠٣).

يذكر أن بعض هذه الحملات التي أصابته وحكومته كانت منطلقاتها سياسية. وقد رد في حينه على من يغمز من قناته إزاء المشروع الاميركي الخاص بالشرق الأوسط الكبير بالقول «علينا الانتباه لمشروع «الشرق الاوسط الكبير» الذي تخطط له الولايات المتحدة لما له من انعكاسات خطيرة وحساسية على الأوضاع في الدول العربية» (**الحياة** ١١/٢/٢٠٠٤).

خلال استقباله سفراء أجانب ركز الرئيس الحريري على مسألة الانتخابات النيابية فقال «ما جرى عام ٢٠٠٠ لم يكن «غلطة لن تتكرر» بل نهج ستعتمده بيروت في كل انتخابات» (**النهار** ٩/٥/٢٠٠٤)، وذلك في إشارة إلى انتهاء دور الأكثرية الصامتة.

بتاريخ ٢٠/٦/٢٠٠٤ نشرت جريدة «**الحياة**» على لسان وسيط مقرب منه ومن لحود حاول إقناعه بـ «التمديد» والبقاء في منصبه أنه قال «لماذا أبقى رئيساً للحكومة إذا كنت متهماً بأنني أميركي؟» وفي تصريح لجريدة **السفير** ١/٧/٢٠٠٤ قال: «أرفض أن أكون عاجزاً في منصبي ولا أقبل دروساً بالوطنية من أحد.. والجميع تلاميذي».

كما قال في تصريح آخر للجريدة نفسها (٨/٧/٢٠٠٤) «لا أقبل المس بعروبتي وفي غياب لحود لن أدعو لانعقاد الحكومة».

خلال مؤتمر صحافي عقده في بلغاريا في ٩/٦/٢٠٠٤ قال «إنه راغب في الخروج من الحكم بعد الانتخابات الرئاسية وليست لديه الرغبة في أن يكون رئيساً للحكومة في الفترة المقبلة إذا استمرت الأمور بالوتيرة ذاتها» (المركز العربي للمعلومات).

كما قال في حفل عشاء أقامته جمعية الصناعيين اللبنانيين في ٢١/٦/٢٠٠٤ أن الاستمرار في النهج (السياسي) الحالي الذي لم نوافق عليه سيوصل حجم الدين إلى حدود ٤٥ مليار دولار خلال ٣ سنوات (المركز العربي للمعلومات).

في حوار مع جريدة «**الرأي العام**» الكويتية (١٨/٧/٢٠٠٣) قال «إن الرئيس إميل لحود يقول دائماً أنه بنى الجيش. هذا شيء طيب لكن الحكومة صرفت عليه وبنيناه بالدين والاقتراض». وفي حوار آخر معه، بعد عام على هذا التصريح، على قناة «العربية» الفضائية في١٩/١/٢٠٠٤ قال «إن مؤتمر باريس كانت له انعكاسات إيجابية كبرى على لبنان وعلى الاقتصاد اللبناني مثل الاستقرار النقدي وخفض الفوائد ما أسهم في تنشيط الحركة الاقتصادية. لكن لو قام لبنان بما عليه لكانت الإفادة ضخمة جداً، ومع الأسف فإن هذا الامر لم يحصل، والجو السياسي العام في لبنان لم يؤد إلى أن تحصل الالتزامات التي قدمتها الحكومة اللبنانية». خلال تلك المرحلة، المليئة بالتصريحات والمواقف المتضادة. أخذت الأمور تسير باتجاه التمديد للرئيس إميل لحود. ولا بد من الملاحظة هنا أن دمشق، وقبل أن تعلن سحب جيشها من لبنان، كانت تتمتع بوضع ملائم ومريح لها أتاح لها المجال كي تترجم مسار سياستها وفقاً لمقولة تلازم المسارين اللبناني والسوري التي دعمها بقوة حلفاؤها في الحكم اللبناني وعلى كافة المستويات. لهذا فإن علائم الاتجاه نحو التمديد للرئيس لحود كانت تتبدى من خلال تصريحات تأتي من هنا وهناك وعلى لسان الحلفاء بضرورة اتخاذ هذه الخطوة الضرورية والهامة بالنسبة لأمن وسياسة سوريا ولبنان في آن. وكانت هنالك نشاطات دولية تبذل تقودها بشكل خاص الولايات المتحدة لاستصدار قرار دولي من مجلس الأمن يتيح له الدعوة لخروج الجيش السوري من لبنان مع كافة ملحقاته المخابراتية والأمنية. وكانت بوادر هذا القرار قد لاحت في الأفق، بعد المساعي الاميركية التي بذلت، من أجل إقرار مشروع محاسبة سوريا الذي تبنته معظم الأوساط السياسية الحزبية الأميركية. **يذكر بهذا الخصوص، أن الرئيس الحريري طالما صرّح خلال وجوده في الحكم أو خارجه، بضرورة بقاء الجيش السوري في لبنان وان وجوده هو «لمساعدتنا في تأمين الاستقرار» وأنه «لا يتفق مع الاميركيين حول إعادة الانتشار و«حزب اللــه». (النهار** ١١/٦/٢٠٠٣).

بتاريخ ١٢ أيلول ٢٠٠٤ صدر القرار ١٥٥٩ الذي ألزم الجيش السوري بالانسحاب من لبنان، كما جرى التمديد للرئيس إميل لحود الذي كان الرئيس رفيق الحريري يتمنى ألا يحدث، لكنه عاد فأيده مضطراً بسبب رغبة سوريا بذلك. ما جرى بعد ذلك من تطورات كانت مذهلة وسريعة في آن. ففي ٢٠/١٠/٢٠٠٤ قدم استقالة حكومته إلى الرئيس إميل لحود، وأعلن أنه لن يؤلف الحكومة المقبلة. وقد بلغت تلك التطورات قمتها في ذلك اليوم الأسود من تاريخ لبنان الحديث، حين اغتيل الرئيس رفيق الحريري و٢٢ من المواطنين في ١٤ شباط ٢٠٠٥، ونشوء صراع واصطفاف داخليين أفرزا، لاحقاً، تجمع ٨ آذار و١٤ آذار، واحتدام الصراع حول حكومة السنيورة. والملاحظ أنه في يوم استشهاده كان صرّح لجريدة «**السفير**» بالقول «إن من الخطأ الاعتقاد أنه إذا فازت المعارضة في الانتخابات تكون سورية هزمت». وأضاف: «عندما اندفع لقاء البريستول بعيداً تدخلت وخفضت السقف نحو العودة إلى اتفاق الطائف» (**السفير** ١٤/٢/٢٠٠٥). يبقى القول إن تداعيات حادث الاغتيال المشؤوم للرئيس الشهيد رفيق الحريري أظهرت فداحة الخسارة وكبر هذه الهامة التاريخية على المستويين المحلي العربي والدولي رغم الأخطاء والممارسات التي ضخمت وجرى استثمارها ضده والتي أقر بالعديد منها وضرورة تصحيحها. لقد كان في علاقاته مع رؤساء الجمهورية الذين تعامل معهم في لبنان والخارج أنموذجاً للسياسي المحترف الذي أراد خدمة بلده وشعبه. وكان يدرك عمق العلاقة الإنسانية وجوهر النفس التي تصوغ البشر بطبائعهم ونزواتهم وأهدافهم وتطلعاتهم.

(نهاد حشيشو، «المركز العربي للمعلومات»، ٢٠٠٨)

نجيب ميقاتي: زاوج ما بين الاقتصاد والسياسة فنجح كرئيس حيادي لوزارة انتقالية



الرئيسان نجيب ميقاتي وإميل لحود (٢٠٠٥/١٠/١٤)

من عالم المال والأعمال والاتصالات التقنية جاء نجيب ميقاتي ليلعب دوراً سياسياً في مرحلة صعبة ودقيقة توّجت باغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري ليستمر، لاحقاً، كرئيس انتقالي للوزراء كانت مهمته الإشراف على إجراء انتخابات سيتبين أنها أعطت بنتائجها زخماً لسلسلة من الاصطفافات والصدامات السياسية الحادة.

لم يكن هذا الطرابلسي الذي درس وترعرع في بيروت يحسب أنه سيكون في مستقبله سياسياً ليشهد ما شهده ويصبح أحد صانعي الأحداث في لبنان. لكن قدره اصطفاه كي يكون في عداد السياسيين اللبنانيين الذين عاصروا وخبروا جملة هذه الأحداث التي عصفت بالبلاد منذ ذلك الاغتيال المشؤوم وصولاً إلى الأزمات اللاحقة التي لما تنته مفاعيلها بعد.

ولد نجيب ابن عزمي ميقاتي في طرابلس عام ١٩٥٥. والدته من آل الغندور. عمل والده في حقل التجارة وأنجب طه، وهالة، ونجلا، وليلى، ونهى ونهلة.

وسيكون لشقيقه طه دور في النجاح المشترك الذي أحرزه الشقيقان على صعيد العمل والنشاط التقني والتجاري. فقد تشارك وإياه في العام ١٩٨١ في تأسيس شركة للاتصالات تفرع منها في لبنان والخارج عدة شركات متخصصة في قطاع الاتصالات والخدمات.

تلقى نجيب ميقاتي علومه الابتدائية والثانوية في مدرسة الليسيه الفرنسية والتحق بالجامعة الاميركية في بيروت حيث تخرج حاملاً الإجازة في إدارة الأعمال في شباط ١٩٧٩ والماجستير في إدارة الأعمال في حزيران ١٩٨٠.

تابع الدراسات العليا في الولايات المتحدة حيث تخرج في جامعة هارفرد عام ١٩٨٩ والتحق بالعديد من الدورات المهنية كان آخرها في جامعة (إنسياد) في فرنسا. وأصبح عضواً ومؤسساً لعدد من الجمعيات والهيئات الأهلية والتجارية

والخيرية. شارك في صياغة أوراق العمل في العديد من الندوات واللقاءات والمؤتمرات الاقتصادية والمالية والاجتماعية.

الوزارة فالنيابة

كالعديد من السياسيين كانت علاقته بدمشق عاصمة القرار السياسي اللبناني، آنذاك، هي المدخل إلى السياسة. فالشقيقان اللذان مارسا عملاً استثمارياً هناك، تمكنا من خلال تلك العلاقة الاندماج بالعملية السياسية اللبنانية التي سرعان ما أصبح نجيب ميقاتي في عدادها حيث عين وزيراً للأشغال العامة والنقل في حكومة الرئيس سليم الحص التي شكلها في ١٩٩٨/١٢/١٤ وهي الحكومة الاولى في عهد الرئيس اميل لحود. يومها مارست الحكومة الحصية سياسة خاصة بها سرعان ما تحولت بفعل المنافسة مع رفيق الحريري ومؤيديه إلى خصام معهم حيث اتهموها بممارسة التحدي والكيدية ضدهم. كما اتهم رئيس الجمهورية بأنه هو الذي يقف وراء هذه الدوافع التي عبّرت عنها حكومة الحص خلال ممارستها الحكم.

تمكن الميقاتي من النأي بنفسه من ذلك الصراع المحتدم وأبقى علاقاته وخطوطه مفتوحة مع الرئيس الحريري.

في العام ٢٠٠٠ انتخب نائباً عن طرابلس ودائرة الشمال الثانية ونال ٧٤٤٠٠ صوتاً. وبذلك الانتخاب يكون نجيب ميقاتي قد دخل نادي أعضاء البرلمان ليكون لنفسه فريقاً انتخابياً خاصاً به.

بعد عودة الحريري إلى الحكم مجدداً، إثر فترة من الإبعاد وتردي العلاقة مع الرئيس لحود، عين الميقاتي مرة أخرى، وزيراً للأشغال العامة والنقل، وذلك في ٢٠٠٠/١٠/٢٦. ثم أعيد تعيينه في الحقيبة نفسها في حكومة الرئيس الحريري الخامسة في ٢٠٠٣/٤/١٧. وقد حافظ خلال ممارسته مهامه الوزارية على اتجاهاته الاقتصادية من حيث تأييده للخصخصة، وعلى اتجاهاته السياسية بالنسبة الى العلاقة مع سوريا، «كونها قدراً جغرافياً يجب أن نستفيد منه لمصلحة لبنان». (**الأنوار** ١٩٩٩/٢/٢٢). وقد صدرت عنه خلال تلك الفترة العديد من المواقف أبرزها:

- الطائفة السنية كانت دائماً الرائدة في الوحدة الوطنية وفي حب لبنان والدفاع عنه ولا يحبطها إعفاء موظف من منصبه أو تعيين موظف. (**الحوادث** ١٩٩٩/٨/١٣).
- انتقد إجراءات الحكومة التي هو عضو فيها بأنها سببت الجمود الاقتصادي وأثرت في سمعة لبنان ودفعت بالمستثمرين إلى التريث. (**المستقبل** ٢٠٠٠/٧/٢٣).
- اعتبر تصوير الوجود السوري مشكلة محاولة للإيقاع بين البلدين الشقيقين. (**النهار** ٢٠٠٠/٣/٢٤)
- النظام الطائفي ثروة إذا عرفنا كيف نتعايش معه وعلة إذا تم تسييسه. (**الرأي العام** ٢٠٠٠/٩/٧).
- رد على الرئيس عمر كرامي متهماً إياه بالانطلاق من مصلحة شخصية، وقال: **لو يشرح للطرابلسيين إنجازاته بدل العزف على أوتار الطائفية**. (**النهار** ٢٠٠٠/٨/١٥).
- **نرفض تدخل العسكر في شؤوننا و«الترويكا» بدعة** مرفوضة. (**السياسة** ٢٠٠٢/٢/٢٦).
- ليس صحيحاً أن الوجود **المسيحي مستهدف ولا نحمل** جميع المسيحيين مسؤولية ما صدر عن «**لوس أنجلوس**». (**اللواء** ٢٠٠٢/٧/٥).
- أنا ضمن خط سياسي معين ينسجم **مع خط يرادف تطلعات** الرئيس بشار الأسد. (**الشرق الأوسط** ٢٠٠٢/٩/١٧).
- كلام العماد ميشال عون أمام الكونغرس فيه الكثير من التجني على الدور السوري في لبنان. وله الحق في اتخاذ الموقف الذي يراه مناسباً. (**الرأي العام** ٢٠٠٣/١١/٢٢).
- المنادون بالتمديد يسيئون إليه والمنادون بعدمه لا يملكون الطريق السليم. (**النهار** ٢٠٠٤/٧/٦).

مفصل اغتيال الرئيس الحريري والطريق إلى رئاسة الوزارة

بدأ لبنان مع بروز النية نحو التجديد للرئيس اميل لحود ثلاث سنوات يشهد اصطراعاً داخلياً وخارجياً توّج بحصوله، وتأييد الرئيس الحريري له والاتجاه نحو إقرار القرار ١٥٥٩ في مجلس الأمن القاضي بخروج الجيش السوري في لبنان الذي جاء متزامناً، تقريباً، مع اغتياله. بعدها استقالت حكومة الرئيس عمر كرامي، واتجهت النية لإجراء الانتخابات النيابية، وكان لازماً تكليف رئيس جديد يتولى تلك المسؤولية.

وقد حمي وطيس المنافسة بين مرشحين إثنين أثناء إجراء رئيس الجمهورية الاستشارات اللازمة لذلك هما: عبد الرحيم مراد ونجيب ميقاتي. وجرت اتصالات بين المعارضة التي تبلورت عقب اغتيال الرئيس الحريري وتكتلها تحت اسم «ثورة الأرز» وكانت في معظمها ناشطة في إطار «قرنة شهوان»، والمرشح نجيب ميقاتي. وقد صبّت المعارضة أصواتها مع الميقاتي الذي فاز بـ ٥٧ صوتاً، ورجحت فوزه بالتكليف لتأليف الوزارة. وقد صرّح يومها وليد جنبلاط قائلاً: «إن توافقاً سعودياً ـ فرنسياً ساهم فيه لارسن وآل الحريري ورحبت به واشنطن هو الذي أتى بنجيب ميقاتي رئيساً للوزراء». (**السفير** ٢٠٠٥/٤/١٦).

يومها أجرى نجيب ميقاتي بالسيدة نازك الحريري اتصالاً شكرها فيه على دعم العائلة له في اختياره لرئاسة الوزارة، وشدد على أولوية إجراء الانتخابات.. كما وجه من منزل الرئيس

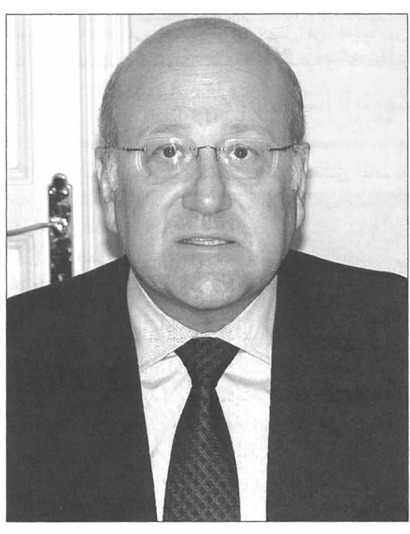
عمر كرامي الذي زاره أثناء تجواله على رؤساء الحكومة السابقين «رسالة للوئام السياسي». (**النهار** ١٧/٤/٢٠٠٥). ومع بدء إجراء استشاراته صرّح أمام الصحافة «أن حكومته ستكون مصغرة والأفضلية فيها لعدم وجود مرشحين». (**المستقبل** ١٩/٤/٢٠٠٥).

وقد تمكن الرئيس ميقاتي من تأليف وزارته، وجاءت على النحو التالي:

- «محمد نجيب ميقاتي رئيساً لمجلس الوزراء.
- الياس المر نائباً لرئيس مجلس الوزراء، ووزيراً للدفاع الوطني، (أرثوذكس).
- عادل حمية وزيراً للأشغال العامة والنقل، ووزيراً للمهجرين. (درزي).
- محمود حمود وزيراً للخارجية والمغتربين (شيعي).
- غسان سلامة وزيراً للتربية والتعليم العالي، ووزيراً للثقافة (كاثوليكي).
- محمد جواد خليفة، وزيراً للصحة العامة، ووزيراً للشؤون الاجتماعية (شيعي).
- آلان طابوريان وزيراً للاتصالات، ووزيراً للشباب والرياضة (أرمني).
- شارل رزق وزيراً للإعلام، ووزيراً للسياحة (ماروني).
- خالد قباني وزيراً للعدل (سني).
- حسن عكيف السبع وزيراً للداخلية والبلديات (سني).
- طراد كنج حمادة وزيراً للعمل، ووزيراً للزراعة (شيعي).
- طارق متري وزيراً للبيئة، ووزير دولة لشؤون التنمية الإدارية (أرثوذكسي).
- دميانوس قطار وزيراً للمال، ووزيراً للاقتصاد والتجارة (ماروني).
- بسام يمين وزيراً للطاقة والمياه، ووزيراً للصناعة (ماروني).

بدا وجه هذه الحكومة كما علق أحد الصحافيين عليها أنه «لحودي - حريري وحصل ميقاتي على الحقائب الخدماتية والاقتصادية وحزب الله أبرز الوافدين». (**السفير** ٢٠/٤/٢٠٠٥). وقد وصفها رئيسها بأنها «حكومة اللاأحقاد وبداية صنع المستقبل» وتعهد بعدم الترشح للانتخابات. (**النهار** ٢٠/٤/٢٠٠٥). الوزير غسان سلامة اعتذر عن قبول منصبه، وعزا السبب إلى «التزاماته المهنية». وقد عين بديلاً منه الوزير أسعد رزق. أبرز ما في بيان الحكومة الوزاري كان «الالتزام بالقرار ١٥٩٥ ووضع قادة الأجهزة الأمنية في التصرف - ولجنة نيابية - حكومية لوضع قانون الانتخاب، وجعل مهلة الدعوة للانتخاب ١٥ يوماً».

خلال عهد الحكومة الجديدة اغتيل الصحافي سمير قصير. ومع انتهاء مهمتها بإجراء الانتخابات وفقاً لقانون ما سمي «قانون غازي كنعان»، ومع ممارستها فترة تصريف الأعمال



نجيب ميقاتي عام ٢٠٠٥

اغتيل الأمين العام السابق للحزب الشيوعي اللبناني جورج حاوي. وقد صرح ميقاتي قبيل الانتخابات «أنه ليس طرفاً ولا تحالفات له وسيقترع شخصياً لرفاقه في عام ٢٠٠٠». (**النهار** ١٩/٥/٢٠٠٥). واعتبر في تصريح آخر «أن الإصلاح يحتاج إلى توافق سياسي وعمليات جراحية قاسية كما أن إجراء الانتخابات خفف تدويل الواقع اللبناني». (المصدر السابق).

في أعقاب إنجازه مهمة إجراء الانتخابات قدّم الرئيس نجيب ميقاتي استقالة حكومته للرئيس لحود. وعندما كلف الرئيس فؤاد السنيورة بتأليف وزارة جديدة صرح للصحافة قائلاً: «إنني أثق بقدرة الرئيس المكلف فؤاد السنيورة على تشكيل حكومة جديدة. وأنا لا أملك عصا سحرية بل أتعاطى باعتدال ومساواة مع كل الفئات والتكتلات السياسية. وأنا على يقين أن الرئيس السنيورة سيشكل حكومته». (**السفير** ٩/٧/٢٠٠٥).

بعد تشكيل الرئيس السنيورة الوزارة قال ميقاتي عن البيان الوزاري «أنه فضفاض ونأمل أن يرمم السنيورة الجسور مع دمشق». (النهار ٣٠/٧/٢٠٠٥).

وعندما بدأت لجنة التحقيق الدولية باغتيال الرئيس الراحل الحريري عملها دعا «إلى إبعاد التحقيق عن التجاذب وأثنى على تحرك السنيورة». (**النهار** ٥/٩/٢٠٠٥).

وعند بدء جلسات الحوار بين فريق ٨ آذار المعارض وفريق

١٤ آذار الموالي، كما اصطلح على تسميتهما، وذلك حينما احتدم الصراع بينهما وتقطعت الطرقات في يوم الإضراب الذي دعت إليه المعارضة، وبلوغ التجييش الطائفي والمذهبي مداه مع انسحاب الوزراء الشيعة ورئيس الجمهورية من الحكومة، ومقاطعتهم انعقاد الجلسات، أعلن الميقاتي جملة من المواقف، فقال «إن تشدد الطرفين عقد المشكلة، وأوصل البلاد إلى مأزق خطير قد لا تحمد عقباه وأدخلنا في دوامة جديدة لا يبدو من خلال المواقف المعلنة، ممكناً حلها قريباً، ولاسيما أن هذه المواقف المتشنجة جرفت في طريقها مبادرات محلية وعربية مشكورة». ورأى «أن الحل يكمن في بقاء الحكومة الحالية، وأن يعود الوزراء القاطعون إلى حضور جلسات مجلس الوزراء، تمهيداً لإجراء حوار صريح وواضح وهادئ يتناول أصل المشكلة والحلول التوافقية المناسبة، لأن وضع البلاد السياسي والاقتصادي والأمني والاجتماعي لا يحتمل المزيد من التأزم والتأجيل. أما سائر الملفات التي استجد النقاش في شأنها فيجب أن تعاد إلى حجمها الحقيقي آخذين في الاعتبار القاعدة الأساسية وهي سيادة لبنان وعروبته أولاً، والتزام بأسس الشرعية الدولية والوفاق الوطني وحسن العلاقات بين لبنان وسوريا». (**النهار** ٢٠٠٥/١٢/٣١).

وفي تصريح آخر نقرأ التالي: «إننا نتضامن مع «الأكثرية الصامتة في هذا البلد، التي ترفض أن تصنف مع الأكثرية والأقلية، ملاحظاً أن «حلول المأزق الحكومي والسياسي تبدو، مجدداً، متعذرة». (المرجع السابق ٢٠٠٦/١/١٥).

أما بالنسبة الى الموقف من رئيس الجمهورية ومسألة إسقاطه في الشارع فاعتبر الميقاتي أن هذا الموضوع دستوري ـ سياسي، ويجب أن يأخذ مجراه في الوسائل الدستورية والسياسية». وأيد نهج الحوار الذي دعا إليه الرئيس نبيه بري، ولكن يجب أن يؤخذ في الاعتبار توقيته وعدم وضع مسألة إسقاط رئيس الجمهورية كأولوية في هذا الظرف والاتفاق على مرحلة ما بعد تنحيته، كي لا تكون هذه التنحية قفزة في المجهول». (المرجع السابق ٢٠٠٦/٢/٢٣).

وبتاريخ ٢٠٠٦/٤/٢١ زار الرئيس نجيب ميقاتي أمين عام حزب الله السيد حسن نصر الله وقد صرح بعدها قائلاً: «إن الاعتدال ليس وارداً عندي في الأمور الأساسية والثوابت الوطنية التي أتمسك بها كاملة من دون تغيير، والتي ترتكز عليها وثيقة الوفاق الوطني، وأولها لبنان الواحد الموحد، الغني بعيشه المشترك، وثانيها حقنا في تحرير أرضنا وهو حق مشروع تماماً لتحرير كل شبر من أي أرض محتلة، وثالث هذه الثوابت لبنان العربي المتمسك بعلاقة ممتازة مع الشقيقة سوريا.

أما عن مسألة اشتراكي في جبهة المعارضة التي يتم التداول فيها فإنني لن أشارك فيها كوني لن أخرج عن خط الاعتدال **الذي أؤمن به».**

ولدى سؤاله عما إذا كان نهج الاعتدال هذا يؤهله ليكون رئيس حكومة الوفاق الوطني قال: «لقد تسلمت رئاسة الحكومة في أصعب الظروف، والحمد لله فإننا قدنا السفينة بطريقة جيدة جنبت لبنان الكثير من المشاكل. وفي اعتقادي أن الحكومة الحالية يجب أن تبقى لأن من الصعوبة بمكان تأليف حكومة جديدة. والأهم أن تبدأ الحكومة بالاهتمام بمصلحة المواطن الاقتصادية والاجتماعية والمعيشية وأن تكون جدية في معالجتها». (السفير ٢٠٠٦/٤/٢١).

وخلال زيارته رئيس تيار المستقبل النائب **سعد الحريري** دعا الرئيس ميقاتي إلى حوار جدي وصادق **بين جميع** اللبنانيين، ولاسيما بين تيار المستقبل وحزب الله، **لأن هذا** الحوار هو السبيل الوحيد لمعالجة المشكلات التي **يعاني منها** الوطن». (المرجع السابق ٢٠٠٦/٩/١٤).

وكان للرئيس نجيب ميقاتي موقفه من مسألة انتخاب رئيس للجمهورية، فاعتبر في حديث لجريدة «**النهار**» أن لا مجال للغوص في منطق الانتخاب بالثلثين وأهميته، بل أذكر بأن المشرع عندما وضع الدستور اشترط حصول أكبر إجماع على مسائل أقل أهمية من انتخاب رئيس الجمهورية. وأهم ما نطلبه في مواصفات رئيس الجمهورية أن تكون عنده روح ميثاقية وصدر رحب لاستيعاب كل فئات المجتمع اللبناني، وأن يعتبر نفسه مقاماً فوق الخلافات وليس جزءاً من الخلافات.

ومن الضروري مجيء رئيس ينتخب من أكثرية برلمانية من كل الطوائف، وانتخابه سيكون مدخلاً إلى هدنة طويلة تمهد لتسوية بحسب المعطيات والصورة الإقليمية والدولية». (**النهار** ٢٠٠٧/٧/٢٩).

أما بالنسبة لرئاسة الحكومة فاعتبر الرئيس ميقاتي خلال لقائه النائب السابق تمام سلام في منزله أن «التزام الدستور هو الأهم في هذه الأزمة. ومن الضروري، في حال حصول فراغ، أن يتولى مجلس الوزراء مجتمعاً سلطات فخامة رئيس الجمهورية، ولا نقبل أي اجتهاد في هذا الأمر». (النهار ٢٠٠٧/١١/٢٠).

يبقى القول إن الرئيس نجيب ميقاتي برهن خلال توليه رئاسة الوزارة، في المرحلة الانتقالية لتأمين عملية انتخاب المجلس النيابي عن أهليته الحيادية. فقد استطاع أن يبقى على مسافة واحدة تقريباً من القوى المتنافسة. كما أنه خلال اشتداد الصراع بين المعارضة والموالاة، لاحقاً، لم يتخذ مواقف حادة تجاه طرفي الصراع. وكانت علاقته برئيس الجمهورية أميل لحود عادية، بل فاترة، وخصوصاً مع تنامي حدة الاصطفاف النيابي تجاه مسألة استمرار حكمه أو عدمه.

(نهاد حشيشو، «المركز العربي للمعلومات»، ٢٠٠٨)

فؤاد السنيورة رئيس حكومة «الاختلاف» الوطني
تتلمذ على يد الحص وظلّ وفياً للحريري



الرئيسان فؤاد السنيورة وإميل لحود مترئساً جلسة مجلس الوزراء (٢/ ١٠/ ٢٠٠٦)

هو ثالث رئيس حكومة، أطلعته مدينة صيدا، بعد رياض الصلح ورفيق الحريري. وفي ذاكرة صيدا ثلاثة آخرون من أبنائها، وإن لم يولدوا فيها ويترعرعوا في بساتينها، دخلوا نادي رؤساء الحكومات، وسجلوا صفحات مجيدة في تاريخ لبنان الحديث وهم: سامي الصلح، وتقي الدين الصلح، ورشيد الصلح، أمدّ الله في عمره.

في هذه المدينة المقاومة ولد الرئيس فؤاد السنيورة في ١٩ تموز من العام ١٩٤٣. (وهو الأصغر بين إخوته السبعة) والده عبد الباسط (توفي في ١٦/٢/٢٠٠٢) كان يعمل في دكان لبيع السمانة في صيدا القديمة ثم افتتح محلاً لبيع الحلويات مع أخويه إبراهيم وأحمد في محلة الشاكرية (واسم السنيورة على ما يقول الدكتور أحمد أبو سعد في مؤلفه: **معجم أسماء الأسر والأشخاص ولمحات من تاريخ العائلات** مؤنث سنيور وهي كلمة إيطالية الأصل، ومعناها السيدة. أطلق على نوع من الحلوى اللذيذة ابتدعه علي الغلاييني الذي كانت له زوجة جميلة «مثل السنيورة» فعلق اللقب بالسيدة والعائلة والحلويات ووصفت به كل إمرأة حسناء كما يروي الحاج إبراهيم السنيورة حفيد علي الذكور، وهذا يفيد أن بني السنيورة في صيدا هم فرع من أسرة الغلاييني».

والدته سعاد كامل الصباغ (توفيت في ٢/١٠/١٩٩٨) وقد ورث عنها وعن أخواله صوتاً رخيماً. وهو يستطيع تأدية الأغاني الصعبة. ويعتبر من «السميعة والمؤدين الجيدين لأغاني كبار الفنانين. وهو إلى ذلك صاحب ذائقة شعرية، وحافظ لشعراء جيله أروع القصائد. وأحبّ الشعراء إليه: بدر شاكر السياب والفيتوري، ومحمود درويش ونزار قباني. وعندما سئل مرة عن قصيدة النثر والشعر الحديث أجاب بمثل مستلّ من الوضع المهني للبيت والعائلة في صناعة الحلويات: «مش مين ما صفّ صواني صار حلواني».

قومي عربي

بدأ دراسته في مدرسة الأميركان، وهي مدرسة غالية الأقساط لا يدخلها سوى أبناء العائلات في صيدا، ثم انتقل إلى مدرسة المقاصد، وكانت معقلاً من معاقل حركة القوميين العرب. وفي المقاصد التقى فؤاد السنيورة برفيق الحريري وكان أعلى منه بصف في المدرسة. ويقول بعض من كانوا في المدرسة أنه لم تكن هناك علاقات بين الطالبين، برغم انتمائهما إلى تنظيم سياسي واحد، ويرّد السبب في ذلك إلى الفارق الاجتماعي الذي كان بينهما. إذ أن عائلة السنيورة من خلال عملها في تجارة السمانة أولاً ثم في الحلويات تمكنت من شراء بعض الأملاك، وصنّفت بين العائلات المرتاحة مادياً، خلاف ما كانت عليه عائلة الحريري.

انتقل فؤاد السنيورة إلى بيروت بعد حصوله على شهادة البكالوريا في صيدا، وانتسب إلى الجامعة الأميركية بهدف إنهاء دراسته الجامعية. وفي الجامعة التقى أستاذه الدكتور سليم الحص الذي رعى انطلاقته بعد التخرج وساعده على العمل في القطاع المصرفي، فرأس لجنة الرقابة على المصارف بدفع مؤكد من الدكتور الحص. وكان أصغر من تولى هذه المهمة الخطيرة من عام ١٩٧٧ حتى العام ١٩٨٢.

ولا بد من الإشارة إلى أن فؤاد السنيورة متزوج من هدى البساط التي يصفها بأنها «حبّه الأول والأخير» ولهما ثلاثة أولاد هم: وائل وزينة ومي، والثلاثة يعملون في قطاع المال.

وتشاء الظروف أن يأتي قرار إبعاد السنيورة عن منصبه من قبَل حكومة شفيق الوزان بإشارة من الرئيس أمين الجميل واستبداله بوليد نجا بعد فترة غير طويلة، مع قرار تعيين روجيه تمرز رئيساً لشركة أنترا للاستثمار وبنك المشرق الذي شهد هزّة كبيرة مع مصارف أخرى. وجاء قرار إبعاده لفتح الطريق أمام تمرز وأتباعه، وكذلك أمام الفوضى المصرفية التي تتابعت في الثمانينات، باعتبار أن السنيورة وقبله الدكتور سليم الحص ومصرفيين آخرين كانوا يعرفون مخاطر أداء مدرسة تمرز في العمل المالي والمصرفي.

مع رفيق الحريري

في العام ١٩٧٩ التحق فؤاد السنيورة برفيق الحريري الذي كان يومها يعمل على إنشاء مجمّع كفرفالوس الاجتماعي - التربوي، وطلب منه الحريري آنذاك أن يكون في عداد مجلس الأمناء، وهو منصب فخري تطوعي غير مأجور. وتطورت العلاقة بينهما خصوصاً مع تطور وضع الحريري ودخوله عالم المال من بابه الواسع، عبر شرائه مجموعة بنك البحر المتوسط في لبنان والخارج. منذ ذلك الوقت وفؤاد السنيورة لا يبرح مملكة رفيق الحريري ومشاريعه وبنوكه ومؤسساته المالية والاقتصادية يتنقل فيها من مدير بنك، إلى رئيس شركة، إلى رئيس مجلس إدارة، إلى مدير تنفيذي، إلى وزير دولة للشؤون المالية بالوكالة، وبعدئذ إلى وزير مال بالأصالة.

منح رفيق الحريري السنيورة ثقته الكاملة، ليس لأنه من مدينة صيدا وحسب، بل لأنه اكتشف فيه رجل علم ومعرفة في الشؤون المالية والإدارية. ووجد فيه أحد أبرز مهندسي السياسات المالية للحكومات التي ترأسها من العام ١٩٩٢ حتى العام ٢٠٠٠، حيث ارتبط اسم السنيورة عن حق أو عن غير حق بكل ضريبة مالية أو أسعار خدمات عامة كانت تخضع للزيادات بسبب الأسعار العالمية أحياناً مثل المحروقات وكلفة الكهرباء. وهو كان مهندس تنفيذ الضريبة على القيمة المضافة أبرز مطارح الواردات العامة للخزينة والموازنة.

ومنذ بدء عملية تنظيف شوارع بيروت في صيف العام ١٩٨٢، والشروع في إعادة رصف هذه الشوارع وإعداد الدراسات والدخول في السياسة من البوابتين السورية واللبنانية وقبلهما من المدخل السعودي، ومع تطور الدور الذي سيلعبه الحريري، ولاسيما بعد اتفاق الطائف الذي عزز من حضوره في المعادلة اللبنانية، سيرتقي السنيورة، ويدخل مع الرئيس الحريري في أول حكومة له في العام ١٩٩٢ كوزير دولة للشؤون المالية. وهو ما تكرّس تباعاً، عندما بات السنيورة ملازماً لكل حكومات الحريري. ويمكن استكمال هذا المسار في السنوات السابقة حتى لحظة اغتيال الرئيس الحريري، ووقوف السنيورة في هذه اللحظات الصعبة واحداً من أفراد العائلة في التعازي والمناسبات والمعادلات الداخلية لآل الحريري، إلى الحد الذي يقال إن بصماته كانت حاضرة في الكثير مما قيل على لسانها، أو في صياغة التوافقات التي تمت بين أعضائها. كل ذلك قاد إلى ترشيحه لرئاسة الحكومة، علماً أنه لم يدخل في المعترك السياسي من الباب النيابي أبداً.

أمام القضاء

والمفارقة الغريبة التي حصلت مع فؤاد السنيورة قبل أن يصير رئيساً للحكومة، ويحصل على نسبة من أصوات النواب لم يحصل عليها أي رئيس حكومة سابق، أنه مثل أمام القضاء مع النائب حبيب حكيم والموظفين في المصلحة الفنية في اتحاد البلديات: رياض هليط وجورج نجار، بسبب محرقة برج حمود. وكان المدعي العام المالي خليل رحال قد ادعى عليه في أول شباط عام ٢٠٠٠ بجنحة هدر المال العام بسبب توقيعه اتفاقية تسوية مع الحكومة الإيطالية. وفي ٢٠٠٠/١٠/١٦ أسقطت الهيئة العامة لمحكمة التمييز الملاحقة القانونية التي تعرض لها.

ويقول بعض المتابعين لهذه القضية أن الملاحقة تعثرت وتوقفت عند أبواب مجلس الجنوب ووزارة الإعلام اللذين أدخل إليهما خلال الحرب الأهلية وبعد عام ١٩٩٢ الكثير من الموظفين المنتمين لزعيم معروف من الطائفة الشيعية. والمتداول وقتها،

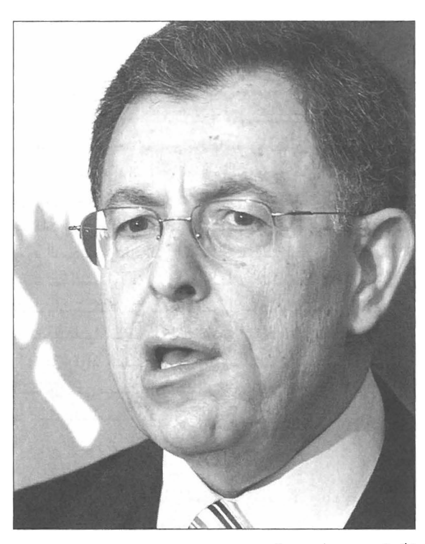
يضيف هؤلاء المتابعون لهذه القضية، أن تدخلاً سورياً أوقف ملاحقة إداريين وسياسيين من تلك الطائفة، وحال دون سوقهم أمام القضاء لأسباب تتعلق بتغطية سوريا لحلفائها، وتوفير الحماية لهم لدواع إقليمية خاصة بها.

وقد كان من شأن التركيز على ملاحقة السنيورة قيام حملة منسقة أدارتها قوى سياسية اعتبرت نفسها مستهدفة، فضربت أول ما ضربت على الوتر الطائفي مستثيرة العصبيات الطائفية، وخصوصاً لدى الطائفة السنية، في حين أن ضعف حجة الحكومة في التهمة الموجهة إلى السنيورة، وغلبة منطق الكيدية السياسية في إدارتها لهذا الملف، كان يفترض إمكانية عكس ذلك، وحيث إن الملاحقة تزامنت مع ملاحقة رئيس الوزراء السوري الأسبق محمود الزعبي (الذي انتحر في ما بعد) بتهمة الفساد، في أعقاب تسلم بشار الأسد السلطة في دمشق وإعلانه عن برنامج إصلاحات سياسية اقتصادية. وقد روّج وقتها تساؤل مغرض تناقلته الألسن، وخصوصاً في اللقاءات المغلقة يحمل في طياته الاستنكار والنفي في آن واحد مؤداه: هل أنه لا يوجد فساد إلا بين أهل السنة؟ غامزين بشكل صريح من قناة عدم ملاحقة ضالعين آخرين بالفساد من طوائف أخرى كالشيعة في لبنان والعلويين في سوريا. وقد كان من المنتظر والحال كذلك، أن تلهج الألسن بمقولة خطيرة في نتائجها لأنها تفضي إلى تعطيل المحاسبة. وهي إما ملاحقة جميع الفاسدين من الطوائف كافة، وفي الوقت عينه، أو إيقافها ريثما تسمح الظروف بملاحقة الجميع. (من مقالة للدكتور محمد فريد مطر نشرت في كتاب: **خيارات للبنان**).

طويت تلك الصفحة من حياة الرئيس فؤاد السنيورة لتبدأ صفحة جديدة. ففي الأول من تموز ٢٠٠٥ غابت، وللمرة الأولى «ملائكة» السوريين عن استحقاق دستوري في لبنان، هو الاستشارات النيابية التي أجراها الرئيس إميل لحود على مدى أربع ساعات في قصر بعبدا وشملت نواب المجلس الـ ١٢٨ ممثلين بكتل نيابية كبيرة، وجاءت بعد أربع مراحل انتخابية تميزت بمعارك شرسة وذلك بإرساء معادلة جديدة خرج معها الجميع رابحاً»، فكانت النتيجة المباشرة اختيار ١٢٦ نائباً من أصل ١٢٨ مرشح كتلة «المستقبل» الوزير السابق فؤاد السنيورة. وفي إجماع لم يخرقه سوى الرئيس حسين الحسيني الذي لم يرشح أحداً بحجة أن الأكثرية النيابية حسمت أمر التسمية، والنائب أسامة سعد الذي قال: سمّيت بدني ولم أسمّ أحداً احتجاجاً على حصر الخيارات بمرشح واحد لديه مآخذ على سياساته الاقتصادية والاجتماعية والمالية.

رئيس حكومة

وكان الرئيس السنيورة قد أذاع عقب تكليفه بياناً استهله بالقول: «إن استشهاد الرئيس رفيق الحريري هو الذي أوصلني إلى هذا الموقع، ولكن أحداً لن يحل محل الرئيس الشهيد. وأشار



فؤاد السنيورة عام ٢٠٠٠

إلى جو إيجابي ساد لقاءه مع الرئيس لحود. ومما قاله السنيورة للرئيس لحود خلال اللقاء، أنه لا يريد إلا تطبيق ما ينصّ عليه الدستور لناحية الصلاحيات، وإنه يريد أن يتفهم الآخرون هذا الأمر. وأضاف: نحن أمام عهد جديد. أنا مسلم وأعرف هذا الأمر جيداً وأرجو من الرئيس أن يتوقف عن الحديث عن التطرف الإسلامي. كما أنني عربي وأعرف موقع سوريا وأريد علاقة ممتازة ومنتظمة مع سوريا لا مكان فيها للأهواء الشخصية. وإن العلاقات يجب أن تقوم كما يجب بين رئيس ورئيس، وبين رئيس حكومة ونظيره، وبين وزير ووزير وموظف وموظف. ولكن لن يكون هناك، تحت أي طائل، اي علاقة بواسطة ضابط مخابرات أو اي علاقة من هذا النوع».

وقال الرئيس السنيورة: «أنه سوف يتصرّف كرئيس للسلطة التنفيذية ولا دخل له بعمل السلطات الأخرى. ولا يريد لأحد أن يتدخل بعمل السلطة التنفيذية دون أي نوع من الاختلاط».

قال الرئيس السنيورة هذا الكلام قبل إعلان تشكيل حكومته التي لاقت الكثير من العقد والعراقيل إلى حد أنه فكر بالاعتذار في ليل ٤ تموز ٢٠٠٥ بسبب تمسك «أمل» و«حزب الله» بحقيبة الخارجية، وبسبب الإشكالات التي حصلت مع العماد ميشال عون، وتمثيل كتلته في الحكومة. وكان العماد عون طالب الرئيس السنيورة بتوافق مسبق على البيان الوزاري، وما يتضمنه هذا البيان من خطط لمواجهة الاستحقاقات الاساسية والتي تتعلق بالقرار ١٥٥٩ وبالملفات الداخلية الخاصة بمكافحة الفساد والإصلاح الإداري.

مضى أكثر من أسبوعين على تكليفه ولم يتوصل إلى صيغة تشكيل الحكومة، فالكباش السياسي ظل قائماً حول عملية التأليف التي بات واضحاً أنها تتعدى مسألة الأحجام والحصص والأسماء، وتكشف عن خلفية التجاذبات الحاصلة على أكثر من خط داخلي وإقليمي ودولي.

ولادة الحكومة

أخيراً... وبعد مخاض عسير طال عشرين يوماً ولدت حكومة الرئيس فؤاد السنيورة، وهي أول حكومة بعد أول انتخابات نيابية تجري بعد الانسحاب السوري، وجاءت تكريساً لصيغة توافقية بين فريقين كانا يتجاذبان حكومة الأكثرية من جهة و«الثلث المعطل» من جهة أخرى، فكانت الصيغة الوسط بين الفريقين. احتفاظ تحالف الأكثرية النيابية بـ ١٥ وزيراً لتكتل «المستقبل» (٨ وزراء) واللقاء الديمقراطي (٣ وزراء) وقرنة شهوان (وزيران) والقوات اللبنانية (وزير) في مقابل إبقاء تسعة وزراء خارج تكتل الأكثرية: خمسة للفريق الشيعي (تحالف حركة «امل» و«حزب الله») وثلاثة وزراء لرئيس الجمهورية مع إعطائه ثلاث حقائب أساسية تمسك بها بعد انسحاب تكتل العماد عون من أجل تأمين «عدالة في التمثيل المسيحي» وفي توزيع الحقائب. (إبقاء مجلس الوزراء ووزارة الدفاع لنائب رئيس مجلس الوزراء الياس المرّ، وإعطاء وزارة العدل للوزير شارل رزق والبيئة لمحافظ بيروت يعقوب الصراف) وإذا كان الصراع قد دار حول الوزير التاسع الذي تجاذبه الطرفان طوال المرحلة السابقة، فإنه جاء محايداً، لا بل انه محسوب على رئيس الحكومة المستقيلة نجيب ميقاتي الذي ترددت معلومات على انه نشط على خط تسهيل ولادة الحكومة، ولاسيما على خط المرجعيات الروحية التي ترتاح أصلاً إلى الوزير طارق متري.

تألفت الحكومة من ٢٤ وزيراً بين برلمانيين وتكنوقراط فهي أبقت ٧ وزراء من حكومة الرئيس ميقاتي أربعة منهم أبقيت حقائبهم وهم:

- الياس المرّ نائب رئيس مجلس الوزراء وزيراً للدفاع.
- محمد جواد خليفة وزير الصحة.
- حسن السبع وزير الداخلية.
- طراد حماده وزير العمل إضافة إلى الوزراء الثلاثة الآخرين الذين تبدلت حقائبهم وهم: شارل رزق (لوزارة العدل) طارق متري (لوزارة الثقافة) وخالد قباني (لوزارة التربية والتعليم العالي).

وتضم التشكيلة الحكومية عشرة نواب هم: مروان حمادة، وميشال فرعون، وغازي العريضي، ونعمة طعمة، ونايلة معوض، ومحمد الصفدي، ومحمد فنيش، وأحمد فتفت، وجان أوغاسبيان، وبيار الجميل.

وعين في الحكومة ١٣ وزيراً جديداً هم: طعمة، معوض، الصفدي، فنيش، فتفت، أوغاسبيان، الجميل، فوزي صلوخ، جو سركيس، سامي حداد، طلال الساحلي، يعقوب الصراف وجهاد أزعور. **فيما ١١ وزيراً فيها هم وزراء سابقون.**

ممثل «حزب الله»

للمرة الأولى دخل «حزب الله» **الحكومة ممثلاً بنائب عنه** هو محمد فنيش بعد تمثله **في الحكومة السابقة، بوزير مقرب** من الحزب بقي في الحصة الشيعية **في الحكومة الحالية هو** طراد حمادة. وللمرة الأولى تمثل رئيس **مجلس النواب بوزراء** من خارج حركة «أمل» ومن خارج البرلمان (**وزير الصحة محمد** خليفة ووزير الزراعة طلال الساحلي إضافة إلى **وزير الخارجية** فوزي صلوخ)، وهو الشيعي الخامس الذي اختير **بالتوافق بين** «حزب الله» وحركة «أمل».

والواضح أن رئيس الجمهورية قد استعاض عن عدم مشاركة تكتل العماد عون بحصوله على الحقيبتين اللتين كان طالب بهما العماد عون وهما وزارتا العدل والبيئة إضافة إلى احتفاظ صهره بنيابة رئاسة مجلس الوزراء ووزارة الدفاع الوطني.

وفور صدور مراسيم تأليف الحكومة في ٢٠٠٥/٧/١٩ وأخذ الصورة التذكارية التي غاب عنها طراد حمادة أعلن الرئيس السنيورة أنه سيقوم بمبادرة «شخصية ومباشرة، بزيارة الشقيقة سوريا للسعي لإزالة كل أسباب الفتور وكل هذه الإجراءات التي تتم على الحدود».

علاقات مميزة مع سورية

أنجزت اللجنة الوزارية المكلفة صياغة البيان الوزاري برئاسة الرئيس فؤاد السنيورة. وحمل عنوان: «العفو والتسامح والمصالحة والوفاق الوطني، وتلاقي ساحات الديمقراطية» ومما جاء في البيان: «انطلاقاً مما نصّ عليه اتفاق الطائف تؤكد الحكومة اللبنانية حرصها على إقامة علاقات صحية وجدية ومميزة، وراسخة مع سوريا مرتكزة في ذلك على روابط الاخوة والتاريخ والجغرافيا والمصالح المشتركة.

وتؤكد الحكومة التزامها بأن لبنان لن يكون ممراً ولا مستقراً لأي تنظيم أو قوة أو دولة تستهدف المساس بأمنه وأمن سوريا». تأكيداً لمبدأ أن أمن لبنان من أمن سوريا وبالعكس. كما تجدد الحكومة اللبنانية تأكيدها على التضامن والتعاون مع الشقيقة سوريا، وعلى اهمية تنسيق المواقف من الصراع العربي الإسرائيلي».

بدء الخلافات

بدأت الخلافات تذر قرنها بين فؤاد السنيورة واميل لحود من دون الإعلان عنها، بسبب التعيينات وملء المراكز الشاغرة،

ولم يكن مضى على عمر الحكومة أكثر من عشرة أيام. وكان الرئيس السنيورة ابتكر آلية متجددة ووزعها على الوزراء لدرسها قبل العودة إلى مناقشتها في جلسة مقبلة، واضعاً كل طموحاته الإصلاحية فيها، ولاسيما من خلال إبعاد هذه العملية عن المحاصصة السياسية، وحصرها بمجلس الخدمة المدنية والهيئات الرقابية التي تشرّع أبوابها لكل المرشحين الذين يستوفون شروطاً محددة تعلن مسبقاً فيعهد إلى لجنة متخصصة فرز طلبات الترشح ودرسها، لرفع الاكفاء والأنسب إلى مجلس الوزراء الذي يعود إليه قرار الموافقة النهائي.

هذه الخلافات ووجهات النظر المتباينة حول التعيينات ظهرت إلى العلن في ٣ محاور: **الأول بين الرئيس اميل لحود من جهة، ورئيس الحكومة فؤاد السنيورة ووزراء الأغلبية من جهة ثانية**، حول المرشحين لمنصب رئاسة مجلس القضاء الأعلى، ما اقتضى الطلب من الوزير شارل رزق عدم تقديم أي اقتراحات في الجلسة، وعقد المزيد من الاجتماعات التشاورية بين لحود والسنيورة.

الثاني بين المحورين نفسيهما. فيما خصّ عضوية المجلس الدستوري، حيث يصرّ فريق الأغلبية على المضي أولاً بتعديل قانون عمل هذه المؤسسة قبل تعيين الأعضاء فيه من قبل الحكومة، ما دفع بالرئيس السنيورة إلى الطلب من الوزراء جميعاً إلى عدم التطرّق إلى أي ترشيحات، علماً بأنه ليس هناك من وزارة وصاية أو وزارة محددة بتقديم الترشيحات.

الثالث بين المحورين ذاتهما، وتتعلق بالتشكيلات في مؤسسة قوى الأمن الداخلي، حيث كرّر الرئيس لحود رفضه توقيع المرسوم الذي أعده الوزير حسن السبع الذي ظل مصراً على ما هو معروض من أسماء، ما جعل الرئيس السنيورة يحيل الامر أيضاً إلى السلة النهائية. علماً بأن هذا المرسوم لا يحتاج إلى قرار من مجلس الوزراء.

الرابع بين محوري «حزب الله» وحركة «أمل» من جهة و«تيار المستقبل» من جهة ثانية، ويتعلق بمنصب المدير العام للأمن العام، حيث رفض الوزير السبع ترشيح العميد حسين اللقيس للمنصب وأصرّ على ترشيح العميد في قوى الامن الداخلي علي مكي أو العميد في الجيش اللبناني حسن محسن. ولما كانت الاتصالات بين الحزب وتيار «المستقبل» لم تتوصل إلى صيغة نهائية تم الاتفاق على تأجيل البحث بهذا المنصب أيضاً. وهو ما يشمل عملياً منصب المدير العام لأمن الدولة علماً بأن الأجواء العامة باتت تسهل تعيين العميد سيمون حداد في هذا المنصب.

حوارات ساخنة وشتائم

تحوّلت الخلافات حول التعيينات، إلى حوارات ساخنة، وإلى تلاسن، وصراخ وشتائم وضرب على الطاولة، وأياد كادت تشتبك. ففي ٢٩ أيلول ٢٠٠٥ انفجر الاحتقان السياسي السائد في مجلس الوزراء بين رئيس الجمهورية ووزراء من الأكثرية بدءاً بالوزيرة نايلة معوض التي اتهمته بعرقلة التعيينات الأمنية والتشكيلات في قوى الأمن الداخلي، وانتهاء بالوزير غازي العريضي الذي ردّ على اعتراض رئيس الجمهورية على تعيين العميد سمير قهوجي في قيادة الدرك. وقال لحود إنه لا يمكن أن يفرض عليّ شخص معين، واقترح عرض ثلاثة أسماء عليه ليختار واحداً منها مبرراً ذلك انه عرف متبع. ولكن أحد الوزراء يرى أن هذا «العرف» غير صحيح بدليل أن سليمان فرنجية هو الذي عين قائد الدرك. واحتدم الجوّ ورفع العريضي صوته وارتفع صوت لحود بالمقابل ضارباً بيده على الطاولة، فعاجله العريضي أيضاً بضربة مقابلة على الطاولة نفسها وعلا الصراخ الذي ترددت أصداؤه خارج القاعة، وتوتّرت الأجواء وانهالت الشتائم وكادت تصل إلى الأيدي لولا تدخل الرئيس فؤاد السنيورة، وطلب إرجاء البحث في الأمر.

بعد حفلة الصراخ والشتائم التي حصلت بين رئيس الجمهورية وبعض الوزراء في الحكومة، جرى لقاء مفاجئ بين الرئيسين لحود والسنيورة أنهيا فيه اللغط والخلاف حول التعيينات الأمنية حيث تمّ اتفاق على إصدارها في جلسة مجلس الوزراء في ٤ تشرين الاول ٢٠٠٥ وشملت التعيينات قائد الدرك، إضافة إلى تعيين مدير عام للأمن العام وتثبيت تعيين العميد شوقي المصري رئيساً لأركان الجيش. وتم التوافق بين الرئيسين على أن يطرح أكثر من اسم لقيادة الدرك وليس اسم العميد سمير قهوجي فقط ويصار إلى الاختيار من بين الأسماء في مجلس الوزراء.

اجتيازه الامتحان

استطاعت الحكومة اجتياز الامتحان في التعيينات الأمنية كما استطاعت اجتياز امتحانها في الموقف من القرار الدولي ١٥٥٩، ومن القرار الدولي ١٥٩٥، رغم الانقسام الضمني في الآراء حول التعاطي مع هذين الاستحقاقين. وقد جاءت الخلوة التي حصلت بين الرئيسين لحود والسنيورة قبل الجلسة واستمرت ٢٥ دقيقة لتنعكس ارتياحاً لدى الفريق الشيعي داخل الحكومة، حيث اكتفى وزير الطاقة والمياه محمد فنيش بتأكيد أهمية استقرار الوضع الداخلي خصوصاً وأن الأهداف من وراء تقريري ميليس ورود - لارسن معروفة.

ولكن سرعان ما اهتز الوضع داخل الحكومة من حديد. ففي ١٠ تشرين الثاني ٢٠٠٥، عقب خطاب ألقاه الرئيس بشار الأسد هاجم فيه الدولة اللبنانية، ومجلس النواب والحكومة ورئيسه انسحب الوزراء الشيعة من مجلس الوزراء احتجاجاً على مناقشة الخطاب بحجة أنه غير موجود أصلاً في جدول الأعمال.

موضوع المحكمة

وبعد جريمة اغتيال النائب والصحافي جبران تويني، عقدت

جلسة طارئة لمجلس الوزراء في القصر الجمهوري للبحث في الجريمة والظروف المحيطة بها، وكان إجماع على استنكارها ورفض أسلوب الإرهاب والاغتيال السياسي، هذا الإجماع لم يصمد سوى أربع ساعات من الجدل العقيم بين فريقي الائتلاف الحكومي، إئتلاف قوى ١٤ آذار و٨ آذار حول الموقف من موضوع المحكمة ذات الطابع الدولي التي تمسك بها فريق الأكثرية فيما أكد الفريق الشيعي عدم رفضها من حيث المبدأ، ولكن من حيث توقيتها. وما إن تقرر اللجوء إلى طرح الموضوع على التصويت كمبدأ دستوري لحل أي تباين أو جدل داخل الحكومة، أعلن الوزراء الشيعة الأربعة: وزيرا «حزب الله» محمد فنيش وطراد حمادة، ووزيرا حركة «أمل» طلال الساحلي وفوزي صلوخ (في حين كان الوزير جواد خليفة غائباً بداعي السفر) انسحابهم من الجلسة وتعليق عضويتهم في الحكومة، معتبرين أن أي قضية مصيرية لا يمكن أن يقرّر في شأنها بالتصويت إنما بالتوافق. وترك هؤلاء الوزراء أمر استقالاتهم عالقاً، كما انسحب وزير البيئة يعقوب الصراف من الحكومة.

بقي وزراء الثنائية الشيعية على تشددهم في رفض إقرار مجلس الوزراء طلب المحاكمة الدولية للمتهمين باغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري، ودعوة مجلس الأمن الدولي إلى توسع التحقيق في الجرائم كافة بدءاً بمحاولة اغتيال الوزير مروان حمادة وصولاً إلى اغتيال الشهيد جبران تويني.

ومنذ اعتكاف الوزراء الشيعة طلب الرئيس لحود من الرئيس فؤاد السنيورة عدم عقد جلسة مجلس الوزراء برئاسته في قصر بعبدا من دون حضور الوزراء الخمسة المعتكفين، لأنه يعتبر أنه لا يجوز أن يلتئم مجلس الوزراء في غياب أي طرف من أطراف مكوّنات الوفاق الوطني.

عودة الوزراء الشيعة

عاد الوزراء الشيعة المعتكفون إلى الحكومة في ٢/٢/٢٠٠٦ وكان رئيس الحكومة فؤاد السنيورة قدم حلاً لأزمة حكومته بالقول: «لم ولن نسمي المقاومة إلا باسمها». وما إن انتهت الأزمة الشيعية حتى أطلت أزمة أخرى فقدم وزير الداخلية حسن السبع استقالته عقب التظاهرات التي قام بها مسلمون أصوليون احتجاجاً على الرسوم الكاريكاتورية التي أساءت إلى النبي وأحرقوا السفارة الدانمركية الكائنة في محلة الأشرفية التي تعرضت بدورها إلى أعمال همجية طالت الكنائس والمدارس والسيارات والمحال التجارية.

عاد مجلس الوزراء إلى عقد جلساته العادية في المقر الخاص في المتحف بعد أن رفض وزراء الأكثرية انعقاده في قصر بعبدا، تفادياً لاصطدام محتمل مع رئيس الجمهورية. وبانطلاق حملة «فل» من خيمة الحرية في ساحة الشهداء اتسع الشرخ بين رئيس الجمهورية اميل لحود وبين وزراء قوى ١٤ آذار وطالبوه بالتنحي. والمفاجأة اللافتة في هذا المجال ما قاله الوزير الياس المرّ، وهو صهر الرئيس لحود عاتب فيها الرئيس بشكل عاطفي وطلب منه عدم التحمل أكثر مما تحمل «والعودة جداً لاولادي» خاصة بعد أن تركه حلفاؤه قائلاً له: إنك لست مجبراً على التحمل لوحدك وكل السهام توجه إلى صدرك» معتبراً أنه متهم زوراً بالنظام الأمني. ومما قاله المر: حلفاؤك يدافعون عنك بالرمادي وأنت تدافع عنهم يا أبيض يا أسود».

طلب تنحي لحود عن منصبه

رد الرئيس اميل لحود في أول آذار ٢٠٠٦ على الحملة التي شنتها عليه المعارضة (قوى ١٤ آذار) وطالبته بالتنحي عن منصبه. وقال: حاسبوني إذا ارتكبت الخيانة العظمى «واقبعوني» ولكن «بالهوبرات» ما بمشي». أفضل أن يقتلوني.. هيك «أهون» بكثير لان ضميري إذ ذاك يكون مرتاحاً».

في ٣٠ آذار ٢٠٠٦ انفجر الوضع السياسي مجدداً في مجلس الوزراء بين رئيس الجمهورية وقوى الأكثرية عقب مؤتمر الخرطوم، بدأت المشادة بين مروان حمادة والرئيس لحود الذي قال له: «الجلسة سرية، ولا يمكن أن تتكلم إلا بالنظام وليس أمام عدسات المصورين. أجابه حمادة: بالنظام نحن كفريق أكثرية نتضامن مع رئيس الحكومة. وسنقاطع هذه الجلسة ونحن ٧١ نائباً أرسلنا رسالة إلى قمة السودان عن عدم شرعيتك لتمثيل لبنان في الخارج»، قاطعه الرئيس لحود قائلاً: هل تريد أن تعمل قصة الآن. انتظر ليخرج المصورون. وتابع الوزير حمادة كلامه رغم مقاطعة لحود الذي قال: هل تقومون بسيناريو تمثيلي؟ بهذه المواقف التي تتخذونها خربتم البلد، وأنهم أكثرية تمثيلية. وهنا وقف وزير الداخلية بالوكالة أحمد فتفت وقال: «لسنا أكثرية تمثيلية ولا تمثل. عادل إمام قال من هو أفضل ممثل في لبنان. (في هذا الوقت كانت كاميرات المصورين قد أخرجت من القاعة). وأجاب الرئيس لحود الوزير فتفت غاضباً: إنت يا فتفت تتهجم علي وتشتمني بدي فتفتك» فرّد فتفت: إنت من فتفت البلد. ثم بدأ الوزراء يحملون حقائبهم ويغادرون القاعة.

لقاء بعد ٧ أشهر

بعد سبعة أشهر من القطيعة بين رئيس الجمهورية اميل لحود ورئيس الحكومة فؤاد السنيورة التقيا في ١٢ تموز ٢٠٠٦ وعقدا لقاء تشاورياً بهدف الاتفاق على فتح دورة استثنائية لمجلس النواب. ولكن هذا الأمر لم يحصل. وقال السنيورة هناك مواضيع في حاجة إلى دورة استثنائية، وبالتالي لا داعي إلى إثارة مشكلة. وهناك بعض الامور تحتاج إلى درس. وقد اطلع الرئيسان لحود والسنيورة على تقارير أولية عن التطورات في

الجنوب، بعد اتساع الغارات الإسرائيلية إلى عدد من المدن والقرى والجسور ومراكز حيوية في المنطقة.

وفي ١٢ تموز ٢٠٠٦ عقد مجلس الوزراء جلسة استثنائية في مقر المجلس الاقتصادي والاجتماعي برئاسة الرئيس لحود لمناقشة التطورات الأمنية في الجنوب. وحضر الجلسة قائد الجيش ميشال سليمان ومدير المخابرات جورج خوري ومدير العمليات فرنسوا الحاج، ونائب رئيس الأركان للعمليات حسن محسن. وإثر انتهاء الجلسة قال الرئيس السنيورة عن اعتراض وزراء الشيعة: «كان هناك تحفظ، لكن مجلس الوزراء درس الموضوع من كل جوانبه، وارتأى أن يصدر البيان الذي يؤكد أن الحكومة لم تكن على علم، وهي لا تتحمل مسؤولية ولا تتبنى ما جرى ويجري من أحداث على الحدود الدولية، وهي تستنكر بشدة العدوان الإسرائيلي الذي استهدف ويستهدف المنشآت الحيوية والمدنيين. ولذلك تطالب بعقد جلسة عاجلة لمجلس الأمن وهي تبدي استعدادها للتفاوض عبر الأمم المتحدة وأصدقاء ثالثين لمعالجة ما جرى من أحداث وما أدت إليه والأسباب التي دعت إلى ذلك.

الزلزال السياسي

تمكنت الحكومة اللبنانية من إمرار قطوع الزلزال السياسي الذي كان يضر بها في مواجهة الزلزال الأمني الذي أحدثته إسرائيل بشنها حرباً شاملة على لبنان. فأعطت المجتمع الدولي في الشكل، و«المقاومة الإسلامية» في المضمون في بيان ما استوجبته خلاصة الاتصالات الدولية والإقليمية من أجل المساهمة والتدخل لدى إسرائيل لوقف اعتداءاتها ولجم التصعيد.

فالبيان الذي صاغه رئيس الحكومة فؤاد السنيورة بدقة انطلاقاً من الاتصالات التي صبّت كلها لديه، وحاول فيه الموازنة بين إرضاء المجتمع الدولي من جهة، والمقاومة من جهة أخرى، كادت عبارة «بسط سلطة الحكومة على كامل الأراضي اللبنانية» التي وردت فيه أن تشق الصف الحكومي بين فريق الأكثرية الذي التف حول الرئيس السنيورة في هذا التوجه، وبين فريق وزراء «حزب الله» وحركة «أمل» مدعومين من رئيس الجمهورية اميل لحود، الذين اعتبروا أن هذه العبارة تعني نشر الجيش على الحدود مع إسرائيل ووضعه في مواجهة المقاومة. وهذا مطلب إسرائيلي دائم لا يجوز تقديمه في هذا الوقت وتحت الضغط. ورأوا فيه التفافاً على المقاومة وتقويضاً لعملها.

مؤتمر روما

وفي ٢٧ تموز ٢٠٠٦ تمكنت الحكومة مرة أخرى كذلك في جلستها الطويلة من تجاوز قطوع انهيارها على خلفية الانقسام بين أعضائها على مضمون خطاب فؤاد السنيورة في مؤتمر روما الذي تضمن مقترحات رفضها «حزب الله» وتحفظت عنها حركة «أمل». وبسحر ساحر تحوّل الموقف من دراماتيكي انقسامي قبل الجلسة إلى موقف تضامني متماسك بعد الجلسة في تأييد مجلس الوزراء وتبنيه مضمون خطاب رئيسه واعتبار ما تم التوصل إليه في مؤتمر روما إنجازاً واختراقاً بالنسبة إلى لبنان إن على صعيد الدعوة إلى «تطبيق القرار ٤٢٥، وإن على صعيد موضوع استعادة مزارع شبعا ووضعه في أولوية الاجتماعات والاتصالات. والجواب عن السؤال: كيف عاد وزراء «حزب الله» و«أمل» عن رفضهم أقوال الرئيس السنيورة في روما؟. «لم يكن ثمة اعتراض بالمعنى الشامل للكلمة يقول الوزير غازي العريضي ففي كل التصريحات والمواقف التي قيلت كانت قنوات الاتصال مفتوحة قبل انعقاد المؤتمر في روما وخلال انعقاده ثم بعد العودة إلى بيروت من خلال اللقاء الذي جمع الرئيس فؤاد السنيورة مع الرئيس نبيه بري، والاتصالات بين كل القوى اللبنانية في مجلس الوزراء».

في ٢٠٠٦/٨/٢٥ ناقش مجلس الوزراء مسودة مشروع القرار الأميركي ـ الفرنسي وجدّد التمسك بالنقاط السبع التي طرحها في مؤتمر روما. ومما قاله رئيس الحكومة السنيورة «أننا نقاتل من أجل تأكيد حقوقنا ونفاوض باسم لبنان كله».

الجيش في الجنوب

وبتاريخ ٢٠٠٦/٨/٧ قرر مجلس الوزراء في جلسة استثنائية في السراي الكبير، وبالإجماع إرسال ١٥ ألف جندي إلى الجنوب مع انسحاب قوات الاحتلال الإسرائيلي إلى ما وراء «الخط الأزرق»، واستعداده للموافقة على الاستعانة أيضاً بقوة إضافية من «اليونيفيل» عند الحاجة لتسهيل عملية دخول الجيش تلك المنطقة. وجاءت عملية نشر الجيش في جنوب الليطاني نتيجة تسوية سياسية دون أن يلامس هذا القرار موضوع «سلاح حزب الله».

ولكن القشة التي قصمت ظهر البعير، وعاد جو الاحتقان والانقسام بين الحكومة من جهة ورئيس الجمهورية ووزراء «حزب الله» وحركة «أمل» من جهة ثانية كانت موضوع المحكمة الدولية. بتاريخ ١٠/ ٢٠٠٦/١١، أودع رئيس الوزراء فؤاد السنيورة رئيس الجمهورية اميل لحود نسخة من مشروع الاتفاق بين الأمم المتحدة والجمهورية اللبنانية في شأن إنشاء محكمة خاصة بلبنان. وفي ٢٠٠٦/١١/١١ أعاد الرئيس السنيورة اتصاله بالرئيس لحود طالباً منه عقد جلسة لمجلس الوزراء في ٢٠٠٦/١١/١٣ لدرس مشروع إنشاء المحكمة الخاصة بلبنان. أجابه الرئيس لحود: «أنا لم أطلع على أي مسوّدة للمشروع إلا قبل بضعة أيام، لذلك أرى أنه ليس بكثير أن نأخذ أياماً قليلة جداً لدرس الصيغة النهائية للمشروع وفقاً

لأحكام الدستور اللبناني ولاسيما المادة ٥٢ منه. ورفض عقد الجلسة في الموعد المحدد لها، وصار سجال بينهما انعكس على موقف وزراء «حزب الله» وحركة «أمل» وقدموا استقالاتهم من الحكومة. ولكن الرئيس السنيورة رفض الاستقالات ودعاهم إلى الاستمرار في مشاركتهم الفاعلة في الحكومة. وكان الرئيس السنيورة تمنى على الرئيس لحود حضور جلسة مجلس الوزراء المقررة في ١٣/ ١١/ ٢٠٠٦، ورد الرئيس لحود على هذا التمني بالرفض القاطع، معتبراً ان استقالة وزراء الطائفة الشيعية أفقدت الحكومة شرعيتها الدستورية، وأصبحت مناهضة لمبادئ الدستور وأحكامه».

ولكن الحكومة لم ترضخ لمواقف الرئيس لحود رغم الاعتراضات الدستورية عليها، ورغم اتهامات الوزراء الشيعة المستقيلين منها، واستمرت في إقرار مشروع المحكمة وتابعت سيرها، متمسكة بالنظام الديمقراطي البرلماني وحريصة على صيغة العيش المشترك، على ما يقول السنيورة.

وفي ١٦ تشرين الثاني ٢٠٠٦ بعث الرئيس لحود بكتاب رسمي إلى الرئيس السنيورة أكد فيه مجدداً «أن الحكومة الحالية سقطت ولم تعد شرعية وأصبحت غير موجودة دستورياً».

استقالات الوزراء الشيعة

حين قدم وزراء حركة «أمل» و«حزب الله» استقالاتهم من حكومة الرئيس السنيورة، كان الهدف إسقاط الحكومة عددياً ضمن الحسابات الآتية: المطلوب كان استقالة ٩ وزراء من مجموع ٢٤ لتعتبر الحكومة مستقيلة. وأطراف ٨ آذار يمكنها سحب ٦ وزراء هم الوزراء الشيعة الخمسة، والوزير يعقوب الصراف. علماً أن وزير الداخلية حسن السبع كان قدم استقالته بعد حوادث ٥ شباط ٢٠٠٦ فيصبح عدد المستقيلين ٧. في هذا التوقيت جاء اغتيال وزير الصناعة الشيخ بيار الجميل فأوقف الخطة التي قيل انها كانت معدة، إما بالضغوط التي كانت تمارس على ٣ وزراء على الأقل أو ربما باستمرار مسلسل الاغتيالات. ولكن بعودة الوزير السبع عن استقالته أصبحت المهمة أصعب وبات المطلوب إبعاد وزيرين إضافيين، وهذا ما أدى إلى اعتبار الحكومة «غير شرعية أو غير دستورية أو حتى غير موجودة» بحجة غياب طائفة أساسية عنها بما ينقض الدستور اللبناني الذي يتحدث عن أن لا شرعية لأي سلطة تناقض العيش المشترك.. ولكن السؤال المطروح: هل استقال الوزراء فعلاً أم أنهم لا يزالون يمارسون صلاحياتهم الوزارية ويوقعون القرارات والمذكرات الإدارية كالمعتاد؟.. وقد برّر الوزير صلوخ هذه الممارسات بالقول «إن تصريف الأعمال لا يعني العودة عن الاستقالة من الحكومة التي لا تزال غير دستورية».

لحود خارج قصر بعبدا

غادر الرئيس اميل لحود قصر بعبدا في الموعد الذي حدّده الدستور، من دون أن يتخذ أية تدابير أو إجراءات كان قد لوّح بها، كي لا تتحول صلاحياته إلى حكومة الرئيس السنيورة وكان أعلن أكثر من مرة، وفي أكثر من مناسبة أنه لن يسلم البلد إلى هذه الحكومة «البتراء الفاقدة للشرعية، غير الدستورية، وغير الميثاقية». ذهب رئيس الجمهورية إلى بعبدات، وبقيت الحكومة في السراي، تعمل وكأنها تسير على حد السيف على ما يقول رئيسها. تعرضت للمؤامرات ولهجمات الإجرام والإرهاب وعانت مع الشعب اللبناني صنوف الويلات والمصاعب. وقد نالت هذه الحكومة وفي شكل مباشر نصيباً وافراً من هذا العنف والإرهاب، فاستشهد وزراء ونواب ومواطنون عاديون أبرياء لا علاقة لهم بالأمور السياسية، وبما يجري على الساحة الوطنية من تحديات.

ممارسة صلاحيات رئيس الجمهورية

في ٢٤ كانون الأول ٢٠٠٧، وافق مجلس الوزراء في أول جلسة يعقدها بصفته يمارس صلاحيات رئيس الجمهورية وكالة، على مشروع قانون دستوري لتعديل المادة ٤٩ من الدستور لمرة واحدة لانتخاب رئيس جمهورية من القضاة أو من موظفي الفئة الأولى، وما يعادلها، على أن يعمل بهذا القانون فور نشره لصقاً على مدخل رئاسة مجلس الوزراء، وأحاله على مجلس النواب لإقراره. وقرر دعوة مجلس النواب إلى عقد استثنائي يفتح في ٢٠٠٨/١/١ ويختتم في ٢٠٠٨/٣/١٧ وحدد برنامج أعماله بمشروع القانون لتعديل المادة ٤٩، ومشاريع موازنة أعوام ٢٠٠٦، ٢٠٠٧ و٢٠٠٨، ومشاريع القوانين المحالة على مجلس النواب والتي ستحال عليه وسائر مشاريع القوانين والاقتراحات والنصوص التي يقرر مكتب المجلس طرحها على المجلس.

وفي ثاني جلسة له يمارس فيها صلاحيات رئيس الجمهورية في آخر جلسة لسنة ٢٠٠٧ وقع مجلس الوزراء ٧٠٠ مرسوم لأمور إدارية لم يوقعها الرئيس اميل لحود خلال ولايته، ووافق على عدد من القرارات، كإحالة موظفين على التقاعد، وقبض تعويضاتهم، أو معاشاتهم، وتوزيع حصص الصندوق البلدي المستقل، وترقية شهداء الجيش في معركة نهر البارد، إضافة إلى استملاكات وأمور إدارية أخرى كذلك قرر الاستمرار في دعم القمح لمدة ثلاثة أشهر.

ولما سئل الوزير العريضي: لماذا اتخذت الحكومة هذه الإجراءات رغم التحذيرات من المعارضة واعتبارها استفزازية. أجاب: «نحن لا نريد استفزاز أحد، وقبل ذلك قلنا لا نريد إحراج أحد. سمعنا كلاماً اتهمنا فيه بما لا يعزز مناخاً توافقياً ولا يقرب

وجهات النظر، بل يعيد اللبنانيين إلى ما شهدناه خلال الأشهر السابقة من خطاب سياسي ساده التشكيك والاتهام والتخوين. وأضاف: ماذا بشأن مصالح الناس؟ سواء كنا في المعارضة أو في الأكثرية. لماذا يدفع الناس ثمن الخلاف السياسي؟ أقررنا مراسيم لعدد كبير من الموظفين يحالون على التقاعد. فمن يدفع رواتب هؤلاء؟

استمرت الحملة عنيفة وقاسية على الرئيس السنيورة وحكومته لأنها اعتدت على ما تقول المعارضة وتعتدي على صلاحيات رئيس الجمهورية، ولكن الحكومة لم تأبه لهذه الحملات وحجتها أنها شرعية ودستورية وميثاقية وتصرّف شؤون الناس. وعندما تطالب بالاستقالة تقول للمطالبين ولمن أقدم استقالتي؟ أسرعوا في انتخاب رئيس جمهورية جديد، وعلى الفور أقدم الاستقالة وأرتاح من هذا العبء وأريحكم. ولكن إذا ما بقي الفراغ موجوداً في منصب رئاسة الجمهورية وأبواب مجلس النواب مغلقة في وجوه النواب، فالحكومة مستمرة في عملها، لن تتخلى عن الاصلاحات التي منحها الدستور لها. ستظل الحكومة تعنى بقضايا الناس الاجتماعية والحياتية..

بعد هذا العرض لحياة الرئيس فؤاد السنيورة وحكومته، وما أنجزته هذه الحكومة من قوانين ومراسيم تنظيمية، وما واجهته من اتهامات واختراقات من قبل المعارضة، وما أعدته من مشاريع إنمائية إعمارية كان آخرها مؤتمر باريس، ولا أنسى مساهمتها في وقف حرب تموز، والنقاط السبع التي أعلنتها في روما وكانت محط إجماع عربي ودولي، بعد هذا العرض ينهض سؤال لا بد من الإجابة عنه: من يكون فؤاد السنيورة القادم إلينا من مدينة صيدا، مدينة رياض الصلح ورفيق الحريري؟ هل هو رئيس حكومة ناجح أم رئيس حكومة فاشل؟ شريحة كبيرة من اللبنانيين تعتبره من أنجح رؤساء الوزراء في لبنان، وشريحة كبيرة أخرى تعتبره من أفشل رؤساء الوزراء، ويستمع كل يوم إلى سبابها وشتائمها من على شرفة السراي حيث يعتصم ويحكم لا تهمه الاعتصامات في الساحات.

أما وقد انعقد مؤتمر المصالحة الوطنية في الدوحة، وانتخب العماد ميشال سليمان رئيساً للجمهورية، سئل الرئيس فؤاد السنيورة في مأدبة غداء أقامها على شرف الحضور في السراي الكبير عما إذا كان يرغب في البقاء في منصبه، فقال: شغلت المنصب ثلاث سنوات، وأعتقد أن الوقت حان للتغيير. لكني لم أتخذ قراراً بعد. أرغب في التواجد مع عائلتي. وإذا ما غادرت.. وحين سأغادر أغلق الأبواب خلفي كلياً. لن أنضم إلى نادي رؤساء الوزراء الذين ينتظرون تعيينهم مجدداً أبداً. قررت أن أرتاح والوقت للتغيير. (من حديث «**للسفير**» في ٢٦ أيار ٢٠٠٨). ولكن ما حدث كان عكس ذلك، إذ قرر الرئيس السنيورة ألا يرتاح، وقبل التكليف، واستمر رئيساً للحكومة الجديدة التي ألفها بعد مخاض عسير (٤٠ يوماً) في ٧/ ١١/ ٢٠٠٨ وهي على الشكل التالي:

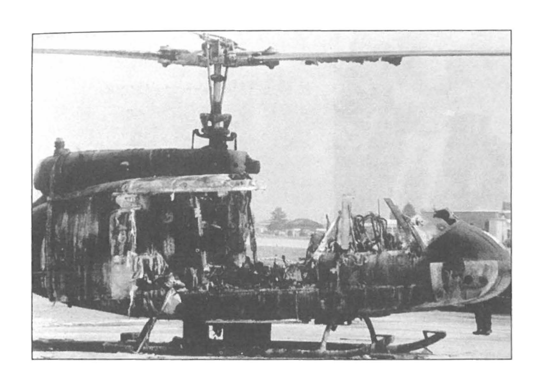
فؤاد السنيورة رئيساً
عصام أبو جمرا نائباً للرئيس
الياس المر وزيراً للدفاع الوطني
طلال أرسلان وزيراً للشباب والرياضة
غازي زعيتر وزيراً للصناعة
غازي العريضي وزيراً للأشغال والنقل
علي قانصو وزير دولة
الياس سكاف وزيراً للزراعة
محمد جواد خليفة وزيراً للصحة العامة
آلان طابوريان وزيراً للطاقة والمياه
خالد قباني وزير دولة
طارق متري وزيراً للإعلام
محمد الصفدي وزيراً للاقتصاد والتجارة
محمد فنيش وزيراً للعمل
جان أوغاسبيان وزير دولة
فوزي صلوخ وزيراً للخارجية
بهية الحريري وزيرة للتربية والتعليم العالي
وائل أبو فاعور وزير دولة
نسيب لحود وزير دولة
تمام سلام وزيراً للثقافة
ريمون عوده وزيراً للمهجرين
يوسف تقلا وزير دولة
ابراهيم نجار وزيراً للعدل
محمد شطح وزيراً للمال
ماريو عون وزيراً للشؤون الاجتماعية
الدكتور انطوان كرم وزيراً للبيئة
ابراهيم شمس الدين وزير دولة لشؤون التنمية
ايلي ماروني وزيراً للسياحة
زياد بارود وزيراً للداخلية والبلديات
جبران باسيل وزيراً للاتصالات

وقد أطلق عليها اسم حكومة الوحدة الوطنية، فيما أطلقت عليها جريدة **السفير** حكومة «الانشقاق الوطني» وكانت أولى ثمارها ذهاب رئيس الجمهورية إلى سوريا، وتعيين قائد جديد للجيش. وقام الرئيس السنيورة نفسه بزيارتي عمل للقاهرة وبغداد بحثاً عن استجرار الكهرباء وتأمين الطاقة للمحروقات بأسعار تفضيلية. وقد أثارت هاتان الزيارتان الكثير من التعليقات المحلية، فاعتبرها البعض بداية التجاذبات بين الرئيسين. ولكن الرئيس السنيورة نفى أن تكون هناك أية خلافات، وما قام به هو بالتنسيق والتفاهم مع رئيس البلاد..

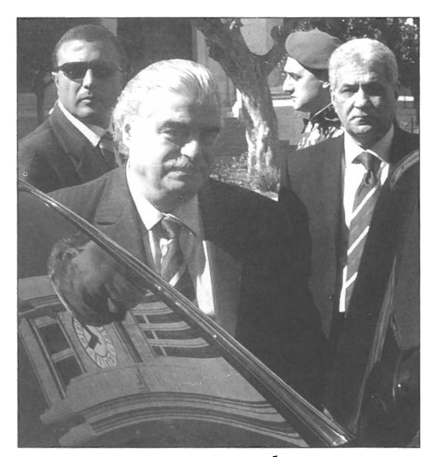
(صقر يوسف صقر، «المركز العربي للمعلومات»، ٢٠٠٨)



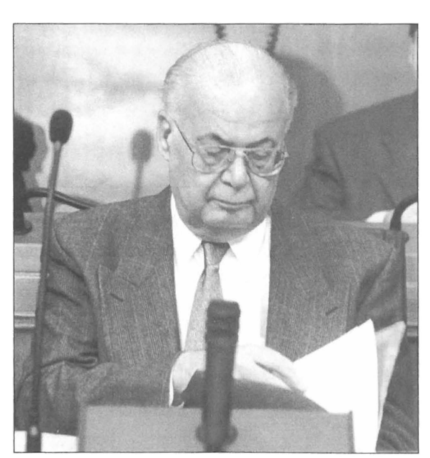
الرئيس رياض الصلح في مطار بيروت الدولي قبل اغتياله في عمّان في ١٦ تموز ١٩٥١.



الطوافة التابعة للجيش اللبناني التي أسقطت لاغتيال الرئيس رشيد كرامي (١/٦/١٩٨٧)



الرئيس رفيق الحريري في آخر صورة له قبل اغتياله في ١٤/٢/٢٠٠٥

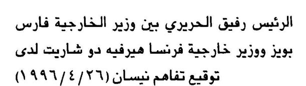


الرئيس سليم الحص. تعرض لمحاولات اغتيال عدة.



وزير الخارجية السعودي سعود الفيصل يحادث الرئيس صائب سلام والرئيس حسين الحسيني في الطائف (٢/١٠/١٩٨٩)





الرئيس رفيق الحريري بين وزير الخارجية فارس بويز ووزير خارجية فرنسا هيرفيه دو شاريت لدى توقيع تفاهم نيسان (٢٦/٤/١٩٩٦)



أمير قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني والنائب سعد الحريري والرئيسان فؤاد السنيورة ونبيه بري لدى إعلان اتفاق الدوحة (٢٢/٥/٢٠٠٨)



عمليات إزالة الخيم بعد قرار إنهاء الاعتصام أمام السراي لدى الإعلان عن اتفاق الدوحة (٢٢/٥/٢٠٠٨)